

# أنظمة الحكم في الدول العربية

## تحليل قانوني مقارن

الجزء الثامن

الوضع الحقوقي لرئيس الدولة في الدول العربية

د. قائد محمد طربوش

دكتوراه علوم في فقه القانون DSC - من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٩٠ م

دكتوراه PHD من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٨٢ م

رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية

2007













# أنظمة الحكم في الدول العربية

تحليل قانوني مقارن

الجزء الثامن

الوضع الحقوقي لرئيس الدولة في الدول العربية

د / قائد محمد طربوش

مكتوراه علوم في فقه القانون DSC - من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٩٠ م

مكتوراه PHD من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٨٢ م

رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية

٢٠٠٧









## **الفهرس**

**الباب الاول: وضع رئيس الدولة في الاحكام الدستورية الملكية في البلدان العربية.**

**الباب الثاني: الوضع الحقوقي لرئاسة الدولة في الاحكام الدستورية المؤقتة وغير المؤقتة .**

**الباب الثالث : شروط الترشيح لمنصب رئاسة الدولة .**

**الباب الرابع : طرق انتخاب رئاسة الدولة .**

**الباب الخامس : مدة صلاحيات رئيس الدولة وخلوها .**







## الباب الأول

١ - وضع رئيس الدولة في ظل الاحكام الدستورية الملكية في البلدان العربية :

أبتدأت مسيرة التشريع الدستوري العربي في البلدان العربية ذات النظام الملكي بما قرره عهد الامان التونسي لعام ١٨٦١م الذي نص في الفصل ٩ منه على انه على الملك عند ولايته أن يحلف بالله عهده وميثاقه ان لا يخالف شيئاً من قواعد عهد الامان ولا شيئاً من القوانين الناشئة وان يحفظ حدود المملكة . ويكون الملك مسؤولاً عن تصرفاته امام المجلس الاكبر ان خالف القانون في عهد الامان (ف ١١) .

بيد ان الاحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الملكي قد قررت هذا الوضع لرئيس الدولة منذ عشرينات هذا القرن وان كانت احكام هذه الدساتير قد تغيرت بالشكل التالي :

قضى الدستور السوري لعام ١٩٢٠م بان الملك محترم وغير مسؤول (م ٨) في حين تكاد تكون احكام دساتير عربية ذات النظام الملكي قد اتفقت في النص على ان ذات الملك مصونه في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م (م ٣٣) و ١٩٣٠م (م ٣٣) والعراق لعام ١٩٢٥م (م ٢٥) والاردن لاعوام ١٩٢٨م (م ٨) و ١٩٤٧م (م ٢٤) و ١٩٥٢م (م ٣٠) وليبيا لعامي ١٩٥١م (م ٥٩) و ١٩٦٣م (م ٥٩) والكويت لعام ١٩٦٢م (م ٥٥) وقطر (م ٢٠) والبحرين (م ٣٣) وسلطنة لحج لعام ١٩٥٢م (م ٢٤) والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (م ٤١) .

في حين قررت احكام دساتير المغرب ان شخص الملك مقدس ولا تنتهك حرمة في الدساتير لاعوام ١٩٦٢م (ق ٢٣) و ١٩٧٠م (ق ٢٣) و ١٩٧٢م (ق ٢٣) و ١٩٩٢م (ق ٢٣) و ١٩٩٦م (ق ٢٣)



ويتمتع بالحصانة في مسودة المملكة التونسية لعام ١٩٥٧م (م ٧٩). وإذا كانت احكام المجموعة الاولى قد اتفقت في النص على ان رئيس الدولة ذاته مصونه بالشكل المذكور فان احكام هذه المجموعة قد تغايرت في تفاصيل هذه الاحكام الملك هو القائد العام في الدستور السوري لعام ١٩٢٠م (م ٩) والملك رئيس الدولة الاعلى ويتولى السلطة التشريعية مع مجلس النواب والشيوخ والقائد الاعلى للقوات البرية والبحرية في دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م (م ٢٤ وم ٣٣ وم ٤٦) و ١٩٣٠م (م ٢٤ وم ٣٣ وم ٤٦) وليبيا لعامي ١٩٥١م (م ٥٨ وم ٦٨ وم ٤١) و ١٩٦٣م (م ٥٨ وم ٦٨ وم ٤١) والعراق لعام ١٩٢٥م (م ٢٨ وم ٢٦) وفي حين يتولى السلطان السلطة التشريعية بالاشتراك مع المجلس التشريعي في دستور السلطة الحجية (م ١٧) وهو الرئيس الاعلى للسلطنة (م ٢٤) والقائد الاعلى للجيش (م ٣٣) في دساتير الاردن للاعوام ١٩٢٨م (م ١٦ و ١٩) و ١٩٤٧م (م ٣٣ وم ٢٤ و ٢٦) و ١٩٥٢م (م ٢٥ وم ٣٠ وم ٣٣) والكويت (م ٥٢ وم ٥٣) والبحرين لعام ١٩٧٣ (م ٣٢ ف ب). وبالمقابل قررت احكام طائفة اخرى من دساتير البلدان العربية ذات النظام الملكي أن يكون رئيس الدولة رئيس السلطة التنفيذية من حيث المبدأ غير انها قد تغايرت في تفاصيل هذه الاحكام مثال ذلك أكتفى دستور الكويت بالنص على ان الامير رئيس الدولة (م ٥٥) واتفقت معه احكام دستوري وقطر لعام ١٩٧١م (م ٢٠) والبحرين لعام ١٩٧٣م (م ٣٣) علماً بأن دستور البحرين قد أضاف احترام الامير واجب ، علماً بأن دستور قطر لعام ٢٠٠٣ - أن الأمير هو رئيس الدولة، ذاته مصونة وإحترامه واجب (م ٦٤).

و قرر دستور قطر ان يتولى الامير السلطة التنفيذية بمعاونة مجلس الوزراء (م ١٨) . علماً بأن هذا الدستور لم يقضي بأن يتولى السلطة التشريعية حيث ان الامير هو الذي يعين مجلس الشورى .



وإذا كانت الاحكام الدستورية المذكورة اعلاه قد قررت الوضع الحقوقي لرئيس الدولة بالشكل الذي اشرنا اليه فان احكام دستوري اتحادي الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٢م والامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م قد قررت نصوصاً اخرى بهذا الصدد .

لقد قضى دستور اتحاد الجنوب العربي بأن يشكل مجلس اعلى تخول له السلطة التنفيذية العامة لحكومة الاتحاد على الاخص تلك السلطات المخولة في هذا الدستور . ويسمى بمجلس الوزراء (انظر الرقمين ٥ وق ١ - الرقم ٦) .

وبالمقابل فإن المجلس الاعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه ويشكل من جميع حكام الامارات المكونه للاتحاد او من يقوم مقامهم في اماراتهم في حال غيابهم او تعذر حضورهم . ولكل اماره صوت واحد في مداولات المجلس (م ٦٤) . وبذلك التغاير نصا دستوري الاتحادين بهذا الشأن من مجلس سلطة تنفيذية حدد عدده بسبعة وزراء (ق أ - الرقم ٦) وعدد من الاعضاء الاخرين للمجلس الاتحادي..... الخ (ف ب الرقم ٦) في حين يكون وضع المجلس الاعلى في دولة الامارات العربية المتحدة السلطة العليا للدولة .

وبما ان المجلسين جماعين فإن الدستورين قد قررا رئاسة المجلس الاعلى . غير انه اذا كان دستور اتحاد الجنوب العربي قد قضى بتناوب رئاسة المجلس الاعلى بأنه سيكون للمجلس الاعلى رئيس وسيكون كل وزير من الوزراء رئيساً للمجلس بالتناوب لمدة شهر واحد في دورته الواحد وسيكون نظام التناوب حسبما يقرره الوزراء بأغلبية الاصوات (ف ٢ من الرقم ٦) . بينما نص دستور دولة الامارات المتحدة على ان ينتخب المجلس الاعلى للاتحاد من بين اعضائه رئيساً للاتحاد ونائباً للرئيس ..... الخ (م ٥١) .

ومع ان دستور ولاية دثينه قد قررت قيام (مجلس الدولة) وهو هيئة جماعية يرئسها رئيس يكون بمثابة رئيس الدولة ورئيس مجلس الاستئناف



وهو المسؤول عن العلاقة بين الولاية وبين حكومه الاتحاد وبقية الحكومات الداخلية في نطاق الاتحاد (الرقم ٨ من الباب الثاني ) فإن هذا الدستور لم يشير الى تناوب منصب رئيس هذا المجلس أيضاً .

وإذا كان دستور دولة الامارات العربية المتحدة قد قرر انتخاب رئيس المجلس الاعلى ونائبه فإن دستور ولاية دثينه لم يبين كيفية تولي رئيس (مجلس الدولة ) لمهام منصبه . اذا لم يقرر ان يكون ذلك بواسطة الانتخاب ام التعيين . كما يشير الى الطريقة التي بها تناوب رئاسة هذا المجلس . على ان دستور ولاية دثينا قد قرر تعيين نائب رئيس اللجنة العامة من قبل اللجنة العامة . وان كان هذا النص يوحي بان يكون نائب رئيس اللجنة مدى حياته او الى ان يفقد احدى شروط عضويته طبقاً لرقم ٩ من الباب الثاني الذي قرر ان يعين النائب من قبل اللجنة ويكون بموجب وظيفته عضواً فيها ورئيس تنفيذها وتكون نصوص خدمته مثل تلك التي وردت تحت المادة الخامسة والسادسة من هذا الباب في هذا الدستور<sup>١</sup> علماً بان الرقم خمسة من الباب الثاني قد جعل عضوية اللجنة ابدية أي طوال ومدى الحياة او الى ان يكون العضو غير قادر لحمل اعباء واجباته . اما الرقم ٦ فقد نص على انه : يمكن فصل العضو منها (اللجنة المؤلف ) عندما يغادر البلد كضد او عندما يدان بجريمة جنائية او لاي خيانه يعملها ضد الدولة

واكتفى مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م بالنص على ان الملك رئيس الدولة (م ٤٧) ومنوطه به السلطة التنظيمية بالاشتراك مع المجلس الوطني (م ٥٣ وم ٦٤) حيث نصت المادة ٥٣ من المشروع على ان جميع الصلاحيات منوطه بالملك في هذا النظام الاساسي او في غيره من الانظمة يتولاها الملك بواسطة مجلس الوزراء بمراسيم يوقعها الى جانب الملك ..... الخ

---

<sup>١</sup> وتجدر الاشارة الى انه لم تزد كلمة مادة امام الارقام في هذا الدستور .



في حين قرر النظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر في عام ١٩٩٢ ان تتكون السلطات في الدولة من السلطة القضائية- السلطة التنفيذية- السلطة التنظيمية، وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الانظمة والملك هو مرجع هذه السلطات(م ٤٤) .

لم ينحصر الامر على ما تقدم فقط , بل وقرر الميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن المستقل وضع رئيس الدولة بان يتخذ وضعه بالاسباب الوجيهه لتولي هذا المنصب بالنص على ان يكون حضرته الامام الشرعي ورئيس الدولة اليمنية ويكون له الكامل الذي تمتع به الامام المحق الملتزم بتنفيذ هذا الميثاق والشخصية التي لساير الملوك ورؤساء الدول الحرة المستقلة في العالم (ق ب ص م ٢) وله السمع والطاعة في المنشط والكره من كل فرد داخل نظام هذه البيعة ملتزماً لهذا الميثاق ساعياً الى الغاية المقصودة من ذلك بكل سرعة ممكنه (ف ج م. ٢) .

والى جانب ماتقدم قررت احكام الدساتير المغربية وضع رئيس الدولة بأنه أمير المؤمنين ورمز وحدة الامه وحامي دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساھر على احترام الدستور وله حياته وحقوق وحریات المواطنین والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في حدودها لحقه في دساتير ١٩٦٢م (ف١٩) و ١٩٧٠م (ف١٩) و ١٩٧٢م (ف١٩) و ١٩٩٢م (ف١٩) و ١٩٩٦م (ف١٩) .

وتشابهت النصوص الخاصة بوضع السلطان العماني مع بعض نصوص الدساتير المغربية بهذا الشأن في كل من ان يكون رئيس الدولة رمز الوحدة الوطنية والساھر على رعاية الامه وذلك بما نصت عليه المادة ٤١ من النظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان كما يلي :

السلطان رئيس الدولة والقائد الاعلى للسلطات المسلحة , وذاته مصونه لا تمس واحترامه واجب وامره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساھر على رعايتها وحمايتها . ويقوم السلطان بالمحافظة على استقلال البلاد ووحدة اراضيها وحماية امنها الداخلي والخارجي ورعاية حقوق المواطنين وحمايتهم وكفالة سيادة القانون وتوجيه السياسة العامة للدولة .

وعلى هذا المنوال سار دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ حيث نص على أن :  
الملك رأس الدولة والممثل الإسمي لها، ذاته مصونة، ولا تمس، وهو الحامي الأمين للدين والوطن ورمز الوحدة الوطنية، ويحمي الملك شرعية الحكم وسيادة الدستور والقانون ويرعى حقوق الأفراد والهيئات وحرياتهم (م.٣٣ ف).  
وصممت عن النص على وضع رئيس الدولة احكام اللاتحة الاساسية الصادرة في ١٨٢٥/١/٣م في مصر واللوائح الصادرة بعد ذلك وكذلك قانون الحجاز الاساسي لعام ١٩٢٦م



## وراثة العرش

قررت طائفة من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي وراثة العرش وصممت عن النص على ذلك احكام دساتير اخرى .

والدساتير التي قررت وراثة العرش قد تغايرت في تفاصيل نصوصها قررت الطائفة الاولى انتقال وراثة العرش من الاب الى الابن من حيث المبدأ ومثال ذلك ينحصر ملك المملكة العربية السورية في الاكبر فالأكبر من ابناء الملك فيصل الاول متسلسل على هذه القاعدة (م ٤) وتكون ولاية العهد لأكبر ابناء الملك سناً على خط عمودي وفقاً لاحكام قانون الوراثة في الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ م (م ٢) .

وعلى هذا المنوال سارت احكام الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ م حيث تنقل ولاية الملك من صاحب العرش الى اكبر ابنة سناً ثم الى اكبر ابناء الابن الاكبر وهكذا طبقة بعد طبقة واذا توفي اكبر الابناء قبل ان ينتقل اليه الملك كانت الولاية الى اكبر ابنة ولو كان للمتوفي أخوة واذا لم يكن لمن له ولاية عقب انتقل الى اكبر اخوته واذا لم يكن لأكبر اخوته ابن فالى اكبر ابناء اخوته الآخرين حسب ترتيب سن الاخوة وفي حالة فقدان الاخوة ينتقل الى الاعمام ونريتهم على الترتيب المعين في الفقرة ب واذا توفي اخر ملك بدون وارث على نحو ما ذكر يرجع الملك الى من يختاره مجلس الامة من سلالة مؤسس النهضة المغفور له الملك حسين بن علي (ف.أ.ب.ج.د. من الرقم ٢٨) .

وكان دستور ليبيا لعامي ١٩٥١ م و ١٩٦٣ م قد قررا توارث العرش للأبن الأكبر من اولاد الملك محمد الدريس المهدي السنوس إذ طبقاً للمادة ٤٤ منها فإن سيادة المملكة الليبية المتحدة ( في دستور ١٩٥١ م وبدون المتحدة في دستور ١٩٦٣ م المؤلف) هي بإرادة الله وبيعة الشعب للملك محمد الدريس المهدي السنوسي ثم لاولاده الذكور من بعده الاكبر فالأكبر طبقة بعد طبقة.

ومع ان احكام دساتير المغرب قد اتفقت مع احكام الدساتير السابقة في وراثة العرش غير ان بعض منها قد خولت للملك حق تعيين خلفاء له غير الابن الأكبر مثال ذلك ان عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة الى الولد الأكبر سناً ثم الى ابنه الأكبر وهكذا ما تعاقبوا فان لم يكن ولد ذكر من سلالة جلالة الملك الحسن الثاني فالملك ينتقل الى اقرب الذكور من اخوته ثم الى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر فان لم يكن فينقل الى الاعمام بنفس الترتيب والشروط في دستور ١٩٦٢م (ف ٢٠) و ١٩٧٠م (ف ٢٠) في حين قررت احكام الدساتير التالية للملك حق الملك ان يعين خلفاء له قيد حياته ولداً اخر من ابنته بالشكل التالي : ان عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة الى الولد الذكر الأكبر سناً من ذرية جلالة الملك الحسن الثاني ثم الى ابنه الأكبر سناً وهكذا ما تعاقبوا ماعدا اذا عين الملك قيد حياته خلفاء له ولداً اخر من ابنته غير الولد الأكبر سناً فان لم يكن لولد ذكر من ذرية الملك فالملك ينتقل الى اقرب اقربائه من جهة الذكور ثم الى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر في دساتير ١٩٧٢م (ف ٢٠) و ١٩٩٢م (ف ٢٠) و ١٩٩٦م (ف ٢٠) وحكم البحرين وراثي ويكون انتقاله من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الى ابنه الأكبر ثم الى أكبر ابناء هذا الابن وهكذا طبقاً بعد طبقاً الا اذا عين الامير قيد حياته خلفاء له ابنته غير الابن الأكبر وذلك طبقاً لاحكام مرسوم التوارث المنصوص عليه في البند التالي :

ج- تنظم سائر احكام التوارث بمرسوم اميري خاص تكون له صفة دستورية فلا يجوز تعديل الا وفقاً لاحكام (المادة ١٠٤) من الدستور (م ١) وهي المادة الخاصة بشروط تعديل الدستور ومبدأ الحكم الوراثي ..... الخ .

في حين نص دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ على أن حكم مملكة البحرين ملكي دستوري وراثي وقد تم إنتقاله من المغفور له الشيخ عيسى بن سلمان آل



خليفة إلى ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد. وينتقل من بعده إلى أكبر أبنائه، وهكذا طبقة بعد طبقة، إلا إذا عين الملك قيد حياته خلفاً له ابناً آخر من أبنائه غير الإبن الأكبر. وذلك طبقاً لأحكام مرسوم التوريث المنصوص عليه في البند التالي فقرة ب من م ١ :-

ج - ضم سائر أحكام التوارث بمرسوم ملكي خاص تكون له صفة دستورية، فلا يجوز تعديله إلا وفقاً لأحكام المادة ١٢٠ من الدستور.

وبالمقابل نصت احكام الطائفة الثانية من الدساتير الدول العربية ذات النظام الملكي على وراثة العرش في اسرة مؤسس ملك هذه العائلة فعرش المملكة المصرية وراثي في اسرة محمد علي وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالامر الكريم الصادرة في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ هجرية (م ١٣) ابريل سنة ١٩٢٣م في دستور مصري لعامي ١٩٢٣م (م ٣٢) و ١٩٣٩م (م ٣٢) والوارثون للعرش عند وفاة الامير اقرب سليل بمقتضى الاحكام الشرعية في دستور الاردن لعام ١٩٢٨م (م ١٦) ويكون الملك في اسرة الملك عبد الله بعد بلوغه ١٨ سنة في دستور الاردن لعام ١٩٤٧م (م ).

والى هذه الطائفة تنتمي احكام دساتير دولتي الكويت والبحرين فالكويت اماره وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح ويعين ولي العهد خلال سنة على الاكثر من تولية الامير ويكون تعيينه بأمر اميري بناء على تزكية الامير ومبايعة من مجلس الامة في جلسة خاصة بموافقة اغلبيه الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق يزكي الامير لولاية العهد ثلاثة على الاقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس احدهم ولياً للعهد وتشتط في ولي العهد ان يكون رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لابوين مسلمين وينظم سائر الاحكام الخاصة بتوارث الامارة قانون خاص يصدر خلال سنة من تاريخ

العمل بهذا الدستور وتكون له صفة دستورية فلا يجوز تعديلها الا بالطريقة المقررة في الدستور (م ٥) .

وان كان دستور دولة الكويت قد خص وراثته الامارة في ذرية مبارك الصباح دون ان يحدد تسلسل الوراثة فان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤م بشأن احكام توارث الامارة قد اشترط في ولي العهد ان يكون رشيداً عاقلاً مسلماً وابناً شرعياً لاهوين مسلمين وان لا تقل سنه يوم مبايعته عن ثلاثين سنة ميلادية كاملة (م ٦) .

لم ينحصر الامر على ما تقدم فقط بل قرر النظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان ان : نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم ان يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لاهوين عثمانيين مسلمين (م ٥) بيد انه بخلاف احكام دستور الكويت بصدد انتقال منصب رئيس الدولة قرراً هذا النظام الاساسي للدولة ان يقوم مجلس العائلة الحاكمة خلال ثلاثة ايام من شغور منصب السلطان بتحديد من تنتقل اليه ولاية الحكم فاذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بتسيب من اشار به السلطان في رسالته الى مجلس العائلة (م ٦) <sup>١</sup> .

ولم يشذ دستور قطر عن هذا الإتجاه حيث نص على ان حكم الدولة وراثي في اسرة آل ثاني (م ٢١) واتفق مع دستور الكويت في ان يعين ولي العهد خلال

---

<sup>١</sup> - وقد صدر مرسوم سلطاني في ١٩٩٦/١٢/٢٨م بتشكيل مجلس للدفاع من اهم مهامه تثبيت من تنتقل اليه ولاية الحكم في سلطنة عمان والنظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها بتشكيل هذا المجلس من السلطان رئيساً وعضوية كل من وزير مكتب القصر رئيس مكتب القائد الاعلى للقوات المسلحة المفتش العام للشرطة والجمارك رئيس اركان قوات السلطات المسلحة قائد الجيش السلطاني العماني قائد سلاح الجو العماني قائد البحرية السلطانية العمانية قائد الحرس السلطاني العماني رئيس جهاز الامن الداخلي راجع الشرق الاوسط في ١٩٩٦/١٢/٢٩ - ص ١-٤ .



سنة وان كان هذا الدستور قد حدد ان يكون هذا التعيين خلال سنة من صدور هذا النظام الاساسي المؤقت مشروطاً ان يكون هذا التعيين بأمر اميري بعد التشاور مع اهل الحل والعقد في البلاد وموافقة اغليبيتهم على هذا التعيين ( نفس المادة ) .

في حين إنحصرت أحكام دستور قطر لعام ٢٠٠٣ على أن حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني وفي نرية حمد بن عبدالله بن جاسم من الذكور وتكون وراثية الحكم الى الابن الذي يسميه الأمير من العائلة ولياً للعهد، وفي هذا الحالة تكون وراثية الحكم في نريته من الذكور. وينظم سائر الاحكام الخاصة بحكم الدولة ووراثته قانون خاص يصدر خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الدستور. وتكون له صفة دستورية (م.٨). ويعين الأمير ولي العهد بأمر اميري، وذلك بعد التشاور مع العائلة الحاكمة واهل الحل والعقد في البلاد، ويشترط في ولي العهد أن يكون مسلماً ومن أم قطرية مسلمة (م.٩) .

وكان مشروع دستور المملكة العربية السعودية الصادر عام ١٩٦١م قد قرر ان عرش الدولة وراثي في نرية المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود وينظم توارثه نظام خاص لا يجوز تعديله الا بالطريقة المقررة لتعديل هذا النظام الاساسي (م.٤) .

وبالمقابل انفرد دستور السلطنة اللحجية بالنص على ان يكون تعيين ولي عهد السلطنة من اختصاص المجلس التشريعي وحده طبقاً للمادة ٣٧ منه التي نصت على انه ليس للسلطان ولا لاحد من اولاد محسن فضل حق تعيين ولي عهد للسلطنة وانما ذلك من اختصاص المجلس التشريعي وحده الذي هو ممثل الشعب وفي حالة عدم وجود من يخلف السلطان يجتمع المجلس التشريعي بحكم القانون فوراً لاختيار السلطان ويشترط لصحته حضور ثلاثة ارباع اعضائه فإذا

لم يتسنى له الاختيار عقد في جلسة اخرى خلال اربعة وعشرين ساعة ويكون الاجتماع صحيحاً أياً كان الاعضاء الحاضرون يكون الاختيار بالاغلبية النسبية .  
ونظراً لان اتحاد الجنوب العربي سابقاً ودولة الامارات العربية المتحدة دولتين اتحاديتين فإن دستوريهما لم يقررا ولاية العهد للدولة الاتحادية وان كان امراء الامارات الداخلة في الاتحادين المذكورين يتولون اماراتهم بالطريقة الوراثية وفقاً للعادات والتقاليد المرعية .  
وصممت عن النص على طريقة تولي ولاية العهد احكام قاتون الحجاز الاساسي لعام ١٩٢٦م والميثاق الوطني المقدس في اليمن عام ١٩٤٨م ودستور ولاية نيننه ومسودة الدستور التونسي لعام ١٩٥٧م .

## نائب رئيس الدولة :

قررت طائفة من الاحكام الدستورية العربية ذات النظام الملكي منصب نائب رئيس الدولة وصممت عن النص على ذلك احكام طائفة اخرى وقررت طائفة ثالثة مجلس الوصاية .

والدساتير العربية ذات النظام الملكي التي قررت منصب نائب رئيس الدولة قد تغايرت في ذلك مثال ذلك مجلس الملك على سرير الملك عندما يتم السنه الثامنه عشرة من عمرة فإذا انتقل الى من هو دون هذا السن ينتخب المؤتمر بالاكثرية المطلقة نائباً له يدير شؤون المملكة باسم الملك ويشترط ان يكون النائب من صف الجند وعلى نائب الملك ان يقسم بيمين الاحترام للشرائع الالهية والامانة للامة والملك والمراعاة للقانون الاساسي في الدستور السوري لعام ١٩٢٠م (م ٦) في حين يعين النائب لرئيس الدولة قبل مغادرة رئيس الدولة البلاد او مجلساً للعرش لممارسة صلاحياته مدة غيابه .. الخ .في دستور الاردن لعام ١٩٢٨م (م ١٦ ف ح ) و١٩٤٧م (م ٢٢ ف ز ) و١٩٥٢م (م ٢٨ ف ط )



واتفقت مع هذا الحكم نصوص دستور قطر لعام ١٩٧١م بأنه في حالة تغيب الأمير خارج الدولة يعين بأمر أميرى نائباً لممارسة سلطاته بالوكالة عنه مدة غيابة ويجوز ان يتضمن هذا الامر تحديد نطاق هذه السلطات وتنظيم ممارستها (م ٢٢) .

في حين إشتراط دستور قطر لعام ٢٠٠٣ تعيين نائب الأمير عند تعذر نيابة ولي العهد عنه، ان يعين بأمر أميرى نائباً له من العائلة الحاكمة لمباشرة بعض صلاحياته وأختصاصاته. فإن كان من تم تعيينه يشغل منصباً أويتولى عملاً في اية جهة، فإنه يتوقف عن القيام بمهامه مدة نيابته عن الأمير... الخ. (م ١٣). وهو ما سبق وأن قرره دساتير الكويت لعام ١٩٦٢ والبحرين لعامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٢ .

لقد سبق وأن إشتطت أحكام دساتير الكويت والبحرين في تعيين نائب الأمير تغيب ولي العهد حيث يعين الأمير في حالة تغيبه خارج الامارة وتعذر نيابة ولي العهد عنه نائباً يمارس صلاحياته مدة غيابة وذلك بأمر أميرى ويجوز ان يتضمن هذا الامر تنظيماً خاصاً لممارسة هذه الصلاحيات نيابة عنه او تحديد نطاقها ، وهو نفس الحكم الذي قرره دستورالبحرين لعام ٢٠٠٢ (م ٣٤ ف ١). ويشترط في نائب الأمير الشروط المنصوص عليها في المادة ٨٢ من الدستور الكويتي وهي خاصة بشروط عضو مجلس الامه والفقرة ب من المادة ٨٦ من دستور البحرين الخاصة بعدم الجمع بين تولي الوزير الوزارة ومزاولة وظيفة عامة اخرى... الخ . واذا كان وزيراً او عضواً ( في السلطة التشريعية - المؤلف ) فلا يشترك في اعمال الوزارة او المجلس مدة نيابة الأمير في دستوري الكويت (م ٦١ و ٦٢) والبحرين لعام ١٩٧٣ (م ٣٤) و ٢٠٠٢ (م ٣٤ ف ١) .

وإذا كانت احكام الدستورين السابقين قد حددت المهام التي يقوم بها نائب الامير وتغايرت في موضوع تعذر نيابة ولي العهد عن الامير فيها فإن احكام دستور السلطنة الحجية السابقة قد اتفقت مع احكام الدستور القطري في عدم الاشارة الى ولي العهد وذلك طبقاً للمادة ٣٨ منه التي نصت على انه من وقت وفاة السلطان الى ان يؤدي من يخلفه اليمين. وتكون السلطات الدستورية في يد نائبه اثناء مرضه وفي حالة عدم تعيين نائب تكون في يد رئيس المديرين دون الاشارة الى ان يكون هذا التعيين اثناء غياب السلطان عن البلاد وانحصرت احكام قانون الحجاز الاساسي في ان يعين صاحب الجلالة الملك نائب عام ويقدر اللزوم مديرون ورؤساء الادارة امور المملكة (م٧) في حين يعين النائب من قبل اللجنة وبموجب وظيفته يكون عضو في اللجنة ورئيس تنفيذها .. الخ . في دستور ولاية دثينه لعام ١٩٦١م ( الرقم ٩ ) .

لم ينحصر الامر على الاحكام الدستورية السابقة لدول بسيطة فقط بل وقرر دستور دولة الامارات العربية المتحدة ان ينتخب نائب رئيس الاتحاد من قبل المجلس الاعلى (م ٥١) .

وبالمقابل صممت عن النص على ذلك احكام دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والعراق لعام ١٩٢٥م والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٢م ودستوري ليبيا لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م والمغرب لاعوام ١٩٦٢م و ١٩٧٠م و ١٩٧٢م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م .



## الوصاية

يقصد بمجلس الوصاية - الهيئة التي تقوم بمزاولة مهم رئيس الدولة حين يكون غير قادر على ذلك اما بسبب عدم بلوغ سن الرشد او غيابه عن البلاد او غير ذلك .

قررت طائفة من الاحكام الدستورية العربية ذات النظام الملكي مجلس الوصاية وصممت احكام طائفة اخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي عن النص على ذلك مثل عهد الامان التونسي لعام ١٨٦١م وسوريا لعام ١٩٢٠م والكويت والبحرين وقطر .

والاحكام الدستورية العربية التي قررت الوصاية قد تباينت في تفاصيل ذلك مثال ذلك قرر الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م بأنه اذا انتقل العرش الى من هو دون ١٨ عاماً يؤدي حقوق الملك الوصي الذي اختاره الملك السابق وذلك الى ان يبلغ الملك سن الرشد (م ٢٢) في حين قضت دساتير الاردن الثلاثة بالوصي او مجلس الوصاية الى ان يبلغ الملك سن الرشد من حيث المبدأ حيث تمارس صلاحيات الامير قبل بلوغه سن الرشد من قبل وصي او من قبل مجلس وصاية يجوز ان تعين الوصي او مجلس الوصاية بأرادة من الامير الملك ليتولى الحكم بعد وفاته بيد انه اذا توفي دون ان يجري مثل هذا التعيين فيقوم بالتعيين مجلس الوزراء في دستور الاردن لعام ١٩٢٨م (م ١٦ ف و) وقد اتفقت مع هذا الحكم لفقرة ٥ من (م ٢٢) من دستور الاردن لعام ١٩٤٧م (مع اختلاف في لقب رئيس الدولة من امير الى ملك) ودستور ١٩٥٢م (ف ز م ٢٨) .

واشترط الدستوران الليبيان لعامي ١٩٥١م و ١٩٦٣م موافقة مجلس الامة على التعيين الذي يصدره مجلس الوزراء للوصي او مجلس الوصاية طبقاً للمادة ٥٠ التي نصت على انه اذا كان الملك قاصراً واذا حدث ما يعوقه او بمنعة من ممارسة سلطاته الدستورية ولم يتمكن بنفسه من تعيين نائب او اكثر فعلى

مجلس الوزراء بموافقة مجلس الامة ان يعين وصياً او مجلس وصاية للقيام بواجبات الملك وممارسة حقوقه وسلطاته الى ان يبلغ سن الرشد او الى ان يصبح قادراً على ممارسة سلطاته واذا كان مجلس الامة غير منعقد وجب دعوته للاجتماع اما اذا كان مجلس النواب منحلأ فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعيين الوصي او مجلس الوصاية (م ٥٠) .

وبالمقابل قررت طائفة اخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الملكي قيام مجلس وصاية حيث يتولى اوصياء العرش عملهم بعد اداء اليمين الدستورية امام السلطة التشريعية في دستوري مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م (م ٥٥) ويمارس مجلس الوصاية اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور ويعمل مجلس الوصاية كهيئة استشارية بجانب الملك حتى يدرك سن العشرين من عمره في دساتير المغرب التي اشترطت ان يرأس مجلس الوصاية اقرب الاقارب الى الملك من جهة الاعمام اكبرهم سناً ويشترط ان يكون بلغ من العمر ٢١ سنة ويتركب مجلس الوصاية بالاضافة الى الرئيس من رئيس المجلس الاعلى واقدم عمداء الجامعات ورئيس مجلس النواب والمستشارين في دستور ١٩٦٢م (ف ٢١) في حين اشترط دستور ١٩٧٢م ان يرأس مجلس الوصاية اقرب الاقرباء للملك من الذكور ويتركب مجلس الوصاية بالاضافة الى رئيس من الرئيس الاول للمجلس الاعلى ورئيس مجلس النواب وسبع شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره (ف ٢١) ثم اصبح يرأس مجلس الوصاية الرئيس الاول للمجلس الاعلى ويتركب المجلس من رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس العظمي الاقليمي لمدينتي الرباط وسبتة عشر شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره في دستور المغرب لعام ١٩٩٢م (ف ٢١) .



علماً بأن الدستور الاول والثاني منع الجمع بين توائي هذا المنصب والوزارة في حين صمت الدستور الثالث عن النص على ذلك وحددت الثلاثة الدساتير قواعد سير مجلس الوصاية بقانون تنظيمي .

وحدد قانون مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م عدد الاشخاص الذين يقومون بمهمة الوصاية في المادة ٤٩ منه بأنه في حالة عدم بلوغ الملك السن المبينه في المادة السابقة او تعذر ممارسة صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الاساسي يباشر هذه الصلاحيات بصفة مؤقتة هيئة من ثلاثة اعضاء ويعين النظام الخاص بتوارث العرش الطريقة التي تتبع لاختيار اعضاء هذه الهيئة والاحكام التي تسري في شأنهم .

وصممت طائفة من الاحكام الدستورية العربية ذات النظام الملكي عن الوصاية في كل من دساتير الكويت وقطر والبحرين ونظام حكم المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٢م .

وتغايرت الاحكام الدستورية العربية ذات النظام الملكي في شأن سن الرشد حيث يعتبر سن الرشد ١٨ سنة في دساتير سوريا لعام ١٩٢٠م (م٦) والعراق لعام ١٩٢٥م (م٢٢) والاردين للاعوام ١٩٢٨م (م١٦ ف هـ) و١٩٤٧م (م٢٢ ف هـ) و١٩٥٢م (م٢٨ فاز) وليبيا لعامي ١٩٥١م (م٤٩) و١٩٦٣م (م٤٩) والمغرب للاعوام ١٩٦٢م (ف٢١) و١٩٧٠م (ف٢١) و١٩٧٢م (ف٢١) قبل تعديله عام ١٩٨٠م و١٦ سنة في دستوري المغرب لعام ١٩٧٢م بعد تعديله عام ١٩٨٠م ودستوري ١٩٩٢م (ف٢١) و١٩٩٦م (ف٢١) في حين يعتبر سن الرشد عشرين عاماً في مشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م (م٤٨) .

وصمتت عن النص على سن تولي منصب رئاسة الدولة في البلدان العربية ذات النظام الملكي كل من دساتير مصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والكويت لعام ١٩٦٢م والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن .

والى جانب ما تقدم اشترطت طائفة من الدساتير العربية ذات النظام الملكي دين رئيس الدولة الاسلام وان يكون من ابوين مسلمين ...الخ . حيث يشترط في ولي العهد ان يكون رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لابوين مسلمين<sup>١</sup> في دساتير الاردن لاعوام ١٩٢٨م (م ١٦ ف ج) و ١٩٤٧م (م ٢٢ ف ح) و ١٩٥٢م (م ٢٨ ف هـ) والكويت لعام ١٩٦٢م (م ٤) والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م (م ٦) وليبيا لعامي ١٩٥١م (م ٤٥) و ١٩٦٣م (م ٤٥)<sup>٢</sup> .

وبالمقابل صمتت عن النص على ذلك احكام دساتير سوريا لعام ١٩٢٠م والعراق لعام ١٩٢٥م ومصر لعامي ١٩٢٣م و ١٩٣٠م والبحرين لعامي ١٩٧٣م و ٢٠٠٢م وقطر لعامي ١٩٧١م و ٢٠٠٣م والمغرب للاعوام ١٩٦٢م و ١٩٧٠م و ١٩٧٢م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م .

لم ينحصر الامر على ما تقدم فقط بل قررت طائفة من الاحكام الدستورية العربية ذات النظام الملكي انه لايجوز ادخال تعديل في القانون الاساسي للدولة مدة الوصاية بشأن حقوق الملك في دستور العراق لعام ١٩٢٥م (م ٢٢) .

---

<sup>١</sup> - ومن ابناء البلد المعني في هذه الدساتير أي ان يكون الابوان من ابناء البلد المعني .  
<sup>٢</sup> - اشترط دستور ليبيا ان يكون ولي العهد مسلماً وولداً لوالدين مسلمين من زواج شرعي ..... الخ .



## إختيار الملك في الدساتير العربية ذات النظام الملكي .

تغايرت الاحكام الدستورية العربية ذات النظام الملكي بصدد اختيار ملكاً للبلاد في حالة عدم وجود خلف من ذرية او اقرباء الملك القائم حيث قررت ذلك طائفة من الدساتير العربية ذات النظام الملكي وصممت عن ذلك احكام طائفة اخرى .

والاحكام الدستورية العربية ذات النظام الملكي التي قررت ذلك تغايرت في نصوصها حيث اذا كان دستور المملكة السورية لعام ١٩٢٠م قد قرر انه اذا لم يكن لاحدهم ابن يكون الملك للكبر من اقرب عصباته الذكور وان لم يبق من صلب الملك فيصل الاول ولداً ذكر ينتخب المؤتمر مجتمعاً بموافقة ثلثي أعضائه ملكاً لسوريه من سلالة الملك حسين الاول ملك الحجاز (م ٥) واذا توفي اخر ملك بدون وريث على نحو ما ذكر يرجع الملك الى من يختاره مجلس الامة من سلالة مؤسس النهضة العربية المغفور له الملك حسين بن علي في دستوري الاردن لعامي ١٩٤٧م (م ٢٢ ف ب) و ١٩٥٢م (م ٢٨ ف د) دون الاشارة الى النسبة المطلوبة للاجتماع او الاغلبية المطلوبة لتقرير الاختيار في الدستورين الأردنيين .

وبالمقابل لم يشترط الدستوران المصريان لعامي ١٩٢٣م ١٩٣٠م ان يكون الملك من العائلة المالكة في حالة عدم وجود من يخلف الملك من جهة وشداً في نسبة الاغلبية المطلوبة في السلطة التشريعية من جهة ثانية وذلك طبقاً للمادة ٥٤ كما يلي : في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك او لعدم تعيين خلف له وفقاً لاحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فوراً في هيئة مؤتمر لاختيار الملك يقع هذا الاختيار في مدى ثمانية ايام من وقت اجتماعهما ويشترط لصحته حضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين واغلبيه ثلثي الاعضاء الحاضرين فلذا لم يتسنى الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم

التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار ايا كان عدد الاعضاء الحاضرين وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالاغلبية النسبية واذا كان مجلس النواب منحلًا وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

وكان دستوراً ليبيا لعامي ١٩٥١م و١٩٦٣م اكثر تشدد في النسبة التي تحضر السلطة التشريعية لاختيار الملك وان كانت قد اتفقت مع احكام الدستورين المصريين في الاغلبية المطلوبة حيث نصت المادة ٤٦ من الدستورين الليبيين المذكورين اعلاه على انه : في حالة وفاة الملك وخلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك او لعدم تعيين خلف له يجتمع مجلس الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة فوراً وبدون دعوة لتعيين خلف له في مدة لا تتجاوز عشرة ايام بحضور ثلاثة ارباع كل من المجلسين على الاقل ويجري التصويت علناً بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين فاذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم الحادي عشر يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار بحضور الاكثريه المطلقة لاعضاء كل من المجلسين وبالاغلبية النسبية وان كان مجلس النواب منحلًا فيجتمع المجلس القديم فوراً حتى يتم تعيين الملك .

وصممت عن النص على ذلك احكام دساتير العراق لعام ١٩٢٥م والاردن ١٩٢٨م والكويت لعام ١٩٦٢م والمغرب لاعوام ١٩٦٢م و١٩٧٠م و١٩٧٢م و١٩٩٢م و١٩٩٦م وقطر لعامي ١٩٧١م و٢٠٠٣م والبحرين لعامي ١٩٧٣م و٢٠٠٢م والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦م . . .



## الباب الثاني

### الوضع الحقوقي لرئاسة الدولة في الاحكام الدستورية المؤقتة وغير المؤقتة

تأثر الوضع القانوني لرئاسة الدولة بأشكال رئاسة الدولة المتغير بين الشكليين الجماعي والفردى ( رئيس الجمهورية ) في الاحكام الدستورية اليمنية والعربية بين فترة وأخرى وحتى في البلدان الواحد واتسم التقلب الدستوري في هذه البلدان بالحدة الى درجة انه لم يضارعه في ذلك في أي منطقة أخرى من العالم ( هذا اذا ما استثنينا بعض الدول الافريقية والامريكية اللاتينية ) خلال تاريخ نظام الحاكم في الدول العربية في القرن العشرين على أن هذه التغيرات قد كانت بشكل حاد في عقدي الخمسينات والستينات والسبعينات في بعض البلدان العربية ذات النظام الجمهورى حيث شهدت بعض هذه البلدان في الخمسينات والستينات أكثر الاحداث راديكالية ابتداء ( بالثورات ) وانتهاء ( بالحركات التصحيحية ) ثم مالت الى الاستقرار في السبعينات في بعض البلدان والثمانينات في البعض الآخر .

لقد تعددت اشكال رئاسة الدولة في أغلب الدول العربية ذات النظام الجمهورى وتغير وضعها الحقوقي بين نصوص حكم دستوري وآخر وفقاً لتقلب الاحكام الدستورية في هذا البلد او ذاك في هذه الفترة او تلك حتى على مستوى البلد الواحد وادى تعدد اشكال رئاسة الدولة في البلدان التي تم فيها الإطاحة بالنظام الملكى ( مصر والعراق وتونس وشمال اليمن ) والبلدان التي تحررت من السيطرة الاستعمارية ( لبنان ، سوريا ، السودان ، الجزائر ، جنوب اليمن ) أدى الى قيام شكليين أساسيين لرئاسة الدولة : الشكل الجماعي الذي تمثل بكل من مجلس قيادة الثورة ، مجلس الثورة ، مجلس الرئاسة ، مجلس جمهورى الخ حيناً . والشكل الفردى لرئاسة الدولة رئيس جمهورية حيناً آخر . حيث مرت البلدان العربية ذات النظام الجمهورى بهذين الشكلين ما عدا لبنان وتونس وهما

الجمهوريتان العربيتان اللتان تعاقب عليهما الشكل الفردي لرئاسة الدولة رئيس الجمهورية فقط .

وكان هذا التقلب الدستوري الذي نتج عنه شكلاً لرئاسة الدولة الجماعي والفردي في جل هذه البلدان أساس تغير الوضع الحقوقي لرئاسة الدولة وفي الاحكام الدستورية الموقته بالذات الى درجة أن هذه التقلبات الدستورية لا يتساوى فيها عدد رؤساء الدولة ( بشكليها الجماعي والفردي ) في أغلب البلدان العربية ذات النظام الجمهوري وفي أحيان كثيرة ( راجع هوامش هذا الباب .

وإذا عدنا الى تاريخ التقلبات الدستورية واثرها على شكل رئاسة الدولة ووضعها الحقوقي لوجدنا ان عدد الاحكام الدستورية قد فاقت عدد رؤساء الدولة ( بشكليها الجماعي والفردي ) منذ الخمسينات والستينات الى بداية التسعينات في كل من مصر والعراق وج.ع.ي وسوريا والسودان بينما فاق عدد رؤساء الدولة الاحكام الدستورية في كل من لبنان وتونس وج.ي.د.ش وتعاينت الاحكام الدستورية مع رؤساء الدولة ( بشكليها الجماعي والفردي ) في الجزائر والجمهورية اليمنية والسطور التالية توضح ذلك .

١- مصر :- مجلس قيادة ثورة عام ١٩٥٢م , مجلس قيادة ثورة عام ١٩٥٣م , ورئيس جمهورية , مجلس قيادة ثورة ومجلس قيادة وزراء ١٩٥٤م و ١٩٥٦م , رئيس جمهورية ١٩٥٦م - ١٩٦١م , ومجلس رئاسة ١٩٦١م - ١٩٦٤م , ورئيس جمهورية ١٩٦٤م فما بعد . علماً بأن السلطة التشريعية قد غابت عن الممارسة ١٩٥٢م - ١٩٥٧م - ١٩٦١م - ١٩٦٤م وبالمقابل صدرت ٤ اعلانات دستورية واربعة دستير .

٢- العراق : مجلس سيادة ١٩٥٨م - ١٩٦٣م , رئيس جمهورية والمجلس الوطني لقيادة الثورة منذ ١٤ رمضان ١٩٦٣م حتى نوفمبر ١٩٦٣م



رئيس جمهورية رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة منذ نوفمبر ١٩٦٣م وحتى اغتيال الرئيس عبد السلام عارف رئيس جمهورية منذ ١٩٦٥م و رئيس جمهورية حتى ١٩٦٨/٧/١٨م رئيس جمهورية رئيس مجلس قيادة الثورة منذ ١٩٦٨/٧/١٨م حتى ١٩٧٩م ورئيس جمهورية من ١٩٧٩-٢٠٠٣. صدرت خلال هذه الفترة ٤ دساتير مؤقتة وقوانين المجلس الوطني لقيادة الثورة هي بمثابة احكام تنظم الفترة المؤقتة وقد غابت السلطة التشريعية من عام ١٩٥٨م - حتى ١٩٨٠م.

### ٣- الجمهورية العربية اليمنية : رئيس جمهورية رئيس مجلس قيادة الثورة

١٩٦٢م - ١٩٦٣م , رئيس جمهورية رئيس مجلس الرئاسة ( ابريل ١٩٦٣م - يناير ١٩٦٤م ) رئيس جمهورية رئيس المكتب السياسي يناير ١٩٦٤م - ابريل ١٩٦٤م رئيس جمهورية - ابريل ١٩٦٤م و ابريل ١٩٦٥م , رئيس جمهورية رئيس المجلس الجمهوري مايو ١٩٦٥م- اغسطس ١٩٦٥م رئيس جمهورية اغسطس ١٩٦٥م نوفمبر ١٩٦٧م , مجلس جمهوري نوفمبر ١٩٦٧م - ١٩٧٤/٦/١٣م , مجلس قيادة ١٩٧٤/٦/١٣م - ١٩٧٨/٤/١٧م , رئيس جمهورية ١٩٧٨/٤/١٨م - ١٩٧٨/٦/٢٦م . مجلس رئاسة الجمهورية ١٩٧٨/٦/٢٦م - ١٩٧٨/٨/١٧م رئيس جمهورية - ١٩٧٨/٨/١٧م - ١٩٩٠/٥/٢٢م . قابل تلك صدور ٩ اعلانات دستورية و ٥ قرارات دستورية و ٥ دساتير .

### ٤- سوريا : رئيس جمهورية ٤٥ - ٤٩ - رئيس مجلس عسكري

١٩٤٩/٤/٢م - ١٩٤٩/٨/١٨م , رئيس مجلس عسكري ١٩٤٩/٨/١٩م حتى نهاية ١٩٤٩م و( رئيس جمهورية من نهاية ١٩٤٩م حتى نهاية ١٩٥٠م , رئيس مجلس عسكري من ١٩٥١/١٢/١٥م , الى ١٩٥٣م , رئيس جمهورية من ١٩٥٣م - الى ١٩٥٤م , ورئيس جمهورية حتى

١٩٥٨م، رئيس جمهورية، من ١٩٥٨م - ١٩٦١م، مجلس عسكري  
١٩٦١م، رئيس جمهورية ١٩٦١م - ١٩٦٣م، مجلس وطني لقيادة  
الثورة ١٩٦٣م - ١٩٦٤م، مجلس رئاسة ١٩٦٤م - ١٩٦٦م - رئيس  
دولة ١٩٦٦م - ١٩٧١م، رئيس جمهورية ١٩٧٣م حتى ٢٠٠٠.  
ورئيس جمهورية من ٢٠٠٠ فما بعد. وبالمقابل صدرت ٨ مراسيم  
تشريعية وعسكرية وحكم دستوري مؤقت وتعديل دستوري وقراراً للقيادة  
القطرية بمثابة دستور و٨ دستير لاعوام ١٩٣٠م و١٩٥٠م و١٩٥٣م  
و١٩٦١م و١٩٦٤م ١٩٦٩م و١٩٧٣م.

٥- السودان : اربعة مجالس جماعية لرئاسة الدولة في كل من ١٩٥٦م  
و١٩٦٤م، و١٩٦٨م، و١٩٨٥م وثلاثة مجالس عسكرية لاعوام  
١٩٥٨م و١٩٦٩م و١٩٨٩م ورئيس جمهورية ١٩٧٢م - ١٩٨٥م،  
ورئيس جمهورية ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ وبالمقابل صدرت دستير ١٩٥٦م،  
١٩٦٤م، ١٩٧٣م، ١٩٨٥م، وثلاثة أوامر دستورية بعد حركة ١٩٥٨م  
، وثلاثة أوامر دستورية بعد حركة ١٩٦٩م وثلاثة أوامر دستورية بعد  
حركة ١٩٨٩م. ودستور ١٩٩٨ والدستور الإنتقالي السوداني  
لعام ٢٠٠٥.

٦- الجزائر : ٦ رؤساء جمهورية في اعوام ١٩٦٢م - ١٩٦٥م - ١٩٧٧م -  
١٩٧٩م - ١٩٩١م - ١٩٩٥م و١٩٩٩م و٢٠٠٤م واربعة مجالس -  
مجلس الثورة ١٩٦٥م - ١٩٧٧م، مجلس ١٩٩٠م، مجلس ١٩٩٤م  
ورئيس جمهورية معين من قبل المجلس الاعلى للامن وفي الجزائر  
( الامين زروال ) من تاريخ ١٩٩٤/١/٣٠م<sup>١</sup> و١٩٩٥م وبالمقابل اربعة

<sup>١</sup> - جرت انتخابات رئيس الجمهورية بين متنافسين بين زروال ومنافسيه ثم بين عبد العزيز بوتفليقة ومنافسيه منتول ذلك بالتفصيل فيما بعد .



سبتمبر لآعوام ١٩٦٣م، ١٩٧٧م، ١٩٨٩م، ١٩٩٦م ومراسيم  
١٩٦٥م، ١٩٦٧م و١٩٩٢م.

٧- ج.ي.د.ش : رئيس جمهورية ١٩٦٧م - ١٩٦٩م، مجلس رئاسة ١٩٦٩م  
- ١٩٧٨م، مجلس رئاسة ١٩٧٨م، مجلس رئاسة ١٩٧٩م، ١٩٨٠م،  
مجلس رئاسة ١٩٨٠م - ١٩٨٦م، مجلس رئاسة ١٩٨٦م - ١٩٩٠م.  
وبالمقابل اعلان دستوري لعام ١٩٦٧م، ولستور ١٩٧٠م، دستور  
١٩٧٨م.

٨- ج.ي : مجلس رئاسة ١٩٩٠/٥/٢٢م حتى شهر مايو ١٩٩٢م، مجلس  
رئاسة لمدة ٥ اشهر، مجلس رئاسة من مايو ١٩٩٣م - حتى يونيو  
١٩٩٤م، مجلس رئاسة من يوليو ١٩٩٤م حتى اكتوبر ١٩٩٤م، رئيس  
جمهورية من اكتوبر ١٩٩٤م (حتى ١٩٩٩م) هورئيس جمهورية  
١٩٩٩ وحتى الآن ٢٠٠٥. وبالمقابل دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م واتفاق  
اعلان الوحدة والاعلان الدستوري الصادر في نوفمبر ١٩٩٢م. التعديل  
الدستوري الصادر في اكتوبر ١٩٩٤م، والتعديل الدستوري الصادر في  
٢٠٠١/٢/٢٠.

٩- لبنان : احدى عشر رئيساً للجمهورية في الفترة من ١٩٤٥م - ٢٠٠٥م،  
مقابل دستور وعدد من التعديلات، وثيقة الطائف عام ١٩٨٩م.

١٠- تونس : رئيس جمهورية ١٩٥٩م - ١٩٨٩م، ورئيس جمهورية من  
١٩٨٩م حتى الان ٢٠٠٥م مقابل دستور وعدة قوانين دستورية.  
يتضح مما تقدم ان الاحكام الدستورية قد فاقت عدد رئاسة الدولة في عدد  
من البلدان العربية ذات النظام الجمهوري وبالذات البلدان التي قام النظام  
الجمهوري فيها بعد الاحاطة بالنظام الملكي مثل مصر والعراق وج.ع.ي وبعض  
البلدان التي تحررت من الاستعمار مثل سوريا والسودان. وفي حين تساوى عدد

الاحكام الدستورية مع عدد رئاسة الدولة المتتالية في الجزائر الى عام ١٩٨٩ .  
وفاق عدد رئاسة الدولة الاحكام الدستورية في كل من لبنان وتونس وج.ي كما  
فاق عدد رؤساء السلطة العليا للدولة في ج.ي.د.ش سابقاً عدد الاحكام  
الدستورية فيها .

ومع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات المذكور اعلاه بهذا الصدد فإن الملفت  
للنظر ان اسباب التقلب الدستوري في الدول العربية ذات النظام الجمهوري لم  
يكن الصراع بين البرلمان ورئاسة الدولة كما كانت الحال في اوروبا في بداية  
نهضتها الحديثة وانما كان الجيش أدوات هذه التغيرات في البلدان العربية ذات  
النظام الجمهوري ولذلك سارت الامور في بلدان البحث في مجرى حسم الصراع  
بين القوى الطامحة للحكم في غير المسار الذي عرفته اوروبا الامر الذي عكس  
نفسه على مستوى استقرار أنظمة الحكم وتعمق التقاليد الديمقراطية وازدهارها  
في اوروبا في حين آلت الامور الى عكس ذلك في الدول العربية ذات النظام  
الجمهوري والاعلبية الساحقة من بلدان العالم الثالث .

ويحتمل ان يكون التقليد لانظمة الحكم المتطورة والقفز على الواقع من  
جهة ونقل قوانين وانظمة بلدان متقدمة ذات التاريخ والعادات والتقاليد المختلفة  
من بلداننا من جهة ثانية وتجاوز القوانين من قبل مشرعها من جهة ثالثة لقد  
أدى كل ذلك الى عدم استقرار الانظمة بسبب تلك المعوقات التي واجهت انظمة  
الحكم في هذه البلدان في أطوار أخذها بالانظمة السياسية القائمة في الغرب مثل  
الانظمة البرلمانية - الرئاسية ، النظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي  
في فترة زمنية قصيرة نسبياً ودون دراسة واقع تلك البلدان ومستوياتها  
الحضارية والتقلب من التعددية الى حكم التنظيم الحزب السياسي الوحيد فالعودة  
الى التعددية المقيدة في ظل تجاوز الاحكام الدستورية في واقع الممارسة في  
هذه الفترة أو تلك .



وبعد فأنه من أجل معرفة الجانب الحقوقي للأنظمة السياسية في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري لا بد من العودة الى الاحكام الدستورية التي صدرت فيها بهدف تحليل ومقارنة وضع رئاسة الدولة واشكالها ومددتها وصلاحياتها الخ . في ظل الاحكام الدستورية الكثيرة العدد المتعارضة المحتوى التي صدرت في هذه البلدان على انه لا بد من الاشارة الى ان تغلب النظم السياسية بين التعددية الحزبية حيناً واحتكار العمل السياسي من قبل تنظيم او حزب حاكم حيناً اخر ثم العودة الى التعددية مؤخراً في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري قد انعكس على وضع رئيس الدولة في هذه الفترة او تلك .

ومثل هذا التغلب معضلة الحكم في الجانب الحقوقي والسياسي مما جعل المشرع والحاكم يتلمس مخارج دستورية يكون الهدف منها تثبيت نصوص تشريعية تلائم الوضع القائم .

ولما كان لمنصب رئاسة الدولة أهمية خاصة بين مناصب السلطات العليا والدنيا للدولة كل على السواء فإن الاحكام الدستورية قد تغايرت في تقرير وضعه كما سيتضح ذلك من المقارنات التي سنوردها فيما بعد .

هذا وتجدر الاشارة الى انه نظراً لأهمية منصب رئيس الدولة فيه يتحدد شكل نظام الحكم حيث انه اذا كان رئيس الدولة ملكاً سمي نظام الحكم بالنظام الملكي وحين يكون رئيس جمهورية او هيئة جماعية لرئاسة الجمهورية نعت بالنظام الجمهوري .

وعلاوة على ما تقدم تتحدد احدى علام الشكل الديمقراطي للحكم بطريقة انتخاب رئيس الدولة في النظام الجمهوري حيث اذا كان رئيس الجمهورية (أو الهيئة الجماعية) منتخباً من قبل السلطة التشريعية وتوجد الى جانبه حكومة مسؤولة امام البرلمان وصف هذا النظام بالنظام البرلماني واذا كان رئيس الدولة منتخباً من قبل المواطنين مباشرة أو من قبل ناخبين انتخبوا لهذا الغرض

ولا توجد حكومة مسؤولة امام البرلمان كان ذلك من علائم النظام الرئاسي واذا صار انتخاب الرئيس من قبل هيئة ناخبين ( تتألف من البرلمان وقيادات المجالس المحلية في المناطق ...الخ ) او ينتخب من قبل المواطنين وتوجد الى جانب الرئيس وزارة تساعد على ادارة السلطة التنفيذية احتسب ذلك من علائم النظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي .

واذا كانت الاشكال الديمقراطية للحكم على هذا النحو في ظل أخذ الدساتير بفصل السلطات فإن رئاسة الهيئة العليا للدولة ( رئيس وهيئة جماعية ) في ظل الدساتير التي تأخذ بوحدة سلطة الدولة نعت هذا النظام بحكم الجمعية او النظام الاشتراكي الذي تنتخب الهيئات القيادية من قبل السلطة العليا للدولة من الناحية القانونية الشكلية <sup>١</sup> ( رئاسة السلطة العليا (هيئة الرئاسة) مجلس الوزراء , المحكمة العليا ... الخ ) .

اما اذا كانت رئاسة الدولة ممثلة بمجلس قيادة ثورة او رئيس مجلس عسكري ..... الخ .

او رئيس جمهورية وأنشئ هذا المنصب بعد قيام ثورة او حركة او انقلاب فإن هذا النظام القائم في الاحكام المؤقتة الذي لم تتحدد معالمه بصيغة دستورية معينة يتصف بالنظام المؤقت .

وعلاوة على ما تقدم ترتبط بحجم صلاحيات رئيس الدولة كل من النظام المطلق والنظام الدستوري ( بصرف النظر عن أن النظام ملكي أم جمهوري ) فإذا كان رئيس الدولة غير منتخب ( في غير الفترة الانتقالية ) في النظام الجمهوري ويمارس صلاحيات لا تستند على قواعد دستورية وتتركز في يده أهم السلطات نعت هذا النظام بالحكم المطلق واذا خضعت صلاحيات رئيس الدولة للقواعد الدستورية في ظل وجود مؤسساتها التشريعية والتنفيذية

---

<sup>١</sup> - في حين كان يسبقه تعين اولئك الاشخاص وأقرارهم من قبل قيادة الحزب الحاكم في الواقع .



والقضائية ذات الصلاحيات والممارسة في الواقع وفي الوقت الذي يتمتع فيه المواطنون بالحقوق والحريات وسيادة النظام والقانون إتصف هذا النظام بالنظام الديمقراطي .

إننا سنتبع هنا منهج التحليل القانوني المقارن في دراسة الوضع الحقوقي لرئيس الدولة وفقاً للنصوص الدستورية التي صدرت في هذه البلدان وذلك لكل من :-

أولاً:- الاحكام الدستورية الجمهورية المؤقتة بعد الثورات والحركات التصحيحية ..... الخ .

ثانياً:- الاحكام الدستورية المؤقتة وغير المؤقتة التي قررت قيام السلطة التشريعية ولم توجد في الواقع .

ثالثاً :- الاحكام الدستورية المؤقتة وغير المؤقتة والتي جرت في ظلها انتخابات رئاسة الدولة سواء من قبل السلطة التشريعية أو من قبل الناخبين مباشرة في ظل وجود السلطة التشريعية ويرجع السبب في هذا التقسيم الى تغاير وضع رئيس الدولة في ظل هذه الطائفة من الاحكام الدستورية أو تلك .

## وضع رئيس الدولة الحقوقي في الاعلانات والاوامر الدستورية :

ما هو الوضع الحقوقي لرئاسة الدولة في الاعلانات والاوامر والمراسيم الاشتراعية والدستورية التي صدرت في أعقاب الاطاحة بالانظمة الملكية والانقلابات والحركات التصحيحية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري ؟ من البديهي ان يكون وضع رئاسة الدولة قد تغير في ظل التغيرات الدستورية وقيام أنظمة حكم مؤقتة وخاصة بعد الثورات التي اطاحت بالانظمة الملكية والاخذ بالنظام الجمهوري كبديل للحكم الملكي السابق أو الغاء المؤسسات الدستورية والغاء الدساتير أو تجميدها في ظل الحركات التصحيحية في ظل النظام الجمهوري .

لقد كان قيام النظام الجمهوري بعد الاحاطة بالنظام الملكي في كل من مصر ( قامت الثورة عام ١٩٥٢م وأعلن عن النظام الجمهوري عام ١٩٥٣م ) والعراق عام ١٩٥٨م وشمال اليمن عام ١٩٦٢م بطريق الثورة . في حين تغير شكل نظام الحكم في سوريا وتونس بأسلوب مغاير بالاحتلال الفرنسي لسوريا عام ١٩٢٠م وبالتصويت البرلماني في تونس عام ١٩٥٧م وانتهى النظام الملكي الاتحادي في جنوب اليمن بخروج الانجليز من البلاد وتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٧م. وبانتهاء الحكم الثنائي الإنجليزي المصري في السودان عام ١٩٥٦.

لقد تغير وضع رئاسة الدولة الحقوقي في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري بعد كل حركة تصحيحية أو انقلاب والتي حدثت أكثر من مرة في أغلب هذه البلدان الامر الذي أدى الى صدور أكثر من حكم دستوري في جل هذه البلدان وعليه فإنه قد صدرت أحكام دستورية متغيرة نقسم هذا البحث الى فقرات تتناول وضع رئاسة الدولة وفقاً للأحكام الدستورية المتباعدة كما يلي :



أ- وضع رئاسة الدولة الجماعية في ظل الاعلانات والاوامر الدستورية ..  
الخ .

ب- وضع رئاسة الدولة الجماعية في ظل الدساتير المؤقتة التي نصت على قيام السلطة التشريعية أو لم تنص على قيامها ولم يحدث في الواقع .  
ت- وضع رئاسة الدولة الجماعية والفردي ( رئيس جمهورية ) في الاحكام الدستورية التي قامت في ظلها السلطة التشريعية .

### أ- وضع رئاسة الدولة الجماعية في الاعلانات والمراسيم الدستورية :

كما هو معروف أن المجلس الذي يتسلم السلطة بعد الثورة أو الحركة أو الانقلاب يعتبر الهيئة العليا للدولة التي تدير شؤون البلاد ومن أجل توضيح وضع هذه الهيئة فمن المستحسن أن نبداً بتبيان تغاير تسمية هذه الهيئة ومن ثم تغاير وضعها الحقوقي لقد تغايرت تسميات المجالس الجماعية التي تولت السلطة بعد الثورات , الحركات ..... الخ . وتباين وضعها وصلاحياتها ومدتها حتى في البلد الواحد بالشكل التالي :

١ - تغايرت تسمية هذه المجالس في سوريا كما يلي :

أ- المجلس العسكري الاعلى للمجلسين النين تشكلا في تاريخ ١٤/٨/١٩٤٩م وتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٩م .

ب- سمي المجلس الحاكم بأسم المجلس العسكري للمجلسين المشكلين بتاريخ ٢٩/١١/١٩٥١م و٢٨/٩/١٩٦٢م .

ج- صار اسم هذه الهيئة لجنة الجيش المحلية بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٢م .

د- في حين صار اسمها المجلس الوطني لقيادة الثورة في ٨/٤/١٩٦٣م .

٢ - لم تكن سوريا البلد الوحيد التي تعددت فيها الانقلابات والثورات وما نجم عن ذلك من تغاير في تسميات الهيئات الجماعية التي تشكلت بعد الانقلابات

... الخ. وانما هناك بلدان اخرى مثل السودان والعراق وج.ع.ي . لقد تقلبت تسمية هذه الهيئة في السودان كما يلي :

أ- المجلس العسكري بعد انقلاب نوفمبر ١٩٥٨م

ب- مجلس قيادة الثورة بعد حركة ١٩٦٩/٥/٢٥م .

ج- المجلس العسكري الانتقالي عام ١٩٨٥م .

د- مجلس قيادة الثورة للاتخاذ بعد حركة ١٩٨٩/٦/٣١م .

٣- وتغايرت تسميات هذه المجالس في العراق بالشكل التالي :-

أ - مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٨م .

ب- المجلس الوطني لقيادة الثورة بعد ( ثورة ١٤ /رمضان ١٩٦٣م ) .

ج- مجلس قيادة الثورة بعد (ثورة) ١٩٦٨/٧/١٨م .

٤- ولم تشذ ج.ع.ي عن البلدان العربية الاخرى في تبين تسميات هيئاتها العليا حيث سميت هذه الهيئة :-

أ- مجلس قيادة الثورة بعد ثورة ١٩٦٢/٩/٢٦م .

ب- مجلس القيادة بعد حركة ١٩٧٤/٦/١٣م .

٥- واذا كانت البلدان العربية المتقدم ذكرها قد تباينت فيها تسميات الهيئة

العليا للدولة أكثر من مرة فانه قد حدث في مصر أن سمي مجلس قيادة الثورة

عام ١٩٥٢م بينما سمي مجلس الثورة في الجزائر بعد حركة ١٩٦٥/٦/١٥م

والمجلس الاعلى للدولة بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في يناير ١٩٩٢م

في حين تم تنصيب رئيس جمهورية في تونس بعد حركة ١٩٨٩/١١/٧م

وكانت لبنان البلد الوحيد الذي لم تقم فيه حركة او انقلاب طول تاريخه

الدستوري رغم قيام الحرب الاهلية منذ ١٩٧٥م حتى ١٩٩١م .

لم ينحصر الامر على تبين تسميات الهيئات العليا للدولة في البلدان العربية

ذات النظام الجمهوري فقط بل وتعداه الى تغاير وضع هذه الهيئات الذي تبين

وفقاً لتقارير الاحكام المؤقتة التي صدرت بعد تلك الثورات والحركات الخ . لقد كان وجه التباين في ان خولت احكام طائفة من المراسيم والقرارات والاعلانات الدستورية والتشريعية للمجلس المعني تولى السلطتين التنفيذية والتشريعية من قبل قائد الجيش كما هي الحال في المرسوم التشريعي السوري رقم ١ الصادر في ١٩٤٩/٤/٢م طبقاً للمادة ١ منه التي نصت على ان يتولى القائد العام للجيش والقوات المسلحة السلطة التشريعية والتنفيذية ريثما تعود الحياة النيابية يؤازره مجلس الوزراء ويكون الاخير مسؤول امامه ثم قرر هذا الحكم من جديد كل من المرسوم التشريعي السوري رقم ٢١ الصادر في ١٩٤٩/٢/١٦م والرسوم التشريعي السوري الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢م أي بعد قيام كل حركة يقوم بها الجيش السوري حتى ١٩٥٢م .

وبعد قيام ثورة ١٩٥٢/٧/٢٣م في مصر أصبح قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة هو الذي يتولى أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه وحق تعين الوزراء وعزلهم وفقاً للاعلان الدستوري المصري الصادر في ١٩٥٣/٢/١٠م (م٨) وسارت على نفس المنوال احكام الاعلانيين الدستوريين اليمنيين (ف ج.ع.ي) الصادرين في ١٩٧٤/٦/١٩م و١٩٧٥/١٠/٢٢م حيث يتولى رئيس مجلس القيادة بموجبها أعمال السيادة العامة في البلاد وبصفة خاصة التدابير الضرورية لحماية الثورة والنظام الجمهوري (م١٤ من اعلان ١٩٧٤م وم٢ من اعلان ١٩٧٥م) . واذا كانت احكام الطائفة السابقة من الاعلانات والمراسيم الدستورية والتشريعية قد خولت لرئيس المجلس العسكري مجلس قيادة الثورة مجلس القيادة أعمال السيادة .. الخ . بمفرده فإن احكام الطائفة الثانية من الاعلانات والمراسيم الدستورية ... الخ . قد خولت للهيئة العليا المجلس بشكل جماعي تولى أعمال السيادة في البلاد في ظل الاحكام المؤقتة مثال ذلك يتولى



المجلس الاعلى للقوات المسلحة السودانية السلطة الدستورية العليا في البلاد وفقاً للامر الدستوري رقم ١ الصادر في ١٨/١١/١٩٥٨م ويتوب مجلس قيادة الثورة عن الشعب في مباشرة أعمال السيادة في الامر الجمهوري رقم ١ الصادر في ٢٥/٥/١٩٦٩م (م ٢) في السودان ويصدر مجلس قيادة الثورة للاتخاذ الوطني القرارات التشريعية والتنفيذية وله حق اصدار المراسيم وتعديلها في المرسوم الدستوري رقم ١ الصادر في ١/٧/١٩٨٩م في السودان ايضاً .

لم ينحصر الامر في تقرير تولي السلطة العامة من قبل الهيئة العليا على الاحكام السابقة فقط بل هناك احكام أخرى في كل من ج.ع.ي والعراق وسوريا نصت على حق الهيئة العليا في تولي السلطات العامة مثال ذلك نص الاعلان الدستوري الصادر في ٣١/١٠/١٩٦٢م على ان يتولى مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة بصورة جماعية وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام الجمهوري لتحقيق أهدافه .... الخ ( راجع م ٧) .

(( والمجلس الوطني لقيادة الثورة هو الجهاز القيادي الذي قاد جماهير الشعب والقوات المسلحة )) وهو الذي يشرف بوجه عام على شؤون الجمهورية بما يحقق حماية الثورة والوصول الى أهدافها ... الخ . في فتون المجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي الصادر في ٤/٤/١٩٦٣م وقد تطابقت معه بهذا الشأن احكام المرسوم التشريعي رقم ٦٨ الصادر في ٩/٦/١٩٦٣م في سوريا بشأن المجلس الوطني لقيادة الثورة السوري .

وسارت على هذا المنوال احكام الاعلان الدستوري الليبي الصادر عام ١٩٦٩م حيث نصت المادة ٩ منه على ان يباشر مجلس قيادة الثورة أعمال القيادة والتشريع ويضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب وله بهذه الصفة ان يتخذ كافة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها .

وسيعمل مجلس قيادة الثورة الجزائري على تحقيق الشروط اللازمة لاقامة دولة ديمقراطية جديدة تسيرها القوانين طبقاً للأمر الصادر في ١٠ يوليو ١٩٦٥م (م ٣) وتقوم الحكومة الجزائرية بصفقتها السلطة المطلقة وهو الذي يحدد اختصاصات الحكومة السياسية والاقتصادية والادارية لتستمر مؤسسات الدولة واجهزة الحزب في كنف الانسجام وفقاً لبيان حركة ١٥/٦/١٩٦٥م .

وعلى الرغم من التباين في النصوص المذكورة في الاحكام المؤقتة التي وردت اعلاه في كل من تقرير تولي السيادة العليا في البلاد من قبل قائد الثورة في طائفة من تلك الاحكام وتقرير توليها من قبل المجلس جماعياً في قسم من الطائفة الثانية من تلك الاحكام وعدم الاشارة الى تولي السيادة في احكام قسم من الطائفة الثانية فانها جميعاً قد اتفقت على ان تكون هذه الهيئة المجلس هي السلطة العليا في البلاد والتي توجه جميع هيئات الدولة الاخرى.

وعلاوة على ما تقدم فإن الاحكام المؤقتة هذه تغايرت في النص على تعيين الوزراء وعزلهم من قبل المجلس في مجموعة منها وعدم النص على ذلك في مجموعة أخرى مثال ذلك فوض المجلس الاعلى للقوات المسلحة السودانية عام ١٩٥٨م رئيسه لتولي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بموجب الامر الدستوري رقم ١ الصادر في ١٨/١١/١٩٥٨ ثم تركزت السلطات بيد رئيس المجلس وفقاً للأمر الدستوري رقم ٥ لعام ١٩٥٩م .

حيث اصبح رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة والذي :-

- أ- يعين أي عضو في المجلس الاعلى للقوات المسلحة ويقيله .
- ب- يعين الوزراء ويقيله .
- ت- ينقض أي قرار للمجلس الاعلى او أي قرار لمجلس الوزراء .

وبعد قيام حركة ١٩٨٩/٦/٣١م في السودان قضى الامر الدستوري الاول بعد تلك الحركة بأن يقوم رئيس المجلس بتعيين مجلس الوزراء والقائد العام ووزير الدفاع (م٢) .

وبعد ان حل مجلس قيادة الثورة للانتفاذ الوطني في ١٩٩٣/١٠/١٦م مكلفا رئيسه الفريق عمر حسن البشير تولى منصب رئيس الجمهورية وتعين نائبين للرئيس فأن رئيس الجمهورية قد قام بطريقة عدم الانتخاب (راجع الحياة ١٩٩٣/١٠/١٧م) .

وبخلاف الاحكام المؤقتة المذكورة اعلاه فإنه قد حدث عند إعلان الجمهورية التونسية بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٥م بقرار من المجلس القومي التونسي السلطة المؤقتة دون ثورة . حيث قضى إعلان الجمهورية بتكليف الحبيب بورقيبة بمهام رئاسة الدولة ريثما يدخل الدستور في حيز التطبيق ونطلق عليه رئيس الجمهورية التونسية (فصل ٣ من الإعلان) وبالمقابل سارت الامور بشكل اخر بعد استقلال الشطر الجنوبي من اليمن من الاستعمار عام ١٩٦٧م حيث نص قرار القيادة العامة للجبهة القومية (م١ الصادر في ١٩٦٧/١١/٣٠م) على أن تعتبر القيادة العامة للجبهة القومية السلطة التشريعية حتى إعداد دستور مؤقت للجمهورية وتقوم ( القيادة العامة بوصفها السلطة التشريعية بتعين قحطان الشعبي رئيساً لـ ج.ي.ج.ش ) وإعلان الاستقلال رسمياً وتشكيل الحكومة وتمنحه كافة الصلاحيات لتنفيذ القوانين واللوائح السارية المفعول في كل أجزاء الجمهورية وأصدار أية مراسيم ضرورية لمنفعة الجمهورية وأمنها حتى تشكيل الحكومة ( قرار رقم ٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٣٠م) .

مما تقدم يتضح أنه بصرف النظر عن التباين الوارد في الاحكام المؤقتة الواردة أعلاه التي قررت القيادة الجماعية للهيئة العليا سواء التي يكون فيها



رئيس هذه الهيئة صاحب السلطات المقررة او الهيئة الجماعية برمتها فان عدداً من تلك الاحكام لم تحدد الفترة التي تتولى فيها القيام بالاختصاصات المنصوص عليها في هذه الاحكام مثل المراسيم والاعلانات السورية والمصرية والسودانية لاعوام ١٩٥٨م , ١٩٦٩م , ١٩٨٩م واليمنية الصادر في ١٩٧٤/٦/١٩م و ١٩٧٥/١٠/٢٢م والجزائر لعامي ١٩٦٥م و ١٩٩٢م والعراقية لاعوام ١٩٥٨م , ١٩٦٣م , ١٩٦٨م أي فيما يربوا على ٢٠ مرسوم وإعلان دستوري مؤقت صدر بعد الثورة ، الحركة والانقلاب .. الخ . بينما حددت المراسيم والاعلانات .. الخ . مدة صلاحيات هذه الهيئات طبعاً مع تغاير هذه المدة : خمس سنوات في الاعلانات الدستوري الصادر في ١٩٦٢/١٠/٣٠م في ج.ع.ي ومن مدة ستة أشهر الى سنة في إعلان ١٩٧٤/١٠/٢٢م في ج.ع.ي أيضاً<sup>١</sup> على ان المهم في الامر ان رئيس المجلس .... الخ . قد كان هو الشخص الاقوى فيه وكان هو الذي يقيل عضو المجلس او يستقيل الاخير في حالة الخلاف مع رئيس المجلس في معظم الاحوال وفي أغلب هذه المجالس في الواقع العملي .

وسواء كانت هذه المجالس أو رؤساؤها القيادة العليا للدولة فان القاعدة العامة هي ان يكون دور رئيس المجلس العامل الحاسم في عمل المجلس . وعلاوة على ما تقدم تغايرت الاحكام المؤقتة السابقة بصدد وجود منصب رئيس الجمهورية كرئيس للمجلس في عدد من تلك الاحكام ورئيس للجمهورية الى جانب المجلس في عدد آخر ( ليس رئيس المجلس ) وتولي رؤساء تلك المجالس منصب رئاسة الوزراء (بعد الثورة مباشرة او بعد تنحية رئيس الوزراء المعين بعد الثورة .... الخ ) في مجموعة ثالثة .

لقد وجد منصب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة في كل من ج.ع.ي وفقاً للاعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٢/١٠/٣٠م وقانون المجلس

---

<sup>١</sup> - سنتناول مدة رئاسة الدولة فيما بعد .

الوطني لقيادة الثورة العراقي الصادر في ١١/١١/١٩٦٣م والدستور العراقي لعام ١٩٦٨م وبالمقابل وجد منصب رئيس الجمهورية نون ان يكون رئيس المجلس في قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي الصادر في ٤/٤/١٩٦٣م . بينما وجد منصب رئيس مجلس القيادة في ظل غياب منصب رئيس الجمهورية في الاعلانات الدستورية في ج.ع.ي الصادرة في عامي ١٩٧٤م - ١٩٧٥م ( اعلانات ١٩/٦/١٩٧٤م و ٢٢/١٠/١٩٧٤م و ٢٢/١٠/١٩٧٥م ) . وكان رئيس مجلس قيادة الثورة ... الخ . رئيس الوزراء في ظل غياب منصب رئيس الجمهورية بعد فترة من الثورة في مصر سبتمبر ١٩٥٢م<sup>١</sup> . وحركة ٢٥/٥/١٩٦٩م في السودان او بعد قيام الحركة مباشرة كما هي الحال في السودان بعد حركتي ١٩٥٨م و ١٩٨٩م والجزائر بعد حركة ١٥/٦/١٩٦٥م وليبيا بعد ثورة الفاتح في سبتمبر ١٩٦٩م .

وبالمقابل صمت المرسوم التشريعي السوري رقم ٦٨ لعام ١٩٦٣م عن النص على وضع رئيس المجلس . اما ما حدث في الواقع بعد ثورة مايو ١٩٦٩م في السودان فمع ان رئيس الوزراء قد كان شخص غير رئيس مجلس قيادة الثورة الا ان رئيس هذا المجلس قد أصبح رئيس الوزراء بعد ذلك وبذلك سار على منوال الوضع الذي حدث بعد ثورة يوليو في مصر عام ١٩٥٢م . هذا وتجدر الاشارة الى انه قد كانت مجالس قيادة الثورات في هذه البلدان تتألف من أبرز الضباط الذين قاموا بالثورات .... الخ . ويظل تنظيم الضباط الاحرار القوة الاساسية التي تسير بفة الحكم ممثلة بقيادة هذه المجالس ويساعدهم في تسير امور الدولة الوزراء الذين يكونون من اعضاء هذه المجالس ومن خارجها ومن اجل تولى الحكم في الفترة الانتقالية التي تحدد مدتها او لا تحدد ويعطى عن اعضاء مجلس قيادة الثورة او يظل في طي الكتمان وقد كانت تسميات وعدد اعضاء هذه المجالس ومدتها بالشكل التالي :

<sup>١</sup> - راجع الجيش والديمقراطية في مصر مجموعة من المؤلفين . سيناء للنشر الطبعة الاولى ١٩٩٠م ص ٢٤ .

الجدول رقم (١) أسماء المجالس وعدد أعضائها

رقم	اسم المجلس	البلد	عدد الأعضاء	العسكريون منهم	تاريخ نشأة المجلس	تاريخ الحل
١	المجلس العسكري الأعلى	سوريا	١٠	عسكريون	١٩٤٩/٨/١٤	١٩٤٩/١٢/٢٩
٢	المجلس العسكري الأعلى	سوريا	٩	عسكريون	١٩٤٩/١٢/٢٩	—
٣	المجلس العسكري	سوريا	—	عسكريون	١٩٥١/١١/٢٩	١٩٥٣/٣/١٠
٤	لجنة الجيش المحلية	سوريا	١٠	عسكريون	١٩٥٤/٢/٢٥	—
٥	المجلس العسكري	سوريا	٤	عسكريون	١٩٦١/٩/٢٨	—
٦	المجلس الوطني لقيادة الثورة	سوريا	—	عسكريون ومثليون	١٩٦٣/٤/٨	١٩٦٦
٧	لجنة قيادة الثورة	مصر	٩	عسكريون	١٩٥٢/٧/٢٣	—
٨	مجلس قيادة الثورة	مصر	١٤	عسكريون	—	١٩٥٦-١٩٥٢



٩	مجلس قيادة الثورة	العراق	١٤ عسكريون	١٩٥٨/٧/١٤	—
١٠	المجلس الوطني لقيادة الثورة	العراق	لا يزيد عن ٢٠ عسكريون	١٤ رمضان ١٩٦٣	—
١١	مجلس قيادة الثورة	العراق	٨+ قواد الفرق والضباط المنتخبين	—	١٩٦٣/١١/١٨
١٢	المجلس الوطني لقيادة الثورة	العراق	٩+ معلونو الاركان وقادة الفرق والضباط الذين يشغلون مناصب وزارية	١٩٦٤/٤/٢٥	١٩٦٥
١٣	مجلس قيادة الثورة	العراق	يتم تعيينه بقانون	١٩٦٨/٧/١٨	—
١٤	مجلس قيادة الثورة	العراق	١٢ ثم تغير بين حين وآخر	١٩٧٠	بقي حتى ١٩٩٥

١٥	المجلس العسكري	السودان	١٣	عسكريون	١٩٥٨	—
١٦	المجلس العسكري	السودان	١١	عسكريون	١٩٥٩	—
	اسم المجلس	البلد	عدد الاعضاء	العسكريون منهم	تاريخ نشأة المجلس	تاريخ الحل
١٧	مجلس قيادة الثورة	السودان	١٢	عسكريون + مدني	١٩٦٩	١٩٧١
١٨	المجلس العسكري الانتقالي	السودان	١٥	عسكريون	١٩٨٥/٤/١	١٩٨٥/١٠/١٠
١٩	مجلس قيادة الثورة للانتقال الوطني	السودان	١٥	عسكريون	١٩٨٩/٦/٣١	١٩٩٣/١٠/١٢ حل في ١٩٩٣/١٠/١٦
٢٠	مجلس الثورة	الجزائر	٢٦	عسكريون ومدنيون	١٩٥٠/٦/١٥	١٩٧٧/١/٢٧

٢١	المجلس الاعلى للدولة	الجزائر	٥	عسكريون ومدنيون	١٩٩٢/٧/٣	١٩٩٤ <sup>١</sup>
٢٢	المجلس الاعلى للدولة	الجزائر	٥	عسكريون ومدنيون	—	—
٢٣	المجلس الاعلى	الجزائر	٥	—	—	—
٢٤	مجلس قيادة الثورة	ج.ع.ي	٩	عسكريون	١٩٦٢/٩/٢٧ ٢	—
	اسم المجلس	البلد	عدد الاعضاء	العسكريون منهم	تاريخ نشأة المجلس	تاريخ الحل
٢٥	مجلس القيادة	ج.ع.ي	٧	عسكريون + مدني	١٩٧٤/٦/١٣	—
٢٦	مجلس القيادة	ج.ع.ي	١٠	عسكريون + مدني	١٩٧٤/١٠/٢٢	—

<sup>١</sup> - تعين المجلس الثاني برئاسة علي كافي بعد مقتل بوظيفاف وتعين المجلس الثالث في اواخر يناير ١٩٩٤ والذي عينه المجلس الاعلى للامن انشأ هذا المجلس في ١٢/١/١٩٩٢م قرر في الفصل الرابع منه ان ولاية المجلس لا يمكن ان تتجاوز السنتين وان مهمته هي اعادة النشاط العادي حتى يتسنى تنظيم انتخابات عامة في اجل اقصاه مدة ولاية المجلس الحياة ١٩٩٤/٢/٩م

<sup>٢</sup> - هنا تجدر الاشارة الى ان مذكرات السياسيين اليمينيين الذين تحدثوا عن هذا المجلس قد تغيرت بشأن عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٢م.



٢٧	مجلس القيادة	ج.ع.ي	٧	عسكريون + مدني	١٩٧٥/١/١	—
٢٨	مجلس القيادة	ج.ع.ي	٥	عسكريون + مدني	١٩٧٥/٥/١٥	—
٢٩	مجلس القيادة	ج.ع.ي	٣	عسكريون + مدني	١٩٧٧/١٠/١١	١٩٧٨/٤/١٨

ويتضح من الجدول تغاير تسميات المجالس وبالذات في تلك البلدان التي قام فيها أكثر من مجلس كما يتضح أيضاً تباين عدد أعضائها بين فترة وأخرى ومجلس وآخر في البلد الواحد الذي تشكل فيه أكثر من مجلس . ومن الجدول نجد انه قد قامت في سورية ستة مجالس عليا في الفترة ما بين ١٩٤٩م - ١٩٦٣م عقيبت ستة حركات , ثورات وخمسة مجالس في العراق واربعة في السودان وثلاثة مجالس في الجزائر ومجلسين في ج.ع.ي ومجلس واحد في مصر على ان تغاير قد حدث في كل مجلس على حدة منها في هذا البلد او ذاك . وتشكلت أغلب هذه المجالس من العسكريين حيث ان المجالس التي انحصرت عضويتها على العسكريين قد احتلت ١٧ مجلساً من ٢٩ مجلساً في حين اشتراك المدنيون في ١١ مجلس علماً بأن اشتراك المدنيين في ستة مجالس بعضو واحد وبأكثر من عضو في الخمسة المجالس الاخرى . زد على ذلك انه قد وجد مجلس آخر الى جانب مجلس القيادة في بعض الاعلانات الدستورية مثال ذلك يتكون من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء مؤتمر بموجب الاعلان الدستوري الصادر في ١٠/٢/١٩٥٣م في مصر (م ١١) ويتألف مجلس وطني من كل من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء في الاعلان

الدستوري اليمني الصادر في ٣١/١٠/١٩٦٢م في ج.ع.ي (م ٩) وان كان دور الوزراء الفنيين في هذا او ذاك ثانوياً .

بيد أن الإعلان الدستوري اليمني هذا قد كان الاعلان الاول من نوعه الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس قيادة الثورة ويكون رئيس الوزراء في نفس الوقت .... الخ . (م ١١) محدداً مدة الفترة المؤقتة بخمس سنوات ومدة تتراوح ما بين ستة اشهر الى سنة في الاعلان الدستوري الصادر في ٢٢/١٠/١٩٧٤م وسنتين في قرار القيادة القومية رقم ١ لعام ١٩٦٧م في ج.ي.د.ش في حين صممت بقية الاعلانات والمراسيم الدستورية ... الخ . عن النص على مدة تلك الفترة .

ولمزيد من الايضاح بعد هذه الاطلالة الحقوقية علينا العودة الى واقع عمل مجالس قيادة الثورة في هذه البلدان والتنافسات والصراعات التي قامت فيها في تلك الفترات حسب قيام هذه المجالس بالشكل التالي :-

١ . كانت اللجنة التنفيذية لمجلس قيادة الثورة المصرية مؤلفة من ٧ - أشخاص قبل قيام الثورة وكان مجلس قيادة الثورة مؤلف من ١٤ ظابط سنيين فيما يلي المناصب التي تولاها كل عضو في قيادة الثورة ومشاركته فيها حتى عزله.

أعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر ودورهم في نظام الحكم بعد قيام ثورة ٢٣/٧/١٩٥٢ كان أعضاء مجلس قيادة الثورة كل من :-

١ . جمال عبد الناصر - السكرتير العام للجنة العليا لهيئة التحرير ورئيس الوزراء من ١٩٥٤ - ١٩٥٦ رئيس هيئة التحرير ورئيس الاتحاد القومي - رئيس الجمهورية - ١٩٥٦ - ١٩٥٨ - رئيس الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ - ١٩٦١ - رئيس الجمهورية ١٩٦١ - ١٩٧٠ حيث توفاه الاجل في تلك العام وقد كان رئيس الاتحاد القومي ١٩٥٦ - ١٩٦٢

رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٢ - ١٩٧٠ - ورئيس الوزراء  
١٩٦٧ - ١٩٧٠ .

٢. اللواء محمد نجيب - قائد الجيش ١٩٥٢ - رئيس وزراء ١٩٥٢ -  
١٩٥٤ رئيس جمهورية مصر عام ١٩٥٤ - بقى تحت الإقامة الجبرية  
الى سبعينات القرن الماضي .

٣. الصاغ عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة - نائب رئيس  
الجمهورية وشغل مناصب قيادية في كل من هيئة التحرير ، الاتحاد  
القومي ، الاتحاد الاشتراكي العربي ، رئيس تصفية الاقطاع - أعلن عن  
انتحاره عام ١٩٦٧ بعد فصله من جميع مناصبه بعد هزيمة حزيران  
١٩٦٧ .

٤. البكباشي عبد المنعم عبد الرؤوف - أبعد من مجلس قيادة الثورة عام  
١٩٥٣ قبل مشكلة مؤامرة الاخوان المسلمين على الرئيس جمال عبد  
الناصر .

٥. عبد اللطيف البغدادي - قائد جناح الطيران وقت قيام الثورة - المدير  
المالي للجنة العليا لهيئة التحرير - نائب رئيس جمهورية - رئيس مجلس  
الامة عزل من مناصبه عام ١٩٦٤ .

٦. الصاغ كمال الدين حسين - نائب رئيس الجمهورية - عضو اللجنة  
المركزية العليا للإدارة المحلية في ج . ع . م - وزير وقيادي في الاتحاد  
الاشتراكي لعدة سنوات .

٧. حسن ابراهيم (قائد سرب - مشرف عام للجنة العليا لهيئة التحرير -  
نائب رئيس الجمهورية عزل عام ١٩٦٦ م .

٨. خالد محي الدين عزل من مناصبه عام ١٩٥٢ وعمل في جريدة المساء  
الخ .



٩. البكباشي زكريا محي الدين - وزير داخلية ، نائب رئيس وزراء ، عضو اللجنة العليا للإدارة المحلية في ج . ع . م عام ١٩٦٠ ، رئيس وزراء ، نائب رئيس جمهورية . عضو قيادي في كل من هيئة التحرير ، الاتحاد القومي ، الاتحاد الاشتراكي عزل من مناصبه عام ١٩٦٨ .

١٠. البكباشي حسين الشافعي - نائب رئيس وزراء ، رئيس اللجنة المركزية العليا للإدارة المحلية في ج . ع . م ١٩٦٠ ، نائب رئيس الجمهورية - عزل من مناصبه عام ١٩٧٢ .

١١. أنور السادات - نائب رئيس وزراء ، رئيس وزراء ، رئيس مجلس الأمة ، رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ، رئيس الجمهورية - اغتيل عام ١٩٨١ .

١٢. الصاغ صلاح سالم شغل منصب وزير عزل من جميع مناصبه عام ١٩٥٥ .

١٣. جمال سالم شغل منصب وزير عزل من جميع مناصبه عام ١٩٥٦ .

١٤. البكباشي يوسف صديق - عزل من مناصبه عام ١٩٥٤<sup>١</sup> .

يتضح مما تقدم أن ثلاثة من أعضاء مجلس الثورة قد تولوا رئاسة الوزراء ٦ مرات . وتولى ثلاثة منصب رئيس الجمهورية لمدة ٢٩ سنة ورئاسة التنظيم السياسي الحاكم الوحيد لمدة ٢٥ سنة ورئاسة السلطة التشريعية ومنصب نائب رئيس الوزراء في الفترة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٨٠ .

وتولى ثمانية من أعضاء مجلس قيادة الثورة ( غير الاولين ) مناصب نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومرتين منصب نائب رئيس الوزراء . وإضافة الى تلك مناصب وزارية وحكومية رفيعة وكذا في قيادة التنظيم الحاكم

---

<sup>١</sup> حول عدد الضباط الاحرار ورتبهم العسكرية والمناصب التي شغلوها . راجع الجيش والديمقراطية في مصر - تحرير أحمد عبد الله صفحات ٤٠-٥٠ .

وعليه يكون ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة قد شغلوا منصب رئيس الحكومة في الفترة ما بين ١٩٥٣-١٩٨١ وكان ثمانية من تسعة نواب لرئيس الجمهورية من اللجنة التنفيذية للضباط الاحرار اذا كان الرئيس حسني مبارك نائب ورئيس الجمهورية الوحيد من خارج تنظيم الضباط الاحرار .

وشغل منصب رئيس الوزراء اثنا عشر شخص في الفترة ما بين ١٩٥٤ - ١٩٨٠ منهم ثلاثة من اللجنة التنفيذية للضباط الاحرار من ثمانية من العسكريين وتولي أربعة من المدنيين هذا المنصب خلال تلك الفترة .

وتولي ١٨ من العسكريين منصب نائب رئيس الوزراء في الفترة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٨٠ منهم ١٣ من الضباط الاحرار من أصل ٣٨ شخصاً تولوا هذا المنصب خلال تلك الفترة .

ولم ينحصر الامر على ما تقدم فقط بل وشغل ١٦ شخصاً منصب الوزير ١١٣ ..... تكرر شغل هذه المناصب لاعضاء مجلس الثورة .

وتقلب في منصب الوزير في الفترة ما بين ١٩٥٣-١٩٧٠ حوالي ٨٦ شخص تولوا هذا المنصب ٤٠١ مرة كان عدد العسكريين منهم ٨٤ من الضباط الاحرار<sup>١</sup> منهم ٧٥ مرة من اعضاء اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الاحرار في حين شغل المدنيون منصب الوزارة في هذه الفترة ٢١٥ مرة .

الى جانب ما تقدم تولى اعضاء هيئة الضباط الاحرار مناصب رفيعة في قيادة التنظيم السياسي الحاكم الوحيد . لقد شغل أربعة اشخاص من الضباط الاحرار ستة مناصب في المجلس الاعلى للاتحاد القومي وكان أربعة من خمسة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام للاتحاد القومي عام ١٩٦٠ من الضباط

---

<sup>١</sup> - بلغ الضباط الاحرار اللتين وردت اسماؤهم في كتاب الجيش والديمقراطية في مصر الى ٤٢ شخص راجع صفحات ٣٨-٣٩ منه .

الاحرار وقألت اللجنة التنفيذية المؤقتة للاتحاد الاشتراكي في شهر ١/١٩٦٢ من ١٩ شخصاً من الضباط الاحرار منهم ٨ من أعضاء اللجنة التنفيذية .

وكألت اللجنة المركزية المؤقتة للاتحاد الاشتراكي العربي التي تشكلت في ٢٠/٣/١٩٦٣ من ٢٥ من العسكريين منهم ١٧ من الضباط الاحرار - منهم ٨ من اللجنة التنفيذية . وتشكلت السكرتارية العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكي العربي في ١٠/١١/١٩٦٤ من ٢٤ من الضباط الاحرار منهم خمسة من أعضاء اللجنة التنفيذية .

وكألت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في ١٠/١١/١٩٦٦ من سبعة من الضباط الاحرار الذين ورت أسماؤهم في كتاب الجيش والديموقراطية في مصر حوالي ٤٢ شخص راجع صفحات ٣٨ - ٣٩ .

الاحرار منهم أربعة من اللجنة التنفيذية كما كان ٢١ محافظ عام ١٩٦١ منهم ١٧ من العسكريين و ٤ من المدنيين . كان أربعة من العسكريين أعضاء في اللجنة المركزية للأدارة المحلية عام ١٩٦٠ من ستة أعضاء عدد اللجنة .

وهكذا يتضح الدور الذي لعبه أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الاحرار في مصر في الفترة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٨٠<sup>١</sup> . لقد كان رئيس المجلس العسكري يقوم بعزل وتعيين أعضاء المجلس العسكري .

٢- لم يقتصر الأمر على مصر فقط , بل وإذا قارنا المناصب التي تولاها أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط الاحرار في العراق والصراعات التي جرت بينهم منذ ثورة تموز عام ١٩٥٨ . نجد أن قيادة هذا التنظيم وبعض اعضائه قد شارك بأهم المناصب العليا في الدولة بما في ذلك مناصب رئيس الجمهورية

---

<sup>١</sup> لمزيد من الاطلاع يمكن العودة الى الجداول التي في كتاب الجيش والديمقراطية في مصر مرجع سابق ص ٣٨ - ٥٠ كما يمكن العودة الى أنور عبد الملك . المجتمع المصري والجيش حول نور الجيش في المجتمع المصري .. صدر عن دار الطليعة بيروت ط - ١٩٧٤ .



ورئيس الوزراء ورئيس وأمين عام التنظيم السياسي الحاكم في الفترة ما بين ١٩٥٨-١٩٧٩ بالشكل التالي :

أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار في العراق والمناصب العليا التي تبوءها أعضاء هذه اللجنة.

١- الزعيم الركن عبد الكريم قاسم - رئيس اللجنة . رئيس وزراء العراق ووزير الدفاع بالوكالة من ١٤/٧/١٩٥٨ - الى ١٤ رمضان ١٩٦٢ - الحاكم الفعلي للعراق منذ قيام الثورة الى ان أعدم رمياً بالرصاص في ١٤ رمضان ١٩٦٣.

٢- عقيد عبد السلام عارف - وزير الداخلية بعد ثورة تموز ١٩٥٨ - عمل سفيراً للعراق في بون ١٩٥٩ . حكم عليه بالاعدام عام ١٩٥٩ وخلف عليه الحكم ثم أطلق سراحه عام ١٩٦١ - رئيس الجمهورية بعد ١٤ رمضان ١٩٦٣ ورئيس الاتحاد الاشتراكي العراقي عام ١٩٦٥ - أُغتيل عام ١٩٦٦<sup>١</sup> .

---

١- ورنيت أسماء اللجنة العليا للضباط الأحرار في العراق في كتاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ - تأليف ليث عبد المحسن الزبيدي صدر عن وزارة الأعلام والثقافة العراقية ١٩٧٩ - راجع ص ١٢٨-٦٢٧ وقد أوردنا بعض الوظائف التي تبوؤها بعض أعضاء هذه اللجنة المتأكون منها وابقينا على أسماء الأعضاء الأخرى. وأشارنا الى ما آلت اليه أحوالهم وقد بلغ عدد الضباط الأحرار في العراق قبل ثورة ١٩٥٨ نحو ٢٣ ضابط نفس المرجع ٧ ص ١٢٨-١٣٤ و ١٧٤ = ١٧٥ و ٢٢٠-٢٢٤-٤٢٧-٤٤٧.

٢- يقول أنيت وأبي أيف بيزوز أنه بعد تحطم طائرة عبد السلام عارف وموته اجتمع مجلس الدفاع الوطني وأعضاء الوزارات لانتخاب رئيس جديد - أصر الضباط على ترشيح ضابط للرئاسة. وكان البزاز يشغل رئاسة الجمهورية بالوكالة وكان الباب مفتوحاً لشغل هذا المنصب من قبل المدنيين - وقد رشح الضباط عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع وحصل عبد الرحمن عارف في التصويت الثاني على ٢/٣ أعضاء مجلس الدفاع وأصبح رئيساً للجمهورية راجع العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطورات الداخلية - دار الموسوعات ١٩٨٩ الجزء الثاني ص ٦٣.

- ٣- عقيد عبد الرحمن عارف - رئيس جمهورية في ١٤/٦/١٩٦٦ - بعد اغتيال أخيه عبد السلام عارف - أطيح به في ١٨/٧/١٩٦٨ ونفي من البلاد.
- ٤- عقيد طاهر يحيى - رئيس وزراء العراق من تشرين ١٩٦٣ - ١٩٦٥/٧/٢٨ ورئيس وزراء من ١٩٦٧/٧/٢٨ - ١٩٦٨/٧/١٧.
- ٥- عقيد ناجي طالب - رئيس وزراء العراق من أغسطس ١٩٦٦ - إلى ١٩٦٧/٨/٢٨.
- ٦- عقيد عبد الوهاب الشواف قائد حامية الموصل - قتل أثناء أحداث الموصل عام ١٩٥٩.
- ٧- عقيد عبد الوهاب أمين - أعدم بعد محاكمته عام ١٩٥٩.
- ٨- عقيد محسن حسين الحبيب وزير العدل في الستينات.
- ٩- عقيد رجب عبد الحميد مدير الأمن العام بعد ثورة رمضان ١٩٦٣ بسبب عبد السلام عارف .
- ١٠- عقيد محي الدين عبد الحميد وزير داخلية من ١٩٦٠ - إلى ١٩٦٣ في عهد عبد الكريم قاسم .
- ١١- عقيد صباح علي غالب شغل منصب وزير.
- ١٢- مقدم عبد الكريم فرحان . شغل منصب وزاري .
- ١٣- مقدم وصفي طاهر مرافق عبد الكريم قاسم وقتل معه.
- ١٤- مقدم رفعة الحاج سري - أعدم بعد محاكمة عام ١٩٥٩ كان مدير المخابرات بعد ثورة تموز.
- ١٥- رائد محمد السبع . عين مدير الخطوط الجوية ملت في بداية التسعينات .

يتضح من الجدول أن اثنين من أعضاء اللجنة قد تقلد منصب رئيس الجمهورية (أحدهما كان رئيس الاتحاد الاشتراكي العراقي في نفس الوقت) . وتقلد ثلاثة من أعضاء هذه اللجنة منصب رئيس وزراء . هذا بالإضافة الى المناصب الهامة التي تقلدها أعضاء هذه اللجنة بين حين وآخرى من جهة - والاضطرابات التي أدت إلى عزل أعضاء هذه اللجنة وإعدام وإغتيال البعض الآخر.

وعلاوة على ما تقدم تقلد اثنان من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار منصب رئيس الدولة اللواء محمد نجيب الربيعي الذي رأس مجلس السيادة في فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣ - العقيد أحمد حسن البكر في الفترة من ١٩٦٨/٧/١٨ - ١٩٧٩ وثيق أن كان العقيد البكر رئيساً للوزراء من ١٤ رمضان ١٩٦٣ - الى تشرين ١٩٦٣ - كما تقلد عبد الرزاق النايف وهو من الضباط الاحرار منصب رئيس الوزراء من ٧/١٨ - ٣٠/٧/١٩٦٨. هذا وقد بقي أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة والأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي من ٣٠/٧/١٩٦٨ - الى ١٩٧٩ حين إستقال من منصبه<sup>١</sup> . ومركز الأمين العام الحزب الحاكم لأكثر من اثني عشرة عاماً علماً بأن كثير من أعضاء هذه التنظيم قد أصبحوا قواد جيوش ومحافظي الويه ووزراء . وادي الصراع الذي قام بينهم الى قيام ثلاث حركات منها حركتان عام ١٩٦٣ وحركة عام ١٩٦٨.

وكان يحدث أن يطيح عدد من أعضاء هذا التنظيم وأنصارهم بعدد آخر في كل حركة من الحركات الثلاث . وحدث أن اغتيال البعض الآخر حتى نهاية السبعينات.

---

<sup>١</sup> - وحسب ليث عبدالمحسن في الكتاب المذكور فإن نجيب الربيعي وأحمد البكر وعبد الرزاق النايف قد كان من الضباط الأحرار



٣ - تكاد تكون القيادة العليا للجنة العسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا قد لعبت الدور الاساسي في نظام الحكم منذ ١٩٦٣ حتى الآن عام ٢٠٠٥ . بعد تنازع شديدين بين اعضائها في الاستيلاء على السلطة منذ ١٩٦٣ - حتى عام ١٩٧٠ .

تألفت القيادة العليا للجنة العسكرية من خمسة عشر ضابط عام ١٩٥٩ - أثناء الوحدة بين مصر وسوريا إبتدى تشكيلها من خمسة طباط بعثيين نقلوا الى مصر في ذلك التاريخ وهؤلاء الضباط هم محمد عمران ؟, صلاح جديد , حافظ الاسد , عبد الكريم الجندي , أحمد المير . وتوسعت هذه اللجنة الى خمسة عشر ضابط بعد ذلك .

سنوضح في هذا الجدول تقلب أوضاع أعضاء هذه اللجنة منذ ١٩٦٣ - ١٩٧٠ كما يلي :

١ - أمين الحافظ رئيس وزراء عام ١٩٦٣ أ , ورئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ - أطيح به في حركة شباط ١٩٦٦ - ثم عاش لاجياً في لبنان وبعد ذلك في العراق .

٢ - صلاح جديد - رئيس أركان الجيش السوري ١٩٦٣ - أيلول ١٩٦٥ - الأمين العام المساعد لحزب البعث والحاكم الفعلي في سوريا منذ حركة شباط ١٩٦٦ حتى حركة تشرين ١٩٧٠ , التي أطاحت به وبقي في السجن حتى توفي ١٩٩٥ .

٣ - حافظ الأسد - قائد القوات الجوية ١٩٦٣ - ١٩٦٦ , وزير الدفاع ١٩٦٦ - ١٩٧٠ , رئيس وزراء من ١٩٧٠/٧/٢١ - ١٩٧١/٤/٣ . انتخب رئيساً للجمهورية وأعيد انتخابه الى ان توفي عام ٢٠٠٠ خلفه ابنه بشار الأسد في الإنتخاب عام ٢٠٠٠ . وكان حافظ الاسد اميناً عاماً للحزب البعث العربي الاشتراكي ورئيس الجبهة التقدمية حتى مات .

٤- محمد عمران - قائد اللواء المدرع السبعين المتمركز جنوب دمشق .  
وقد بقى مدة من الزمن ركنزة المنطقة العسكرية البعثية . تم إقصائه  
من جميع مناصبه في عهد أمين الحافظ وطرده من سوريا عام ١٩٦٤  
وأعيد وزير الدفاع في ١٩٦٦/١/٢ وأغتيل في الخارج في  
١٩٧٢/٣/٤ .

٥- حمد عبد. وزير الدفاع في حكومة يوسف زعين التي تشكلت في  
١٩٦٥/١٢/٢٢ . طرد من الجيش بعد حركة شباط ١٩٦٦ .

٦- أحمد سويدان . رئيس أركان الجيش . اغتيل في ١٩٦٨/٢/١٥ .

٧- عبد الكريم الجندي . رئيس مخابرات الأمن القومي والمخابرات العامة .  
انتحر على أثر تطويق قوات الأسد لمقره عام ١٩٦٩ .

٨- أحمد المير . قائد الجبهة في حرب ١٩٦٧ . أقيل من منصبه بعد فترة  
من تلك التاريخ واعتبر عضواً في القيادة القومية لحزب البعث عام  
١٩٦٧ . ثم عين سفيراً في مدريد في تشرين الأول ١٩٦٨ .

٩- سليم حاطوم - لعب دوراً أساسياً في حركة ١٩٦٣/٣/٨ . كما كان له  
دور مهم وعزت جديد في حركة ١٩٦٦/٢/٢٣ . أعيد بعد المحاولة  
الانقلابية التي قادها .

١٠- مصطفى الحاج علي - وقف الى جانب منيف الرزاز ضد حركة  
١٩٦٦/٢/٢٣ .

١١- موسى الزعبي - سرح من الجيش عام ١٩٦٦ - ١٢- عثمان كفان -  
١٣- سليمان حداد - ١٤- حسين ملحم - ١٥- محمد رباح الطويل<sup>١</sup> .

---

١- علمنا هذا الجدول على اساس الاسماء الواردة في كتاب الصراع على السلطة في سوريا  
تأليف نيكولاس فان دم وقد ذكر المؤلف الصراعات بين تلك الجماعات بالتفصيل لمزيد من  
الإطلاع حول ذلك راجع الكتاب المذكور ص ٥١ و ٥٩ و ٦٨ و ٧٢ و ٧٤ و ٧٥ و ٨٦ - الخ .

يتضح من الجدول أن اثنين من أعضاء القيادة العليا للجنة العسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي قد أصبحا رئيس دولة ورئيس الجهة التقدمية منذ نشأتها حتى توفاه الأجل.

وشغل عضوان من أعضاء هذه القيادة منصب الامين العام المساعد لحزب البعث والرجل القوي في السلطة - صلاح جديد . وشغل الباقون مناصب مهمة عسكرية ومدينة بين فترة وأخرى . لكنه حدث أن اغتيل عضوان من أعضاء هذه القيادة واعداد عضواً آخر وانتحر عضو فيها .

٤- وعاش السودان وضعاً مضطرباً تقلب في حكمه العسكريون اغلب مرحلة ما بعد الاستقلال ١٩٥٦-٢٠٠٥ (١٩٥٨-١٩٦٤ , ١٩٦٩-١٩٨٥ , ١٩٨٩-٢٠٠٥ , اي أن العسكريين قد حكموا ٣٩ من ٤٩ سنة هي مرحلة استقلال السودان في حين قادت الحكومات البرالية السودان ١٠ سنوات من (١٩٥٦-١٩٥٨ ومن ١٩٦٤-١٩٦٩ ومن ١٩٨٥-١٩٨٩).

لقد قام التنظيم السياسي الوحيد مرتين في ظل حكم العسكريين - تركزت أهم المناصب العليا في ايدي زعيم الحركة واعضاء (مجلس الثورة) من جهة . وقام الصراع والتصفيات لأعضاء المجلس الحاكم وانتصاره من جهة أخرى .

وإذا أخذنا أمثلة من واقع عمل المجلس العسكري ١٩٥٨-١٩٦٤ ومجلس قيادة الثورة بعد ١٩٦٩/٥/٢٥ فإتيا كما يلي :

كان إبراهيم عبود رئيس المجلس العسكري ويضم في عضويته الأميرلاي عبدالرحيم الشأن قائد المنطقة الجنوبية - وكان قريب الصلة بحزب الشعب الديمقراطي . والأميرلاي محي الدين أحمد عبدالله قائد المنطقة الشرقية قريب الصلة بالحزب الديمقراطي الاتحادي . وحينما قام المذكوران في مارس ١٩٥٩ بتحريك قواتها نحو الخرطوم بهدف إقصاء اللواء أحمد عبد الوهاب قريب الصلة



بحزب الأمة . وفي مايو ١٩٥٩ ، أقصى الشنار ومحي الدين بسبب أقصاء اللواء حسن بشير عن المجلس وكان قريب الصلة بحزب الأمة<sup>١</sup> .

وبعد قيام (ثورة مايو ١٩٦٩/٥/٢٥) تولى أعضاء مجلس الثورة أهم المناصب في الدولة وتشكل هذا المجلس من :

- ١- عقيد جعفر النميري - رئيس مجلس قيادة الثورة - القائد العام للقوات المسلحة , رئيس الوزراء بعد إزاحة بابكر عوض الله في ١٩٦٩/١٠/٢٨ , رئيس الجمهورية لثلاث دورات متتالية ١٩٧٢ - ١٩٧٧ , ١٩٨٣ , ورئيس الاتحاد الاشتراكي السودان ١٩٧٢ - ١٩٨٥ , الامام جعفر النميري<sup>٢</sup> عام ١٩٨٣ , الرئيس الفخري لإتحاد النساء السوداني . أطيح به في عام ١٩٨٥ وبقي في المنفى من ابريل ١٩٨٥ - الى ١٩٩٩/٥/٢٢ بعد ما عاد الى السودان وأسس حزب المايوين .
- ٢- بابكر عوض الله - عضو مجلس قيادة الثورة (مدني) رئيس الوزراء من ١٩٦٩/٥/٢٥ - الى ١٩٦٩/١٠/٢٨ نائباً لرئيس الجمهورية وفقاً للأمر الصادر في ١٩٧١/١٠/١٢ , وزير عدل , فتنحي عن الحياة السياسية بعد ذلك .
- ٣- خالد حسن عباس . تقلد مناصب هامة منها - نائب رئيس الجمهورية , وزير الدفاع , وزير النقل .
- ٤- أبو القاسم محمد إبراهيم رئيس محكمة الشعب من ١٩٦٩/٩/١ , وزير الحكم المحلي عام ١٩٧١ , الأمين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني عام ١٩٧٥ , نائب رئيس الجمهورية عام ١٩٧٧ , رئيس مجلس

<sup>١</sup> - راجع تيم نبلوك . صراع السلطة والثروة مرجع سابق ص ٢١٠-٢٢٢ .

<sup>٢</sup> - أورد د. منصور خالد التعديلات الدستورية الخاصة بالإمام جعفر النميري في كتاب الفجر الكائب ص ٢٦٩ - ٢٧٢ .

- الشعب , وزير المالية. أعفي من جميع مناصبه بعد منافسة بينه وبين النميري على رئاسة الاتحاد الاشتراكي السوداني في ١٣/٨/١٩٧٩.
- ٥- مأمون عوض أبو زيد - رئيس جهاز الأمن السوداني , أمين عام الاتحاد الاشتراكي السوداني .
- ٦- فاروق حمد الله , عمل وزير , أعدم بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة عام ١٩٧١.
- ٧- زين العابدين أحمد محمد عبد القادر - رئيس محكمة الشعب الثانية التي تشكلت في ٣/١١/١٩٦٩. وزير مواصلات .
- ٨- المقدم أبو بكر النور , عمل وزيراً , أعدم بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة عام ١٩٧١.
- ٩- هاشم العط . عمل وزيراً , أعدم بعد فشل المحاولة الانقلابية التي قام بها عام ١٩٧١.
- ١٠- أبو القاسم هاشم . رئيس محكمة الشعب عام ١٩٧٧ , وزير تخطيط . يتضح من الجدول ان أعضاء مجلس قيادة الثورة قد تولوا مناصب عسكرية ومدنية رفيعة , وأنه قد أعدم ثلاثة منهم في أثناء الصراع فيما بينهم عام ١٩٧١ , وأبعد عدد آخر من أعضاء هذا المجلس لقد لخص منصور خالد أبعاد أعضاء مجلس قيادة الثورة أو ابتعادهم عنه بما يلي : أخطر بلبكر عوض الله الى الإستقالة من منصبه كنائب أول لرئيس الجمهورية عندما أضحى موقعاً فخرياً . وأعقب هذا إقصاء مأمون عوض أبو زيد من موقعه كأمين عام للاتحاد الاشتراكي . وجاء بعده نور خالد حسن عباس صاحب فكرة حل مجلس قيادة الثورة . وقد اختلف مع نميري حول تنظيم الجيش فقدم إستقالته وقبلها نميري . وتخلص النميري من أبي القاسم هاشم وزير التخطيط وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر وزير المواصلات بحجة حاجة النظام الى التكنوقراطيا والخبراء .

وأقصى النميري أبو القاسم محمد إبراهيم من منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية عندما أحسن النميري بأن الرجل قد أصبح مصدر إزعاج<sup>١</sup>.

٥- ورغم قيام جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية نتيجة للنضال ضد المستعمرين الفرنسيين. فإنه نظرا لكون هذه الدولة قد تأسست وفقاً لقيام التنظيم الحاكم الوحيد في البلاد. وهو ما جعل الصراع بين الأجنحة في قيادة الجبهة يقود الى قيام حركة ١٥/٦/١٩٦٥ بقيادة هواري بومدين ضد بن بلة.

لقد تشكل مجلس قيادة الثورة من ٢٤ شخص منهم عشرون من العسكريين وأربعة مدنيين. كان أعضاء المجلس العسكريين هم كل قادة الولايات وهم في واقع الأمر قوى متعارضة. لم تسلم القيادة الجديدة بعد حركة ١٥/٦/١٩٦٥ من الصراع بين أعضائها. كان أساس هذا الصراع الجديد إعادة بناء حزب جبهة التحرير الذي جمد نشاطه بعد تلك الحركة. ابتدئ هذا الصراع بين شريف بلقاسم صديق بومدين وبين صلاح أبو تيدر. وهرب الى الخارج عام ١٩٦٦ وزراء التعمير والإعلام والزراعة وانضموا إلى المعارضة. وتأجج الصراع ١٩٦٧ بين اتحاد الشغيلة ووزير الصناعة والطاقة الذي عارض قيام فرع للاتحاد في وزارته. ثم دخل وزير الصناعة في صراع مع وزير العمل وبلغت ذروته في ٢٤/١٢/١٩٦٧ حين زحف ظاهر الزبيري رئيس الأركان إلى مدينة الجزائر في محاولة لعزل بومدين<sup>٢</sup>.

وكما سبق القول بأن حزب جبهة التحرير الجزائرية وقد تشكلت أثناء النضال من أجل الاستقلال غير أنه قد حدث أن قام قائد الحركة التصحيحية عام ١٩٦٥ بحل منظمات الحزب الحاكم وتكليف الأمانة التنفيذية هذه وأعضاء

<sup>١</sup> - منصور خالد. السودان والنفق المظلم ص ١٤٥-١٤٦.

<sup>٢</sup> - لمزيد من الإطلاع راجع مغنية الأزرق. نشؤ الطبقات في الجزائر مرجع سابق ص ٩٢.



الحكومة بعقد اجتماعات نصف شهرية مشتركة واجتماعات مشتركة للمحافظين ومدرء النواحي ومنسق الحزب ورؤساء مجالس البلدية<sup>١</sup> .

لم ينحصر الأمر على الفترة التي كان مجلس قيادة الثورة المهمين على شؤون البلاد فقط , بل وتعداه الى الفترة التي وجدت فيها السلطة التشريعية ورئيس الجمهورية الجديد بعد وفاة رئيس مجلس قيادة الثورة . مثال ذلك أصدر الرئيس الشاذلي بن جديد في ١٩٨٦/٢/٢٤ قراراً بإعادة تشكيل الأمانة العامة لحزب جهة التحرير الوطني كما عين رئيس الجمهورية ١٥ - أميناً للحزب في المحافظات بقرار صدر في مايو ١٩٨٦<sup>٢</sup> . علماً بأن رئيس مجلس قيادة الثورة كان جمد عمل حزب جبهة التحرير ١٤ عاماً من ١٩٦٥ - الى أن انعقد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير عام ١٩٧٩ .

٦- تكاد تكون ج.ع.ي. الإستثناء بين الدول العربية ذات النظام الجمهوري التي قام الضباط الأحرار فيها بالثورة أو الحركة التصحيحية. إذا لم يكن لهؤلاء الضباط الأحرار في ج.ع.ي. نفس القدرة في الهيمنة على السلطة بعد قيام ثورة ٢٦ ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وحتى قيام الوحدة اليمنية وإن كان أول رئيس للدولة بعد الثورة منهم - كما رأس أربعة من الضباط الأحرار رئاسة الوزراء أربعة عشر حكومة في الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٧٢ - شكل الفريق العمري ثمان وزارات ورأس السلال أربع حكومات الى جانب رئاسة الجمهورية وشكل اللواء الجانفي حكومة وشكل عبد اللطيف ضيف الله حكومة . في حين رأس ٧ مدنيين ١٧ حكومة حتى قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ .

ولم يكن للعسكريين نفس التواجد الذي كان لهم في الدول المذكورة أعلاه . إذا لم يكن نصيب العسكريين من الوزارات ما بين ثلاث الى خمس وزارات . على

<sup>١</sup> - لمزيد من الإطلاع : راجع قرارات مجلس الثورة في ١٩٦٥/١١/٣ وتعليمات لرئيس مجلس قيادة الثورة في ١٩٦٦/٢/٢٦ و ١٩٦٦/٤/٦ .

<sup>٢</sup> - راجع جريدة الشعب بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧ م د

أن العسكريين قد ترأسوا التنظيم السياسي الحاكم مرتين - الإتحاد الشعبي الثوري ١٩٦٧ , المؤتمر الشعبي العام منذ ١٩٨٢ فما بعد .

لقد كان للبنية الإجتماعية المتسمة بالقبلية في مناطق كثيرة من ج.ع.ي. دور في أن يكون تناسب القوى بين العسكريتين والمدنيين بالشكل الذي وجد عليه الحال في ج.ع.ي.

وتعتبر الهيئة العليا للدولة تلك المجالس التي سبق ذكرها ( فإن دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م قد نصا على قيام الهيئة الجماعية لرئاسة السلطة العليا للدولة في ظل الأخذ بمبدأ وحدة سلطة الدولة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن النظرية القائلة بوحدة سلطة الدولة (أو نظرية القاتون الدستوري الاشتراكي) قد عرفت عنها الإحكام الدستورية الجديدة في دول شرق أوروبا وروسيا والدول التي كانت تؤلف الإتحاد السوفيتي السابق . كما إن الإحكام الدستورية التي سادت في ج.د.ش , والتي قررت مبدأ الأخذ بوحدة سلطة الدولة , قد انتهت بسريان مقول ج.ي.د.ش لعام ١٩٩٠م . على أن مقارنة هذه الدساتير بهذا الصدد تدرج في إطار تاريخ أنظمة الحكم ومرور بعض البلدان بأكثر من محاولة من المدارس والتجارب الدستورية . وأخذ هذا البلد أو ذاك في هذه الفترة أو تلك بهذا النظام تارة وبذاك تارة أخرى من جهة . ومن جهة أخرى فإنه لا بد من إبراج هذه الأحكام الدستورية التي اخذت بمبدأ وحدة سلطة الدولة في هذا البحث لأنه قد طبق هذا المبدأ في الشطر الجنوبي من الوطن سابقاً لفترة من الوقت . وبذلك أصبحت معلومة تاريخية في علم القانون الدستوري وأنظمة الحكم التي نحن بصدد مقارنة أحكامها في مرحلة الأنظمة الجمهورية في عدد من البلدان العربية على أنه قبل إن ندخل في مقارنة الأحكام الدستورية التي قررت وحدة سلطة الدولة ينبغي أن نورد انتخابات رئاسة الدولة من قبل السلطة التشريعية في كل من سوريا ولبنان والسودان في ظل النظام

البرلماني في الجمهورية اليمنية والجمهورية اليمنية قبل الانتقال الى الانتخابات المباشرة منذ عام ١٩٩٩) , والعراق بعد سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣.

لم يكن هذا التغير في الاحكام المؤقتة بعد الثورات الحركات التصحيحية ... الخ. فقط بل وامتد الى الاحكام الدستورية المؤقتة الاخرى التي لم تقرر قيام السلطة التشريعية .



## ب - وضع رئاسة الدولة الجماعي في الاحكام المؤقتة التي لم تنص على قيام السلطة التشريعية.

قبل ان نقارن هذه الطائفة من الدساتير التي صدرت في اليمن والدول العربية ذات النظام الجمهوري تجدر الاشارة الى ان هذه الطائفة قد انحصرت على بعض الدول العربية ذات النظام الجمهوري مثل دستوري العراق المؤقتين لعامي ١٩٥٨م و١٩٦٨م ودستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م وسوريا لعام ١٩٦٤م ومع ان هذه الاحكام قد اتفقت في عدم النص على قيام السلطة التشريعية غير انها قد تباينت في وضع رئاسة الدولة الجماعية وعدد أعضائها ومدة صلاحياتها

١ - شمل التباين وضع رئاسة الدولة في هذه الاحكام الدستورية ما يلي : اعتبر رئيس الجمهورية في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م رئيس الدولة ورئيس الدولة ورئيس مجلس الرئاسة الهيئة العليا للدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة . في حين اعتبر رئيس الجمهورية رئيس الدولة ورئيس الدولة ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة في الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م . زد على ذلك ان رئيس الجمهورية هو الذي يمثل الدولة في الداخل والخارج ومجلس الرئاسة الهيئة العليا للدولة ويمارس اختصاصاته الواردة في الدستور على الوجه المبين به (م ٣٩) في الدستور اليمني . في حين لم ينص الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م على صلاحيات مماثلة لصلاحيات رئيس الجمهورية في ج.ع.ي من جهة ولا لمجلس قيادة الثورة ما لمجلس الرئاسة في الدستور اليمني من جهة ثانية حيث ان مجلس قيادة الثورة في الدستور العراقي هو الجهاز الثوري الذي قاد جماهير الشعب والقوات المسلحة صبيحة السابع عشر من تموز ١٩٦٨م ... الخ (م ٤١) . وبخلاف ذلك لم تقرر احكام دستوري العراق لعام ١٩٥٨م وسوريا لعام ١٩٦٤م منصب رئيس الجمهورية من جهة . وتغايرت

في تسمية رئاسة الدولة من جهة ثانية . حيث يتولى رئاسة الدولة مجلس السيادة الذي يتألف من رئيس وعضوين في الدستور العراقي لعام ١٩٥٨م (م ٢٠) ويتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة (م ٢١) . زد على ذلك يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه من اعمال السلطة التنفيذية (م ٢٢) وعليه فإن مجلس الوزراء صاحب السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا الدستور . لقد اقتربت من هذه الاحكام نصوص القانون الاساسي لجمهورية كوبا لعام ١٩٥٩م التي حولت لمجلس الوزراء جماعياً السلطة التشريعية ويصادق رئيس الجمهورية على القوانين ونشرها . في حين يضمن مجلس الوزراء تنفيذ القوانين ويحدد السياسة الخارجية للدولة ويجه اعمال جهاز الدولة . بينما تكون مهمة رئيس الجمهورية تفسير القوانين وحل قضايا المؤسسات الحكومية بالتعاون مع مجلس الوزراء وبذلك يوجد بعض التشابه في مهام رئاستي الدولة العراقية والكوبية مع تغاير شكل الرئاسة مجلس جماعي في الاول ورئيس جمهورية في الثانية وتركيز السلطات الحقيقية في يد مجلس الوزراء في الحكمين .

واذا قارنا الدستورين العراقي لعام ١٩٥٨م والسوري لعام ١٩٦٤م بهذا الشأن فإنه يتضح أن وضع مجلس السيادة العراقي غامض في هذا الدستور وعلاقته بمجلس الوزراء مبهمه . خاصة وأن مجلس الوزراء هو صاحب السلطتين التشريعية والتنفيذية كما سبق القول حيث تنحصر اختصاصات مجلس السيادة على المصادقة على الاعمال التشريعية لمجلس الوزراء في حين اختلف وضع مجلس الرئاسة السوري وعلاقته بمجلس الوزراء . إذ أن كل من مجلسي الرئاسة والوزراء يمارسان معاً السلطة التنفيذية بصورة مشتركة ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور (م ٤٧) من حيث المبدأ . ويتولى المجلس الوطني

في هذا الدستور السلطة التشريعية ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية (م ٣١) وان كان المجلس الوطني للثورة ليس سلطة تشريعية من الناحية الحقيقية .  
وامتد التباين في احكام الدساتير المذكورة اعلاه الى طريقة قيام هذه السلطة العليا للدولة مثال ذلك لم تشر احكام دستوري العراق لعام ١٩٥٨ م وج.ع.ي لعام ١٩٦٣ م الى طريقة قيام هذه الهيئة . في حين قضى الدستور السوري لعام ١٩٦٤ م بان يتكون مجلس الرئاسة من رئيس ونائب للرئيس وثلاثة أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني من بين أعضاء (م ٤٨) وحددت العلاقة بين مجلس الرئاسة والمجلس الوطني بأن يكون مجلس الرئاسة مسؤول أمام المجلس الوطني عن جميع واجباته (م ٤٨) في حين انحصرت احكام الدستور العراقي لعام ١٩٦٨ م بهذا الشأن على أن يتم تسمية أعضاء مجلس قيادة الثورة بقانون (م ٤١) وبذلك تكون احكام الدساتير الثلاثة المذكورة قد صممت عن الحكم الذي قرره الدستور السوري الخاص بمسؤولية مجلس الرئاسة أمام المجلس الوطني .

والى جانب التباين الواضح في وضع هذه الهيئة وطريقة قيامها فانها قد تباينت في عدد أعضائها كما يلي :

الجدول رقم ٢ - عدد أعضاء الهيئة العليا للدولة في العراق بموجب دستور ١٩٥٨ م و ١٩٦٩ والاحكام الدستورية الاخرى في ج.ع.ي. لعام ١٩٦٣ وسوريا لعام ١٩٦٤ والسودان بموجب الدستور الإنتقالي لعام ٢٠٠٥ :-



	اسم المجلس	عدد اعضائه في البلد	المرجع	
١	مجلس السيادة <sup>١</sup>	رئيس وعضوين	العراق	م. ٢ من دستور ١٩٥٨
٢	مجلس الرئاسة	رئيس + ٣١ عضواً	ج.ع.ي	القانون رقم ٣ لعام ١٩٦٣
٣	مجلس الرئاسة	رئيس + نائب + ٣ اعضاء	ج.ع.س	م ٤٨ من دستور ١٩٦٤م
٤	مجلس قيادة الثورة	رئيس + ١٥ عضواً	ج. العراقية	فا ١ من م ٤٣ معمله في ١١/٩/١٩٦٩م
٥	مجلس الحكم	٢٥	العراق	٢٠٠٣
٦	مجلس الرئاسة	رئيس ونائبين	العراق	٢٠٠٥ من قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الإنتقالية
٧	رئاسة الجمهورية	رئيس ونائبين	السودان	٢٠٠٥ م ٥١ من الدستور الإنتقالي السوداني

<sup>١</sup> - تجدر الإشارة الى انه قد تشكل مجلس سيادة في ج.ع.ي بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م تألف من خمسة أشخاص كلهم من المدنيين غير انه لم يكن له وضع بعد الاعلان الدستوري الصادر في ٣١/١٠/١٩٦٢م الذي صمت عن الإشارة اليه .

لم ينحصر الامر على التباين الواضح اعلاه في كل من اوضاع هذه المجالس وطرائق قيامها وعدد اعضائها فقط , بل امتد الى مدة صلاحياتها إذ تباينت أحكام هذه الدساتير بصدد مدد الفترات الانتقالية التي تعتبر مدد صلاحيات هذه المجالس بالشكل التالي :

قضت احكام الدستور السوري لعام ١٩٦٤م بأن يعمل بهذا الدستور المؤقت لحين اعلان موافقة الشعب على الدستور الدائم وذلك خلال فترة لا تتجاوز سنة اعتباراً من تاريخ اعلان هذا الدستور (م٨) أي أنه قد تقرر مدة مجلس الرئاسة والمجلس الوطني بفترة عام واحد في حين لم تحدد مدة الفترة المؤقتة في دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م والعراق لعامي ١٩٥٨م و١٩٦٨م حيث نص دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م على ان يعمل بهذا الدستور المؤقت الى حين اعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي في ج.ع.ي (م٦٠) في حين قرر الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م أن يبقى هذا الدستور نافذ المفعول حتى نفاذ الدستور الدائم الذي يضعه المجلس الوطني ولا يعدل الا إذا قضت الضرورة ويتم ذلك من قبل مجلس قيادة الثورة (م٩٢).

وقضى الدستور الانتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥م بأن تتكون رئاسة الجمهورية من رئيس الجمهورية ونائبين (ف١م ٥١) - تتخذ القرارات في رئاسة الجمهورية بروح المشاركة والزمالة للحفاظ على استقرار البلاد وتنفيذ إتفاقية السلام الشامل (ف٢) من نفس المادة. أي مدة ست سنوات من تاريخ قيام رئاسة الجمهورية هذه .

وبناء على ما تقدم لم تحدد مدة صلاحيات الهيئة العليا للدولة في الدستورين المنكورين أعلاه وفي الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م أما في الواقع العملي فإنه قد سقط مجلس السيادة المقرر في الدستور العراقي لعام ١٩٥٨م

بقيام ثورة ١٤ رمضان في ٨/٣/١٩٦٣م والغي ذلك الدستور رسمياً بصدور دستور العراق المؤقت لعام ١٩٦٤م .

ولم تدوم مدة صلاحيات مجلس الرئاسة اليمني أكثر من ثمانية أشهر إذ عدل دستور ١٩٦٣م<sup>١</sup> في ٦/١/١٩٦٤م حيث أصبحت الهيئة العليا للدولة المكتب السياسي بموجب الاعلان الدستوري الصادر في بداية ١٩٦٤م ثم تلت هذه الاحكام المؤقتة نصوص دستورية جديدة في الدول العربية ذات النظام الجمهوري نصت على قيام السلطة التشريعية .

---

<sup>١</sup> - لم يلغى هذا الدستور الاعلان الدستوري الصادر في ٣١/١٠/١٩٦٢م الذي قرر مدة الانتقال بخمس سنوات وبذلك تكون مدة الفترة المؤقتة ضمناً الى ٣١/١٠/١٩٦٧م .



## ج - الشكلاڤ الجماعى والفردى لرئاسة الدولة فى الأحكام الدستورية المؤقتة التى نصت على قيام السلطة التشريعية .

لم تنحصر الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه على ما تقدم فى اليمن والدول العربية ذات النظام الجمهورى فقط . بل وتعداها الى مجموعة أخرى من الدساتير التى قررت نصاً قيام السلطة التشريعية لقد انقسمت أحكام هذه المجموعة من الدساتير الى صنفين :

نصت أحكام الصنف الاول منها على قيام السلطة التشريعية نصاً دون أن توجد هذه السلطة فى واقع تطبيق هذه الأحكام مثل دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م دستور غير مؤقت والعراق لنفس العام و ج.ع.ي لعامى ١٩٦٥م و١٩٦٧م وسوريا لعام ١٩٦٩م والعراق لعام ١٩٧٠م الذى قامت السلطة التشريعية المجلس الوطنى بعد عشر سنوات من صدره .

وبالمقابل نصت أحكام الصنف الثانى من هذه المجموعة على قيام السلطة التشريعية او السلطة المؤقتة ووجدت هذه السلطة فى الواقع فى ظل أحكام تلك النصوص مثال ذلك دساتير السودان لاعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م والأحكام المكملة لدستور ١٩٦٧م فى ج.ع.ي بالقرارات الدستورية الصادرة فى أعوام ١٩٦٨م و١٩٦٩م و١٩٧٠م (٦ قرارات دستورية) ودستورى ج.ع.م لعامى ١٩٥٨م و١٩٦٤م . ودستور السودان الإنتقالى لعام ٢٠٠٥م وقانون إدارة الدولة العراقية فى الفترة الإنتقالية .

وكان شكل رئاسة الدولة جماعى فى أحكام مجموعة منها كما هى الحال فى دساتير السودان لاعوام ١٩٥٦م مجلس السيادة و١٩٦٤م مجلس السيادة و١٩٨٥م مجلس رأس الدولة و ج.ع.ي لعام ١٩٦٥م المجلس الجمهورى و١٩٦٧م المجلس الجمهورى والعراق لعام ١٩٧٠م مجلس قيادة الثورة ومجلس الحكم لعام ٢٠٠٣ بعد الإطاحة بالرئيس صدام حسين .

وكان شكل رئاسة الدولة فردي رئيس جمهورية في دساتير ج.ع.م لعامي ١٩٥٨م و١٩٦٤م والعراق لعام ١٩٦٤م وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م وهو الدستور الوحيد غير المؤقت ورئيس دولة فرد في الدستور السوري لعام ١٩٦٩م<sup>١</sup> ودستور السودان الإنتقالي لعام ٢٠٠٥ رئيس جمهورية ونائبين وقانون إدارة الدولة العراقي لنفس العام.

بيد انه اذا قارنا أحكام الدساتير المؤقتة التي قررت قيام الشكل الجماعي لرئاسة الدولة لوجدنا أنها قد تغايرت هي الأخرى في النص على منصب رئيس الجمهورية كرئيس للمجلس الجماعي لرئاسة الدولة في مجموعة من تلك الأحكام وعدم النص على منصب رئيس الجمهورية على رأس المجلس الجماعي لرئاسة الدولة في مجموعة أخرى .

مثال ذلك قضت بقيام منصب رئيس الجمهورية كرئيس للمجلس الجمهوري أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥م ورئيس الجمهورية رئيس مجلس قيادة الثورة في الدستور العراقي لعام ١٩٧٠م . وبالمقابل قررت الاغلبية الساحقة من هذه الدساتير رئاسة الدولة الجماعية دون النص على منصب رئيس الجمهورية رئيساً للهيئة الجماعية هذه كما هو الحال في دساتير السودان لاعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٦٥م وج.ع.ي لعام ١٩٦٧م والقرارات الدستورية الصادرة في ١٩٦٨م و١٩٧٠م.

وعلاوة على ما تقدم يتضح من أحكام تلك النصوص تباين تسميات الشكل الجماعي لرئاسة الدولة في تلك الأحكام الدستورية المؤقتة كما يلي :

المجلس الجمهوري في دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م والأحكام المكملة له بالقرارات الدستورية الصادرة في فترة ١٩٦٨م و١٩٧٠م .

---

<sup>١</sup> - تجدر الإشارة الى انه قد أصبح رئيس الجمهورية بدلاً من الشكل الجماعي في كل من السودان منذ ١٩٩٢م والجزائر في بداية ١٩٩٤م في ظل هيتين مؤقتتين معينتين ، بعدها قام منصب رئيس جمهورية من جديد:

ومجلس السيادة في دستوري السودان لعامي ١٩٥٦م و١٩٦٤م ومجلس قيادة الثورة في دستور العراق لعام ١٩٧٠م ومجلس راس الدولة في دستور السودان لعام ١٩٨٥م .

وكان التغير المذكور في تسميات رئاسة الدولة أحد أسباب تغير وضعها حيث وإذا تطرقنا لتغير وضع رئاسة الدولة الجماعية في هذه الدساتير لوجدناه كما يلي :

١- قضت احكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م بأن يمثل المجلس الجمهوري رئاسة الدولة (م٤) بصورة جماعية ورئيس الجمهورية رئيس المجلس الجمهوري والقائد الاعلى للقوات المسلحة .... الخ . في دستور ١٩٦٥م (م٥) .

٢- وإذا كان وضع رئاسة الدولة على تلك الحالة في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥م فإن وضع رئيس الجمهورية العراقية طبقاً لاحكام دستور أقوى من وضع رئيس الدولة اليمني . حيث ان رئيس الجمهورية العراقية هو رئيس الدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة ويتولى ممارسة السلطة التنفيذية مباشرة أو بمساعدة نوابه ووزرائه (ف١ م٥٦) في حين لم يقرر دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥م هذا الوضع لرئيس الجمهورية اليمني .

وأمتد التباين الى قيام هذا الشكل الجماعي في الدستورين اليمني والعراقي لقد كانت قيام رئاسة الدولة في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥م على ان يختار مجلس الشورى أعضاء المجلس الجمهوري (م٥) ويبقى رئيس الجمهورية طوال المدة المحددة له في الدستور الدائم لعام ١٩٦٤م وبعد ذلك يرشح مجلس الشورى رئيس الجمهورية بعد إنقضاء مدته المحددة بخمس سنوات ميلادية (م٩٥ من دستور ١٩٦٤م) وبما انه لم يتم انتخاب رئيس الجمهورية اليمني بعد



صدور دستور ١٩٦٤م فقد أكتفت أحكام دستور ١٩٦٥م بالنص على أن يرشحه مجلس الشورى بعد زوال المدة المقررة في دستور ١٩٦٤م وعليه فإن منصب رئيس الجمهورية الذي قام بموجب دستور ١٩٦٤م سيظل طبقاً لأحكام هذا الدستور الى ١٩٦٩/٤/٢٧ م<sup>١</sup>.

وعلى هذا الحال سار دستور السودان لعام ٢٠٠٥ حين قرر الحفاظ على استقرار البلاد وتنفيذ إتفاقية السلام الشامل (ف ٢ م ٥). علماً بأن إتفاق تقاسم السلطة بين الحكومية السودانية والحركة الشعبية في ضاحية نيفاشا قد نص على أن ينشأ جهاز رئاسي من رئيس جمهورية ونائبين للرئيس (فقرة ٢ - ٣ - ٣ ) لمدة الست السنوات المتفق عليها. أي أن يكون رئيس الجمهورية الحالي ويكون جون قرنق نائباً له أو من يخلفهما طوال تلك المدة.

وبالمقابل ينتخب مجلس قيادة الثورة رئيساً له من بين أعضائه يسمى رئيس مجلس قيادة الثورة ويكون حكماً رئيس الجمهورية في الدستور العراقي لعام ١٩٧٠م (ف أ م ٣٨) كما ينتخب مجلس قيادة الثورة نائب للرئيس من بين أعضائه يسمى رئيس مجلس قيادة الثورة يحل محل الرئيس حكماً بصفته المحددة في الفقرة السابقة في حالة غيابة رسمياً أو في حالة تعذره أو استحالة ممارسته اختصاصاته الدستورية لأي سبب مشروع (ف ب م ٣٨). زد على ذلك أن مجلس قيادة الثورة الهيئة العليا للدولة في الدستور العراقي وبذلك يكون أقوى وأرفع وضعاً من المجلس الوطني ( السلطة التشريعية في ذلك الدستور).

إن وضع رئيس الجمهورية العراقية القوي أتى من أخذ الدستور العراقي بالنظام الرئاسي. في حين كان ضعف وضع رئيس الجمهورية اليمني في دستور ١٩٦٥ ناتجاً عن أخذه بعناصر من النظامين البرلماني وحكم الجمعية. زد على ذلك أن رئيس الجمهورية العراقية هو أمين عام القيادة القطرية ( بعد ذلك

<sup>١</sup> - بسبب ان دستور ج.ع.ي الدائم الاول قد صدر في ١٩٦٤/٤/٢٧ م.

القيادة القومية ) لحزب البعث العربي الاشتراكي في حين لم تتحدد معالم "المؤتمر الشعبي" التنظيم السياسي الذي قضى به دستور ١٩٦٥ (م ٢٤) ولم يوجد في الواقع.

ولما كان دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٥م قد خول لمجلس الشورى حق اختيار أعضاء المجلس الجمهوري فقط دون أن يحدد عددهم نصاً. فإن الدستور العراقي قد قضى بخلاف ذلك. حين نص على أن يكون اختيار أعضاء جدد لمجلس قيادة الثورة من بين أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي على أن لا يتجاوز عدد أعضائه ١٢ عضواً (ف.ج.م. ٣٨). وبناءاً على ما تقدم حدد الدستور العراقي عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة في حين صمت الدستور اليمني عن ذلك. وأستمد رئيس الجمهورية العراقية قوة وضعه من كونه رئيس مجلس قيادة الثورة المشكل من أعضاء القيادة القطرية للحزب الحاكم وهو أمين عام القطر (فالقومي). بينما لم يوجد حزب أو تنظيم سياسي حاكم في ج.ع.ي. في ظل دستور ١٩٦٥. رغم نصه على قيام المؤتمر الشعبي كتتنظيم سياسي. زد على ذلك أنه صدر دستور ١٩٦٥ في ج.ع.ي. في ظل وجود خلافات عميقة بين رئيس الجمهورية وانصاره من جهة. ورئيس مجلس الوزراء وجماعة المؤتمر الشعبي للسلام في خمر من جهة ثانية. ولذلك فإن وضع رئيس الجمهورية قد كان من الضعف بما يتفق واتجاهات القوى المؤثرة في خمر.

وامتد التباين الى إصلاحيات رئيس الجمهورية في الدستورين السابقين وهي المحك الحقيقي لقوة الرئيس من عدمه ( وهذا ما سنتاوله في قسم الصلاحيات من هذه الدراسة ).

أما عدد أعضاء المجلسين فقد تبين بالشكل التالي : تكون مجلس قيادة الثورة العراقي من ١٢ عضواً. في حين كان عدد أعضاء المجلس الجمهوري

اليمني ٤ أعضاء في بداية مايو ١٩٦٥ . ثم إنخفض الى عضوين بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٢/٥/١٩٦٥ .

ثم أصبح من رئيس وعضوين وفقاص للقرار الجمهوري رقم ٧ لعام ١٩٦٧ . ارتفع الى مالا يقلون عن ثلاثة أعضاء ولايزيدون عن خمسة وتكون الرئاسة دورية وفقاً للقرار الدستوري رقم العام ١٩٦٨ (م ١) .

وبخلاف أحكام المجموعة السابقة لم تقرر أحكام المجموعة الثانية من هذه الطائفة من الدساتير منصب رئيس الجمهورية على رأس الشكل الجماعي لرئاسة الدولة . إذ اكتفت هذه الأحكام بالهيئة الجماعية لرئاسة الدولة المؤلفة من رئيس هذه الهيئة وأعضائها . طبعاً مع التباين المشار اليه أعلاه في تسمياتها وعدد أعضائها . وكذلك وضعها الحقوقي .

هذا وتجدر الإشارة الى أنه لم تختلف أحكام دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٧ عن دستور ١٩٦٥ في تقرير وضع المجلس الجمهوري ، الذي يمثل رئاسة الدولة بصورة جماعية ( راجع م ٤ من دستور ١٩٦٧ ) . وان كان المجلس الجمهوري أكثر تماسك في دستور ١٩٦٧ م من دستور ١٩٦٥ م حيث كان المجلس الجمهوري المشكل عام ١٩٦٧ م من الشخصيات التي كان لبعضها دور كبير مؤتمر خمر للسلام كما ان الخلاف بين قيادة مؤتمر خمر ورئاسة الدولة قد انتهى بعد الاطاحة برئيس الجمهورية في ٥/١١/١٩٦٧ م .

وكان وضع رئاسة الدولة السودانية في الدساتير المؤقتة الثلاثة لاعوام ١٩٥٦ م و ١٩٦٤ م و ١٩٦٧ م بالشكل الثاني . لقد كان مجلس السيادة السلطة الدستورية العليا في السودان وتؤول اليه القيادة العليا للقوات المسلحة في دستوري ١٩٥٦ م و ١٩٦٤ م (م ١١) ويكون مجلس رأس الدولة السلطة الدستورية العليا في جمهورية السودان ويختص بأعمال السيادة وتؤول اليه القيادة العليا للقوات المسلحة في دستور ١٩٨٥ م (م ٧٨) .



لم ينحصر التغيرات على ما تقدم فقط بل وإمتد في الاحكام الدستورية هذه الى طريقة قيام الشكل الجماعي لرئاسة الدولة مثال ذلك كررت احكام دستور ج.ع.ي المؤقت لعام ١٩٦٧م نصوص دستور ١٩٦٥م بصدد اختيار أعضاء المجلس الجمهوري من قبل مجلس الشورى من حيث المبدأ غير أنها قد حددت الوقت الذي يتم فيه هذا الاختيار ب ١٩٦٩/٤/٢٤م طبقاً للفقرة ١٢ من (م ١٢) منه بات مجلس الشورى هو الذي يرشح أعضاء المجلس الجمهوري بعد مضي المدة المحددة من الدستور الدائم لعام ١٩٦٤م وهو ما تم في الواقع فعلاً عندما قام المجلس الوطني باختيار أعضاء المجلس الجمهوري في عام ١٩٦٩م بينما قام المجلس الجمهوري منذ ١٩٦٧/١١/٥م وحتى اختباره<sup>١</sup> من قبل المجلس الوطني المعين من قبل المجلس الجمهوري نفسه.

ورغم اختلاف احكام الدساتير السودانية المؤقتة عن احكام دستور ج.ع.ي المؤقت لعام ١٩٦٧م وواقع حاله فان احكام الدساتير السودانية قد تباينت هي الاخرى في كل من مسألة انتخاب الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة وتعيينها لقد نصت احكام دستور ١٩٥٦م على أن ينتخب البرلمان أشخاصاً يكونون معاً مجلس السيادة على ان الاشخاص الذين انتخبهم البرلمان في ١٩٥٥/١٢/٢٦م يكونون اول مجلس سيادة (م ١٠) في حين قام مجلس الوزراء السوداني بعد الإطاحة بحكومة الرئيس عبود عام ١٩٦٤م بانتخاب مجلس السيادة وفقاً للمادة ١٠ من دستور ١٩٦٤م التي نصت على ان تنتخب الجمعية التأسيسية خمسة أشخاص يكونون معاً مجلس السيادة على ان الاشخاص الذين انتخبهم مجلس الوزراء في ١٩٦٤/١٢/٣م يكونون مجلس سيادة حتى قيام الجمعية التأسيسية (م ١٠).

---

<sup>١</sup> - علماً بأن رئيس المجلس الجمهوري كان أثناء قيام حركة ١٩٦٧/١١/٥م نائب رئيس الجمهورية وهو الذي عين المجلس الوطني عام ١٩٦٩م.

وبالمقابل قرر دستور السودان المؤقت لعام ١٩٨٥م أن يتكون مجلس رأس الدولة من رئيس وأربعة أعضاء يشكلون معاً مجلس رأس الدولة (م٧٦) وبناء على ما تقدم فإنه رغم إختلاف أحكام هذه المجموعة من الدساتير السابقة فيما أشرنا اليه أعلاه إلا أنها بخلاف أحكام المجموعة الاولى قد صممت عن النص على منصب رئيس الجمهورية وتفاوت عدد أعضاء هذه المجالس كما يلي : ثلاثة أعضاء مع رئيس المجلس في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٧م (م٥) وخمسة أعضاء مع رئيس المجلس في الدساتير السودانية الثلاثة .

وامتد التباين في الاحكام الدستورية الى دورية رئاسة الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة مثال ذلك قررت دورية رئاسة الدولة الجماعية كل من دساتير السودان لعامي ١٩٥٦م و ١٩٦٤م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٧م في حين صممت عن النص على دورية رئاسة الدولة أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٨٥م والاحكام الدستورية التي قضت بدورية رئاسة الدولة الجماعية قد تباينت هي الاخرى في مدة دورية الرئاسة هذه كما يلي : يرأس مجلس السيادة رئيس مجلس ينتخبه أعضاؤه من بينهم دورياً كل شهر في دستوري السودان لعامي ١٩٥٦م و ١٩٦٤م (م١٤) في حين يتكون المجلس الجمهوري من ثلاثة أعضاء وتكون الرئاسة دورية كل ثمانية أشهر في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٧م (م٥) . وبناء على ما تقدم فإنه الى جانب تباين مدة دورية الرئاسة شهر في دستوري السودان وثمانية أشهر في الدستور اليمني فإن دورية الرئاسة قد كانت بالانتخاب من قبل أعضاء المجلس في دستوري السودان ودون النص على الانتخاب في الدستور اليمني .

هذا وتجدر الاشارة الى أن تحديد مدة رئاسة الهيئة العليا للدولة بشهر قد نصت عليه احكام قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة العراقية في ١٩٦٣/٤/٤م بأن تكون رئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة دورية كل شهر

دون النص على الانتخاب الدوري للرئاسة ومع وجود منصب رئيس الجمهورية في تلك القاتون الذي لم يشر الى علاقة رئيس الجمهورية برئاسة المجلس الوطني كما سبق القول اعلاه .

على ان دورية رئاسة الدولة الجماعية قد الغيت في التشريع الدستوري السوداني في التعديل الدستوري الصادر في ١٩٦٥/٥/٦م طبقاً للمادة ١٤ معلقة التي نصت على ان تنتخب الجمعية التأسيسية أحد أعضاء مجلس السيادة ليكون رئيساً للمجلس وقد حدث نفس الشئ في التشريع الدستوري اليمني حيث صممت عن النص على دورية رئاسة الدولة الجماعية احكام القرارات الدستورية الصادرة في ١٩٦٨م و ١٩٧٠م في ج.ع.ي . وهي الاحكام المكملة لدستور ١٩٦٧م وعزف دستور السودان لعام ١٩٨٥م عن تقرير دورية رئاسة الدولة الجماعية أما واقع الحال في ظل نفاذ احكام دستور ١٩٦٧م في ج.ع.ي فقد كان إعادة انتخاب رئيس المجلس الجمهوري لفترة قادمة ولم يحدث أن طبق النص الدستوري الخاص بدورية الرئاسة في الواقع العملي .

واندرج التباين في الاحكام الدستورية المذكورة اعلاه في موضوع النصاب القانوني لاجتماع رئاسة الدولة الجماعية بعدم النص عليه في دستور ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و ١٩٦٧م والاحكام المكملة له . وبالمقابل قررت احكام الدساتير السودانية ان يكون ثلاثة أعضاء نصاباً قانونياً للاجتماع رئاسة الدولة الجماعية (م ١٥ من دستور ١٩٥٦م و ١٩٦٤م وم ٨ من دستور ١٩٨٥م) وبخلاف الاحكام الدستورية السابقة قررت دساتير مؤقتة أخرى في الدول العربية ذات النظام الجمهوري ان يكون شكل رئاسة الدولة فردي رئيس جمهورية مع نصوص هذه الدساتير على قيام السلطة التشريعية كما هي الحال في دساتير ج.ع.م لعامي ١٩٥٨م و ١٩٦٤م والعراق لعام ١٩٦٤م ورئيس دولة في الدستور السوري لعام ١٩٦٩م والدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥



وهناك إدارة الدولة العراقية في العسرة الإنعاليه. على ان وضع رئيس الجمهورية في هذه المجموعة من الدساتير قد تغاير حيث قضت أحكام دساتير ج.ع.م لعامي ١٩٥٨م و١٩٦٤م والعراق لنفس العام بأن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية..... الخ<sup>١</sup>. في حين يمارس السلطة التنفيذية رئيس الدولة ومجلس الوزراء في الدستور السوري لعام ١٩٦٩م (م ٥٣) أي ان تكون ممارسة السلطة التنفيذية من قبل رئيس الدولة في الدساتير الثلاثة الاولى وباشتراكه مع مجلس الوزراء في الدستور الاخير. واذا كان وضع رئاسة الدولة بالشكل المتقدم ذكره في الاحكام الدستورية المؤقتة فما هو وضعها في الاحكام الدستورية غير المؤقتة، وتمتع رئيس الجمهورية في الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ بأنه رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والحكومة ويمثل إدارة الشعب وسلطات الدولة وله في تلك ممارسة الاختصاصات التي يمنحها هذا الدستور وإتفاقية السلام الشامل مع عدم الإخلال بعموم ما تقدم، يتولى المهام التالية(ف ١ م ٥٨). كمرر مع فقرات هذه المادة أ- م..الخ.في حين صممت عن النص على ذلك قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة.

---

<sup>١</sup> - راجع م ١٢ وم ٤٢ من دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م وم ١٠٠ من دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م وم ٤٠ وم ٦٤ من دستور العراق لعام ١٩٦٤م.

## د - وضع رئاسة الدولة في دساتير البلدان العربية ذات النظام الجمهوري غير المؤقتة :

لم ينحصر التباين على الاحكام المؤقتة المذكورة أعلاه بشأن وضع رئاسة الدولة فقط بل وتعداه الى الاحكام الدستورية غير المؤقتة ويكمن التباين في مدة الاحكام في كل من شكل رئاسة الدولة : الجماعي والفردى ووضعها وطريقة قيامها وصلاحياتها .

### ١ - شكل رئاسة الدولة :

وبالعودة الى احكام هذه الطائفة من الدساتير نجد أنها قد انقسمت الى تلك التي قررت الشكل الجماعي لرئاسة الدولة احكام دستورين ونصت احكام دستورين آخرين على الهيئة الجماعية لرئاسة السلطة العليا للدولة في ظل أخذ الدستورين بوحدة سلطة الدولة دستوري ج.ي.د.ش لعامى ١٩٧٠م و ١٩٧٨م اما احكام دستوري ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م وج.ي لعام ١٩٩٠م فأتتهما قد قررا قيام الشكل الجماعي لرئاسة الدولة في ظل أخذ الدستورين بمبدأ فصل السلطات نصاً او ضمناً علماً بأن الدستور الاخير اقل وضوح في أخذه بهذا المبدأ نظراً لانه قد استلهم من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م الذي أخذ بمبدأ فصل السلطات ودستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٨م الذي أخذ بمبدأ وحدة سلطة الدولة لهذا فقد كان دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م عبارة عن نصوص توفيقية لاحكام الدستورين السابقين .

واذا كانت الدساتير الاربعة اليمنية قد تباينت بين الشكل الجماعي لرئاسة الدولة والشكل الجماعي لرئاسة السلطة العليا للدولة فإن العدد الاكبر من هذه الطائفة من الدساتير قد قضت بالشكل الفردى لرئاسة الدولة منصب رئيس الجمهورية كما هي الحال في دساتير سوريا لاعوام ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٥٣م و ١٩٦٢م و ١٩٧٣م ومصر لعامى ١٩٥٦م و ١٩٧١م والجزائر

لأعوام ١٩٦٣م و١٩٧٧م و١٩٨٩م واللبني لعام ١٩٢٦م وتعديلاته والتونسي لعام ١٩٥٩م وتعديلاته وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م والاعلان الدستوري الصادر في ١٨/٤/١٩٧٨م في ج.ع.ي وتعديل دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م الصادر في عام ١٩٨٨م والاعلان الدستوري الصادر ٣٠/١١/١٩٦٧م في ج.د.ي.ش والتعديل الدستوري في ج.ع.ي الصادر في أكتوبر ١٩٩٤م أي أن ستة عشر حكماً دستوري قد قررت الشكل الفردي لرئاسة الدولة منها ١ حكماً دستورياً في ظل نص الحكم الدستوري على قيام السلطة التشريعية ووجودها في الواقع العملي مثل دساتير سوريا لأعوام ١٩٣٠م و١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م و١٩٧٣م ودستوري مصر لعامي ١٩٥٦م و١٩٧١م والجزائر لأعوام ١٩٦٣م و١٩٧٧م و١٩٨٩م و١٩٩٦م ولبنان لعام ١٩٢٦م وتونس لعام ١٩٥٩م والسودان لعامي ١٩٧٣م و١٩٩٨م والتعديل الدستوري في ج.ي الصادر في أكتوبر ١٩٩٤م. والتعديل الدستوري في ج.ي. الصادر في ٢٠/٢/٢٠٠١م وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة والدستور الإنتقالي للسوداني لعام ٢٠٠٥.

أما أحكام هذه الطائفة من الدساتير التي قررت الشكلين الجماعي والفردي لرئاسة الدولة فقد تغاير وضعها الحقوقي ولذلك فإنه لا بد من تقسيمها الى مجموعات ومقارنة كل مجموعة منها بالأحكام الدستورية الاجنبية المتشابهة معها أو المتقاربة مع نصوصها بهذا الشأن .

ينبغي أن نستهل هذه المقارنة بأحكام دستور ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م لأنها لم تعد سوى معلومة تاريخية في تاريخ القاتون الدستوري وأنظمة الحكم .

١ - نصت أحكام دستور ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م (م ٦٢) و١٩٧٨م (م ٦٨) على أن توجد سلطة واحدة للدولة هي مجلس الشعب الاعلى فهو الاداة التشريعية التي تقرر مبادئ سياسة الدولة وتكفل تنفيذها المتماسك من خلال



جميع الهيئات الحكومية والاجتماعية... الخ (م ٦٣ من دستور ١٩٧٠م وم ٦٩ من دستور ١٩٧٨م) يكون فيها مجلس الرئاسة جهاز مجلس الشعب الاعلى يحقق ذلك ما بين اجتماعات مجلس الشعب الاعلى في دستور ١٩٧٠م (م ٩١) وتكون هيئة الرئاسة جهاز دائم لمجلس الشعب الاعلى وهي مسؤولة وعرضة للمحاسبة عن جميع أعمالها وتؤدي هيئة الرئاسة مهام الادارة العليا لسلطة الدولة وذلك ما بين دورات مجلس الشعب الاعلى في دستور ١٩٧٨م (م ٩١) .

والواضح من نصوص الدستورين أخذهما بمبدأ وحدة سلطة الدولة وعدم قيام منصب رئاسة الدولة فيهما لقد قررت مبدأ وحدة سلطة الدولة مجموعة كبيرة من الدساتير التي تنعت بدساتير نظام الجمعية والنظام الاشتراكي ومن أهم هذه الدساتير دستور السنة الثالثة الفرنسي ودساتير سويسرا لعام ١٨٧٩م وروسيا الاتحادية لعام ١٩١٨م والاتحاد السوفيتي لاعوام ١٩٢٤م و١٩٣٦م و١٩٧٧م والصين الشعبية لعامي ١٩٥٤م و١٩٧٥م و١٩٨٢م وبولندا لعامي ١٩٥٢م و١٩٧٦م والباتيا لعامي ١٩٤٦م و١٩٧٦م والماتيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٦١م وعام ١٩٦٨م و١٩٧٤م وبلغاريا لعامي ١٩٤٧م و١٩٧١م والمجر لعامي ١٩٤٩م و١٩٧٢م وفيتنام لعامي ١٩٨٠م و١٩٩٢م وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٤٨م ومنغوليا لاعوام ١٩٢٤م و١٩٤٠م و١٩٦٠م ورومانيا لعام ١٩٥٢م المعدل عام ١٩٦١م ويوغسلافيا لعام ١٩٤٦م وتعديل دستور ١٩٧٤م الصادر عام ١٩٨٠م وكوبا لعام ١٩٧٦م . ومع أن الدساتير المذكورة أعلاه قد اتفقت في تقرير وحدة سلطة الدولة ورئاسة السلطة العليا للدولة الا أنها قد تباينت في تسميات رئاسة هذه السلطة وعدد أعضائها وبعض صلاحياتها .

وأضافة الى تلك الدساتير المذكورة التي قررت وحدة سلطة الدولة فإن هناك مجموعة من دساتير الدول التي قررت وحدة سلطة الدولة هذه قد نصت

على قيام منصب رئيس الجمهورية في نفس الوقت كما هي الحال في دساتير  
يوغسلافيا لعامي ١٩٦٣م و١٩٧٤م قبل تعطيله عام ١٩٨٠م وتشيكوسلافيا  
لعامي ١٩٦٠م و١٩٦٨م ورومانيا لعام ١٩٦٥م وكوريا الديمقراطية لعام  
١٩٧٢م وتعديل دستور الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠م وعليه فإذا كانت أحكام  
أكثر من ٢٩ دستور قد نصت على قيام رئاسة السلطة العليا دون النص على  
منصب رئيس الجمهورية . فإن أحكام ٧ دساتير أو تعديلها قد قررت منصب  
رئيس الدولة رئيس الجمهورية في ظل الأخذ بمبدأ وحدة سلطة الدولة أيضاً .  
وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة قررت أحكام دستوري ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م  
وج.ي لعام ١٩٩٠م وضع رئاسة الدولة الحقوقية كرئاسة السلطة التنفيذية من  
حيث المبدأ بيد أن أحكام الدستوريين قد تباينت في النصوص الخاصة بوضع  
رئاسة الدولة هذه كما يلي : نصت أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م على أن  
المجلس الجمهوري هو الذي يمثل رئاسة الدولة وهو المسؤول عن وضع  
السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها (م ٧٣) ورئيس المجلس  
الجمهوري هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة (م ٧٤) وبذلك كان  
وضع رئيس المجلس الجمهوري قوياً في حين تغير وضع مجلس الرئاسة  
الحقوقي في دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م إلى أحكام عامة حين قررت أن رئاسة  
الجمهورية يمارسها مجلس الرئاسة (م ٨٢) ويمثل رئيس مجلس الرئاسة  
الجمهورية في علاقاتها الخارجية (م ٩٩) وهي صيغة مبهمّة لم تحدد وضع  
رئاسة الدولة نصاً .

أما أحكام دساتير البلدان العربية ذات النظام الجمهوري التي قررت الشكل  
الفردى لرئاسة الدولة رئيس جمهورية فمع أن أحكام ١٤ دستور غير مؤقت في  
هذه البلدان قد قضت بوضع رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة بصورة عامة  
في حين نصت أحكام المجموعة الثانية على أن يكون رئيس الجمهورية حامي

الدستور .... الخ . وبالمقابل قضت أحكام المجموعة الثالثة بأن يكون رئيس الجمهورية متولي السلطة التنفيذية بمشاركة مجلس الوزراء في حين صممت أحكام المجموعة الرابعة على أي من هذه الأحكام .

إن تبين هذه الأحكام الدستورية بهذا الشأن يستدعي مقارنة كل مجموعة من هذه المجموعات بما يقابلها أو ما يقاربها في الدساتير الأجنبية على أنه قبل المقارنة لابد من الإشارة إلى أن التباين في الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه قد وجد حتى في المجموعة الواحدة من تلك المجموعات .



## ٢ - الاحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري التي قررت

### ان يكون رئيس الجمهورية متولي السلطة التنفيذية

اتفقت من حيث المبدأ أحكام خمسة دساتير في هذه البلدان على أن رئيس الجمهورية رئيس الدولة الا أنها قد تباينت في النصوص الخاصة بتولي السلطة التنفيذية ويكمن التباين بالشكل التالي : نصت احكام الدستور السوري لعام ١٩٥٣م على ان يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب (م ٧٩) وأذا كان الدستور السوري هذا قد قضى بأن يكون تولى السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب فإن أحكام دساتير أخرى لم تقض بهذه النيابة عن الشعب وانما اكتفت بالنص على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور كما هي الحال في دستور مصر لعام ١٩٥٦م (م ١١٩) وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م (م ٩٢) أما احكام دستور الجزائر لعام ١٩٦٣م فقد انحصرت في تقرير وضع رئيس الجمهورية على أن تسند اليه السلطة التنفيذية (م ٣٩) .

واذا كانت الاحكام الدستورية المذكورة أعلاه قد تباينت بالشكل المشار اليه في تقرير وضع رئيس الدولة الحقوقي فإن أحكام الدستور السوري لعام ١٩٦٢م قد نصت على : أن يبين القانون ما يقتضيه منصبه (م ٧٠) ومع ان احكام خمسة واربعين دستوراً أجنبياً من دساتير البلدان الاجنبية ذات النظام الجمهوري (التي رجعنا إليها أثناء البحث ) قد نصت على أن يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية أو أنه رئيس الدولة إلا أن هذه الاحكام الدستورية قد تباينت بهذا الصدد على النحو التالي :

نصت أحكام ثلاثة عشر دستور أجنبي على أن رئيس الدولة هو الذي يمارس السلطة التنفيذية كما ورد في دساتير الولايات المتحدة الامريكية الصادرة عام ١٧٧٨م (ق ١ م ٢) والمكسيك لعام ١٩١٧م (م ٨٠) والفلبين لعام ١٩٣٥م

(قسم ١) وبرجواي لعام ١٩٤٠م (م ٤٥) والبرازيل لعام ١٩٤٦م (م ٧٨)  
واكوادور لعام ١٩٤٦م (م ٨١) وهلايتي لعام ١٩٥٠م (م ٧٦) وليبيريا لعام  
١٩٥٥م (ف ١ قسم ٣) وغانا لعام ١٩٦٠م (ف ٢ الرقم ٨) وأفريقيا الوسطى لعام  
١٩٦٤م (م ١٤) وقد كان الدستور الأمريكي أول دستور من هذه المجموعة الذي  
ينص على تولي رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

وبالمقابل نصت احكام ٢٧ دستور أجنبي على أن رئيس الجمهورية رئيس  
الدولة غير أن هذه الدساتير قد تغيرت في النصوص الخاصة بهذا الموضوع  
مثال ذلك قض دستور الأرجنتين لعام ١٩٥٣م بأن رئيس الجمهورية الرئيس  
الاعلى للامة ومخول الصلاحيات في إدارة شؤون البلاد (م ٨٦) ورئيس  
الجمهورية هو الذي يدير الدولة في دستور تشيلي لعام ١٩٢٥م (م ٦) ورئيس  
الجمهورية رئيس السلطة التنفيذية ويمارس الإدارة والقائد الاعلى في دستور  
رومانيا لعام ١٩٤٧م ورئيس الجمهورية رئيس الإدارة العامة في دستور  
هندوراس لعام ١٩٣٦م (م ١٢١) .

ونصت مجموعة من دساتير هذه الطائفة على ان رئيس الجمهورية رئيس  
الدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة كما هي الحال في وثيقة نظام الحكم في  
فلندا لعام ١٩١٩م (فصل ٣) ودساتير غينيا لعام ١٩٥٨م (م ٢) وتشيكوسلافاكيا  
لعام ١٩٦٠م (م ٦١ و ٦٢) وأوغندا لعام ١٩٦٢م (الرقم ٣٤) وكينيا لعام  
١٩٦٣م (الرقم ٣٣) وتنزانيا لعامي ١٩٦٥م و١٩٧٧م (الرقم ٥) .

وبالمقابل قررت مجموعة أخرى من هذه الطائفة من الدساتير أن رئيس  
الجمهورية رئيس الدولة ويمثل الوحدة الوطنية في دساتير بيرو لعام ١٩٣٣م  
(م ١٣٤) وإيطاليا لعام ١٩٤٧م (ف أ من م ٨٧) والصومال لعام ١٩٦٠م (م ٥٢)  
بينما يعتبر رئيس الجمهورية رئيس الدولة ويمثل بهذه الصفة الجمهورية  
والشعب في دستور تركيا لعام ١٩٦١م (م ١٩٧) .

وهناك مجموعة من الدساتير الاجنبية قد قررت وضع رئيس الجمهورية  
الحقوقي بأنه رئيس الدولة فقط دون أن تضيف النصوص التي وردت في  
الدساتير الاخرى والدساتير التي اعتبرت رئيس الجمهورية رئيس الدولة فقط  
هي دساتير تركيا لعام ١٩٢٤م (م٣٢) فيتنام لعامي ١٩٤٦م و ١٩٦٠م والماتيا  
الاتحادية لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٥٦م والنظام الاساسي لجمهورية كوبا  
لعام ١٩٥٩م والكنغو برازافيل لعام ١٩٦٣م (م٢٣) وزامبيا لعام ١٩٦٤م (الرقم  
٣١ من القسم ١ الباب ٤) .

بيد ان هناك أحكام دستورين قد اختلفت نصوصهما بهذا الشأن حيث قضت  
أحكام دستور تشاد لعام ١٩٦٢م بأن رئيس الجمهورية رئيس الدولة والحكومة  
(م٥) ويعتبر رئيس الحكومة متولي السلطة، وبخلاف الاحكام السابقة نصت  
أحكام بعض الدساتير على ان رئيس الجمهورية هو الشخص الاول في الدولة  
مثال ذلك قررت أحكام الدستور الارلندي أن رئيس الجمهورية رئيس الدولة  
وهو الاول أمام الاشخاص الاخرين في الدولة ويمارس الوظائف والصلاحيات  
المخولة له دستورياً ورئيس اتحاد بورما الاول من حيث المنصب في كل الاتحاد  
ويقوم بالصلاحيات والوظائف المنوطة به في هذا الدستور في دستور بورما  
لعام ١٩٧٤م (الرقم ٥)

وبالمقابل قررت أحكام دساتير دول اشتراكية أو كانت في طريق التطور  
الاشتراكي وضع رئاسة الدولة منها تلك التي جعلته مرتبطاً بالعلاقات الدولية  
مثال ذلك نص الدستور اليوغسلافي لعام ١٩٦٣م على أن يمثل رئيس  
الجمهورية يوغسلافيا في الداخل والخارج ويتولى السياسة التنفيذية (م٢١٥ و  
م٢١٦) ويمثل رئيس الجمهورية سلطة الدولة في الداخل والخارج والعلاقات  
الدولية وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة في دستور رومانيا لعام ١٩٦٥م  
(م٧١ وم ٧٤) ورئيس الجمهورية يمثل سلطة الدولة والقائد الاعلى للقوات



المسلحة ويقود اللجنة المركزية الوطنية في دستور كوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢م (م ٨٩ وم ٩٣) والواضح من هذه الاحكام أنه رغم التقارب في تقرير وضع رئيس الدولة فيها الا ان الدستور الكوري قد جعل رئيس الجمهورية ممثلاً سلطة الدولة بكاملها وقيادة الحزب الحاكم وأقتربت من هذا الوضع القوي لرئيس الدولة أحكام الدستور الروماني لعام ١٩٦٥م التي قررت هي الاخرى أن يمثل رئيس الدولة سلطة الدولة وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الدساتير قد أخذت بمبدأ وحدة سلطة الدولة لوجدنا أن رئيس الجمهورية قد ركز بيده وضعاً يعتبر فوق جميع مؤسسات الدولة في حين كان وضع رئيس الدولة اليوغسلافي أقرب الى وضع رئيس الدولة في الدول التي تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات على أن دستور يوغسلافيا لعام ١٩٧٤م قد نحى منحاً آخرأ حين نص على أن رئيس الجمهورية رئيس المجلس الاتحادي والقائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع الاعلى (م ٣٣٥) .

وأقتربت من أحكام الدساتير السابقة الى حد ما أحكام دساتير بعض البلدان التي صدرت بعد الثورات أو الدول التي كان لها اتجاهاً اشتراكياً مثال ذلك قضي دستور البرتغال لعام ١٩٧٦م بأن رئيس الجمهورية رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد الاعلى للقوات المسلحة (م ١٢٣) ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس المجلس الوطني التنفيذي ويمثل الشعب في الداخل والخارج في دستور بنين لعام ١٩٧٧م (م ٥١) ورئيس الجمهورية يمثل سلطة الدولة كما يمثل وحدة الشعب الصومالي في دستور الصومال لعام ١٩٧٩م (م ٧) ورئيس الجمهورية رئيس مجلس الدولة ويمثل الجمهورية في الداخل والخارج والقائد العام المسلحة في دستور أثيوبيا لعام ١٩٨٧م (ف ٣ م ٨١ و م ٨٥) وإذا كانت أحكام الدساتير العربية غير المؤقتة قد قررت وضع رئيس الجمهورية بالشكل الذي أشرنا اليه أعلاه فإن طائفة من الاحكام الدستورية في بعض هذه البلدان قد

نصت على وضع أقوى لرئيس الدولة وكان أخذ هذه الدساتير بهذه النصوص استلهاماً لحكم الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨م لوضع رئيس الدولة لقد قررت أحكام خمسة دساتير عربية ذات النظام الجمهوري أن رئيس الجمهورية هو الساهر على الدستور وأحترامه ومشروع دستور العراق لعام ١٩٨٩م وتعديل دستور ج.ي. لعام ١٩٩٤ .

يبد أن هذه الأحكام الدستورية قد تباينت في تفاصيل هذه النصوص لقد كان الدستور التونسي أول هذه الأحكام الدستورية التي تقرر وضع رئيس الجمهورية بهذا الشكل حيث نص على أن رئيس الجمهورية رئيس الدولة ويمارس السلطة التنفيذية طبقاً لأحكام هذا الدستور وهو الساهر عليه (ف٣٧- ٣٨ قبل تعديل عام ١٩٧٣م) وإذا كان هذا الدستور قد قرر تلك الصيغة فإن وضع الرئيس قد أصبح أقوى في ثاني دستور يقضي بهذه الصيغة وهو الدستور المصري لعام ١٩٧١م حيث نص على أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية ويشارك في السلطة التشريعية ويعمل بموجب تفويض مباشر من الشعب عن طريق الاستفتاء ومسؤول عن صون الدستور واستقلال الوطن وسلامة أراضيه وحماية كيان الدولة ويكفل حسن سير السلطات العامة ..... الخ (م٧٣ وم١٣٧) . أما دستور السودان لعام ١٩٧٣م فقد قرر أحكاماً مغايرة في بعضها لأحكام الدستور المصري فـرئيس الجمهورية في الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م هو رمز الوحدة الوطنية والسيادة وممثل الإرادة الشعبية ويتولى مسؤولية حماية انتصارات ثورة مايو ومكاسب ودعم تضامن قوى الشعب العاملة وتحقيق الحرية والعدل والرفاهية للشعب (م٨٠- ٨٢) .

وبخلاف الاسهاب الوارد في الدستورين السابقين وتضخيم قوة وضع رئيس الجمهورية فيهما فإن الدستور السوري لعام ١٩٧٣م فقد اختصر تلك الأحكام وحصرها في أهم النصوص الواردة بشأن وضع رئيس الدولة إذ أن تلك

الدستور قد قضى بأن يسهر رئيس الجمهورية على احترام الدستور وهو يضمن السير المنتظم للسلطات العامة وبقاء الدولة ويمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا الدستور (م ٩٣) أما وضع رئيس الجمهورية الجزائري في دستور ١٩٧٧م فهو أن يضطلع رئيس الجمهورية بقيادة الوظيفة التنفيذية وهو رئيس الدولة ويحمي الدستور ويجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة (م ١٠٤ ف ٣ م ١١١ ف ٢) ثم تغير وضعه في دستور الجزائر لعام ١٩٨٩م الى أن يجسد وحدة الامة وهو حامي الدستور ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها وله أن يخاطب الامة مباشرة (م ٦٧ و م ٦٩) ودستور ١٩٩٦م (م ٧٠).

واذا كانت الاحكام الدستورية العربية المذكورة اعلاه قد تباينت في تفاصيلها المتعلقة بوضع رئيس الدولة وأن كانت قد اتفقت في أن رئيس الجمهورية حامي الدستور.... الخ .

لقد قرر مشروعاً دستوري جمهورية العراق لعام ١٩٧٩ :-

أن رئيس الجمهورية العراقية في مشروع الدستور هو رئيس الدولة ورمز الشعب وقائده والقائد العام للقوات المسلحة وهو الساهر على حماية الوطن وصيانة الاستقلال الوطني وتطبيق الدستور واحترامه وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية وأمن البلاد وحسن سير مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية (م ٨١) .

ورئيس الجمهورية في دستور الجمهورية اليمنية في تعديل الدستور عام ١٩٩٤م<sup>١</sup> . هو رئيس الدولة ويعمل على تجسيد سيادة الشعب وعلى احترام

<sup>١</sup> اقر هذا المشروع بالتعديل الدستوري في ج.ي الصادر في اكتوبر ١٩٩٤م ونصت المادة ٤٩ من القانون الدستوري اللبناني رقم ١٨ الصادر في ١٩٩٠/٩/٣٠م على ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه ..... الخ .



الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ وأهداف الثورة اليمنية والالتزام بالتداول السلمي للسلطة والاشراف على المهام السيادية المتعلقة بالدفاع عن الجمهورية وتلك المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة ويمارس صلاحياته على الوجه المبين في الدستور (م ١٠٩) لقد أضاف الدستور اليمني نصاً لم يرد في الدساتير الأخرى من هذه الطائفة وهو الالتزام بالتداول السلمي للسلطة .... الخ .

ومهما يكن من اختلاف الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري في هذه الطائفة من الدساتير في أحكامها التفصيلية بشأن وضع رئيس الدولة إلا أنها قد اتفقت عموماً على أن يكون رئيس الجمهورية الساهر على الدستور أو حاميه أو العامل على احترامه كما هو واضح من النصوص الواردة أعلاه .

وبالعودة إلى الأحكام الدستورية الأجنبية فالتناجد ١٤ دستور من الدساتير الموجودة بحوزتنا قد إتفقت هي الأخرى من الحكم العام الوارد في تلك الطائفة من الدساتير التي صدرت في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري وقد اختلفت أحكام الدساتير الأجنبية في تفاصيل أحكامها بهذا الصدد مثلما اختلفت أحكام هذه الطائفة من الدساتير العربية . علماً بأن الدساتير العربية والأجنبية قد استلهمت النص القاضي بأن يكون رئيس الجمهورية حارس الدستور ... الخ .

من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ م . هذا وتجدر الإشارة إلى أن أحكام هذه الطائفة من الدساتير قد قوت وضع رئاسة الدولة إلى درجة أصبحت فوق السلطات في حين كان وضعها متواضعاً في الأحكام الدستورية التي نصت على أنها رئاسة السلطة التنفيذية .

وقد تكون هذه الدساتير قضت بنصوص أحكام تتفق وأحجام الدول وطموح الرؤساء ونظراتهم لواقع تطبيق هذه الدساتير ، وكما سبق القول أن نص

الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨م قد كان أول نص فيما نعلم بهذا الخصوص , لهذا سيكون أساس المقارنة لأحكام الدساتير التي قررت هذا النص .

نصت المادة ٥ من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨م على أن :

يسهر رئيس الجمهورية على احترام الدستور وهو يضمن باعتباره حكماً السير المنتظم للسلطات العامة واستمرار بقاء الدولة وهو الضامن للاستقلال الوطني وعدم المساس بأقليم الدولة واحترام اتفاقيات مجموعة الدول الفرنسية والمعاهدات .

وإذا ما استثنينا النص الخاص بمجموعة الدول الفرنسية الذي ورد في هذا الدستور الفرنسي وذلك كتعبير عن حجم الجمهورية الفرنسية وتشعب علاقاتها في المجال الدولي لوجدنا أن جل أحكام هذه المجموعة من الدساتير قد استلهمت من نصوص الدستور الفرنسي بهذا الخصوص مثال ذلك اتفقت أحكام دستوري مالي لعام ١٩٥٩م المعدل عام ١٩٦٠م ( انظر م ٩ ) وداهومي لعام ١٩٦٠م اتفقت مع أحكام الدستور الفرنسي نصاً باستثناء النص الخاص باحترام اتفاقيات مجموعة الدول الفرنسية , وإن كان دستور مالي قد قرر هذا الوضع لرئيس الحكومة في بداية وجود الدولة المستقلة .

وإذا قارنا الشبه والخلاف بين أحكام الدساتير الأجنبية والدساتير العربية التي قررت هذا الحكم لوجدناها كما يلي :

١ - اتفقت أحكام دساتير أجنبية أخرى من هذه الطائفة مع أحكام دستوري مصر لعام ١٩٧١م والسودان لعام ١٩٧٣م على أن رئيس الجمهورية يمثل الوحدة الوطنية ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الوحدة الوطنية ويكفل احترام الدستور ويضمن استمرار بقاء الدولة وهو الضامن للاستقلال الوطني وسلامة أراضي الجمهورية واحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية في دساتير كل من فولتا العاليا لعام ١٩٦٠م (م ٨) وساحل العاج لنفس العام (م ٨)

وجابوت لعام ١٩٦١ م (٦م) والنيجر لعام ١٩٦٠ م (٨م) والكنغو لعام ١٩٦١ م (٦م) وتوجو لعام ١٩٦٣ م (٢٠م) .

وتغايرت أحكام دساتير أخرى من هذه الطائفة بهذا الشأن مثال ذلك قرر دستور موريتانيا لعام ١٩٦١ م أن يكون رئيس الجمهورية رئيس الدولة وحامي الدستور والضامن للاستقلال الوطني وعدم المساس بأقليم الدولة ويمارس السلطة التنفيذية (م ١٠ - م ١١ - م ١٢) , في حين أتت صياغة هذا الحكم في دستور السنغال على الشكل التالي : رئيس الجمهورية الحارس الأمين على الدستور ويتولى السلطة التنفيذية ويحدد ويقود سياسة الأمة ويضمن تنفيذ القوانين وله السلطة التنظيمية ويمارس الإدارة وقيادة الجيش في دستور السنغال لعام ١٩٦٠ م المعدل عام ١٩٦٣ م (م ٣٦ - م ٣٨) .

أما دستور الكمرون لعام ١٩٦٠ م فقد نص على أن يسهر رئيس الجمهورية على احترام الدستور ويكفل بتحكيمة حسن سير السلطات العامة ويضمن استمرار الدولة (م ١١) في حين اكتفت أحكام دستور اليونان لعام ١٩٧٥ م بالنص على أن يكون رئيس الجمهورية الحكم بين مؤسسات السلطة (م ٣٠) .

والواضح من نصوص هذه الطائفة من الدساتير أنها قد اتفقت في تقرير حكم مشترك يتمثل بأن رئيس الدولة هو حامي الدستور أو حارسه باستثناء دستور اليونان وكان مصطلح تمثيل الوحدة الوطنية من قبل الرئيس الذي ورد في أحكام مجموعة من دساتير هذه الطائفة , مقابل لمصطلح تجسيد وحدة المؤسسات من قبل الرئيس في الدستور الجزائري لعام ١٩٧٧ م ومصطلح تجسيد الدولة في دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩ م و ١٩٩٦ م علماً بأن دستور الجزائر لعام ١٩٧٧ م قد أضاف الحزب إلى جانب المؤسسات . بينما أضاف الدستور المصري لعام ١٩٧١ م , السهر على كل من تأكيد سيادة الشعب وسيادة



القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية وتولي الرئيس السوداني حماية انتصارات ثورة مايو ومكاسب الشعب ودعم تضامن قوى الشعب العاملة وتحقيق العدل والرفاهية للشعب في الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ م .

هذا وتجدر الإشارة الى أن أحكام ثلاثة دساتير عربية من هذه الطائفة قد سقطت وهي دستور السودان لعام ١٩٧٣ م والجزائر لعامي ١٩٧٧ م و ١٩٨٩ م ولا تزال أحكام ثلاثة دساتير عربية نافذة المفعول أحكام دستور تونس لعام ١٩٥٩ م ومصر لعام ١٩٧١ م وسوريا لعام ١٩٧٣ م وأنتعديل الدستوري في ج.ي لعام ١٩٩٤ م وهناك مشروع دستور عربي قرر هذا الحكم لأول مرة في تاريخ التشريع الدستوري في البلد وهو مشروع دستور العراق لعام ١٩٩٠ م .

وإذا كانت الأحكام الدستورية المتقلبة في البلدان العربية قد أثرت على وضع رئيس الدولة وكذلك في البلدان التي تحررت من السيطرة الفرنسية فإن أحكام الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ م هي الأحكام الدستورية التي تطبق في ظل ثبات المؤسسات الدستورية وتطبيق الحريات الديمقراطية . أما الأحكام الدستورية العربية والأفريقية التي قررت وضع الرئيس بهذا الشكل فإنها قد استمدت وضع رئيس الجمهورية الحقيقي من وضعة الحقيقي في ممارسة السلطة وزعامة الحزب أو التنظيم الحاكم وقيادته لسلطة الدولة في ظل منع التعدد الحزبي تارة والتعددية المحدودة تارة أخرى أو في ظل الحزب القائد لعدد من الأحزاب المؤيدة له طوعاً أو كرهاً حيث يبقى الحزب الحاكم هو المسيطر على مؤسسات الدولة في مجالات التنفيذ والتشريع والقضاء . إن النصوص الدستورية التي تمنح أي سلطة من السلطتين التنفيذية أو التشريعية وضعاً قانونياً قوياً للغاية والسلطة التنفيذية على وجه الخصوص تظل بالتوازن المفترض بين سلطات الدولة ولما كان وضع رئيس الدولة القوي نابع من احتكار الحزب الواحد للسلطة في الواقع ومن النصوص الدستورية من الناحية

الحقوقية شكلياً فإن السلطتين التشريعية والتنفيذية تتبع رئاسة الحزب القائد وبالتالي رئاسة الدولة بواسطة النظام الحزبي الذي يرأسه رئيس الدولة مما يؤدي الى فقدان الفصل بين السلطات في الواقع العملي ويكون مقدمة جديدة للاثهيار الدستوري على المدى البعيد ويخل إخلالاً شنيعاً بسيادة الأمة وسير تناسق مؤسساتها وهذا هو الفرق الجوهرى بين الاحكام الدستورية العربية والاجنبية التي تقودها الاحزاب أو التنظيمات السياسية المحتكرة للسلطة وبين الاحكام الدستورية التي تعتمد على التعددية الحزبية والتبادل السلمي للسلطة سواء كانت هذه الاحكام الدستورية قد خولت لرئيس الدولة تولي السلطة التنفيذية أو أن يكون حامى الدستور أو حارسه .... الخ .

وعلاوة على ما تقدم هناك طائفة من الاحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري قررت أحكاماً وسطى بين أحكام الطائفة التي قررت أن يتولى رئيس الدولة السلطة بمفرده وبين أحكام الطائفة التي أعطته حق أن يكون حامى الدستور أن أحكام هذه الطائفة قد قضت بأن يمارس رئيس الدولة السلطة التنفيذية بمشاركة مجلس الوزراء, إن الوضع الحقوقي لرئيس الدولة في تولي السلطة التنفيذية بمشاركة مجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في هذه الطائفة من الدساتير طبعاً مع التسليم بأن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة تجعل رئيس الدولة لا يتمتع بالوضع الحقوقي الذي يكون فيه حين يقرر الدستور وضعه بحامى الدستور ... الخ .

ولا يتولى السلطة التنفيذية بمفرده , أن وضع رئيس الدولة طبقاً لنصوص هذه الطائفة من الدساتير يمثل حالة وسطى بين الطائفتين وقد كانت نصوص هذه الاحكام في الدساتير التي أخذت بالنظام البرلماني ويعتبر أشهر هذه الطائفة الدستور السوري لعام ١٩٥٠م (م ٦٩ وم ٧٠).

ومع أنه قد وجد مقابل لهذا الدستور في أحكام دساتير أجنبية من حيث المبدأ غير أن تلك الدساتير الأجنبية قد تغيرت في موضوع مشاركة الشئ الثاني من السلطة التنفيذية الحكومة لرئيس الجمهورية في ممارسة هذه السلطة وفقاً لنوع نظام الحكم ( رئاسي ، برلماني ) . لقد قررت أحكام ٧ دساتير أجنبية من المجموعة التي بحوزتنا مشاركة مجلس الوزراء مع رئيس الدولة تولى السلطة التنفيذية عند نصها على وضع رئيس الدولة بيد أنها قد تباينت في تفاصيل تلك الأحكام بالشكل التالي :

- ١- قررت أحكام دستورين من هذه الطائفة أن يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء كل على انفراد في دستور جواتيمالا لعام ١٩٥٦م (١٥٨م) ومع مجلس الوزراء فقط في دستور كوبا لعام ١٩٤٠م (١٣٨م) .
- ٢- نصت أحكام خمسة دساتير من هذه الطائفة على أن يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية مع الوزراء ونوابهم دون أن تقضي بأن يمثل رئيس الجمهورية الأمة في دساتير كل من بوليفيا لعام ١٩٤٧م (٨٣م) وكوستاريكا لعام ١٩٤٩م (٢١٣م) وبنامالعام ١٩٤٦م (١٣٧م) ونيكارجوا لعام ١٩٥٠م (١٨٠م) وسلفادور لنفس العام (٦١م) .

هذا وتجدر الإشارة الى انه رغم اتفاق النصوص الدستورية هذه من حيث المبدأ و تباينها في التفاصيل فإن الدستور السوري لعام ١٩٥٠م قد كان الدستور الوحيد ذا الطابع البرلماني بينما غلب على الدساتير الاخرى من هذه المجموعة الطابع الرئاسي لشكل نظام الحكم والذي يقوي وضع رئيس الدولة وصلاحياته نظراً لان أحكام الدساتير التي تأخذ بالشكل الرئاسي تعمل على



الفصل الشديد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهو ما يجعل هاتين السلطتين متقابلتين من الناحية الدستورية والعملية .

وصممت أحكام طائفة من الدساتير في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري عن النص على أي وضع لرئيس الجمهورية وذلك نظراً لأن هذه القوانين الأساسية الدساتير قد صدرت في عهد الانتداب أو الحماية الأجنبية حيث يكون رئيس الدولة في الدولة المتمتعة بالانتداب هو رئيس الدولة المنتدبة أو التي تقوم بالحماية وقد كانت على هذه الشاكلة دساتير حكومة اللاذقية لعام ١٩٣٠م وسنجد الاسكندرونه لعام ١٩٣٠م ولبنان لعام ١٩٢٦م واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٦٢م وهذه الدساتير قد صدرت جميعاً في عهد ما قبل الاستقلال وقد قابلتها أحكام دساتير كندا ونيوزلندا وأستراليا لعام ١٩٠٠م وسيلان لعام ١٩٤٧م .

وأخذ الدستور الإيراني لعام ١٩٨٠م بمفهوم آخر يختلف عن جميع الدساتير المذكورة أعلاه في تقرير وضع رئيس الدولة ورئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد منصب القيادة وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور وتنظيم العلاقات بين السلطات وهو يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة في القيادة الاصل ١١٣ .

وبناء على ما تقدم فإن وضع رئيس الجمهورية قد حجم بمجلس القيادة الذي يتمتع بوظائف تحد من صلاحيات ووضع رئيس الجمهورية إن مجلس القيادة هو الذي يعين أعلى مسؤول قضائي في البلاد , كما يتولى مجلس القيادة قيادة القوات المسلحة على النحو التالي :

أ- نصب وعزل رئيس أركان الجيش .

ب- تشكيل مجلس الدفاع الاعلى الوطني<sup>١</sup> تعيين قادة القوات الثلاث باقتراح مجلس الدفاع الاعلى .

ت- إعلان الحرب والصلح والتعبئة العامة باقتراح مجلس الدفاع الاعلى .

ث- إقرار رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب .

هذا وإذا كان وضع رئاسة الدولة بالتغاير الذي سبقت الإشارة اليه فانه يمكن ان نصل الى الاستنتاجات العامة التالية :

١- لقد كان المجلس العسكري مجلس قيادة الثورة .. الخ هو السلطة العليا في البلاد بعد قيام الثورات , الحركات التصحيحية .. الخ . وكان رئيس هذه المجالس متولي السيادة في احكام ٧ مراسيم وإعلانات دستورية .. الخ . في سوريا في أعوام ١٩٤٩م - ١٩٥٢م ومصر ١٩٥٣م وج.ع.ي في عامي ١٩٧٤م - ١٩٧٥م . بينما كان المجلس بأجمعه متولي السيادة أو السلطتين التشريعية والتنفيذية في ٧ مراسيم وإعلانات .... الخ . ورغم تباین تلك الاحكام المذكورة أعلاه في تولي السلطات العليا للدولة من قبل رئيس المجلس في مجموعة منها ومن قبل المجلس بأجمعه في المجموعة الثانية فأن رئيس المجلس قد كان صاحب القرار الحاسم في الواقع العملي أثناء تطبيق تلك الاحكام الدستورية الصادرة بعد الثورات , الحركات التصحيحية .... الخ .

٢- كما أنه قد تغايرت الاحكام الدستورية المؤقتة التي صدرت بعد الاعلانات التي سنت في أعقاب الثورات , الحركات التصحيحية وكانت الدساتير المؤقتة هذه قد صممت عن النص على قيام السلطة التشريعية أو لم تقوم هذه السلطة في ظل نفاذها , فأن مجموعة منها قد قررت أن يكون رئيس

---

<sup>١</sup> - يتألف مجلس الدفاع الاعلى الوطني من : رئيس الجمهورية - رئيس الوزراء - وزير الدفاع - رئيس أركان الجيش - القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية - عضوين مستشارين تعينهما القيادة .

الشكل الجماعي لرئاسة الدولة هو رئيس الجمهورية كما هي الحال في رئاسة مجلس الرئاسة في ج.ع.ي وفقاً لدستور ١٩٦٣م والمجلس الجمهوري في ج.ع.ي بمقتضى دستور ١٩٦٥م ومجلس قيادة الثورة طبقاً لأحكام دستور العراق لعام ١٩٦٨م. وبالمقابل قررت أحكام ثلاثة دساتير أخرى من هذه الطائفة الشكل الجماعي لرئاسة الدولة دون النص على منصب رئيس الجمهورية مثل مجلس السيادة في العراق وفقاً لدستور ١٩٥٨م ومجلس الرئاسة في سوريا بمقتضى دستور ١٩٦٤م والمجلس الجمهوري في ج.ع.ي وفقاً لنصوص دستور ١٩٦٧م وكان وضع رئيس المجلس في غاية الضعف في بعض أحكام هذه الطائفة كما هي الحال في دساتير العراق لعام ١٩٥٨م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م بينما كان وضع رئيس المجلس قوياً في البعض الآخر في كل من دستوري ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م والعراق لعام ١٩٦٨م ووضعاً وسطاً بين المجموعتين مثل دستور سوريا لعام ١٩٦٤م.

٣- أما أحكام مجموعة الدساتير المؤقتة وغير المؤقتة في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري التي قضت بقيام السلطة التشريعية وقامت الأخير بعد صدور الدستور مباشرة أو بعد مدة معينة من الزمن من صدوره فقد انقسمت الى تلك الدساتير التي قررت الشكل الجماعي لرئاسة الدولة دون أن تنص على منصب رئيس الجمهورية في خمسة دساتير منها ثلاثة دساتير مؤقتة دساتير السودان لاعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م ودستورين غير مؤقتين دستوري ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م وج.ي لعام ١٩٩٠م.

٤- ومع إتفاق نصوص هذه الدساتير على الشكل الجماعي لرئاسة الدولة من غير منصب رئيس الجمهورية فإنها قد تباينت في شأن دورية رئاسة



المجلس مثال ذلك قررت أحكام ثلاثة دساتير دورية رئاسة الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة وهي دساتير السودان لعامي ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٦٧م. ج.ع.ي لعام ١٩٦٧م والقرارات الدستورية المكملة للدستور غير أنه قد تغيرت أحكام هذه الدساتير في الأخرى في مدة دورية الرئاسة هذه حيث قررت أحكام الدستورين السودانيين أن تكون مدة دورية رئاسة مجلس السيادة مدة شهر وثمانية أشهر في الدستور اليمني ثم عدلت الأحكام الدستورية التي قررت الشكل الجماعي لرئاسة الدولة عن دورية رئاسة الشكل الجماعي هذا حيث صمت عن هذه الدورية التعديل الدستوري لدستوري السودان الصادر في ١٩٦٥م ودستور السودان لعام ١٩٨٥م ودستور ج.ع.ي لعام ١٩٩٠م.

- ٥- عرفت إحدى الدول العربية ذات النظام الجمهوري نظام حكم الجمعية أو النظام الاشتراكي حين نصت أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م على قيام الشكل الجماعي لرئاسة السلطة العليا للدولة والتي أصبحت الآن معلومة تاريخية تدرج في تاريخ علم القانون الدستوري .
- ٦- كان الشكل الجماعي لرئاسة الدولة الصيغة الغالبة للأحكام الدستورية المؤقتة في ج.ع.ي والدول العربية ذات النظام الجمهوري قامت السلطة التشريعية في ظل عدد منها دساتير السودان لآعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م والعراق لعام ١٩٧٠م قامت هذه السلطة بعد عشر سنوات من صدور الدستور وفي ظل دستورين غير مؤقتين دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م والذي استمرت رئاسة الدولة الجماعية ٤ سنوات في ظل وجود السلطة التشريعية ثم عدل هذه الشكل إلى رئيس جمهورية منذ ١٩٧٨م إلى ١٩٩٠م و١٩٩٠م ج.ع.ي لعام ١٩٩٠م وقد عدل المشروع عن الشكل الجماعي لرئاسة الدولة في مشروع دستوري العراق لعام ١٩٩٠م والتعديل

الدستوري في ج.ي الصادر في اكتوبر ١٩٩٤م الذي نص على منصب رئيس الجمهورية فقط .

٧- قضت الاغلبية الساحقة من دساتير البلدان العربية ذات النظام الجمهوري بالشكل الفردي لرئاسة الدولة رئيس الجمهورية في ١٨ دستور منها أربعة عشر دستور غير مؤقت دساتير سوريا لاعوام ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٥٣م و ١٩٦٢م و ١٩٧٣م ومصر لعامي ١٩٥٦م و ١٩٧١م والجزائر لاعوام ١٩٦٣م و ١٩٧٧م و ١٩٨٩م و ١٩٩٦م و ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م ولبنان لعام ١٩٢٦م وتونس لعام ١٩٥٩م والسودان لعامي ١٩٧٣م و ١٩٩٨م وثلاثة دساتير مؤقتة دستوري ج.ع.م لعامي ١٩٥٨م و ١٩٦٤م والعراق لعام ١٩٦٤م ورئيس دولة في الدستور المؤقت السوري لعام ١٩٦٩م , أي أن تحديد شكل رئاسة الدولة برئيس جمهورية قد قرر في ٢٠ دستور<sup>١</sup> منها ١٥ دستور غير مؤقت وتعديل دستوري و ٥ دساتير مؤقتة . وبناء على ما تقدم فإذا كانت أحكام ١٢ دستور قد قررت الشكل الجماعي للرئاسة في تاريخ مسيرة الاحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري منها ١٠ دساتير مؤقتة ودستورين غير مؤقتين قامت السلطة التشريعية في ظل خمسة دساتير مباشرة السودان لاعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م و ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م و ج.ي لعام ١٩٩٠م وقامت السلطة التشريعية بعد عقد من الزمان من صدور الدستور السادس دستور العراق المؤقت لعام ١٩٧٠م حيث انتخب المجلس الوطني الاول عام ١٩٨٠م في حين لم تقم السلطة التشريعية في ظل خمسة دساتير العراق لعامي ١٩٥٨م و ١٩٦٨م و ج.ع.ي لاعوام ١٩٦٣م و ١٩٦٥م

---

<sup>١</sup> - وكذلك التعديل الدستوري في ج.ي لعام ١٩٩٤م (راجع المواد ١٠٤-١٠٧) بعد تعديل دستور ج.ي .

و١٩٦٧م لم تقرر ثلاثة منها قيام السلطة التشريعية أصلاً دساتير العراق لعامي ١٩٥٨م و١٩٦٨م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٣م ولم تقم السلطة التشريعية في ظل أحكام دساتير وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م وسوريا لعام ١٩٦٤م في حين قامت السلطة التشريعية في ظل أحكام ١٥ دستور وتعديل دستوري قررت الشكل الفردي لرئاسة الدولة رئيس جمهورية منها ١٣ دستور غير مؤقت سوريا لاعوام ١٩٣٠م و١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م و١٩٧٣م ومصر لعامي ١٩٥٦م و١٩٧١م ولبنان لعام ١٩٢٦م وتونس لعام ١٩٥٩م والجزائر لاعوام ١٩٦٣م و١٩٧٧م و١٩٨٩م و١٩٩٦م والسودان لعامي ١٩٧٣م و١٩٩٨م وثلاثة دساتير مؤقتة دستور ج.ع.م لعامي ١٩٥٨م و١٩٦٤م . ولم تقوم السلطة التشريعية في ظل أحكام ثلاثة دساتير قررت الشكل الفردي لرئاسة الدولة دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م والعراق لعام ١٩٦٤م وسوريا لعام ١٩٦٩م منها دستور غير مؤقت دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م ودستورين مؤقتين دستوري العراق لعام ١٩٦٤م وسوريا لعام ١٩٦٩م . وكانت ديمومة جل الدساتير التي قررت الشكل الفردي لرئاسة الدولة في البلدان فيما إذا ما قورنت بأحكام الدساتير التي قررت الشكل الجماعي لرئاسة الدولة .

٨- وكان الشكل الجماعي لرئاسة الدولة مصاحب لقيام الثورات والحركات التصحيحية في الاغلب الاعم أي في فترات عدم الاستقرار السياسي في أغلب هذه الاحكام وعلى الخصوص الخمسينات والستينات في عدد من بلدان البحث سوريا منذ ١٩٤٩م وحتى ١٩٦٩م والعراق ١٩٥٨م - ١٩٧٠م وج.ع.ي منذ ١٩٦٢م وحتى ١٩٧٨م والسودان ١٩٥٦م - ١٩٦٤م و١٩٨٥م وبعد أحداث عظام مثل دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م بعد وحدة مصر وسوريا وبعد تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م. وبعد إتفاق



السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٥ وبعد الإطاحة بصدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣ . في حين كان الشكل الفردي لرئاسة الدولة رئيس الجمهورية في فترات الاستقرار للأحكام الدستورية ( وهو ما سنتناوله في مكان آخر من البحث ) .

٩- بدأ تقرير وضع رئيس الدولة في الدول العربية ذات النظام الجمهوري بعد الاستقلال سوريا في دستور ١٩٥٠م بأن رئيس الجمهورية رئيس السلطة التنفيذية بمشاركة مجلس الوزراء وكان ذلك إستلهاماً للأحكام الدستورية ذات النظام البرلماني ثم نحى وضع رئيس الدولة الى أن يتولى السلطة التنفيذية بدون مشاركة مجلس الوزراء ابتداء من الدستور المصري لعام ١٩٥٦م واتفقت معه أحكام مجموعة من الدساتير العربية ذات النظام الجمهوري في كل من ج.ع.ي والعراق وسوريا ... الخ . وقد كانت هذه القاعدة الدستورية في كثير من الأحكام الدستورية العربية والاجنبية قبل صدور الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨م .

١٠- إتجهت الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري إلى تقرير وضع رئيس الدولة بنصوص أخرى في أن يكون رئيس الدولة حامي الدستور ... الخ . ابتداءً بالدستور التونسي لعام ١٩٥٩م ثم انتشر هذا الحكم وظهرت مفاهيمه في دساتير بعض الدول العربية التي صدرت في السبعينات فما بعد دساتير مصر لعام ١٩٧١م وسوريا والسودان لعام ١٩٧٣م والجزائر لاعوام ١٩٧٧م و١٩٨٩م و١٩٩٦م ومشروع دستوري العراق لعام ١٩٨٩م والتعديل الدستوري في ج.ي.ع.ي لعام ١٩٩٤م وبذلك سارت التشريعات الدستورية في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري نحو أن يكون وضع رئيس الدولة حامي الدستور وضامن استقلال البلاد والسيادة الوطنية .... الخ .

وإذا كان شكل رئاسة الدولة ووضعها بهذا التقلب المشار اليه أعلاه فما هي الأحكام الدستورية الخاصة بطرق تولي هذا المنصب ؟  
إنه ما سنتناوله في الباب الثالث من هذا الجزء .

## الهوامش .

١- وكان هذا التقلب الدستوري إذا ما قارناه بعدد الرؤساء الذين تعاقبوا على سدة الحكم حسب البلدان كما يلي :

مصر : منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م صدرت الاحكام الدستورية التالية  
إعلان دستوري من القائد العام بصفته رئيس حركة الجيش نشر بالوقائع  
المصرية في ١٠/١٢/١٩٥٢م .

١- إعلان دستوري من القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش , نشر  
بالوقائع المصرية في ١٠/٢/١٩٥٣م .

٢- إعلان دستوري من مجلس قيادة الثورة , نشر بالوقائع المصرية في  
١٨/٣/١٩٥٣م .

٣- إعلان دستوري بشأن تنظيم سلطات الدولة صدر في عام ١٩٦٢م .

٤- النظام الدستوري لقطاع غزة صدر في عام ١٩٦٤م .  
كما صدرت مجموعة من الدساتير وتعديلاتها :

١- دستور مصر الصادر في ٢٣/٦/١٩٥٦م .

٢- دستور ج.ع.م الموقت الصادر في ٥/٣/١٩٥٨م .

٣- دستور ج.ع.م الصادر في ٢٣/٣/١٩٦٤م .

٤- دستور ج.م.ع في ٥/٩/١٩٧١م , وصدر تعديل دستوري في

١٦/٦/١٩٨٠م . وتعديل المادة ٧٦ في مايو ٢٠٠٥ .

وبالمقابل كان الرؤساء المتعاقبون على سدة الحكم بالشكل التالي : تولى  
محمد نجيب منصب رئيس الجمهورية بصفته رئيس مجلس قيادة الثورة من  
خريف ١٩٥٣م حتى ربيع ١٩٥٤م وانتهت رئاسته بإقالته من جميع مناصبه ثم  
تولى قيادة مجلس الثورة ورئاسة الوزراء جمال عبد الناصر الى عام ١٩٥٦م

ثم انتخب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٦م وأعيد انتخابه أكثر من مرة وبقي رئيساً للجمهورية حتى توفاه الاجل عام ١٩٧٠م .  
تولى بعد ذلك رئاسة الجمهورية أنور السادات بصفته نائب رئيس الجمهورية ثم انتخب رئيساً للجمهورية وأعيد انتخابه وبقي رئيساً للجمهورية من عام ١٩٧٠م وحتى إغتياله عام ١٩٨١م وخلفه في الرئاسة نائب رئيس الجمهورية آنذاك حسني مبارك بعد انقضاء الفترة التي تولى فيها أعمال الرئاسة رئيس مجلس الشعب وانتخب وأعيد انتخابه أكثر من مرة حيث لا يزال رئيساً للجمهورية من عام ١٩٨١م حتى الان عام ٢٠٠٥م وإذا قارنا عدد التشريعات الدستورية بعدد الرؤساء في مصر لوجدنا أنه قد صدر ثلاثة إعلانات في عهد محمد نجيب وثلاثة دساتير وإعلان دستوري والنظام الدستوري لقطاع عزه في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وصدر دستور وتعديلات في عهد الرئيس أنور السادات وأصدر تعديل دستوري في عهد الرئيس حسني مبارك الجمهورية العربية اليمنية صدر في ج.ع.ي خمسة دساتير :

- ١- الدستور المؤقت بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٣م .
  - ٢- الدستور الدائم بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٤م .
  - ٣- الدستور المؤقت بتاريخ ٢/٥/١٩٦٥م .
  - ٤- الدستور المؤقت بتاريخ ٢٥/١١/١٩٦٧م .
  - ٥- الدستور الدائم لعام ١٩٧٠م .
- كما صدرت ٩ إعلانات دستورية .

- ١- الاعلان الدستوري الصادر في ٣١/١٠/١٩٦٢م .
- ٢- الاعلان الدستوري الصادر في بداية ١٩٦٤م .
- ٣- الاعلان الدستوري الصادر في ١٩/٦/١٩٧٤م .
- ٤- الاعلان الدستوري بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٤م .



- ٥- الاعلان الدستوري بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٥ م.
- ٦- الاعلان الدستوري بتاريخ ٦/٢/١٩٧٨ م.
- ٧- الاعلان الدستوري بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٨ م.
- ٨- الاعلان الدستوري بتاريخ ٢٦/٦/١٩٧٨ م.
- ٩- الاعلان الدستوري الصادر في ٢٦/٩/١٩٧٩ م.

كما صدرت القرارات الدستورية التالية :

- ١- القرار الدستوري رقم ١ لعام ١٩٦٨ م الصادر في ١٨/٨/١٩٦٨ م.
- ٢- القرار الدستوري رقم ٢ لعام ١٩٦٨ م الصادر في ٢٥/٩/١٩٦٨ م.
- ٣- القرار الدستوري رقم ١ لعام ١٩٦٩ م الصادر في ١٥/٣/١٩٦٩ م.
- ٤- القرار الدستوري رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ م الصادر في ١٨/٣/١٩٦٩ م.
- ٥- القرار الدستوري رقم ٣ لعام ١٩٦٩ م الصادر في ١٧/١١/١٩٦٩ م.
- ٦- القرار الدستوري رقم ١ لعام ١٩٧٠ م الصادر في ١٥/٨/١٩٧٠ م.

وإذا قارنا هذه الدساتير والاعلانات والقرارات الدستورية في ج.ع.ي لوجدنا أنه قد صدر ٣ دساتير وإعلانين دستوريين في عهد الرئيس عبد الله السلال الذي حكم من ٢٦/٩/١٩٦٢ م إلى ٥/١١/١٩٦٧ م. وصدر دستوران وستة قرارات في عهد القاضي عبد الرحمن الارياتي الذي حكم من تاريخ ٥/١١/١٩٦٧ م حتى ١٣/٦/١٩٧٤ م وصدر ثلاثة إعلانات دستورية في عهد الرئيس ابراهيم الحمدي , الذي حكم من ١٣/٦/١٩٧٤ م وحتى ١١/١٠/١٩٧٧ م وصدر إعلانان دستوريان في عهد الرئيس أحمد الفشمي الذي حكم من تاريخ ١١/١٠/١٩٧٧ م حتى ٢٦/٦/١٩٧٨ م وصدر إعلان دستوري في عهد الرئاسة المؤقتة للقاضي عبد الكريم العرشي. وصدر إعلان دستوري في ٢٦/٩/١٩٧٩ م في عهد الرئيس علي عبد الله صالح الذي يحكم من تاريخ ١٧/٨/١٩٧٩ م حتى قيام الجمهورية اليمنية الاخيرة .

وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية صدر إعلان دستوري بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠ م في عهد الرئيس قحطان محمد الشعبي الذي حكم من ١٩٦٧/١١/٣٠ م حتى ١٩٦٩/٦/٢٢ م وصدر دستور ١٩٧٠ م في الرئيس سالم ربيع علي الذي حكم من تاريخ ١٩٦٩/٦/٢٢ م حتى ١٩٧٨/٦/٢٦ م وصدر دستور ١٩٧٨ م في عهد علي ناصر الذي حكم من تاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ م حتى ١٩٧٩ م ومن سنة ١٩٨١ م حتى ١٩٨٦/١/١٣ م ، واصبح بعد ذلك حيدر العطاس رئيس هيئة مجلس الرئاسة ١٩٨٦/١/٢٦ م حتى ١٩٩٠/٥/٢٢ م .  
وصدر اعلان اتفاق الوحدة وتنظيم الفترة الانتقالية ودستور ج.ي بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٢ م والاعلان الدستوري الصادر في ١٩٩٢/١١/١٥ م في عهد مجلس الرئاسة برئاسة الفريق علي عبد الله صالح والتعديل الدستوري الصادر في اكتوبر ١٩٩٤ م . والتعديل الدستوري الصادر في ٢٠٠١/٢/٢٠ م .

سوريا : وتعاقبت على سوريا الدساتير والمراسيم الاشتراعية التالية :

- ١- العمل بدستور ١٩٣٠ م بعد الاستقلال وتعديله عام ١٩٤٨ م . وقد تولى شكري القوتلي رئاسة الجمهورية منذ الاستقلال عام ١٩٤٥ م حتى ١٩٤٩ م ثم تولى حسني الزعيم الحكم في ١٩٤٩/٤/٢ م الى ١٩٤٩/٨/١٨ م . وكان ذلك وفقاً للمرسوم التشريعي الصادر في ١٩٤٩/٤/٢ م وتولى سامي الحناوي الحكم في ١٩٤٩/٨/١٤ م حتى نهاية السنة ، وفقاً للمرسوم القاضي بتولي المجلس الحربي الصلاحيات في ١٩٤٩/٨/١٤ م ثم انتخاب عام ١٩٥٠ م . وصدر حكم دستوري مؤقت في ١٩٤٩/١٢/١٥ م . وتولى اديب الشيشكلي مهام رئاسة الدولة رئيس المجلس العسكري بأمر في ١٩٥١/١٢/٢ م . وتولى فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية في ١٩٥١/١٢/٣ م حسب الامر العسكري رقم ٢ . اديب الشيشكلي رئيساً للجمهورية في ١٩٥٣/٦/٢١ م وفقاً

للمرسوم التشريعي رقم ١٥١ في ١٩٥٣/٦/٢١ والدستور الصادر في ١٩٥٣/٧/١١ م شكري القوتلي رئيساً للجمهورية ١٩٥٦م - ١٩٥٨م بموجب دستور ١٩٥٠م جنرال عبد الناصر من ١٩٥٨م الى ١٩٦١/٩/٢٧م (دستور ١٩٥٨م) نيازم القدسي رئيس جمهورية ١٩٦٢م - ١٩٦٣م (دستور ١٩٦٢م) لؤي الاتاسي رئيس المجلس الوطني وفقاً للامر رقم ١ و ١٩٦٣/٣/٨م امين الحافظ رئيس المجلس الوطني وفقاً للمرسوم التشريعي بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٣م والمرسوم التشريعي بتاريخ ١٩٦٣/٦/٩م وتعديل الدستور بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٤م نور الدين الاتاسي بموجب قرار القيادة القطرية المؤقتة رقم ١ في ١٩٦٦/٢/٢٣م ودستور ١٩٦٩م الخطيب. حافظ الاسد دستور ١٩٧٣م. بشار الأسد ٢٠٠٠ - حتى الآن ٢٠٠٥، يمكن العودة الى كتاب السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥م - ١٩٥٨م .

٢- المرسوم التشريعي رقم ١ بتولي القائد العام للجيش السلطة التشريعية والتنفيذية الصادر في ١٩٤٩/٤/٢م .

٣- المرسوم التشريعي رقم ٢١ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٦م بتنظيم السلطتين التشريعية والتنفيذية وقد صدرت هذه المراسيم في عهد حسني الزعيم الذي حكم من ١٩٤٩/٤/٢م الى ١٩٤٩/٨/١٤م .

٤- المرسوم التشريعي رقم ١ بتولي المجلس العربي كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية ..... الخ الصادر في ١٩٤٩/٨/١٤م في عهد حكم سامي الحناوي الذي اطيح به في ١٩٤٩/١٢/١٢م .

٥- الاحكام الدستورية المؤقتة الصادرة في ١٩٤٩/١٢/١٤م التي قررت انتخاب رئيس جمهورية وقد صدرت في ظل رئاسة الجمعية التأسيسية رشدي كخا



- ٦- دستور سوريا الصادر في ١٩٥٠/٩/٥ م .
- ٧- الامر العسكري رقم ١ بتولي الزعيم اديب الشيشكلي رئيس الاركان مهام رئاسة الدولة في ١٩٥١/١٢/٢ م .
- ٨- المرسوم رقم ١ القاضي بحل مجلس النواب في ١٩٥١/١٢/٢ م .
- ٩- الامر العسكري رقم ٢ القاضي بتولي فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية الصادر في ١٩٥١/١٢/٣ م .
- ١٠- المرسوم التشريعي رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٢ م في استفتاء الشعب في مشروع الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية .
- ١١- الامر الدستور السوري الصادر في ١٩٥٣/٧/١١ م .
- ١٢- دستور ج.ع.م الصادر في عام ١٩٥٨ م .
- ١٣- الدستور السوري الصادر في ١٩٦٢/٩/١٣ م .
- ١٤- المرسوم التشريعي رقم ١٠ بشأن اصدار المراسيم التشريعية الصادر في ١٩٦٣/٣/٢٢ م بعهد لؤي الاتاسي .
- ١٥- المرسوم التشريعي رقم ٦٨ بسلطات المجلس الوطني لقيادة الثورة السوري الصادر في ١٩٦٣/٦/٩ م .
- ١٦- الدستور المؤقت الصادر في ١٩٦٤/٥/١٩ م ( عهد أمين الحافظ ) .
- ١٧- تعديل الدستور المؤقت بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٤ م في عهد أمين الحافظ .
- ١٨- المرسوم رقم ١ الصادر في ١٩٦٦/٢/٢٣ م بوقف العمل بالدستور المؤقت وحل المجلس الوطني للثورة في عهد نور الدين الاتاسي .
- ١٩- الدستور المؤقت الصادر في ١٩٦٩/٥/١ م في عهد نور الدين الاتاسي .
- ٢٠- تعديل دستور ١٩٦٩ م من قبل القيادة القطرية المؤقتة الصادر في ١٩٧١/٢/١٦ م .

٢١- المرسوم التشريعي حول دعوة المواطنين للاستفتاء على مشروع الدستور في ١٩٧٣/٣/٢ م.

٢٢- دستور سوريا الصادر في ١٩٧٣/٣/١٣ م وعدد من التعديلات الدستورية

٢٣- تعديل الدستور السوري الصادر في عام ٢٠٠٢ بعد موت الرئيس حافظ الأسد.

العراق : صدر في العراق عدد من الدساتير وتعديلاتها والقوانين المنظمه للحكم

١- الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨/٧/٢٧ م صدر في عهد عبد الكريم قاسم الذي حكم في ١٩٥٨/٧/١٤ م الى ١٩٦٣/٢/٨ م.

٢- قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة الصادر في ١٩٦٣/٤/٤ م.

٣- القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ م الخاص بالمجلس الوطني لقيادة الثورة الصادر في ١٩٦٤/٤/٢٢ م.

٤- الدستور المؤقت الصادر في ١٩٦٤/٤/٢٩ م.

٥- تعديل الدستور المؤقت وصدر قانون مجلس الشورى بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٤ م في عهد عبد السلام عارف الذي حكم من ١٩٦٣/٢/٨ م حتى ١٩٦٥ م.

٦- تعديل الدستور الصادر في ١٩٦٥/٩/٨ م صدر في عهد عبد الرحمن عارف الذي حكم من عام ١٩٦٥ م حتى ١٩٦٨/٨/١٨ م.

٧- الدستور المؤقت الصادر في ١٩٦٨/٩/٢١ م.

٨- التعديل الاول للدستور.

٩- التعديل الثاني للدستور الصادر في ١٩٦٩/٥/١٥ م.

١٠- التعديل الثالث للدستور المؤقت الصادر في ١٩٦٩/٩/١١ م.

١١- التعديل الرابع للدستور المؤقت الصادر في ١٩٦٩/١٢/٢٤ م.

- ١٢- الدستور المؤقت المعن في ١٦/٧/١٩٧٠م .
- ١٣- القرار رقم ٥٦٧ بتعديل الدستور المؤقت الصادر في ١٤/٧/١٩٧٢م في عهد أحمد حسن البكر الذي حكم في الفترة من ١٨/٨/١٩٦٨م الى عام ١٩٧٩م .
- ١٤- قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية الصادر عام ٢٠٠٥ .
- السودان :

- ١-صدر الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦م .
- ٢-ثلاثة مراسيم دستورية بعد حركة نوفمبر ١٩٥٨م .
- ٣-دستور ١٩٦٤م وتعديلاته .
- ٤-ثلاث مراسيم بعد حركة ٢٥/٥/١٩٦٩م .
- ٥-دستور ١٩٧٣م .
- ٦-دستور ١٩٨٥م .
- ٧- عشرة مراسيم بعد حركة ٣١/٦/١٩٨٩م وقد اصبح البشير رئيساً للجمهورية ( بعد أن كان رئيس المجلس ) منذ نوفمبر ١٩٩٢م .
- ٨-دستور السودان الصادر عام ١٩٩٨ .
- ٩-الدستور الإنتقالي السوداني لعام الصادر في ٧/٧/٢٠٠٥ .

#### الجزائر :

- ١-دستور ١٩٦٣م .
- ٢-مراسيم حركة ١٥/٦/١٩٦٥م .
- ٣-دستور ١٩٧٧م .
- ٤-دستور ١٩٨٩م قرارات المجلس الاعلى في يناير ١٩٦٢م ويوليو ١٩٦٢م في عهد الرئيس أحمد بن بلة الذي حكم من ١٩٦٢م حتى ١٩٦٥م ثم هواري بومدين الذي حكم من ١٩٦٥م حتى ١٩٧٩م الشانلي



بن جديد الذي حكم من ١٩٧٩م حتى يناير ١٩٩٢م , محمد بوضياف الذي حكم من يناير الى يوليو ١٩٩٢م , علي كافي الذي خلف محمد بوضياف , الامين زروال رئيس الجمهورية الذي عين بعد حل مجلس الدولة إنتخاب الأمين العام زروال وبعد إنتهاء مدته تم إنتخاب عبد العزيز بوتفليقة . هذا وقد تشكل المجلس الاعلى في الجزائر في يناير ١٩٩٢م من كل من محمد بوضياف رئيساً وعضوية علي كافي وخالد نزار وعلي هارون والتيجاني هدام . وتشكل المجلس الثاني في يوليو ١٩٩٢م بعد مقتل بوضياف من علي كافي رئيساً وعضوية رضا مالك رئيس المجلس الاستشاري وخالد نزار وزير الدفاع وعلي هارون والتيجاني هدام ( راجع الحياة في ١٩٩٢/٧/٣م ) .

٥- دستور الجزائر الصادر عام ١٩٩٦ .

لبنان :

صدر فيها دستور وعدت تعديلات في حين أعتلى منصب رئيس الدولة أكثر من عشرة أشخاص منذ الاستقلال حتى ٢٠٠٥ م .

تونس :

صدر دستور وعدت تعديلات منذ ١٩٥٩م حتى ٢٠٠٥ م في حين تعاقب على الحكم الحبيب بورقيبة من ١٩٥٧م حتى ١٩٨٧م حين أصبح زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية حتى الآن .

(٢)- أعتدنا في وضع الجدول على المراجع التالية حسب البلدان :-

الوثائق السورية التالية : المرسوم التشريعي رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢م والرسوم التشريعي رقم ٢١ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٦م والرسوم التشريعي رقم ١ بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٨م والامر العسكري رقم ٢ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣م المرسوم التشريعي رقم ١ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٨م .

راجع : الدساتير في العالم العربي نصوص وتعديلات ١٨٣٩م الى ١٩٨٧م  
اعداد وتحقيق د. يوسف قزمه الخوري دار الحمراء وأمين إسبر - التطور  
الدستوري في سوريا مرجع سابق .

مصر :

- ١- الجيش والديمقراطية مجموعة من المؤلفين .
- ٢- خالد محيي الدين - الان اتكلم .
- ٣- بليانف أ - ويريمكوف أ - مصر في عهد عبد الناصر - ترجمة  
باشراف عبد الرحمن الخميس . بيروت ص ٣٢ .

العراق :

- ١- القانون رقم ٢٥ لعام ١٩٦٣م .
- ٢- كذلك شمران حمادي - النظم السياسية والدستورية في الشرق  
الاولى ١٩٦٤م ص ٢-١٤ .
- ٣- والقرار رقم ٢ لعام ١٩٦٣م الذي قضى بأن يتألف المجلس من  
رئيس الجمهورية رئيساً وعضوية القائد العام للقوات المسلحة ونائب  
رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونائب القائد العام ورئيس اركان  
الجيش وقادة الفرق وقائد القوات الجوية والحاكم العسكري والضباط  
الذين يقرر انتخابهم .
- ٤- والقرار رقم ٦١ لعام ١٩٦٤م الذي نص على ان يشكل المجلس  
من رئيس الجمهورية رئيساً وعضوية رئيس الوزراء واركان حرب  
الجيش ومعاونو الاركان حرب الجيش وقادة الفرق وقائد القوات الجوية  
والحاكم العسكري وضباط الجيش الذين يشغلون مناصب وزارية  
وساهموا بصورة فعالة في حركة تشريع .
- ٥- دستور العراق لعام ١٩٦٨م (م ٢١) .

٦- دستور العراق لعام ١٩٧٠م (ف أمن م ٨٣) .

السودان :

١- الازهرام بتاريخ ١٨/١١/١٩٥٨م .

٢- الازهرام بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٩م .

٣- إبراهيم حاج محمد موسى - التجربة الديمقراطية في السودان  
ص ٢١٤

٤- إبراهيم العدوي - بقطة السودان القاهرة ١٩٧٩م ص ١٨٣ .

٥- جريدة الثورة السورية دمشق بتاريخ ٢/٧/١٩٨٩م .

الجزائر :

١- الجريدة الرسمية لشهر تموز ١٩٦٥م .

٢- أحمد مطاطلة - نشأة البرلمانية في الجزائر - الاتحاد البرلماني

العربي - الجزائر ١٩٨١م ص ٢٥٧ . جريدة الحياة بتاريخ  
٣/٧/١٩٩٢م .

الجمهورية العربية اليمنية :

١- علي العلفي : نصوص يمانية بغداد دار الحرية ١٩٧٨م .

٢- الاعلان الدستوري الصادر في ٢٢/١٠/١٩٧٤م .

٣- قرار مجلس القيادة رقم ٥ لعام ١٩٧٤م .

٤- قائد محمد طربوش - السلطات العليا للدولة في الجمهورية العربية

- أطروحة دكتوراه فلسفة في فقه القانون - كلية الحقوق جامعة  
موسكو.





## الباب الثالث

### شروط الترشيح لمنصب رئاسة الدولة

يستند حق المواطن في الترشيح لمنصب رئاسة الدولة في النظام الجمهوري على المبدأ الدستوري القائل بمساواة المواطنين امام القانون , والكفاءة في تولي الوظائف العامة من حيث المبدأ . وان كان الترشيح لهذا المنصب مقيد بشروط اكثر من تولي الوظائف العامة , او الترشيح لعضوية السلطة التشريعية في بعض الاحكام الدستورية اليمنية والعربية والاجنبية او ان يكون المرشح لهذا المنصب مؤهل لعضوية السلطة التشريعية في البعض الاخر من تلك الدساتير.

هناك شروط كثيرة تتعدى شرطي الجنسية والسن في الترشيح لمنصب رئيس الدولة مثل ديانة المرشح في مجموعة من الدساتير وعدم زواجه من اجنبية في مجموعة اخرى , وعدم قرابة المرشح من الرئيس السابق في مجموعة ثالثة . وعدم تولي منصب نائب الرئيس في مجموعة رابعة . وعدم تجديد مدة رئاسة الرئيس القائم في مجموعة خامسة , وعدم قيام المرشح بمزاولة مهام منصب الرئيس عند خلو سدة الرئاسة في مجموعة سادسة , وعدم عمل المرشح في مؤسسات دينية في مجموعة سابعة .

ويرتبط التباين في هذه الشروط في المجموعات المختلفة من الدساتير بالامور العامة في هذا البلد او ذاك ومستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وعادات السكان وتقاليدهم وظروف معيشتهم وتعدد الاديان في هذا البلد او ذاك وغياب التعدد الديني في هذه الدولة او تلك . ومبدأ أخذ الأحكام الدستورية بدين الدولة أو عدم الأخذ به تكاد تكون جل هذه الشروط قد وضعت في هذه المجموعة الدستورية او تلك في البلدان العربية ذات النظام

الجمهورية في خلال تاريخ التطورات الدستورية فيها باستثناء قيدي عمل المرشح في المؤسسات الدينية وعدم قرابة المرشح للرئيس القائم لذلك فأننا سنقارن هذه الشروط وفقاً لاحكام كل مجموعة دستورية في اليمن والبلدان العربية والاجنبية ذات النظام الجمهوري .

وكما سبق القول إن هناك شروطاً كثيرة للترشيح لمنصب رئاسة الدولة إلا أن الجنسية هي الشرط الاول .

### ١- جنسية المرشح لمنصب رئاسة الدولة :

تتفرع الجنسية الى جنسية اصلية وجنسية مكتسبة<sup>١</sup> . والاحكام الدستورية اليمنية والعربية قد تغايرت بصدد جنسية المرشح لمنصب رئيس الدولة . لقد نصت احكام ٢٠ دستور في الدول العربية ذات النظام الجمهوري على أن يتمتع رئيس الدولة بجنسية الدولة المعنية . وصممت احكام ١٢ دستور في هذه البلدان عن النص على جنسية المرشح . حيث تركت ذلك لقوانين انتخاب رئيس الدولة . وبما أن الأمر سيقصر في البداية على مقارنة الاحكام الدستورية في هذه البلدان التي نصت على جنسية رئيس الدولة في السطور التالية فانه لابد من الإشارة الى الاحكام الدستورية التي صممت عن النص على جنسية المرشح لمنصب رئيس الدولة . وذلك في الدساتير التالية : دساتير ج.ع.ي . لأعوام ١٩٦٣ و١٩٦٥ و١٩٦٧ و ج.ي.د. ش. لعامي ١٩٧٠ و١٩٧٨ والسودان لأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٣ و١٩٨٥ و ج.ع.م. لعام ١٩٥٨ . واتحاد سوريا لعام

---

<sup>١</sup> - للتفريق بين الجنسية الاصلية والجنسية المكتسبة يمكن العودة إلى نظام الحكم في ج.ع.ي والدول العربية ذات النظام الجمهوري - الجزء الاول - القاهرة ١٩٩٠م صفحات ٢١٧ - ٢١٨ . والجزء الثالث من هذا البحث، الحقوق والحريات في الدول العربية .



١٩٢٢ واللاذقية لعام ١٩٣٠ وجبل الدروز لعام ١٩٣٠ وسنجق الاسكندروية  
لنفس العام .

هذا وتجدر الاشارة إلى أن هذه الدساتير متغايرة فمنها التي لم تنص على  
انتخاب رئاسة الدولة أصلاً مثل دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م وأخرى قررت  
انتخاب رئاسة الدولة ضمناً بنصها على بقاء أحكام حقيقية في الدستور السابق  
للدستور الساري المفعول أن قرر جنسية المرشح لمنصب رئاسة الدولة كما هي  
الحال في دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م .

اشتطت أحكام مجموعة ثالثة من هذه الاحكام الدستورية أن تكون رئاسة  
السلطة العليا من بين أعضائها كما هي الحال في دستوري ج.ي.د.ش لعامي  
١٩٧٠م و١٩٧٨م .

وبالمقابل لم تقرر شرط الجنسية أحكام مجموعة رابعة بسبب عدم استقلال  
البلد في الاساس وتعين رئيس الدولة من قبل سلطة الانتداب كما هي الحال في  
دساتير اتحاد سورية لعام ١٩٢٢م وحكومة اللاذقية لعام ١٩٣٠م وسنجق  
الاسكندرونة وجبل الدروز لنفس العام .

والاحكام الدستورية التي قررت جنسية المرشح لمنصب رئاسة الدولة قد  
تغايرت في أحكامها بشأن هذه الجنسية حيث قررت أحكام ١٤ دستور في الدول  
العربية ذات النظام الجمهوري أن تكون جنسية المرشح لمنصب رئاسة الدولة  
جنسية أصلية في حين لم تشترط أن تكون جنسية المرشح الجنسية الأصلية  
أحكام ستة دساتير في هذه البلدان .

وأمتد التباين في أحكام الدساتير التي نصت على أن تكون الجنسية الأصلية  
شرط أساس للمرشح لهذا المنصب إذ بالعودة الى نصوص الدساتير نجد أنه قد  
كان وجه الخلاف في هذه الاحكام كما يلي : قضت مجموعة من هذه الدساتير  
بأن يكون المرشح لمنصب رئيس الدولة من ذوي الجنسية الأصلية مثل أن يكون

المرشح جزائري الاصل في دساتير الجزائر لاعوام ١٩٦٣م (م٣٩) و١٩٧٦م (م١٠٧) و١٩٨٩م (م٧٠) و١٩٩٦م (م٧٣) وبذلك فإنه لا يحق للشخص الذي ليس من أصل جزائري أن يترشح لهذا المنصب حتى ولو كان مولوداً في الجزائر وقد اتفقت مع الدساتير الجزائرية على أن يكون المرشح لهذا المنصب من أبناء الاصليين أحكام شكل نظام الحكم في فلندا الذي قرر في الفقرة ٧١ أن يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية فلندياً بالأصل والدستور الإيراني لعام ١٩٨٠م، الذي قضى بأن يكون المرشح لمنصب الرئيس إيرانياً بالأصل ( انظر الاصل ١١٧ ).

وبالمقابل قضى الدستور السوري لعام ١٩٥٣م بأن يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية سورياً بالمولد (م٨٢ ق أ) ودستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥ في الفقرة ١ من المادة ٥٣ التي نصت على أن يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية سودانياً بالميلاد . وعليه فلم يشترط هذان الدستوران أن يكون المرشح من أصل سوري أو سوداني وإنما اكتفى بأن يكون مولوداً في سوريا أو السودان حتى ولو كان من ابوين غير سوريين أو غير سودانيين وقد نصت مجموعة من الدساتير الاجنبية على أن يكون المرشح مولوداً في البلد المعني مثل هذان الدستورين السوري والسوداني في كل من دساتير شيلي لعام ١٩٢٥م (م١٦) ، بيرو لعام ١٩٣٣م (م١٣٦) ، هندوراس لعام ١٩٣٦م (م١١٥) ، براجوي لعام ١٩٤٠م (م٤٦) ، بناما لعام ١٩٤٦م (م١٤٠) ، اكوانور لنفس العام (م٨٢) ، كوستاريكا لعام ١٩٤٧م (م١١٣) . ارجواي لعام ١٩١٥م (م١٥٢) ، فنزويلا لعام ١٩٥٣م (م١٠٣) ، الكمرون لعام ١٩١٦م .

وهناك احكام دستورية اجنبية اخرى قد اتفقت مع الدستورين السوري لعام ١٩٥٣م والسوداني لعام ٢٠٠٥ بصدد جنسية المرشح لمنصب رئاسة الدولة . الا انها قد اضافت شروطاً اخرى للمرشح تتعلق بضرورة اقامة المرشح لمنصب

الرئاسة في البلد المعني مدة معينة من الزمن الى جانب مولده فيه . مثال ذلك  
قضى دستور الولايات المتحدة الامريكية ان يكون المرشح لرئاسة الدولة مواطناً  
مولوداً في الولايات المتحدة وأقام بها أربعة عشر عاماً (ف ٥ م ٢) .

ولم يكن الدستور الأمريكي الوحيد الذي قرر هذا الحكم فقط , بل وهناك  
دساتير بلدان أجنبية أخرى قد اشترطت مدة محددة لاقامة المرشح في بلاده  
إضافة الى مولده . مثال ذلك نص الدستور الفلبيني أن يكون المرشح لمنصب  
رئيس الدولة مواطناً فلبينياً بالمولد وعاش ما لا يقل عن عشر سنوات في  
الفلبين قبل الانتخابات ( الرقم ٣ من دستور ١٩٣٥ م ) . ومواطناً ليبيريا بالمولد  
او الشخص الذي عاش طول حياته في ليبيريا اقلها خمسة وعشرون سنة قبل  
الانتخاب في دستور ليبيريا لعام ١٩٥٥ م ( الرقم ٧ ) . ويكون المرشح لمنصب  
رئاسة الدولة من مواطني كوبا بالمولد او خدم في القوات المسلحة في ايام حرب  
التحرير واستمر في الخدمة عشر سنوات في دستور كوبا لعام ١٩٤٠ م  
( ١٣٩ م ) .

هذا وتجدر الاشارة الى ان الفرق بين المواطن الاصلي الذي يترشح  
لمنصب رئاسة الدولة وبين المواطن بالمولد وهو ان يكون الاول من المواطنين  
المنحدرين من اهل البلد الاصليين لاكثر من جيل وفي هذه الحالة يمنع من حق  
الترشيح لمنصب رئاسة الدولة حتى المواطنين الذين ولدوا في تلك الدولة  
واصولهم من بلدان أخرى . اما المواطن بالمولد فيمكن ان يكون من ولد في ذلك  
البلد وابوه ليس من مواطنيها عند ولادته . واشترطت احكام دساتير أخرى في  
الدولة العربية ذات النظام الجمهوري ان يكون المرشح لمنصب رئاسة الدولة  
مواطناً لتلك الدولة وأن يكون ابوه من مواطنيها ايضاً .

واذا رجعنا الى احكام هذه المجموعة من الدساتير العربية لوجدنا انها قد  
قررت النصوص التالية : قضى الدستور اليمني لعام ١٩٦٤ م بان يكون المرشح



لمنصب رئاسة الدولة يمتياً ومن ابوين يمنيين (م ٩٣) . ويشترطاً في المرشح لهذا المنصب ان يكون مصرياً ومن ابوين مصريين في دستوري ج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ١١٠) وج.م.ع لعام ١٩٧١م (م ٧٥) وقررت احكام الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م هذا الشرط ايضاً . فالمرشح لمنصب رئاسة الدولة اشترطاً أن يكون سودانياً ومن ابوين سودانيين (م ٨٣). ومع ان احكام الدستور العراقي لعام ١٩٦٤م قد اتفقت مع احكام الدساتير المذكورة اعلاه في شرط ان يكون المرشح لمنصب الرئاسة عراقياً ومن ابوين عراقيين غير ان هذا الدستور قد اضاف الى ما تقدم شرطاً اخر وهو ان يكون المرشح لمنصب رئاسة الدولة منتبياً الى اسرة تسكن العراق منذ عام ١٩٠٠م شمسية على الاقل وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية (م ١٤) . وعليه فانه لا يحق لاي مواطن لا تنطبق عليه هذه الشروط الترشيح لمنصب رئاسة الدولة . وقد اتفقت مع هذه المجموعة من الدساتير العربية احكام دستوري الصومال لعامي ١٩٦٠م (م ١٨) و ١٩٧٩م (م ١٨) حيث قررا ان يكون المرشح لمنصب رئاسة الدولة صومالي ومن اب وام صوماليين .

وبالمقابل اتت نصوص في دساتير مجموعة اخرى في الدول العربية ذات النظام الجمهوري اشترطت ان يكون المرشح لمنصب رئيس الدولة من ابوين من مواطنيها . غير انها لم تنص على ان يكون هذا المرشح من مواطني الدولة نصاً كما هي الحالة في دستوري ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (م ٧٥) وج.ي لعام ١٩٩٠م . حيث قرر ان يكون المرشح من ابوين يمنيين . على ان فهم هذا الحكم يعني ان يكون المرشح لمنصب الرئاسة يمتياً ايضاً .

وتشدت احكام مجموعة اخرى من دساتير الدولة العربية ذات النظام الجمهوري في جنسية المرشح بحيث يكون ابوه وجده من مواطني الدولة المعنية . مثال ذلك قرر الدستور المصري لعام ١٩٥٦م ان يكون المرشح

لمنصب رئاسة الدولة مصرياً من ابوين وجدين مصريين (م ١٢٠) . في حين اكتفى الدستور التونسي بالنص على ان يكون المرشح لهذا المنصب متمتعاً بالجنسية التونسية منذ ولادته مولود لاب وجد ثلاثتهم تونسيون بدون انقطاع (فصل ٣٩) . ومع ان هناك احكام دستورية اجنبية قد نصت هي الاخرى على ان يكون المرشح لمنصب رئاسة الدولة من مواطني البلد المعني او امه اذا كان مجهول الاب . غير ان تلك الاحكام لم تقرر وجوب جنسية جد المرشح , الذي اشترطته الدستور التونسي . مثال ذلك نصت احكام دستور الارجنتين لعام ١٨٥٣م على ان يكون المرشح لمنصب رئاسة الدولة قد ولد في الارجنتين او ان يكون ابناً من والد في الارجنتين وولد والده في الخارج (م ٧٦) . في حين يكون المرشح لرئاسة الدولة من جمهورية هايتي من مواطني هايتي ولد فيها هو وابوه واذا كان مجهول الاب فيجب ان تكون الام قد ولدت في هايتي وان لا يكون قد غير جنسيته في دستور هايتي لعام ١٩٥٠م (م ٧٨) .

اما احكام دستور المكسيك فقد قضت بان يكون المرشح لمنصب رئاسة الدولة مكسيكياً بالمولد ويتمتع بالاهلية وان يكون ابن مكسيكي بالمولد ويعيش في البلاد مدة سنة قبل الانتخاب (م ٨٢) . والمرشح لمنصب رئاسة الدولة ينبغي ان يكون من مواطني نيكارجوا بالمولد وابن لاب او ام من نيكارجوا بالمولد ويتمتع بحقوقه المدنية ويعيش في البلاد وان لا يكون قد غير جنسيته في دستور نيكارجوا لعام ١٩٥٠م (م ١٨٣) . بينما اشترط دستور سلفادور لعام ١٩٥٠م في المرشح لمنصب رئيس الدولة ان يكون من مواطني سلفادور بالمولد وابن لاب او ام من سلفادور ويتمتع بحقوقه المدنية لمدة ست سنوات قبل الانتخابات وان يكون شخصية علمانية وصاحب اخلاق حميدة ومتعلم (م ٦٦) . في حين يشترط دستور بورما لعام ١٩٤٧م في المرشح ان يكون من

مواطني بورما بالمولد وولد ابوه في بورما ويتمتع بأهلية عضوية السلطة التشريعية (الرقم ٤٩) .

وتفاوتت احكام بقية دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري في شرط الجنسية لمرشح منصب رئاسة الدولة . لقد قدم مصيغاً مقترحات دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٦٦م شرط للمرشح لمنصب رئاسة الدولة وهو ان يكون مواطناً ذكر من مواطني الجمهورية (جزء عشرة الرقم ٢ ف أ) . وان يكون المرشح مواطناً سوريا لمدة عشر سنوات من دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠م و١٩٦٢م (م ٧٢ ق أ) . في حين قرر الدستور اللبناني شرط في المرشح ان يكون مؤهلاً للنياحة وقد اتفقت مع هذا النص احكام الدستور السوري لعام ١٩٣٠م (م ٣٨) . بينما نص الدستور السوري لعام ١٩٧٣م على ان يكون المرشح لمنصب رئيس الدولة عربياً سوريا متمتعاً بحقوقه المدنية (م ٨٣) .

وعلى هذا الحال سارت احكام دستور السودان لعام ١٩٩٨ حيث نصت الفقرة ١ من المادة ٧٣ على ان يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية سودانياً وكذلك احكام قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الانتقالية، والذي اشترط في اعضاء مجلس الرئاسة أن تتوفر فيهم نفس الشروط الخاصة بأعضاء الجمعية الوطنية (ف ب م ٣٦) والتي قررت المادة ٣١ ف أ منها- أن يكون عضو الجمعية الوطنية عراقياً لا يقل عن ثلاثين سنة.

وجدير بالذكر أن تكون احكام مجموعة من الدساتير الاجنبية قد قررت هي الاخرى جنسية المرشح بمواطن الدولة من دون تقرير ان يكون هذا المرشح من المواطنين المولودين في الدولة المعنية , وان يكون متمتعاً بالحقوق السياسية والمدنية ومؤهلاً للنياحة ( أي ان تنطبق عليه شروط جنسية النائب ) .

وبناء على ما تقدم تشابهت مع احكام الدستورين اللبناني , السوري لعام ١٩٣٠م في شرط الجنسية للمرشح لمنصب رئاسة الدولة كلاً من دساتير النمسا



لعام ١٩٢٠م وتركيا لعام ١٩٢٤م والبرتغال لعام ١٩٣٣م (ف ٣م ٧٢) واربندا  
لعام ١٩٣٧م (م ١٢ - ٣) واسلندا لعام ١٩٤٤م (م ٨٤) واندونيسيا لعام ١٩٤٥م  
(م ٦) والبرازيل لعام ١٩٤٦م (م ٨) وبوليفيا لعام ١٩٤٧م (م ١٩) وايطاليا لعام  
١٩٤٧م (م ٨٤) والهند لعام ١٩٤٧م (م ٨٥) ومدغشقر لعام ١٩٥٩م معدل عام  
١٩٦٠م (م ٨) وغينيا لعام ١٩٥٨م (م ٢) وتشيكوسلفاكيا لعام ١٩٦٠م (م ٣٣)  
والسنغال لعام ١٩٦٠م معدل عام ١٩٦٣م (م ٣) وموريتانيا لعام ١٩٦١م  
(م ١٢) وتشيكوسلفاكيا لعام ١٩٦٨م (م ٦٢) والبرتغال لعام ١٩٧٦م (م ١٢٣) .  
ومع ان احكام دستور اليونان لعام ١٩٧٥م قد اتلفت مع احكام الدستورين  
السوريين لعامي ١٩٥٠م و١٩٦٢م في ان يكون المرشح لمنصب رئاسة الدولة  
قد اكتسب الجنسية . غير ان الدستور اليوناني قد خفض هذه المدة الى خمس  
سنوات ( بدلاً من عشر في الدستورين السوريين ) . كما اُضيف شرط ان يكون  
المرشح لهذا المنصب من اب افرقي (م ٣١ من دستور ١٩٧٥م) . على انه لم  
يكن شرط جنسية المرشح هو الشرط الاساسي فقط , بل وهناك شرط سن  
المرشح لمنصب رئاسة الدولة .

## ٢ - سن المرشح لمنصب رئاسة الدولة :

لم تكون السمة العامة لتغاير الاحكام الدستورية في الدول العربية في شأن الجنسية فقط , بل وتعداه الى سن المرشح لمنصب رئيس الدولة . ابتداء هذا التبيين في أن قررت مجموعة من دساتير اليمن والبلدان العربية ذات النظام الجمهوري ان يكون سن المرشح لمنصب رئاسة الدولة أكبر من سن عضو السلطة التشريعية من حيث المبدأ<sup>١</sup> . بيد أن أحكام هذه المجموعة من الدساتير قد تباينت في هذا الشأن . وقضت مجموعة أخرى من الاحكام الدستورية في اليمن والدول العربية ذات النظام الجمهوري بأن يكون سن المرشح لمنصب رئيس الدولة مساوياً لسن المرشح لعضوية السلطة التشريعية .

هذا وتجدر الإشارة قبل الدخول في المقارنات إلى أن أحكام دساتير بلدان البحث قد تباينت في النص على سن المرشح لهذا المنصب في عدد منها وصممت عن النص على سن المرشح لهذا المنصب أحكام عدد آخر من الدساتير في هذه البلدان . لقد نصت على سن المرشح لمنصب رئاسة الدولة أحكام ٢٢ دستور في اليمن والدول العربية ذات النظام الجمهوري . وبالمقابل صممت عن النص على سن المرشح لمنصب رئيس الدولة أحكام ١٣ دستور في هذه البلدان.

والدساتير التي قررت سن المرشح لمنصب رئاسة الدولة في هذه البلدان قد تباينت في ذلك . لقد قضت أحكام مجموعة من هذه الدساتير بأن يكون سن المرشح لمنصب رئاسة الدولة خمسة وثلاثون عاماً في دساتير سوريا لعام ١٩٣٠م (٦٨م) . ومصر لعام ١٩٥٦م (١٢٠م) والجزائر لعام ١٩٦٣م (٣٩م)

---

<sup>١</sup> - حول سن عضو السلطة التشريعية راجع الباب الاول من الكتاب الثاني من نظام الحكم في اليمن والدول العربية ذات النظام الجمهوري : تسميات وطرائق قيام السلطة التشريعية المعنون السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري الصادر عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر مجد (بيروت ) سنة ١٩٩٤م . والجزء الخامس من هذا البحث .

وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ١٠١) وج.ع.ي لنفس العام (م ٩٣) ومقترحات دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٦٦م (ف ج , الرقم ٢ جزء ١٠) والسودان لعام ١٩٧٣م (م ٨٣) وج.ع.ي لعام ١٩٩٠م (م ٨٥ ف أ) وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية لعام ٢٠٠٥ (ف ١ من م ٣١) .

وقد اتفقت مع هذه الاحكام الدستورية نصوص ٢٥ دستور أجنبي ( من مجموعة الدساتير التي بحوزتنا ) في النص على أن يكون سن المرشح لمنصب رئيس الدولة ٣٥ عاماً . وذلك في أحكام كل من دساتير الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧م (ف ٥ م ٢) المكسيك لعام ١٩١٧م (م ٨٢) والنمسا لعام ١٩٢٠م (م ٦٠ ف ٣) . بيزو لعام ١٩٣٣م (م ١٣٦) , البرتغال لعام ١٩٣٣م (ف ٣ م ٧٢) , إرنندا لعام ١٩٣٧م (م ١٢ - ١ - ٢) , هندوراس لعام ١٩٣٦م (م ١١٥) . كوبا لعام ١٩٤٠م (م ١٣٩) , إسليندا لعام ١٩٤٤م , بناما لعام ١٩٤٦م (م ١٤٠) , إكوادور لنفس العام (م ٨٢) , الهند لعام ١٩٤٧م (م ٨٥) , كوستاريكا لعام ١٩٤٩م (م ١٣١) , الصين الشعبية لعام ١٩٥٤م (م ٣٩) , جواتيمالا لعام ١٩٥٦م (م ١٦٢) , غينيا لعام ١٩٥٨م (م ٢) , غانا لعام ١٩٦٠م (الرقم ١١) , داهومي لعام ١٩٦٠م (م ١٠) , الكمرون لعام ١٩٦١م (م ٩) موريتانيا لعام ١٩٦١م (م ١٥) , كينيا لعام ١٩٦٠م (الرقم ٣٣ قسم ١ الباب ٣) , السنغال لعام ١٩٦٠م معدل عام ١٩٦٣م (م ٢٣) , البرتغال لعام ١٩٧٦م (م ١٢٥) , رواندا لعام ١٩٦١م (م ٤٥) , ملاوي لعام ١٩٦٤م (م ٥٤) .

والاغلبية الساحقة من احكام هذه الدساتير لم تحدد قيد منع المرشح لمنصب رئيس الدولة بسبب كبير سن المرشح وهو ما يعني بأنه يحق لكل مواطن وفقاً لاحكام الدستور المعني أن يترشح لهذا المنصب متى ما بلغ ٣٥ سنة فما بعد . غير أن احكام دستورين من هذه المجموعة قد قضت بمنع



المواطن الذي يبلغ أكثر من ستين سنة من العمر من الترشيح لمنصب رئاسة الدولة في دستوري رواندا لعام ١٩٦١م (م ٤٥) وملاوي لعام ١٩٦٤م (م ٥٤). ونصت أحكام مجموعة أخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري على أن يكون سن المرشح لمنصب رئاسة الدولة أربعين عاماً كما هي الحال في دساتير سوريا لآعوام ١٩٥٠م , ١٩٦٢م (م ٧٢ ف ٣) و ١٩٧٣م (م ٨٣) قبل تعديله عام ٢٠٠٠م وتونس لعام ١٩٥٩م (فصل ٣٩) وج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (م ٧٥) وج.م.ع لعام ١٩٧١م (م ٧٥) والجزائر لآعوام ١٩٧٦م (م ١٠٧) و ١٩٨٩م (م ٧٠) و ١٩٩٦م (م ٧٣) والسودان لعامي ١٩٩٨م (ف.ج.م ٣٦) و ٢٠٠٥م (ف.ج.م ٥٣). وقد تطابقت معها في تقرير هذا السن أحكام دساتير الفلبين لعام ١٩٣٥م (قسم ٥) برجواي لعام ١٩٤٠م (م ٤٦) , إيطاليا لعام ١٩٤٧م (م ٨٤) , ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٥٦م (م ٥٤) ف أ , باكستان لعام ١٩٥٦م (ف ٢ - أ - الرقم ٣٢ قسم ٤).

وبالمقابل نصت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٥٣م على أن يكون سن المرشح لمنصب رئيس الجمهورية خمسة وعشرون سنة وهو نفس سن المرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية حين نص على أن يكون سن المرشح لعضوية السلطة التشريعية ٢٥ عاماً , وأن يكون المرشح للرئاسة من بلغ الأهلية لعضوية هذه السلطة . وقد قضى دستور نيكارجوا لعام ١٩٥٠م بأن يكون عمر المرشح لمنصب رئاسة الدولة ٢٥ عاماً (م ١٨٣).

لم تنحصر أحكام الدساتير العربية ذات النظام الجمهورية على التباير في تقرير سن المرشح لرئاسة الدولة بالشكل المشار اليه أعلاه فقط , بل وتعداه الى أن قررت طائفة من الدساتير العربية أن يكون سن المرشح ثلاثين عاماً . مثال ذلك نصت أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٨٥م على أنه لا يعين شخص رئيس أو عضواً في مجلس رأس الدولة ال اذا كان بالغ الأهلية لعضوية الجمعية

التأسيسية (م ٧٦) . وبما أن المادة ٥٩ من هذا الدستور قد نصت على أن يكون أهلاً لعضوية الجمعية التأسيسية كل سوداني بلغ الثلاثين من عمره . فإن سن المرشح لمنصب رئيس أو عضو الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة ينبغي أن لا يقل عن ثلاثين عاماً وهو نفس الحكم الذي قرره قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية في المادة ٣١ منه على أن يكون عمر المرشح لمنصب عضو مجلس الرئاسة ثلاثين عاماً .

وقد قررت أحكام طائفة من الدساتير الأجنبية أن يكون سن المرشح لمنصب رئاسة الدولة لا يقل عن ثلاثين عاماً في كل من دساتير الأرجنتين لعام ١٩٥٣م وكولومبيا لعام ١٨٨٦م (م ١١٥) وتشيلي لعام ١٩٢٥م (م ٦١) وتركيا لعام ١٩٢٤م (م ١١) وأرجواي لعام ١٩٥١م (م ١٥٢) وسلفادور لعام ١٩٥٠م (م ٦٦) وتشاد لعام ١٩٦٢م (م ٧) وزامبيا لعام ١٩٦٤م (ف ١ - باب ٤) .

وكان التعديل الدستوري الصادر في ١١/٦/٢٠٠٠م الوحيد الذي قرر أن يكون سن المرشح لمنصب رئيس الجمهورية ٣٤ عاماً (م ٨٣ معدلة) ولذلك لكي يكون بمقدور بشار حافظ الأسد الترشيح لهذا المنصب بسبب بلوغه ٣٤ عاماً عند وفاة والده .

## ٢ - عدم ترشيح أقرباء رئيس الدولة السابق لمنصب رئيس الدولة

لم تقتصر أحكام الدساتير العربية على شرطي جنسية المرشح لمنصب رئاسة الدولة وسنه فقط بل وتعداه الى أن نصت بعض دساتير بلدان البحث على شرط عدم ترشيح أقرباء رئيس الدولة السابق لهذا المنصب . وبالأذات اقرباء رؤساء الدول الذين أطيح بهم بقيام الثورة . لقد قررت هذا القيد أحكام ثلاثة دساتير عربية ذات نظام جمهوري ومكملها هي دساتير مصر لعام ١٩٥٦ والعراق لعام ١٩٦٤ والأحكام المكملة لدستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤ . مثال ذلك نص الدستور المصري لعام ١٩٥٦ على أن لا يكون المرشح لرئاسة الجمهورية منتصيا الى الاسرة التي كانت تتولى الملك في مصر (م ١٢٠) . وإذا كان الدستور المصري المذكور قد صرح بهذا الحكم نصاً فإن الدستور العراقي لعام ١٩٦٤ قد ضمنه هذا الحكم بصورة غير مباشرة وفقاً للمادة ٤١ منه بأن يكون المرشح لمنصب رئاسة الدولة من أبوين عراقيين ينتميان الى أسرة تسكن العراق منذ ١٩٠٠ شمسية على الأقل وكانت تتمتع بالجنسية العثمانية . لقد اشترط هذا الدستور أن يكون المرشح من أبناء العراقيين الذين كانوا يقطنون فيه قبل وصول الملك فيصل بن الحسين الى العراق وتأسيس المملكة العراقية في العشرينات وبذلك منع أعضاء الاسرة المالكة السابقة من هذا الحق , كما منع كل مواطن عراقي لم تكن أسرته تقطن العراق عام ١٩٠٠م أو من كان ينتمي الى أسرة لا تتمتع بالجنسية العثمانية حتى ولو كانت تسكن العراق عام ١٩٠٠م . ويعتبر قيد الترشيح لمنصب رئاسة الدولة في هذا الدستور العراقي أشمل من القيد الذي ورد في الدستور المصري المذكور .

أما أحكام قانون مجلس الشورى المكمل لدستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤م فقد قرر هذا القيد على المرشح لعضوية السلطة التشريعية . وهو ما ينسحب حتماً على المرشح لرئاسة الدولة . وإن كان هذا الحكم قد اقتصر على أعضاء الاسرة



السابقة . لقد نصت المادة ١٥ من قانون مجلس الشورى اليمني على أن يكون عضو مجلس الشورى من الاشخاص الذين لا ينتمون الى الاسرة المالكة . وبالعودة الى احكام الدساتير الاجنبية نجد أن مجموعة منها قد قررت نصاً عدم ترشيح أعضاء الاسرة المالكة السابقة لمنصب رئاسة الدولة . وقضت نصوص دساتير أجنبية أخرى منع أقرباء رؤساء الدول القائمين من الترشيح لهذا المنصب وكذلك نواب رئيس الدولة ومتولي الرئاسة المؤقت . وإذا كانت الاحكام الدستورية الاجنبية , التي قضت بمنع أعضاء الاسر المالكة السابقة للنظام الجمهوري فيها قد اتفقت مع احكام الدساتير المصرية والعراقية واليمنية المذكورة اعلاه . واتفقت احكام الدساتير التي منعت متولي الرئاسة مؤقتاً من الترشيح في مجموعة من الدساتير العربية والاجنبية . فإن الاحكام الدستورية العربية لم تقرر منع اقرباء رئيس الدولة القائم او نائبه من الترشيح لمنصب رئيس الدولة . في حين نصت على ذلك احكام مجموعة من الدساتير الاجنبية كما يلي :

١ - لقد تباينت احكام الدساتير الاجنبية , التي قضت بقيد الترشيح على أعضاء الاسر المالكة السابقة . كما تباينت في درجة في درجة القرابة ... الخ . مثال ذلك نصت المادة (٣٠ ف ٣) من دساتير النمسا لعام ١٩٢٠م على ان يمتنع من الترشيح لمنصب رئيس الدولة أي عضو من أعضاء العائلة المالكة او العائلات المالكة السابقة . وقد اتفقت في هذا الحكم مع نص الدستور المصري (علماً بأن الدستور المصري حصر القيد على عائلة محمد علي) .

ومع ان احكام دستور البرتغال لعام ١٩٣٣م قد قررت هي الاخرى قيد الترشيح على اقارب الملك السابق من الترشيح لمنصب رئيس الدولة . ال انها بخلاف دستور النمسا قد حددت المنع من الترشيح على درجة القرابة نفسها

وذلك بما نصت عليه المادة ٧٦ منه على ان يمنع من الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية اقارب الملك السابق الى الدرجة السادسة .

لم ينحصر قيد الترشيح لمنصب رئاسة الدولة على الاحكام الدستورية السابقة بشروطها المذكورة والمحصورة على اقارب الملوك السابقين للنظام الجمهوري فقط ، بل وتعداه الى النظام الجمهوري ايضاً . لقد قرر عدد من الاحكام الدستورية قيد ترشيح اقرباء رؤساء الجمهورية بعد انتهاء صلاحية مددهم وبعض كبار الموظفين في عهد الرئيس السابق . وكان ذلك المنع مرتبط بمنع تجديد مدة الرئيس القائم مباشرة في احكام دساتير بعض البلدان . لقد قضت عشرة احكام دستورية بمنع ترشيح اقرباء رئيس الجمهورية القائم وكبار الموظفين في عهده . بيد انها قد تباينت في تفاصيل احكامها بهذا الشأن بالشكل التالي :

نصت احكام دستور فنزويلا لعام ١٩٥٧م على ان لا يكون المرشح لمنصب رئيس الدولة من المتفرغين للمناسك الدينية ولا من اقرباء الرئيس القائم ( انظر م ١٩ ) ومع ان دستور جواتيمالا لعام ١٩٥٦م قد اتفقت مع نص دستور فنزويلا في منع اقرباء رئيس الجمهورية السابق من الترشيح لمنصب الرئاسة . الا انها قد اضافت الى قائمة الممنوعين من الترشيح لهذا المنصب كلاً من قائد الانقلاب وقادته ، من قام بتعديل الدستور اثناء مدة رئاسته للدولة ، ومن قاوم الحياة الدستورية والشخصية الذي قام بمزاولة مهام رئاسة الدولة مؤقتاً . ومن قام بمهام رئيس الدولة قبل سنه من انتخابات الرئاسة . واقارب رئيس الدولة ، وسكرتير الدولة ، وذي المناصب العسكرية الرفيعة اذا لم يكونوا قد قدموا استقالتهم من منصبهم قبل الستة اشهر الاخيرة من انتهاء مدة الرئاسة . كما اشترط هذا الدستور ان يكون المرشح لمنصب الرئيس شخصية علمانية (راجع م ١٢٥) .

وإذا كانت احكام الدستورين المذكورين لم تحدد درجة القرابة للرئيس القائم عند ترشيح قريبة لهذا المنصب . فان احكام أربعة دساتير من هذه المجموعة قد حددت درجة القرابة التي تصبح أساس لقيد الترشيح . على أن هذه الأحكام الدستورية قد تغيرت في درجة القرابة هذه والقيود الأخرى للترشيح . مثال ذلك قضى دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٧ بأن لا يكون المرشح لمنصب رئيس الدولة من الاشخاص الذين يحملون ألقاباً دينية ، لا يكون نائباً للرئيس أثناء مدة الرئيس القائم . ولا يكون قد قام بمهام الرئيس في أي وقت من مدة صلاحية رئاسته خلال ثمان سنوات سابقة للانتخابات الرئاسية . كما يمنع من الترشيح لمنصب الرئاسة نائب رئيس الدولة الذي زاول مهام هذا المنصب مدة ١٢ شهر قبل الانتخابات . وأقرباء الرئيس القائم مثل الاجداد والاحفاد والاخوان . ومن يقوم بمزاولة مهام الرئيس أثناء الانتخابات الرئاسية . وأعضاء المحكمة العليا ومدير مكتب التسجيل القانوني ومدراء المؤسسات التي تتمتع باستقلال مالي ، والمفتش العام في الجمهورية ونائبة ( راجع م ١٣١ - م ١٣٢ ) .

وبالمقابل قضت أحكام دستور نيكارجوا لعام ١٩٥٠م بقيد الترشيح لمنصب رئاسة الدولة على كل من قام بمهام رئيس الدولة خلال الستة شهور الأخيرة من الرئيس القائم . أقرباء الرئيس الى الدرجة الرابعة ، الموظفون العسكريون أثناء الخدمة الفعلية إذا لم يكونوا قد استقالوا من مناصبهم قبل ستة أشهر من الانتخابات . وزعيم الانقلاب وقادته وزعيم الثورة أو الانتفاضة المسلحة وأقربائهم الى الدرجة الرابعة خلال المدة المذكورة في الفقرة السابقة ( راجع م ١٨٦ ) .

ويمنع من الترشيح لمنصب الرئاسة في دستور بيرو لعام ١٩٣٣م كل من رئيس الجمهورية الذي انتهت ولايته ونائبه وجميع سكرتيري الدولة . ومن



يعمل في الخدمة العسكرية الفعلية إذا لم يكن قد ترك الخدمة قبل ستة أشهر من الانتخابات . والقائم بأعمال الرئاسة أثناء الانتخابات الرئاسية . وأقرباء الرئيس القائم الى الدرجة الرابعة والعاملين في الكنيسة . والقائم بأعمال الرئاسة في الفترة التي تسبق انتخاباتها بمدة ستة أشهر , وأعضاء السلطة القضائية (راجع م ١٣٧) .

ويحرم من الترشيح لمنصب رئيس الدولة كل من أقرباء الرئيس القائم الى الدرجة الرابعة , ومن تولى منصب وزاري خلال السنة الاخير من مدة صلاحيات الرئيس القائم . والكوادر العسكرية العاملة في الخدمة الفعلية . ومن خرج منها قبل ستة أشهر من انتخابات الرئاسة . ونائب الرئيس في دستور سلفادور لعام ١٩٥٠م (راجع م ٦٧) .

واتفقت أحكام دستور إكوادور مع الدستور السابق في الحرمان من الترشيح لهذا المنصب كل من نائب رئيس الجمهورية وأقرباء الرئيس الى الدرجة الرابعة . والقائم بأعمال الرئاسة أثناء انتخاب رئيس الجمهورية . غير أن أحكام هذا الدستور قد اختلفت عن أحكام الدستور السابق في حرمان من قام بمزاولة مهام الرئاسة قبل انتهاء مدة الرئيس . حيث وردت في دستور إكوادور كما يلي :

يحرم من الترشيح لمنصب رئيس الدولة من قام بمهام الرئيس خلال الستة الأشهر الأخيرة من مدة صلاحيته ومن شغل منصب سكرتير دولة في الستة الأشهر الأخيرة من مدة صلاحيات الرئيس القائم (م ٨٥) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة من هذه الطائفة من الدساتير قد شددت في قيود الترشيح لمنصب رئاسة الدولة بالشكل المذكور أعلاه . فإن دستور بوليفيا لعام ١٩٤٧م قد حرم من الترشيح لهذا المنصب الاشخاص

المتفرغين للشعائر الدينية وأقرباء الرئيس دون تحديد درجة القرابة فقط (م ٩١).

ومع أن أحكام دستور المكسيك لعام ١٩١٧م قد اتفقت بشكل عام مع دستور بوليفيا في حرمان الترشيح لهذا المنصب على حاملي الألقاب الدينية والعاملين في مؤسسات العبادة . غير أن دستور المكسيك قد أضاف الى قائمة المحرومين من الترشيح لمنصب رئيس الدولة كل من سكرتيري الدولة ومديري المؤسسات الادارية . والمدعي العام ومحافظي الولايات وحكام المناطق الاتحادية . إذا لم يكون هؤلاء الموظفون قد قدموا إستقالاتهم من مناصبهم قبل ستة أشهر من الانتخابات الرئاسية (م ٨٢) .

والجدير بالإشارة إلى أن الحكمة من حرمان تلك الشخصيات من الترشيح لمنصب رئاسة الدولة الخشية من إستغلال النفوذ والوظيفة الرفيعة في التأثير على الناخبين في الانتخابات أمام منافسيهم الذين ليسوا من ذوي المناصب الرفيعة أو قرابة رئاسة الدولة ، التي تشكل واجهة كبيرة في هذه المنافسة . أما ما يتعلق بحرمان العاملين في المؤسسات الدينية والمتفرغين لها من رجال الدين فإنه مرتبط بالأحكام الدستورية التي قررت الفصل بين الدولة والكنسية في مجموعة منها من جهة . وخشية من نفوذ الكنيسة في التأثير على الناخبين حين يكون المرشح من رجال الدين من جهة أخرى . ومرجع ذلك تعدد المذاهب الدينية في بعض البلدان ، وهو ما قد يصاحب الانتخابات بسبب من اضطرابات بين أبنائها .

وعليه فإن غياب النصوص الدستورية في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري من حرمان العاملين في الهيئات الدينية ينسجم وواقع الأوضاع العامة فيها . ولما للتسامح المذهبي بين المذاهب الاسلامية والطوائف الدينية الموجودة في عدد من هذه البلدان وانعدام الطوائف الدينية أو ضآلتها في عدد

من البلدان العربية ذات النظام الجمهوري . لذلك تفاوتت الاحكام الدستورية العربية في البلدان على النص على شرط أن يكون دين رئيس الدولة الاسلام في طائفة منها . والصمت عن النص على ذلك في طائفة أخرى .

لقد قررت مجموعة من دساتير البلدان العربية ذات النظام الجمهوري دين رئيس الدولة الاسلام وصمتت عن النص على دين الدولة دساتير سوريا لاعوام ١٩٢٢م و ١٩٣٠م و ١٩٥٠م و ١٩٥٣م و ١٩٦٢م و ١٩٦٩م و ١٩٧٣م . في حين نصت أحكام دساتير الجزائر لاعوام ١٩٦٣م و ١٩٧٦م و ١٩٨٩م و ١٩٩٦م (م ٧٣) على دين الدولة الاسلام ودين رئيس الدولة الاسلام أيضاً .

والصمت عن النص على شرط أن يكون دين رئيس الدولة الاسلام في بعض الدساتير العربية ذات النظام الجمهوري . والاكتفاء بدين الدولة , الذي لا يمكن أن يكون رئيس هذه الدولة غير مسلم في الواقع . لقد أكتفت دساتير مصر جميعاً و.ج.ع.ي و.ج.ي.د.ش ثم ج.ي . بالنص على دين الدولة الاسلام ولم تكرر في موضوع الرئيس .

وبالمقابل اقتضت الظروف الاجتماعية .. الخ . أن تصمت مجموعة من الدساتير في البلاد العربية ذات النظام الجمهوري عن شرط دين الدولة ودين رئيسها كما هي الحال في دساتير السودان والدستور اللبناني . وحجة المشرع في ذلك وجود المسيحية والاسلام في لبنان والاسلام والمسيحية والوثنية في السودان . علماً بأن رئيس الدولة مسيحياً مارونياً في لبنان ورئيس الهيئة الجماعية مسلماً وكذلك رئيس الجمهورية في السودان .

وقبل الانتقال الى مقارنة الاحكام الدستورية التي قضت بوجوبية النص على شرط دين رئيس الدولة كأحد شروط الترشيح لهذا المنصب . فأنه لابد من الإشارة الى أن التشدد الدستوري بالقيود الكثيرة المقررة في تلك الدساتير الصادرة في بلدان أم أمريكا اللاتينية قد كانت أحد أسباب التغيرات السياسية



المتسارعة في ظل محدودية الديمقراطية أو غيابها ، الامر الذي يؤدي إلى  
الانهيار الدستوري في معظم تلك الدول .

وبخلاف ذلك في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري التي نصت على  
وجوبية شرط دين رئيس الدولة كأحد مقومات الترشيح لهذا المنصب . نظراً لأن  
الاجلبية الساحقة من سكان أغلب هذه البلدان من المسلمين . وعليه فلا تستقيم  
الامور بأن يكون رئيس الدولة من أبناء الاقليات الدينية .

أما ما يفسر صمت الدساتير اليمنية عن النص على شرط دين رئيس الدولة  
فألأنه قد تقرر أن يكون الاسلام دين الدولة في هذه الدساتير من جهة . ونظراً  
لعدم وجود طوائف دينية أخرى ذات وزن اجتماعي وسياسي ولكون أبناء اليمن  
مسلمين باستثناء قلة يمنية ضئيلة تعتنق الديانة اليهودية .

وكما سبق القول إن الاحكام الدستورية في اليمن والدول العربية ذات  
النظام الجمهوري قد تغايرت في شرط أن يكون الاسلام دين المرشح لمنصب  
رئاسة الدولة في طائفة منها وعدم تقرير هذا الشرط في طائفة أخرى .

لقد نصت أحكام اثنا عشر دستور في الدول العربية ذات النظام الجمهوري  
على أن يكون الاسلام دين رئيس الدولة <sup>١</sup> . وبالمقابل صممت أحكام ٢٦ دستور  
عن النص على أن يكون الاسلام دين الدولة .

والاحكام الدستورية التي قررت الاسلام دين الدولة قد تغايرت في نصوصها  
بهذا الشأن . لقد صممت أحكام ١٢ دستور عن النص على شرط الاسلام دين  
رئيس الدولة وكذلك عن النص على أن الاسلام دين الدولة أيضاً ، كما هي الحال  
في دساتير اتحاد سوريا لعام ١٩٢٢م وحكومات اللاذقية وسانجق الاسكندرونة  
وجبل الدروز لعام ١٩٣٠م والدستور اللبناني وج.ع.م لعام ١٩٥٨م وسوريا

---

<sup>١</sup> - كما قدم مقترحاً دستور اتحاد الجنوب العربي عام ١٩٦٦م اقترحاً ينص على أن يكون  
رئيس الجمهورية مسلماً - أنظر ف٣ - ب الجزء الرابع صفحة ٣٣ من المقترحات . مرجع  
سابق .

لعامي ١٩٦٤م و١٩٦٥م والسودان لاعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٧٣م و١٩٨٥م .

وبالمقابل صممت احكام ١٤ دستور عن النص على ان دين رئيس الدولة الاسلام لكنها قضت بأن يكون الاسلام دين الدولة في كلاً من دساتير مصر للاعوام ١٩٥٦م ج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.م.ع لعام ١٩٧١م والعراق لاعوام ١٩٥٨م و١٩٦٨م و١٩٧٠م وج.ع.ي للاعوام ١٩٦٣م و١٩٦٤م و١٩٦٥م و١٩٦٧م و١٩٧٠م وج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م , ١٩٧٨م وج.ي لعام ١٩٩٠م .

ومثلما تغيرت احكام هذه الطائفة من الدساتير تغيرت احكام الطائفة الثانية من الاحكام الدستورية التي قررت شرط الاسلام دين المرشح لمنصب رئاسة الدولة ودين الدولة في نفس الوقت . لقد اكدت احكام مجموعة من هذه الطائفة بالنص على ان يكون الاسلام دين رئيس الدولة دون النص على دين الدولة نفسها مثل دساتير سوريا للاعوام ١٩٢٠م , ١٩٣٠م (م ٣) , ١٩٥٠م , ١٩٦٢م (م ٣ ق ١) و ١٩٥٣م (م ٣ ف ١) و ١٩٧٣م (م ٢ ق ١) . في حين قررت مجموعة اخرى من هذه الطائفة شرط أن يكون الاسلام دين رئيس الدولة ودين الدولة في نفس الوقت . كما هي الحال في دساتير تونس (فصل ١ وفصل ٣٧) والجزائر للاعوام ١٩٦٣م (م ٣٩) و ١٩٧٦م (م ١٠٧) و ١٩٨٩م (م ٧٠) و ١٩٩٦م والعراق لعام ١٩٦٤م (م ٤١) . علماً بأن الدستور الاخير قد أضاف الى ما تقدم شرط أن يكون رئيس الجمهورية ملتزماً بالشعائر الدينية . وقد اقتربت هذه الفقرة من حكم دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (الذي لم ينص على دين رئيس الدولة) , الذي قضى بأن يكون المرشح لعضوية المجلس الجمهوري عارفاً الشريعات ومستقيماً أخلاقياً وسلوكياً ومحافظاً على الشعائر الاسلامية (م ٧٥) وقد اقتربت من هذه الصيغة احكام دستور ج.ي بعد تعديله ١٩٩٤م حيث نصت

(المادة ١٠٦ ف.د) على ان يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية مستقيماً  
الاخلاق والسلوك محافظاً على الشعائر الاسلامية وان لا يكون قد صدر ضده  
حكم قضائي بات في قضية مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكون قد رد اليه  
اعتباره .

هذا ومما تجدر الاشارة اليه انه قد وجد مقابل لهذه الاحكام الدستورية في  
النص على دين رئيس الدولة ودين الدولة الاسلام في دساتير باكستان لعام  
١٩٥٦م (ف٢- الرقم ٣٢ قسم ٤) واندونيسيا لعام ١٩٥٦م والصومال لعام  
١٩٦٠م (م٧١) وموريتانيا لعام ١٩٦١م (م١٠) ، وايران لعام ١٩٨٠م (الاصل  
١١٥) . على ان الدستور الاتنوسى لعام ١٩٥٦م قد اُضيف الى ذلك انه ((  
يجب على رئيس الجمهورية ان يكون مواطناً صالحاً يعمل من كتاب الله وسنة  
رسوله)) (م٨٥) . وَاُضيف الدستور الايراني ان (( ينتخب رئيس الجمهورية من  
بين الرجال المتدينين )) . (( حسن السيرة )) (( تتوفر فيه الامانة والتقوى ))  
(( مؤمناً معتقداً بمبادئ جمهورية ايران الاسلامية والمذهب الرسمي للبلاد ))  
انظر الاصل ١١٥) . لم يقتصر الامر على الاحكام الدستورية ( العربية  
والاسلامية ) المذكورة اعلاه في تقرير دين رئيس الدولة فقط بل وتعداها الى  
دساتير دول اخرى . مثال ذلك احكام دستوري الارجنتين لعام ١٨٥٣م وبرجواي  
لعام ١٩٤٠م . لقد نصت المادة ٧٧ من دستور الارجنتين على ان يكون رئيس  
الجمهورية مؤمناً بالعقيدة الكاثوليكية التي مقرها روما . واشترطت المادة ٤٦  
من دستور برجواي ان يكون رئيس الجمهورية معتقداً لديانه المسيحية  
الكاثوليكية التي مقرها روما . وان يكون مستقيماً الاخلاق و حميد السمعه . على  
ان هناك شروط اخرى قضت بها بعض الدساتير اليمينية والعربية ومنها عدم  
الزواج بالاجنبية .



#### ٤ - عدم الزواج بأجنبية :

شملت شروط الترشيح لمنصب رئاسة الدولة في بعض دساتير اليمن والبلدان العربية ذات النظام الجمهوري قيد الزواج من أجنبية . لقد قررت هذا القيد أحكام ثلاثة دساتير ولائحة داخلية لمجلس مؤقت . دستوران من هذه الدساتير يمنياً والثالث دستور العراق لعام ١٩٦٤ م .

وكان دستور العراق لعام ١٩٦٤ م أول دستور يقرر هذا الحكم (فيما نعلم) في تاريخ التشريع الدستوري الجمهوري العربي . على انه لا بد من الإشارة الى ان هذه الاحكام قد تغايرت حيث اذا كانت المادة ١٤ من الدستور العراقي قد نصت على ان لا يكون رئيس الجمهورية متزوجاً من أجنبية . وتعتبر المرأة العربية من ابوين وجدين عربيين عراقيين لهذا الغرض . فان احكام التشريع الدستوري اليمني قد انحصرت على النص على اعتبار المرأة العربية أجنبية مثال ذلك اشترطت احكام لائحة المجلس الوطني لعام ١٩٦٩ م في ج.ع.ي . فيمن يرشح لعضوية المجلس الجمهوري ان يكون غير متزوج بأجنبية (م ٨٩) .

ثم تعدلت صيغة هذا الحكم الى أن : لا يكون رئيس أو عضو المجلس الجمهوري متزوجاً اثناء مدة رئاسته أو عضويته من أجنبية في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ م (م ٧٥) . في حين عادت الصيغة التي كانت في لائحة المجلس الوطني لعام ١٩٦٩ م في دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ م بنصها على أن : لا يكون رئيس أو عضو مجلس الرئاسة متزوج من أجنبية (م ٨٤) . وقد قرر التعديل الدستوري في ج.ي الصادر في أكتوبر نفس الصيغة التي وردت في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ م (راجع ف . هـ من م ١٠٦) من دستور ج.ي بعد التعديل . وان تكون زوجة رئيس الدولة جزائرية الجنسية في دستور الجزائر لعام ١٩٩٦ م (م ٧٣) .

والموضح من الاحكام الدستورية هذه أنها قد اتفقت في النص على قيد الزواج من أجنبية على المرشح لمنصب رئاسة الدولة . غير أنها قد تباينت في تعريف الزوجة الأجنبية : بأنها غير المرأة العربية التي من أبوين وجدين غير عربيين في الدستور العراقي لعام ١٩٦٤م وبدون تعريف بهذه الزوجة في الاحكام التشريعية والدستورية اليمنية . والتي يفهم منها بأن الزوجة العربية أجنبية .

وبمقارنة هذه الاحكام الدستورية الأجنبية نجد مقابلها في دستورين فقط فيما نعلم في دستور الصومال لعامي ١٩٦٠م ، ١٩٧٩م . لقد نصت المادة ٧٠ من دستور ١٩٦٠م على أن (( لا يكون رئيس الجمهورية متزوجاً أو يتزوج أثناء مدة رئاسته من سيدة ليست من أصل صومالي )) . ثم تشدد الدستور الصومالي لعام ١٩٧٩م في هذا الحكم بتقريره بالنص على أن (( لم يسبق للمرشح لهذا المنصب الزواج من امرأة غير صومالية الأصل ولم يتزوج أثناء ولايته امرأة غير صومالية الأصل (انظر م ٨١) .

#### ٥ - عدم تجديد مدة صلاحية الرئيس :

انقسمت الاحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري الى ثلاثة أقسام . قضت أحكام القسم الاول بتجديد ترشيح رئيس الدولة دون تحديدها . وصممت أحكام القسم الثاني عن النص على تجديد ترشيح رئيس الدولة القائم لمدة أو مدد تالية في تولي رئاسة الدولة . وقضت أحكام القسم الثالث بعدم التجديد لتولي هذا المنصب . وعليه فإن الدساتير التي قررت عدم تجديد مدة رئاسة رئيس الدولة أو تجديدها لمدة أو مدد محددة قد وضعت قيداً على الترشيح لهذا المنصب .

وقبل أن نبين كل قسم من الاقسام الثلاثة المذكورة أعلاه ينبغي الإشارة إلى أن أحكام ١٠ دساتير عربية قد قضت بعدم تجديد مدة تولي منصب رئاسة الدولة

بمختلف المدة . وبالمقابل نصت أحكام خمسة دساتير في هذه البلدان على تجديد تولي الدولة دون تحديد . في حين صممت عن النص على التجديد من عدمه أحكام ١٩ دستور في هذه البلدان .

والدساتير التي قررت عدم تجديد مدة تولي منصب رئاسة الدولة من قبل الرئيس القائم قد تباينت في هذه المدة . لقد نصت أحكام ٤ دساتير من هذه المجموعة على عدم تجديد مدة رئيس الدولة بعد انتهاء مدة صلاحياته الاولى . واشترطت هذه الدساتير انقضاء مدة رئاسية كاملة لكي يكون من حق الرئيس السابق الترشيح لهذا المنصب . والدساتير التي قضت بذلك هي دساتير لبنان (م ٤٩) وسوريا للاعوام ١٩٣٠م (م ٦٨) و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م (م ٧٣ ف ١) <sup>١</sup> . وقد اتفقت مع أحكام هذه الدساتير , أحكام طائفة من الدساتير الاجنبية ( ١٣ دستور من المجموعة التي بحوزتنا ) <sup>٢</sup> وهي دساتير كل من الأرجنتين لعام ١٨٥٣م (م ٧١) , تركيا لعام ١٩٢٤م (م ٣١) تشيلي لعام ١٩٢٥م (م ٦٢) , بيرو لعام ١٩٣٣م (م ١٤٢) , هندوراس لعام ١٩٣٦م (م ١١٨) , كوبا لعام ١٩٤٠م (م ٤٠) , اكوادور لعام ١٩٤٦م (م ٨٣) , بناما لنفس العام (م ١٨٩) , بوليفيا لعام ١٩٤٧م (م ٨٥) , هايتي لعام ١٩٥٠م (م ٧٧) , ليبيريا لعام ١٩٥٥م (قسم أ من م ٣) , جواتيمالا لعام ١٩٥٦م (م ١٥٩) , تركيا لعام ١٩٦١م (م ٩٥) . ونائب رئيس الهيئة الجامعية في دستور سويسرا لعام ١٨٧٤م (م ٩٨) .

واذا كانت احكام المجموعة الاولى من الدساتير قد حرمت رئيس الدولة من الترشيح لتولي الرئاسة الثانية مباشرة ( مع التباين في مدة الرئاسة في تلك الدساتير ) فإن مجموعة أخرى قد وضعت هذا القيد بعد انقضاء مدتين , أي انها قد حرمت رئيس الدولة من الترشيح لهذا المنصب بعد ان يكون قد امضى مدتين

<sup>١</sup> - سنتناول مدة الرئاسة فيما بعد .

<sup>٢</sup> - أي أن هذه الدساتير الاجنبية قد اتفقت مع الدساتير العربية المذكورة في حرمان الرئيس القائم من الترشيح للانتخابات الرئاسية الا بعد انقضاء مدة رئاسية جديدة .



مقتاتين لقد نصت على حرمان الرئيس من الترشيح بعد انقضاء مدتي احكام تعديل الدستور التونسي عام ١٩٧٦م تعديل دستورج.ي لعام ١٩٩٤م (م ١١١) ويمكن تجديد انتخابات رئيس الجمهورية لمدة واحدة في دستور الجزائر لعام ١٩٩٦م (م ٧٤)<sup>١</sup>. وهو ما سار عليه دستور السودان لعام ١٩٩٨ في نصه على أنه:- يجوز إعادة انتخاب ذات الرئيس لمرة أخرى فحسب (م ٤١). والدستور الانتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ بعد انقضاء الفترة الإنتقالية حيث نصت المادة ٥٧ منه على أنه :- يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثانية فحسب. علماً بأن المادة ٥١ ف ٢ قضت بأن تتكون رئاسة الجمهورية من نائبين. في إطار تنفيذ إتفاقية السلام الشامل.

وقد اتفقت معهما في هذا الحكم نصوص خمسة عشر دستور اجنبي وهي دساتير النمسا لعام ١٩٢٠م (ف.ب.ب.م ٦٢), والفلبين لعام ١٩٣٥م (قسم ٥), و ارنلدا لعام ١٩٣٧م (م ١٢ ف ٣), و براجواي لعام ١٩٤٠م (م ٤٧), و فرنسا لعام ١٩٤٦م (م ٢٩), و بورما لعام ١٩٤٧م (الرقم ٤٨), و ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م, معدل عام ١٩٤٦م (م ٥٤ ف ٤), تعديل دستور الولايات المتحدة الامريكية الثاني والعشرين المقر عام ١٩٥١م, باكستان لعام ١٩٥٦م (الرقم ٣٣ ف ٢ قسم ٤), و غينيا لعام ١٩٥٨م (م ٢), الصومال لعام ١٩٦٠م (م ٧١), و يوغسلافيا لعام ١٩٦٣م (م ٢٠)<sup>٢</sup>, و توجو لنفس العام (م ٤), و ايران لعام ١٩٨٠م (الاصل ١١٤), و الصين الشعبية لعام ١٩٨٢م (م ٧٩).

وهناك مجموعة ثالثة من هذه الدساتير قضت بحرمان رئيس الدولة من الترشيح لرئاسة الدولة بعد انقضاء المدة الثالثة للرئاسة. كما نص عليه

<sup>١</sup> - كما اشترط دستور الجزائر لعام ١٩٩٦م أن يثبت رئيس الجمهورية مشاركته في ثورة اول نوفمبر ١٩٥٤م اذا كان مولوداً قبل يوليو ١٩٤٢م ويقدم التصريح العلني بممتلكاته العقارية المنقولة داخل الوطن وخارجه (م ٧٣).

<sup>٢</sup> - وقد قررت هذه المادة أن يكون هذا الشرط قائماً بعد وفاة الرئيس تبتو.

الدستور التونسي الصادر عام ١٩٥٩م قبل تعديله عام ١٩٧٦م (فصل ٤٠) .  
وقد اتفقت معه في الحرمان من ترشيح رئيس الجمهورية لهذا المنصب بعد  
انقضاء مدة رئاسة رئيس الدولة للمرة الثالثة , احكام دستور البرتغال لعام  
١٩٧٦م , التي نصت على ان يتولى رئيس الدولة مدة الرئاسة ثلاث مرات .  
غير ان دستور البرتغال هذا قد اشترط انتخاب الرئيس للمدة الثالثة بعد انقضاء  
خمس سنوات من انتهاء المدة الثانية من رئاسة الدولة . زد على ذلك أنه قضى  
بحرمان الرئيس من ترشيح نفسه في الانتخابات التي تجري بسبب استقالته من  
مدة الرئاسة بصرف النظر عن أي مدة كان يمارس فيها صلاحيته ( انظر م ١٢٦ -  
١٢٧ ) .

وانفرد دستور ملاوي لعام ١٩٦٤م في تقرير احكام تقضي بحرمان رئيس  
الجمهورية من الترشيح للرئاسة بعد انقضاء المدة الرابعة من صلاحية رئاسته  
انظر (م ٥٣) .

وإذا كانت الاحكام الدستورية السابقة قد اتفقت في النص على عدم تجديد  
مدة أو مدد رئيس الدولة (في الرئاسة الثانية أو الثالثة .... الخ ) . فإن أحكام  
مجموعة أخرى من الدساتير قد قررت تجديد مدة صلاحية رئيس الدولة دون  
تحديد وبذلك لم تحرم هذه الدساتير رئيس الدولة من الترشيح لمدد قادمة . كما  
هي الحال في دساتير مصر لعام ١٩٧١ والسودان لعام ١٩٧٣ والجزائر لعامي  
١٩٧٦ و ١٩٨٩ . لقد نصت أحكام الدستور المصري على أنه ((يجوز إعادة  
انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة (م ٧٧) ويجوز إعادة انتخاب  
رئيس الجمهورية لاية دورة أو دورات متتالية ومتصلة في الدستور السوداني  
لعام ١٩٧٣ (م ٨٤) . ويجدد ترشيح رئيس الجمهورية لهذا المنصب في تعديل  
الدستور التونسي عام ١٩٧٥ (فصل ٣٩) يجوز لرئيس الجمهورية أن يحدد  
ترشيحه لمقتضى القانون الدستوري عدد ٥١ لسنة ٢٠٠٢ المؤرخ في أول

جوان ٢٠٠٢ . ويعاد انتخاب الرئيس في دستوري الجزائر لعامي ١٩٧٦ (م ١٠٨) و ١٩٨٩ (م ٧١).

وعليه فقد قررت هذه المجموعة من الدساتير إلغاء قيد الترشيح لمنصب رئاسة الدولة في أي مدة تالية لتوليها هذا المنصب . وقد اتفقت معها في هذا الحكم نصوص دساتير اجنبية مثل دساتير مدغشقر لعام ١٩٥٩ ، المعدل عام ١٩٦٠ (م ٦) ودستو اندونيسيا لعام ١٩٥٦ (م ٦) والكمرون لعام ١٩٦١ (م ١٢) والكنغو لنفس العام (م ٧) وموريطانيا للعام نفسه (م ١٥) واوغندا لعام ١٩٦٢ (الرقم ٣٦) . وتشاد لنفس العام (م ٣) ، والسنغال لعام ١٩٦٠ المعدل عام ١٩٦٣ (م ٢١) ومالي لعام ١٩٦٠ (م ٧).

أما الاحكام الدستورية في البلدان العربية التي صممت عن تجديد الترشيح لمدة قادمة . وصممت عن عدم التجديد ايضا فهي دساتير ج.ع. ي. لاعوام ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ وج. ي. د. ش. لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ والعراق لاعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٨ و ١٩٧٠ وسوريا لاعوام ١٩٥٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ ومصر لعام ١٩٥٦ وج.ع.م. لعام ١٩٦٤ والسودان لاعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥<sup>١</sup> وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة الصادر عام ٢٠٠٤ . وقد قابلتها أحكام ٢٥ دستور اجنبي (من المجموعة التي بحوزتنا ) مثل دساتير أندورا لعام ١٨٦٦ والمكسيك لعام ١٩١٧ وفلندا لعام ١٩١٩ والبرتغال لعام ١٩٣٣ واسلندا العام ١٩٤٤ والبرازيل لعام ١٩٤٦ وكوستاريكا لعام ١٩٤٧ وابطاليا لنفس العام والدوماتيكان لعام ١٩٤٧ وسلفادور لنفس العام وفرنسا لعام ١٩٥٨ وغانا لعام ١٩٦٠ وداهومي لنفس العام وفولتا العليا للعام نفسه وكينيا لعام ١٩٦٣ والكنغو لعام ١٩٦٣ وزامبيا

<sup>١</sup> - كما لم تنص احكام دساتير اخرى في هذه البلدان على تجديد مدة الرئيس من عدمها لانها لم تقر انتخاب رئيس الدولة مثل دساتير ج . ع . م . لعام ١٩٥٨ والعراق لنفس العام وج . ع . ي . لعام ١٩٦٣ . والقوانين الاساسية لحكومات اللاتفية وجبل الدروز وسنجد الاسكندرونة .



لعام ١٩٦٤ ورومانيا لعام ١٩٦٥ وتشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٨ وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٦٢ واليونان لعام ١٩٧٥ وتنزانيا لعام ١٩٧٧ وبنين لنفس العام واثيوبيا لعام ١٩٨٧ .

والى جانب ما تقدم انقسمت احكام دساتير البلدان العربية ذات النظام الجمهوري الى تلك الدساتير التى صممت عن النص على عدم الجمع بين تولي رئاسة الدولة والنيابة وهي الاغلبية الساحقة من دساتير تلك البلدان . واحكام دساتير اخرى قررت نصا عدم الجمع بين تولي رئاسة الدولة وعضوية السلطة التشريعية مثل دساتير سوريا الاعوام ١٩٣٠ (م ٦٩) و ١٩٥٠ و ١٩٦٢ (م ٧٤) و ١٩٥٣ (م ٨٤ ف ١,) والدستور اللبناني . وقد تشابهت معها فى النص على ذلك احكام مجموعة من الدساتير الاجنبية مثل نظام الحكم فى فلندا لعام ١٩١٩ (فصل ٢٣) ودساتير تركيا لعام ١٩٢٤ والبرتغال لعام ١٩٣٣ (م ٤٤ ف ٢) واسلندا لعام ١٩٤٤ (م ٢٠٩) واندونيسيا لعام ١٩٤٥ (م ٤٦) وايطاليا لعام ١٩٤٧ (م ٨٤) والهند لنفس العام (م ٥٩ ف ١) وبورما للعام نفسة (الرقم ٤٧-١٠) وباكستان لعام ١٩٥٦ (الرقم ٣٤ ف ٢,) وتشيكوسلوفاكيا لعامي ١٩٦٠ (م ١٩٦٣) و ١٩٦٨ (م ٦٣ ف ٣).

بيد ان مجموعة من هذه الدساتير قد اضافت قيودا اخرى الى تلك القيود السابقة . لقد نص الدستور التركى لعام ١٩٢٤ على انه ليس لرئيس الجمهورية حق الاشتراك فى مناقشات المجلس الوطنى الكبير او التصويت اثناء رئاسته (م ٣٢). ويقطع رئيس الجمهورية الصلة بحزبة السياسى وتنتهى عضويته فى المجلس الوطنى بعد انتخابه رئيسا للجمهورية فى دستور تركيا لعام ١٩٦١ (م ٩٥). ولا يحق لرئيس الجمهورية الجمع بين سدة الرئاسة وعضوية المجلس الاتحادي او عضوية الحكومة او المحكمة الدستورية فى دستور تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٨ (م ٣٢ ف ٣). ولا يحق لرئيس الجمهورية الجمع بين سدة الرئاسة

وعضوية الجمعية الوطنية أو المجلس التشريعي للمحافظة في دستور باكستان لعام ١٩٥٦ (الرقم ٣٤ ف٢) .

واضافة الى الشروط المذكور اعلاه بشأن الترشيح لمنصب رئاسة الدولة . هناك نصوص دستورية في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري قضت بأن تتولي جهة معينة عملية الترشيح لمنصب رئاسة الدولة .

## ٦ - الجهة التي تتولى الترشيح لمنصب رئاسة

لم تكتفي أحكام طائفة من الدساتير العربية ذات النظام الجمهوري بالقيود المذكورة أعلاه في شروط الترشيح لمنصب رئاسة الدولة فقط ، بل ونصت احكامها على الجهة التي تتولى الترشيح لمنصب الرئاسة :-

- ١- نسبة معينة من اعضاء السلطة التشريعية ٢ - قيادة الحزب الحاكم .
- قررت احكام ١٢ دستور وثلاثة تشريعات خاصة بالسلطات العليا للدولة في اليمن والدول العربية ذات النظام الجمهوري جهة الترشيح لمنصب رئاسة الدولة من حيث المبدأ . غير انها قد تغايرت في كل من جهة الترشيح (برلمانية في بعضها ) . واقتراح قيادة الحزب الحاكم بالترشيح في البعض الآخر . وتعينة من قبل الحزب الحاكم او لا في مجموعة ثالثة .

١- نصت احكام ٩ دساتير وتشريعات في بلدان البحث على ان تكون السلطة التشريعية جهة الترشيح لمنصب رئاسة الدولة . بيد انها قد تغايرت في نسبة اعضاء السلطة التشريعية التي تقوم بهذا الترشيح حتى في البلد الواحد أحيانا . وأمثلة هذا التغاير ما يلي قررت احكام الدستور المصري لعام ١٩٥٦ ان يرشح مجلس الامة بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه (م ١٢١) . والدستور المصري هذا هو اول دستور يقرر هذا النص في تاريخ التشريع الدستوري في البلدان العربية .

واذا كان الدستور المصري المذكور قد قضى بان تكون جهة الترشيح لهذا المنصب اغلبية اعضاء السلطة التشريعية قبل تعديله عام ٢٠٠٥ . فان احكام دستورية عربية اخرى قد خفضت هذه النسبة الى ثلث اعضاء هذه السلطة . بحيث ترشح السلطة التشريعية (( رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه ويتم الترشيح (في مجلس الامة في دستور ١٩٦٤ في ج.ع.م . ومجلس الشعب في دستور ج.م.ع. لعام ١٩٧١) بناء على اقتراح ثلث اعضاء هذه السلطة على الاقل . ويعرض المرشح الحاصل على اغلبية ثلثي اعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه<sup>١</sup> وبناء على ما تقدم فان جهة الترشيح لمنصب رئاسة الدولة في هذه الاحكام الدستورية هي اغلبية اعضاء مجلس الامة المطلقة في دستور مصر لعام ١٩٥٦ . وثلث اعضاء مجلس الامة في دستور ج.ع.م. لعام ١٩٦٤ ومجلس الشعب في دستور ج.م.ع. لعام ١٩٧١ . بيد ان احكام دستوري ١٩٦٤ و ١٩٧١ قد اشترطت فوق ذلك ان يقر المجلس باغلبية ثلثي اعضاء هذا الترشيح . في حين لم تقرر ذلك احكام دستور مصر لعام ١٩٥٦ . واتفقت احكام الدساتير الثلاثة في النص على ان يعرض هذا الترشيح في السلطة التشريعية على المواطنين للاستفتاء فيه .

١- راجع م ١٠٢ من دستور ١٩٦٤ في ج.ع.م. وم ٧٦ من دستور ١٩٧١ في ج.م.ع. .



واتفقت احكام مجموعة اخرى من هذه الطائفة من الدساتير مع احكام الدساتير الثلاثة في ان تكون جهة الترشيح من قبل نسبة معينة من البرلمان<sup>١</sup> كما هي الحال في دساتير ج . ع . ي . لعامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠ و ج . ي . د . ش . لعام ١٩٧٠ و ج . ي . لعام ١٩٩٠ . في حين اقرت به ضمنا احكام دستوري ج . ع . ي . لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ . بيد ان احكام هذه الدساتير قد تغايرت مع احكام الدساتير المصرية المذكورة اعلاه في موضوع اقرار السلطة التشريعية لهذا الحكم . حيث اذا كان اقرار السلطة التشريعية لموضوع الترشيح لمنصب رئاسة الدولة يعتبر مقدمة للاستفتاء في الدساتير المصرية . فانه اقرار نهائي من قبل السلطة التشريعية او المؤقتة في احكام دستوري ج . ع . ي . لعامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠ و ج . ي . د . ش . لعام ١٩٧٠ و ج . ي . لعام ١٩٩٠ لان انتخاب رئيس الدولة يتم من قبل السلطة التشريعية او المؤقتة او السلطة العليا . كما تباينت هذه الاحكام في نسبة عدد اعضاء السلطة التشريعية الذين يقدمون الاقتراح بالترشيح لرئاسة الدولة وكذلك الاغلبية المطلوبة لفوز المرشح ( او المرشحين ) بالرئاسة .

ويمكن هذا التباين فيما يلي : نصت احكام دستور ج . ع . ي . لعام ١٩٦٤ على ان يرشح مجلس الشورى رئيس الجمهورية ويتم الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث اعضاء المجلس على الاقل . ويتم انتخاب

---

١- وتجدر الاشارة الى ان مسودة مقترحات دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٦٦ قد نصت على ان ينتخب رئيس الجمهورية وفقا للاجراء التالي . ا- يعين ممثلو اقليم العاصمة وممثلي كل ولاية في المجلس الوطني واحد منهم لعضوية لجنة الترشيح تقوم بالمهام المنصوص عليها في هذه المادة . ب- ومن ثم تقوم لجنة الترشيح هذه دون تاخير بعقد جلسة سرية برئاسة رئيس المجلس الوطني . واذا لم يتمكن هذا من رئاسة اللجنة لسبب ما يرأسها نائب رئيس المجلس الوطني ومهمة اعضاء هذه اللجنة ان يقترحوا اسم شخص او اكثر من المؤهلين لرئاسة الجمهورية والذين تتوافر لديهم الرغبة في ترشيح انفسهم لشغل هذا المنصب الخ . راجع ف ٣ من الجزء ١٠ من مقترحات دستور اتحاد الجنوب العربي صفحة ٣٢ قسم المسودة .

رئيس الجمهورية إذا حصل على أغلبية الثلثين فأذا لم يحصل أحد من المرشحين على الاغلبية المشار اليها أعيد الانتخاب مرة أخرى بعد يومين من تاريخ التصويت الاول وينتخب رئيساً للجمهورية من يحصل على الاغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس (م ٩٤) . ومجلس الشورى هو الذي يرشح رئيس الجمهورية بعد انقضاء مدته في الدستور الدائم , ويرشح أعضاء المجلس الجمهوري في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٥م دون أن يحدد نسبة عدد الاعضاء الذين يقومون بأقتراح الترشيح بهذا المنصب (راجع م ١٤) . ومجلس الشورى هو الذي يرشح أعضاء المجلس الجمهوري في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٧م (م ١٢) دون تحديد نسبة عدد الاعضاء الذين يقدمون الاقتراح ايضاً . على ان احكام لائحة المجلس الوطني لعام ١٩٦٩م قد قضت بنفس الحكم الذي قرره دستور ١٩٦٤م . لقد نصت المادة ٨٨ من اللائحة على ان يقترح ثلث أعضاء المجلس الوطني ترشيح أعضاء المجلس الجمهوري .

واتفقت احكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م مع احكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و ١٩٦٧م في النص على ان يقوم مجلس الشورى بترشيح أعضاء المجلس الجمهوري (راجع م ٧٦) دون تحديد النسبة ايضاً . الا ان لائحة مجلس الشورى لعام ١٩٧١م قد تطابقت مع احكام لائحة المجلس الوطني بالنص على ان يكون الترشيح لعضو او أعضاء المجلس الجمهوري بناء على اقتراح ثلث أعضاء مجلس الشورى (م ١٩٤) .

ولم تشذ احكام دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠م عن ذلك . لقد قرر هذا الدستور أن يقترح ثلث أعضاء مجلس الشعب الاعلى المرشحين لمجلس الرئاسة . غير انه كان اعادة تشكيل مجلس الرئاسة , الذي كان قائماً انذاك ( أي حين صدور الدستور ) (راجع م ٧٦ من الدستور) .

أما أحكام دستور لعام ١٩٩٠م فأنها قد خفضت نسبة أعضاء المجلس الذين يتقدمون باقتراح الترشيح لعضوية مجلس الرئاسة الى ربع عدد الأعضاء حيث نصت المادة ٨٣ منه على ان (يتم ترشيح أعضاء مجلس الرئاسة من قبل ربع عدد أعضاء مجلس النواب) . واتى التعديل الدستوري في ج.ي عام ١٩٩٤م ليخفض هذه النسبة الى عشرة بالمئة من أعضاء السلطة التشريعية طبقاً للفقرة ٥ ، من المادة ١٠٧ ، التي نصت على ان : يعتبر مرشحاً لمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على تركيبة نسبة ١٠ ٪ من أعضاء مجلس النواب . زد على ذلك انفراد التعديل الدستوري هذا بالنص على ضرورة المنافسة في الترشيح لمنصب رئيس الدولة في هذه السلطة وفقاً للمادة ١٠٧ ، التي قررت ان – يكون مجلس النواب ملزماً ان يزكي لمنصب رئيس الجمهورية شخصين على الاقل تمهيداً لعرض المرشحين على الشعب في انتخابات تنافسية . وهو اول نص في تاريخ التشريع الدستوري العربي فيما نعلم . وحفظ تعديل دستور ج.ي. لعام ٢٠٠١ هذه النسبة الى تركيبة الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من قبل خمسة في المائة من أعضاء مجلسي النواب والشورى (م. ١٠٨ ف.ج) في حين اشترط تعديل الدستور المصري الصادر في ٢٥/٥/٢٠٠٥ أن يتقدم باقتراح ترشيح الى رئيس الجمهورية لانتخابات تنافسية مالا يقل عن مائتين وخمسين عضواً من المجالس المنتخبة (م. ٧٦ معذله). أي من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية.

وبالعودة الى الدساتير الاجنبية نجد ان طائفة منها قد قررت جهة الترشيح لمنصب رئاسة الدولة من قبل مجموعة برلمانية وبذلك اتفقت مع احكام الدساتير المصرية واليونانية التي قررت ذلك من حيث المبدأ . وان كانت احكام الدساتير الاجنبية قد تغايرت هي الاخرى في تفاصيل هذه الاحكام بهذا الشأن ، مثال ذلك نصت احكام دستوري بوليفيا لعامي ١٩٦٢م و ١٩٧٤م على جهة



الترشيح لمنصب رئاسة الدولة - جهة برلمانية. وان كانت قد تباينت في عدد نسبة اعضاء البرلمان الذين يقدمون الاقتراح بالترشيح .

لقد نص دستور ١٩٦٣م على أن تقدم الترشيحات لرئاسة الجمهورية بطلب موقع عليه من ثلاثين نائباً على الأقل , وبأقتراح من المجلس الاتحادي للاتحاد الاشتراكي للشعب العامل اليوغسلافي ويشترط ان يكون خمسه على الأقل ممن تم انتخابهم في الجمهوريات من بين مقدمي اقتراح الترشيح وان يكون نصف هؤلاء , جميعاً اعضاء في المجلس الاتحادي (م ٢٢١) . اما مقترحي الترشيح لرئاسة الجمهورية في دستور ١٩٧٤م فاتها مجالس الجمهوريات ومجالس مناطق الحكم الذاتي ( راجع م. ٣٣٣) . وتجري الانتخابات في السلطة العليا للدولة .

وبخلاف الاحكام السابقة قررت احكام دستور المانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٢م ان تقوم الهيئة البرلمانية في مجلس الشعب بأقتراح ترشيح رئيس واعضاء مجلس الدولة (م ٦٧ - ١) دون ان تحدد النسبة المطلوبة لتقديم الاقتراح .

وبالمقابل قررت الاحكام المكملة للدستور التونسي ان يقدم الترشيح لمنصب رئاسة الدولة عدد من اعضاء البرلمان ورؤساء المجالس البلدية . بيد انه لم يقضي النص على ان يكون الاقتراح مقدماً إلى السلطة التشريعية واقراره من قبلها كمقدمه للاستفتاء . كما كانت الحال في الدساتير المصرية لانتخاب المرشح في السلطة التشريعية كما قضت بذلك الدساتير اليمنية . وانما في قبول التسجيل للترشيح في الانتخابات المباشرة للرئيس . وان كان مطلوب قبول الترشيح لرئاسة الدولة بمقر مجلس النواب التونسي لدى لجنة تتألف من رئيس مجلس النواب رئيساً وخمسة اعضاء وهم مفتي الجمهورية , الرئيس الاول لمحكمة التعقيب , وكيل الجمهورية العام , الرئيس الاول للمحكمة الادارية

الرئيس الاول للمحكمة الاستئنافية لمحكمة الاستئناف بتونس العاصمة . ولا يقبل الترشيح الا اذا وقع تقديمه عالمياً بأن أحكام الفصل ٤٠ من الدستور قد قررت أن يكون بصفة فردية او جماعية من طرف ٣٠ مواطناً على اقل تقدير من بين أعضاء مجلس النواب ومن رنساء مجلس بلدية . ولا يجوز لاي مجموعة مؤلفه من ٣٠ منتخباً على اقل تقدير إن تقدم اكثر من مرشح واحداً وفقاً لما جاء في المجلة الانتخابية لعام ١٩٦٩م ( فصل ٦٦ ) .

ويجد هذا الحكم مقابل له في اكثر من دستور اجنبي من حيث المبدأ . مثال ذلك نصت احكام دستور ايرلندا لعام ١٩٣٧م على الانتخابات المباشرة لمنصب رئيس الدولة . على انه قد اشترط إن تقدم الاقتراح لهذا المنصب مجموعة من أعضاء البرلمان والمجالس المحلية شأنها شأن الاحكام المكملة للدستور التونسي . غير إن الدستور الارلندي قد خفض عدد أعضاء البرلمان والمجلس المحلية الذين يقدمون الاقتراح بالترشيح لهذا المنصب وفقاً لما جاء في (الرقم ١٢ - ١ - ٤ ) منه . بأن يقدم الاقتراح بترشيح رئيس للجمهورية عدد من النواب لا يقل عن عشوين نائب في احد مجلسي السلطة التشريعية ولا ما يقل عن مجالس اربع مناطق ادارية بما في ذلك مجالس مدن . ولا يحق لاي من هذه المجالس إن تقترح ترشيح اكثر من مرشح لتلك الانتخابات .

وسارت على هذا المنوال احكام دستور السنغال لعام ١٩٦١م , المعدل عام ١٩٦٣م حيث قررت هي الاخرى الانتخابات المباشرة لرئاسة الدولة . واتفقت مع احكام الدستورين السابقين في شرط عدم قبول الترشيح لمنصب رئيس الدولة الا اذا قدم الترشيح مجموعة من النواب . وان كانت احكامه قد تغايرت مع احكامهما في أن أضاف دستور السنغال عدد من الناخبين الاخرين لتقديم الترشيح لمنصب الرئيس , اولئك الناخبون الذيم لم يشترط فيهم دستور السنغال إن يكونوا من المجالس المحلية . لقد نصت المادتان ٢٤ و ٢٨ من هذا الدستور

على أن لا تقبل أوراق مرشح لمنصب رئاسة الدولة إلا إذا وقع عليها خمسون ناخب منهم عشرة نواب على الأقل .... الخ .

ويذكر الترشيح لمنصب رئيس الدولة من قبل خمسين عضواً على الأقل من الهيئة الانتخابية ، التي تتألف من أعضاء الجمعية الوطنية ومجالس المقاطعات حيث ينتخب رئيس الجمهورية في دستور مدغشقر لعام ١٩٥٩م المعدل لعام ١٩٦٠م (م ٨) .

وقرر الدستور الجزائري لعام ١٩٩٦ ضمن شروط الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية أن تحدد شروط أخرى بموجب قانون (الفقرة الأخيرة من م ٧٣) . وهو ما قرره القانون العضوي المتعلق بالانتخابات لجمهورية الجزائر الصادر في ١٩٩٧/٣/٦ . حيث قضت المادة ١٥٩ بأنه يجب على المترشح أن يقدم :-

١ - إما قائمة تتضمن ست مائة توقيع لأعضاء منتخبين داخل مجالس بلدية ولائية أو برلمانية على الأقل وموزعة عبر ٢٥ ولاية على الأقل .

٢ - وإما قائمة تتضمن خمسة وسبعون ألف توقيع فردي على الأقل لناخبين مسجلين في القائمة، ويجب أن تجمع عبر ٢٥ ولاية على الأقل، وينبغي ألا يقل العدد الأدنى من التوقيعات المطلوبة في كل ولاية من الولايات المقصودة عن ١٥٠٠ توقيع .... الخ . ما في هذه المادة من أحكام وبيّن ما لم يحدد هذا العدد دستور السودان الإنتقالي لعام ٢٠٠٥ . إذ قرر في المادة ٥٤ منه أنه يجوز لأي ناخب مؤهل ترشيح من يراه مناسباً لمنصب رئيس الجمهورية ويجب أن يركي المرشح عدد من الناخبين المؤهلين يحدده القانون .

واتفقت مع هذا القانون احكام دستوري اسلندا لعام ١٩٤٤م والبرتغال لعام ١٩٧٦م بشأن انتخاب رئيس الجمهورية بالطريقة المباشرة . غير أن احكامها لم تنص على أن تكون جهة الترشيح لهذا المنصب مجموعة من النواب والمجالس المحلية . وإنما عدد من الناخبين . إذ يكفي لتقديم الترشيح لمنصب



رئيس الدولة إن (يتقدم بالترشيح لانتخاب رئيس الجمهورية بطلب رسمي ما لا يزيد عن خمسة ألف ناخب ولا يقل عن ثلاثة ألف ناخب في دستور اسلندا (م ٥) . ويتقدم بطلب اقتراح الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ما لا يقل عن سبعة ألف وخمس مائة ناخب ولا يزيد عن خمسة عشر ألف ناخب في دستور البرتغال (م ١٢٨) .

وانحصر الامر في دستوري كينيا لعام ١٩٦٣م وزامبيا لعام ١٩٦٤م على إن يتقدم باقتراح الترشيح لمنصب رئيس الدولة ما لا يقل عن ألف ناخب لانتخاب الرئيس في الجمعية الوطنية<sup>١</sup> وبذلك اتفقت احكام الدستوريين الاخرين مع احكام دستوري اسلندا والبرتغال المذكوري اعلاه في حق مجموعة من الناخبين في طلب ترشيح رئيس الدولة وان كانت قد تباينت معهما في عدد المتقدمين لطلب الترشيح ولطريقة الانتخاب المباشرة في الدستوريين الاولين وعن طريق البرلمان في الدستوريين الاخرين .

وكان الحزب الحاكم الوحيد جهة الترشيح او التعيين بأنتخابات رئاسة الدولة في مجموعة اخرى من الدساتير العربية والاجنبية . مثال ذلك نصت احكام الدستور السوري لعام ١٩٧٣م على إن : يصدر الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية عن مجلس الشعب بناء على اقتراح مقدم من القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي . ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه (م ٨٤ ف ١) . وبذلك لم يخول هذا الدستور لاي عدد من أعضاء السلطة التشريعية حق اقتراح ترشيح رئيس الجمهورية . وانما كان هذا الحق من اختصاص القيادة القطرية للحزب الحاكم من جهة . ولم يوضح هذا النص الطريقة التي يرشح بها مجلس الشعب رئيس الجمهورية بعد الاقتراح المقدم من قيادة الحزب . ومع انه هناك مجموعة من الدساتير الاجنبية قد قررت حق قيادة

---

<sup>١</sup> - راجع الرقم ٣٣ قسم ١ باب ٣ دستور كينيا والرقم ٣ قسم ١ باب ٤ من دستور زامبيا .

الحزب الحاكم اقتراح الترشيح لمنصب رئاسة الدولة . الا انها قد اختلفت عن حكم الدستور السوري بهذا الشأن بانها لم تنص على ان يعرض الاقتراح على السلطة التشريعية .

مثال ذلك نصت احكام دستور تنزانيا لعام ١٩٧٧ على ان يقوم المجلس الثوري في زنجبار ( تنزانيا ) بانتخاب رئيس السلطة التنفيذية . ومن اجل ذلك تجتمع اللجنة المركزية بصفة استثنائية من اجل ترشيح شخصا يكون المرشح الوحيد لمنصب رئيس السلطة التنفيذية في زنجبار . يقدم هذا الترشيح للجنة الوطنية التنفيذية للحزب على هذا المرشح . وبعد موافقة اللجنة الوطنية التنفيذية للحزب على المرشح المقترح . يقدم المرشح للنظر فيه من قبل المجلس الثوري ، الذي يقرر التصويت بالموافقة او الرفض للمرشح . وفي حالة الموافقة على المرشح يعلن المجلس الثوري عن انتخاب رئيس السلطة التنفيذية . وفي حالة الرفض تبدأ عملية اجراءات انتخاب رئيس السلطة التنفيذية من جديد وبنفس الطريقة (الرقم ٥٧ ف ١ - ٥ ) علما بان المجلس الثوري في زنجبار يتألف من رئيس المجلس واعضاء الحكومة ( في زنجبار ) وغيرهم من الاشخاص الذين يعينهم رئيس المجلس وفقا للتشريعات المعمول بها هناك ( الرقم ٥٨ ف. ١ ) .

اما احكام دستور الجزائر لعامي ١٩٦٣ و ١٩٧٦ فمع انها قد قررت حق الحزب الحاكم في التدخل في موضوع تولي رئيس الجمهورية لمهام منصبه . غير انها قد تفاديت بهذا الصدد . اذ نصت احكام دستور ١٩٦٣ على ان يعين المرشح لمنصب رئيس الجمهورية من طرف حزب جبهة التحرير (الحزب الحاكم ) . ثم ينتخب بعد ذلك بواسطة الاقتراح العام ( راجع م ٣٩ ) . في حين قضى دستور ١٩٧٦ بان يقدم الاقتراح بالترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من طرف جبهة التحرير للانتخابات العامة ( م ١٠٥ ) . دون النص على مشاركة

السلطة التشريعية في ذلك . ولقد وجد مقابل للدستور بين الجزائريين في احكام بعض الدساتير الاجنبية من حيث المبدأ . مثال ذلك نص دستور تنزانيا لعام ١٩٧٧ على أن تقدم قيادة الحزب (الحاكم) الاقتراب بالترشيح لمنصب رئاسة الدولة وبعد أن يحصل المرشح على الموافقة من قبل كونغرس الحزب ينتخب من قبل الشعب مباشرة (الرقم ٦ ف ٥) .

ومع أن أحكام دستور بنين لعام ١٩٧٧ قد اتفقت مع دستوري الجزائر لعام ١٩٧٦ وتنزانيا لعام ١٩٧٧ في النص على اقتراح المرشح لمنصب رئاسة الدولة من قبل قيادة الحزب الحاكم . غير أن دستور بنين قد حدد بشكل دقيق أن يكون هذا الاقتراح من قبل اللجنة المركزية لحزب الثورة الشعبية . في حين كانت نصوص الدستور الجزائري قد جعلت الاقتراح من طرف جبهة التحرير . وينتخب المرشح لنصب رئيس الدولة من قبل السلطة التشريعية في دستور بنين (راجع م ٥٢) . وقد اتفقت أحكام الدستور الصومالي لعام ١٩٧٩ مع دستور بنين في النص على أن ((تقوم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الصومالي بترشيح رئيس الجمهورية وينتخبه مجلس الشعب (م ٥٨) . وقضى الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ بأن يقوم الاتحاد الاشتراكي السوداني بترشيح رئيس الجمهورية وفقاً لنظامه الاساسي (م ٨٠) الا أن هذا الدستور لم يوضح طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ولا الاجراءات الخاصة بها .

وبخلاف الاحكام الدستورية السابقة من هذه الطائفة قررت القيادة العامة للجبهة القومية في ج.ي.ج.ش. تعيين رئيس الدولة من قبل القيادة العامة للجبهة القومية حيث نص القرار رقم واحد لعام ١٩٦٧ ، الصادر عن القيادة العامة للجبهة القومية بتاريخ ٣٠ / ١١ / ١٩٦٧ على أن تعين القيادة العامة للجبهة القومية بصفتها السلطة التشريعية رئيس الجمهورية... الخ )) .



وبالمقابل تذبذب الدستور السوري لعام ١٩٦٩ بين انتخاب رئيس الدولة من قبل مجلس الشعب وتعيينه من قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (الحزب الحاكم) اذ قررت المادة ٤٨ ف.٢ منه أن ينتخب مجلس الشعب رئيس الدولة بشكل عام. وتقوم القيادة القطرية لحزب البعث بتعيين رئيس الدولة مؤقتاً طبقاً لما ورد في المادة (٧٨ ف.أ) كما يلي: ((ريثما ينعقد مجلس الشعب تتولي القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي تعيين رئيس الدولة أو وكيلاً عنه عند الاقتضاء وقبل استقالته وإقالته)).

إن الحكمين السابقين قد قررا نصوصاً تختلف عن جميع الأحكام الدستورية العربية والأجنبية المذكورة أعلاه التي قررت الجهة التي تقوم بالترشيح لمنصب رئاسة الدولة، حيث أن الحكمين المذكورين قد قررا تعيين رئيس الدولة وإقالته من طرف قيادة التنظيم السياسي أو الحزب الحاكم.

لم ينحصر الأمر على ماتقدم فقط، بل وقررت بعض الدساتير العربية ذات النظام الجمهوري شروط أخرى للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، مثال ذلك قضى الدستور الجزائري لعام ١٩٩٦ في المادة ٧٣ منه بأن على المرشح لمنصب رئيس الجمهورية أن :-

١- يثبت مشاركته في ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ إذا كان مولوداً قبل يوليو ١٩٤٢.

٢- يثبت عدم تورط أبويه في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ إذا كان مولوداً بعد يوليو ١٩٤٢.

وأضاف القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات في ج.ج.د.ش. لعام ١٩٩٧ أن يقدم المرشح تعهد كتابي بوقعه المترشح يتضمن ما يلي :-

١- عدم إستعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية في أبعادها الثلاثة ((الإسلام والعروبة والأمان)) بغية لأغراض حزبية.

- ٢- إحترام مبادئ أول نوفمبر ١٩٥٤ وتجسيدها.
  - ٣- إحترام الدستور والقوانين المعمول بها والإلتزام بها .
  - ٤- نبذ العنف كوسيلة للتعبير أو العمل السياسي والوصول أو البقاء في السلطة والتنفيد به .
  - ٥- إحترام الحريات الفردية والجماعية وإحترام حقوق الإنسان .
  - ٦- وفض الممارسات الإقطاعية والجهورية والمحسوبية.
  - ٧- توطيد الوحدة الوطنية والحفاظ على لسيادة الوطنية .
  - ٨- التمسك بالديمقراطية في إطار إحترام القيم الوطنية.
  - ٩- تبني التعددية السياسية .
  - ١٠ - إحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة عن طريق الإختيار الحر للشعب الجزائري.
  - ١١ - الحفاظ على سلامة التراب الوطني.
  - ١٢ - إحترام مبادئ الجمهورية ( الفقرة ١٤ من المادة ١٥٧ ) .
- وكان قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ من الأحكام التشريعية العربية التي قررت المنع من الترشيح لمنصب عضو الجمعية الوطنية وهو ما يجب على الترشيح لمنصب رئاسة الدولة حسيما نصت عليه المادة ٣١ منه بأن :-
- ١- لا يكون عضوا في في حزب البعث المنحل بدرجة عضو فرقة أو أعلى إلا إذا أستثنى حسب القواعد القانونية ( ف ٢ من المادة ) .
  - ٢- إذا كان في الماضي عضوا في حزب البعث المنحل بدرجة عضو عامل عليه أن يوقع وثيقة براءة من حزب البعث يتبرأ فيها من كافة إرتباطاته السابقة قبل ان يحق له ان يكون مرشحا، أو أن يقسم على عدم التعامل

والإرتباط بمنظمات حزب البعث ، وإذا ثبت في محاكمة أنه كاذب أو تحايل بهذا الشأن فإنه يفقد مقعده في الجمعية .

٣- ألا يكون من منتسبي الأجهزة القمعية السابقة أو ممن أسهم أو شارك في إضطهاد المواطنين .،

٤- ألا يكون قد أثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن والمال العام .  
وفي الأخير لا بد من الإشارة إلى أن السمة العامة للأحكام الدستورية اليمنية والعربية والاجنبية هي التباير بالشكل التالي :

١- فيما يخص هذه الأحكام الدستورية بصدد الجنسية.صممت عن النص على جنسية المرشح لمنصب رئاسة الدولة احكام ١٢ دستور في الدول العربية ذات النظام الجمهوري . لم تقضي احكام خمسة دساتير منها بانتخاب رئاسة الدولة (دساتير اتحاد سوريا لعام ١٩٢٢م واللاذقية لعام ١٩٣٠م وجبل الدروز لنفس العام وسنجد الاسكندرونه لعام ١٩٣٠م وج.ع.ي لعام ١٩٦٣م والعراق لعام ١٩٥٨م .

وقررت احكام دستورين من هذه المجموعة انتخاب رئاسة الدولة من قبل السلطة التشريعية . غير انها لم تقم هذه السلطة في الواقع في ظل احكامهما . ومن ثم لم يحدث انتخاب رئاسة الدولة في الواقع ( والدستوران هما دستور ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م ) في حين قامت السلطة التشريعية في دستور اخر ( دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م ) بالتعيين ولم ينتخب رئيس الجمهورية .  
وجرت انتخابات رئاسة الدولة الجماعية في ظل احكام ثلاثة دساتير منها وقد تركت هذه الدساتير امر جنسية رئاسة الدولة لقوانين الانتخابات او احكام تشريعية أخرى ( دساتير السودان للاعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م ) .



ولم تنص احكام دستورين من هذه المجموعة على منصب رئاسة الدولة .  
حيث كانت هذه الرئاسة رئاسة السلطة العليا للدولة ( دستوري ج.ي.د.ش لعامي  
١٩٧٠م و١٩٧٨م ) .

بيد إن احكام ٩ دساتير من هذه المجموعة مؤقته ( دساتير السودان لاعوام  
١٩٥٦م , ١٩٦٤م , ١٩٨٥م وج.ع.ي لاعوام ١٩٦٣م , ١٩٦٤م , ١٩٦٥م  
والعراق لعامي ١٩٦٨م و١٩٧٠م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م ) . وصدرت ثلاثة  
دساتير في ظل إدارة الاحتلال الاجنبي ( دساتير اتحاد سوريا لعام ١٩٢٢م  
واللاذقية لعام ١٩٣٠م وجبل الدروز لنفس العام ... الخ ) .

وبالمقابل قضت احكام ١٣ دستور بجنسية المرشح لرئاسة الدولة . قررت  
احكام ثلاثة دساتير منها أن يكون المرشح لهذا المنصب مواطناً بالاصل للدولة  
المعنية ( دساتير الجزائر لاعوام ١٩٦٣م و ١٩٧٦م و١٩٨٩م ) . بينما نصت  
ثلاثة دساتير واحد على أن يكون هذا المرشح من مواطني البلد بالمولد ( دستور  
سوريا لعام ١٩٥٣م ) والسودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ .

ونصت احكام ٤ دساتير من هذه المجموعة على أن يكون المرشح هو  
وأبوه وأمه من مواطني الدولة ( دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م وج.ع.م لعام  
١٩٦٤م وج.م.ع لعام ١٩٧١م والسودان لعام ١٩٧٣م ) . بينما اشترط دستور  
آخر أن يكون المرشح سليل أسرة كانت تتمتع بالجنسية العثمانية في عام  
١٩٠٠م ( دستور العراق لعام ١٩٦٤م ) .

وبالمقابل اشترطت احكام دستورين أن يكون أب وأم المرشح من مواطني  
الدولة المعنية إلا أنهما لم يقررا جنسية المرشح ( دستورا ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م  
وج.ي لعام ١٩٩٠م ) . وتشدد الدستور في جنسية المرشح إلى أن يكون  
المرشح وأبوه وجده من مواطني الدولة ( دستور تونس ) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة بهذا التشدد فإن أحكام ثلاثة دساتير بشأن الجنسية قد انحصرت على أن يكون المرشح متجنساً بجنسية الدولة المعنية لمدة عشر سنوات ( دستور سوريا لعامي ١٩٥٠م و١٩٦٢م وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية لعام ٢٠٠٥ ) . في حين إكتفت أحكام ثلاثة دساتير بالنص على أن يكون المرشح مؤهلاً للنيابة ( دستور سوريا لعامي ١٩٣٠م و١٩٧٣م والدستور اللبناني ) . والجدير بالذكر أن كل مجموعة من أحكام دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري وقد وجدت لها مقابل في أحكام طائفة من دساتير البلدان الأجنبية .

٢- لم ينحصر تباير الأحكام الدستورية المذكورة على جنسية المرشح فقط , بل وتعداه إلى سن المرشح لمنصب رئاسة الدولة وكان وجه التباير بهذا الصدد كما يلي : —

صممت عن النص على سن رئيس الدولة أحكام ١٣ دستور في حين قررت سن هذا المرشح أحكام ٢١ دستور . اشترطت أن يكون سن المرشح ٣٥ سنة أحكام ٧ دساتير . ( دساتير مصر لعام ١٩٥٦م الجزائر لعام ١٩٦٣م , ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م , ج.ع.م لعام ١٩٦٤م , السودان لعام ١٩٧٣م , وج.ي لعام ١٩٩٠م قبل تعديله عام ١٩٩٤ ) .

وقضت أحكام ١١ دستور أن يكون سن المرشح ٤٠ سنة ( دساتير سوريا لاعوام ١٩٥٠م , ١٩٦٢م , ١٩٧٣م , تونس لعام ١٩٥٩م , ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م , ج.م.ع لعام ١٩٧١م , الجزائر لاعوام ١٩٧٦م , ١٩٨٩م , ١٩٩٦م (م ٧٣) والسودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ . وقرر الدستور أن يكون عمر المرشح ٢٥ سنة ( دستور سوريا لعام ١٩٥٣م ) وتضمن هذا الحكم دستور الجمهورية اللبنانية .

بعد المدة الاولى ( دساتير لبنان لعام ١٩٢٦م , سوريا لاعوام ١٩٣٠م , ١٩٥٠م , ١٩٦٢م ) .

وقضى حکمان دستوريان بمنع الترشيح لمنصب الرئاسة بعد تولي هذا المنصب مرتين متتاليتين ( تعديل الدستور التونسي ) والتعديل الدستوري في ج.ي الصادر في ١٩٩٤م . واشترط حكم دستوري منع الترشيح بعدم المدة الثالثة ( دستور تونس لعام ١٩٥٩م ) .

وبالمقابل قررت أحكام خمسة دساتير تجديد ولاية رئيس الدولة دون تحديد وبذلك لم تمنع هذه الدساتير المرشح لهذا المنصب بعد أي مدة ( دساتير مصر لعام ١٩٧١م , السودان لعام ١٩٧٣م , الجزائر لعامي ١٩٧٦م , ١٩٨٩م ) . في حين صممت أحكام ٢١ دستور عن التجديد من عدمه ( دساتير ج.ع.ي لاعوام ١٩٦٤م , ١٩٦٥م , ١٩٦٧م , ١٩٧٠م و ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م , ١٩٧٨م , العراق لاعوام ١٩٦٤م , ١٩٦٨م , ١٩٧٠م , سوريا لاعوام ١٩٥٣م , ١٩٦٤م , ١٩٦٩م , ١٩٧٣م , مصر لعام ١٩٥٦م , ج.ع.م لعام ١٩٦٤م , السودان لاعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م و ١٩٩٨م و ٢٠٠٥م علماً بأن الأحكام الدستورية في سوريا قد بدأت مسيرتها بعدم تجديد مدة المرشح لهذا المنصب ثم عرفت عن ذلك .

وبالمقابل بدأت مسيرة التشريع الدستوري في الصمت عن النص على التجديد من عدمه ثم تحولت إلى النص على التجديد بدون تحديد ( مصر – تونس ) . ومن النص على التجديد إلى قيام هذا المنصب مدى الحياة في تونس قبل قيام حركة ١٩٨٨ . وتراوحت الأحكام الدستورية السودانية في عدم النص على التجديد أو التجديد ( دستور ١٩٥٦م , ١٩٦٤م ) ثم قررت التجديد لهذا المنصب بدون تحديد ( دستور ١٩٧٣م ) ثم العودة إلى عدم التجديد أو التجديد ( دستور ١٩٨٥م ) والتجديد لمديتين في دستور السودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ .



وهناك أحكام أخرى صممت عن التجديد أو عدم التجديد للترشيح لمنصب رئاسة الدولة ( دساتير ج.ع.ي والعراق و ج.ي.د.ش و ج.ي) قبل تعديل الدستور عام ١٩٩٤.

علماً بأن أحكام الدستور اللبناني هي الوحيدة التي تقيدت بعدم تجديد الترشيح لمنصب رئاسة الدولة لمدة رئاسية تالية على مدى تاريخ نظام الحكم فيها ( باستثناء التجديد لثلاث سنوات لبشارة الخوري وإلياس الهراوي وأميل لحود) وقد وجد مقابل لأحكام كل مجموعة من الدساتير العربية في الأحكام الدستورية الأجنبية كما هو موضح أعلاه .

٧- ومع إن الاغلبية الساحقة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري لم تقرر حكماً النص على الجمع بين تولي منصب رئاسة الدولة وعضوية السلطة التشريعية من عدم ذلك . غير إن أحكام أربعة دساتير في هذه البلدان قد قررت حكماً عدم الجمع بين رئاسة الدولة وعضوية السلطة التشريعية وهو ما يعني عدم الترشيح لهذا المنصب من قبل النائب قبل إن يقدم استقالته من عضوية هذه السلطة .

٨- وعلاوة على ما تقدم امتد التباين إلى الجهة التي تقوم بالترشيح لمنصب رئاسة الدولة من عدمه . حيث يتضح من نصوص الدساتير المذكورة على إن الأحكام الدستورية في هذه البلدان قد ابتدأت مسيرتها بعدم النص على الجهة التي تتولى الترشيح لمنصب رئاسة الدولة ( دساتير سوريا لاعوام ١٩٣٠م , ١٩٥٠م , ١٩٥٣م , ١٩٦٢م و السودان لعامي ١٩٥٦م , ١٩٦٤م , الدستور اللبناني) ثم اتجهت نحو الترشيح (سوريا) أو تباينت بعد ذلك في الترشيح ( دستورالسودان لعام ١٩٧٣م) ثم عرفت عنه (دساتير ١٩٨٥م و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥) .

وبالمقابل ابتدأت مسيرة التشريع الدستوري الجمهوري واستمرت فيه حتى الان أحكام مجموعة أخرى من دساتير هذه البلدان التي قررت إن تتولى الترشيح جهة معينة كما هي الحال في دساتير مصر لاعوام ١٩٥٦م , ١٩٦٤م ,

١٩٧١م و ج.ع.ي لاعوام ١٩٦٤م , لائحة ١٩٦٩م , دستور ١٩٧٠م و ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م , ١٩٧٨م و ج.ي لعام ١٩٩٠م على انها قد تغايرت بهذا الصدد في ان يكون الترشيح لمنصب رئاسة الدولة بواسطة السلطة التشريعية ويتم الاستفتاء على ذلك كما هي الحال في دساتير مصر ١٩٥٦م , ج.ع.م لعام ١٩٦٤م و ج.م.ع لعام ١٩٧١م.

او تتولى مجموعة برلمانية الترشيح لمنصب رئاسة الدولة ويقر هذا الترشيح في السلطة التشريعية ( دساتير ج.ع.ي لاعوام ١٩٦٤م , لائحة ١٩٦٩م , دستور ١٩٧٠م و ج.ي لعام ١٩٩٠م ) قبل تعديل الدستور عام ٢٠٠١ . حيث يكون الترشيح للانتخابات في البرلمان في اول رئاسة جمهورية بعد تعديل دستور ج.ي عام ١٩٩٤م . ثم يكون مقدمه للانتخابات المباشرة لرئيس الجمهورية في ج.ي وفقاً لهذا التعديل ( راجع م ١٥٨ من دستور ج.ي بعد تعديله ) . وقررت ثلاثة دساتير ان يتم الترشيح بواسطة نسبة معينة في السلطة العليا ويقر الترشيح في هذه السلطة كما هي الحال ( في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و ١٠٧٨م ) . في حين كان الترشيح لهذا المنصب من قبل الحزب دون المرور بالسلطة التشريعية في دستوري الجزائر ( لعامي ١٩٦٣م و ١٩٧٦م ) او ان يكون المرشح لمنصب رئيس الدولة من قبل قيادة الحزب الحاكم ومرور الترشيح بالسلطة التشريعية دون تقرير والاستفتاء كما هي الحال في دستور سوريا لعام ١٩٧٣م . وقد وجد مقابل لكل مجموعة من هذه الاحكام الدستورية في الدساتير الاجنبية .

واذا كان التباين في الترشيح بالشكل المشار اليه اعلاه فما هي طرق انتخاب رئيس الدولة ان هذا ما سنتناوله في البحث التالي .

## الباب الرابع

### طرق انتخابات رئاسة الدولة

كما تبايرت الأحكام الدستورية اليمنية والعربية والاجنبية في شروط الترشيح لرئاسة الدولة والقيود الموجبه لها في الترشيح لهذا المنصب من عدمها . فان هذه الأحكام الدستورية قد تبايرت في طرق انتخابات رئاسة الدولة . يمكن تقسيم طرق انتخابات رئاسة الدولة في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري إلى المجموعات التالية :

- ١- مجموعة الأحكام الدستورية التي قضت بانتخاب رئاسة الدولة من قبل السلطة التشريعية وهي ١٨ دستور وتعديل دستوري ل ج.ي لعام ١٩٩٤م
- ٢- مجموعة الأحكام الدستورية التي قررت طريقة انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع المباشر - وهي ١٢ دستور .
- ٣- مجموعة الأحكام الدستورية التي نصت على انتخاب رئيس الدولة من قبل مجلس قيادة الثورة وهي دستورين و اعلان دستوري .
- ٤- مجموعة الأحكام الدستورية التي صممت عن طريقة انتخاب رئيس الدولة تفرعت الأحكام الدستورية التي قررت انتخاب رئيس الدولة من قبل السلطة التشريعية والمؤقتة إلى فرعين :
- ١- ينتخب رئيس الدولة من قبل السلطة التشريعية مباشرة في احكام الفرع الاول.



٢ - تنتخب الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة من قبل السلطة التشريعية . ثم  
تنتخب الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة رئيس هذه الهيئة في احكام الفرع  
الثاني .

لقد قررت احكام خمسة دساتير غير مؤقتة في الدول العربية ذات النظام  
الجمهوري انتخاب رئيس الجمهورية من قبل السلطة التشريعية . في كل من  
دساتير لبنان (م ٤٩) وسوريا لعام ١٩٣٠م (م ٦٨) وعامي ١٩٥٠م و ١٩٦٢م  
(م ٧٢) وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م (م ٩٤) وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة  
المؤقتة لعام ٢٠٠٥ . وقد قابلتها في النص على انتخاب رئيس الجمهورية من  
قبل السلطة التشريعية احكام دساتير تركيا لعام ١٩٢٤م (م ٣١) واندونيسيا لعام  
١٩٤٥م (م ٦) وبورما لعام ١٩٤٧م (الرقم ٧ ف ١) وغانا لعام ١٩٦٠م (ف.ح  
الرقم ١١) وتركيا لعام ١٩٦١م (م ١٩٥) .

كما تقاربت مع الاحكام الدستورية العربية بهذا الشأن احكام طائفة من  
الدساتير الاجنبية , التي قررت أن ينتخب رئيس الدولة من قبل هيئة ناخبين  
مشكله من السلطة التشريعية زائد ناخبين انتخبوا لهذا الغرض من هيئات  
حكومية أخرى .

لقد اختلفت هيئة الناخبين هذه من بلد لآخر وفقاً للاحكام الدستورية الخاصة  
بها . مثال ذلك ينتخب رئيس الجمهورية بواسطة هيئة ناخبين تتألف من أعضاء  
البرلمان ومجالس المقاطعات ومجالس ما وراء البحار والممثلين المنتخبين من  
المجالس البلدية في الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨م (م ٦) قبل تعديله عام  
١٩٦٢م .

وينتخب رئيس الجمهورية من قبل هيئة انتخابية تشمل أعضاء الجمعية  
الوطنية وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء المجالس العامة للأقاليم ومندوبين  
الجمعيات البلدية والقروية المنتخبين من أعضاء هذه الجمعيات في دستور

مدغشقر لعام ١٩٥٩م معدل عام ١٩٦٠م (م ١٢) . وينتخب الرئيس من قبل أعضاء الجمعية الوطنية وأعضاء مجالس الأقاليم ومندوبي المجالس البلدية في دستور الكمرون لعام ١٩٦١م (م ١٢) .

وعليه فإن الهيئة الانتخابية تشمل أعضاء السلطة التشريعية المشكلة من مجلسين في دستوري فرنسا ومدغشقر والناخبين الآخرين المبينين أعلاه . والسلطة التشريعية المكونة من مجلس واحد وأعضاء مجالس الأقاليم ومندوبي المجالس البلدية في دستور الكمرون .

وبالمقابل تتألف الهيئة الانتخابية لانتخاب رئيس الجمهورية في الهند من أعضاء السلطة التشريعية المنتخبين في كل من مجلسي البرلمان والأعضاء المنتخبين في المجالس التشريعية للولايات (م ٤٥) .

واختلفت أحكام دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م المعدل عام ١٩٥٦م عن أحكام الدستور الهندي بهذا الصدد . حيث ينتخب الرئيس الألماني بواسطة المجلس الاتحادي (م ٥٤ ف أ) . ويتألف المجلس الاتحادي الذي ينتخب رئيس الجمهورية من أعضاء مجلس النواب ومن عدد مساوياً لهم ينتخبون وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي بواسطة المجالس النيابية للولايات (م ٥٤ ف ٤) .

أما أحكام الدستور الإيطالي لعام ١٩٤٧م فقد قضت بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلسي السلطة التشريعية ومندوبين محدودين تنتخبهم المجالس الإقليمية بما في ذلك ممثلي الأقليات فيها وفقاً للمادة ٨٣ . والتي نصت على إن : ينتخب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان في جلسة مشتركة لأعضائه ويشارك في الانتخاب ثلاثة مندوبين عن كل إقليم ينتخبهم المجلس الإقليمي لطريقة تمثيل الأقليات وليس (لوادي أووست غير مندوب واحد) .

وعلى العكس من ذلك قضى الدستور الباكستاني لعام ١٩٥٦م بأن ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الجمعية الوطنية وأعضاء المجالس التشريعية

للمحافظات . لقد نص الرقم ٢٢ قسم ٤ من دستور باكستان هذا على ان ينتخب رئيس جمهورية باكستان من قبل مجموع الناخبين الذين يتألفون من أعضاء الجمعية الوطنية والمجالس التشريعية للمحافظات .

وبالمقابل ينتخب رئيس الجمهورية من قبل أعضاء الجمعية الوطنية ورؤساء بلديات المدن ورؤساء بلديات القرى وزعماء القبائل التقليديين وفقاً للقانون في دستور تشاد لعام ١٩٦٢ م (م ٥) في حين ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الجمعية الوطنية والمستشارون في البلديات في دستور الكونغو لعام ١٩٦٣ م (م ٢٤) وإذا كانت احكام الفرع الاول من الدساتير العربية ذات النظام الجمهوري قد قررت انتخاب رئيس الدولة من قبل السلطة التشريعية فإن احكام الفرع الثاني من هذه الاحكام قد نصت على انتخاب رئيس الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة على درجتين .

نصت احكام اربعة دساتير في الدول العربية ذات النظام الجمهوري ولائحة مجلس مؤقت على انتخاب الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة من قبل السلطة التشريعية او الموقفة مثال ذلك ينتخب المجلس الوطني ( سلطة مؤقتة ) في ج . ع . ي . المجلس الجمهوري في لائحة المجلس الوطني لعام ١٩٦٩ م . في حين ينتخب مجلس الشورى أعضاء المجلس الجمهوري في دستوري ج . ع . ي . لعامي ١٩٦٥ م و ١٩٦٧ م . وان كان دستور ١٩٦٥ م قد نص على ان ينتخب رئيس الجمهورية بعد انقضاء مدة رئاسة المقررة في الدستور الدائم الصادر في ابريل ١٩٦٤ م . وبالمقابل قررت احكام دستوري ج . ي . د . ش . لعامي ١٩٧٠ م و ١٩٧٨ م ان تنتخب رئاسة مجلس الشعب الاعلى من قبل الاخير . علماً بان مجلس الشعب الاعلى السلطة العليا للدولة وبخلاف الاحكام الدستورية السابقة نصت احكام خمسة دساتير اخرى على ان تنتخب رئاسة الدولة من قبل السلطة التشريعية ثم تنتخب أعضاء الشكل الجماعي لرئاسة الدولة رئيساً لها من بين



اعضائها كما هي الحال في دساتير السودان لاعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م و ج.ع. ي. لعام ١٩٧٠م و ج.ي. لعام ١٩٩٠م .

بيد إن احكام هذه الدساتير قد تغايرت بصدد دورية رئاسة الشكل الجماعي لرئاسة الدولة حيث نصت بعض هذه الإحكام الدستورية على دورية رئاسة الشكل الجماعي للرئاسة وصممت عن النص على ذلك احكام البعض الآخر .

والدساتير التي قررت دورية رئاسة الشكل الجماعي لرئاسة الدولة قد تغايرت هي الأخرى في تحديد مدة دورية هذه الرئاسة . لقد نصت احكام الدستور السوداني لعام ١٩٥٦م على إن ينتخب البرلمان السوداني ( المكون من مجلسي الشيوخ والنواب ) مجلس السيادة (م ١٠) . ورأس مجلس السيادة رئيس ينتخبه اعضاءه من بينهم دورياً كل شهر (م ١٤) . وقد تطابقت مع هذا الحكم احكام الدستور السوداني لعام ١٩٦٤م ( مع تغيير شكل البرلمان إلى مجلس واحد ) وذلك قبل تعديل هذا الحكم في عام ١٩٦٥م , الذي ألغى دورية رئاسة مجلس السيادة .

ومع إن احكام دستوري ج.ع.ي لعام ١٩٦٧م و ج.ع.ي . قد قضت بأن يرشح مجلس الشورى أعضاء المجلس الجمهوري بعد مضي المدة المحددة في الدستور الدائم (م ١٢) , الصادر في ٢٧/٤/١٩٦٤م غير أن هذا الدستور قد قرر دورية رئاسة المجلس الجمهوري غير المنتخب , والمشكل بعد ١١/٥/١٩٦٧م أن يتكون المجلس الجمهوري من ثلاثة أعضاء وتكون الرئاسة دورية كل ثمانية أشهر (م ٥) .

وإذا كانت أحكام الدساتير السابقة قد اتفقت على دورية رئاسة الشكل الجماعي لرئاسة الدولة من حيث المبدأ . فأنها قد تغايرت في مدة دورية هذه الرئاسة من مدة شهر في دستوري السودان لعامي ١٩٥٦م و ١٩٦٤م إلى مدة ثمانية أشهر في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٧م . وإذا كانت أحكام الدساتير

وإن كان دستور اتحاد سوريا لعام ١٩٢٢م قد قُضي بحكم مخالف لدستور اتحاد الجمهوريات العربية حين نص دستور اتحاد سوريا على أنه ( لا يجب ضرورة أن يكون أعضاء المجلس الاتحادي من أعضاء الحكومة الذي يعينهم بصورة مؤقتة من قبل حكومات الدول ) (م٦) .

وبالمقابل خول دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م لمجلس النواب انتخاب مجلس الرئاسة ( عدهم ٥ ) ويعتبر المرشح عضواً في مجلس الرئاسة بحصوله على اصوات ثلثي أعضاء المجلس في الدورة الاولى واذا لم يتم فيكون بالاغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس (م٨٢) تقوم رئاسة الدولة الجماعية المنتخبة من قبل مجلس النواب بانتخاب رئيس هذه الهيئة الجماعية للدولة من بين اعضائها . حيث ينتخب مجلس الرئاسة عقب انتخابه رئيساً له من بين اعضائه . وذلك للمدة الدستورية للمجلس (م٨٤) . لقد قرر الدستور الاخير مدة رئيس واعضاء مجلس الرئاسة وبذلك اختلفت على الاحكام الدستورية السودانية التي صممت عن ذلك . ولما كانت الاحكام الدستورية السابقة قد انطلقت من الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات . وبذلك فإن الشكل الجماعي لرئاسة الدولة هو رئاسة السلطة التنفيذية ( باستثناء الدساتير المؤقتة التي كانت تعتبر الهيئة العليا للدولة تلك المجالس التي سبق ذكرها ) فإن الدستور ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م قد نصتا على قيام الهيئة الجماعية لرئاسة السلطة العليا للدولة في ظل الاخذ بمبدأ وحدة سلطة الدولة .

هذا وتجدر الاشارة إلى ان النظرية القائلة بوحدة سلطة الدولة ( او نظرية القانون الدستوري الاشتراكي ) قد عرفت عنها الاحكام الدستورية الجديدة في دول شرق اوروبا وروسيا<sup>١</sup> والدول التي كانت تؤلف الاتحاد السوفيتي السابق .

---

<sup>١</sup> - علماً بأنه لم تحسم عملية الاخذ بأي من المذاهب الفقهية في علم القانون الدستوري حتى الان في هذه البلدان .

كما إن الأحكام الدستورية التي سادت في ج.ي.د.ش , والتي قررت مبدأ الأخذ بوحدة سلطة الدولة , قد انتهت بسريان مفعول دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ م . على أن مقارنة هذه الدساتير بهذا الصدد تندرج في إطار تاريخ أنظمة الحكم , ومرور بعض البلدان بأكثر من محاولة من المدارس والتجارب الدستورية . وأخذ هذا البلد أو ذاك في هذه الفترة أو تلك بهذا النظام تارة وبذاك تارة أخرى من جهة . ومن جهة أخرى فإنه لا بد من إدراج هذه الأحكام الدستورية التي أخذت بمبدأ وحدة سلطة الدولة في هذا البحث بأنه قد طبق هذا المبدأ في الشطر الجنوبي من الوطن سابقاً لفترة من الوقت . وبذلك أصبحت معلومه تاريخية في علم القانون الدستوري وأنظمة الحكم التي نحن بصدد مقارنة أحكامها في مرحلة الانظمة الجمهورية في عدد من البلدان العربية على أنه قبل إن تدخل في مقارنة الأحكام الدستورية التي قررت وحدة سلطة الدولة ينبغي إن نأتي بانتخابات رئاسة الدولة من قبل السلطة التشريعية أو المؤقتة في كل من سوريا ولبنان والسودان في ظل النظام البرلماني. وفي الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية قبل الإنتقال الى الانتخابات المباشرة منذ عام ١٩٩٩ ، والعراق بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ .

هذا وتجدر الإشارة الى أنه لم تكن انتخابات رئاسة الدولة بين متنافسين في جميعها كما لم يتم تولي هذا المنصب بالانتخاب فقط بل بالإستيلاء وبالتعيين والتمديد . لقد تقلب في منصب رئيس الدولة في ظل الانتداب في سوريا وبعد الإستقلال في المدة الممتدة ما بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٦٢ – ثمانية رؤساء بالانتخاب – انتخب منهم ست مرات بدون منافس وكانت المنافسة بين مرشحين في إنتخابين فقط :

١- انتخب صبحي بركات الخالدي دون منافسة رئيساً لاتحاد دول سوريا المستقلة من قبل مجلس الإتحاد بأكثرية أعضاء المجلس – المؤلف من



خمسة عشر عضواً بنسبة خمسة أعضاء من كل من دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين . وقد تم إنتخابه في ١٩٢٢/٦/٢٨ . وبعد تحول نوع الدولة من إتحادية إلى بسيطة استمر صبحي بركات رئيساً لدولة سوريا المؤلفة من دولتي دمشق وحلب حتى نهاية عام ١٩٢٥ .

٢- جرت إنتخابات رئيس الجمهورية في ١٩٣٢/٦/١١ بعد انتخاب المجلس النيابي وقد تنافس على منصب الرئيس محمد علي العابد حصل على ٣٦ صوت في حين حصل صبحي بركات على ٣٢ صوت . وفاز العابد .

٣- انتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية دون منافس في ١٩٣٦/١٠/٢٦ وفاز بالأغلبية أعضاء المجلس . وذلك بعد أن حصلت الكتلة الوطنية على أغلبية مقاعد مجلس النواب .

٤- انتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في ١٩٤٣/٧/١٦ دون منافسة نال ١١٨ صوتاً في الانتخاب من أصوات النواب الحاضرين البالغ عددهم ١٢٠ عضواً<sup>١</sup> .

٥- انتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في ١٩٤٨/٣/١٩ دون منافس بعد أن عدل الدستور إلى جواز انتخاب رئيس الجمهورية لمدة ثانية (حيث كانت إعادة انتخاب الرئيس القائم محضوره إلا بعد مرور خمس سنوات لانقضاء مدته\* . وقد نال شكري القوتلي ١٢٣ صوتاً من ١٢٥ - الأعضاء الذين حضروا الانتخاب وسحبت ورقة بيضاء وأربعة نواب غابوا عن الاجتماع<sup>٢</sup> .

٦- انتخب هاشم الأتاسي رئيساً مؤقتاً من قبل الجمعية التأسيسية دون منافس عام ١٩٥٠ حصل ٩٨ صوتاً من مجموع ١٠٨ من حضر اجتماع الجمعية .

---

<sup>١</sup>- راجع . نصوح يابيل - سوريا في القرن العشرين صحافة وسياسة يرجع سابق ص ٧٥ .  
<sup>٢</sup>- نفس المرجع ص ٣٨٢ - هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بعد أن رحل الملك فيصل عن دمشق قسمت سوريا إلى دويلات اعتباراً من ١٩٢٠/١٢/١ - دولة دمشق أصبح رئيسها حقي العظم . دولة حلب رئيسها كامل القدسي . دولة العلويين رئيسها العقيد الفرنسي قبيح . دولة جبل الدوروز ورئيسها سلطان الاطرش . دولة لواء الإسكندرونة رئيسها صبحي بركات الخالدي .

وحين تحولت الجمعية التأسيسية الى مجلس نواب بقي الاتاسي رئيساً للدولة الى ان اسقطه انقلاب الشيشكلي . وبعد سقوط حكم الشيشكلي عام ١٩٥٤ . عاد مجلس النواب الذي حله الشيشكلي الى ممارسة مهامه عاد الاتاسي رئيساً للدولة<sup>١</sup> .

٧- جرت انتخابات رئيس الجمهورية في ١٨/٥/١٩٥٥ وتنافس على هذا المنصب كل من شكري القوتلي وخالد العظم . حصل القوتلي في الدور الاول على ٨٩ صوتاً وحصل العظم على ٤٢ صوتاً . جرت إنتخابات الدور الثاني فحصل القوتلي على ٩١ صوتاً وحصل خالد العظم على ٤١ صوتاً . ووجدت ٦ أوراق بيضاء وغاب أربعة نواب عن الجلسة .

٨- إنتخب ناظم القدسي رئيس للجمهورية بعد إنفصال سوريا عن مصر وكان الانتخاب بتاريخ ١/٢/١٩٦١ دون تنافس . وقد حصل القدسي على ١٥٣ صوتاً من ١٧١ - الاعضاء الذين حضرو جلسة الانتخابات وعليه فإن المنافسة في انتخابات رئيس الجمهورية في سوريا من قبل السلطة التشريعية لم تجري سوى مرتين . وجرت الانتخابات دون منافسة ستة مرات كما هو موضح اعلاه .

٩- لم ينحصر الامر على ضالة المرات التي تم فيها التنافس بين المرشحين لمنصب رئيس الدولة وهيمنة الانتخابات غير التنافسية بالشكل المذكور اعلاه فقط بل وحدث أن عينت سلطة الانتداب رئيس الدولة او اصبح الرئيس المنتهية ولايته رئيساً بدون انتخاب .

لقد حدث أن :

١. صار صبحي بركات الخالدي رئيساً للدولة السورية ورئيساً للوزراء من ١٩٢٥/٨/٣١ - ١٩٢٥/١٢/٢١ .

---

<sup>١</sup> - نصوح بابيل . المرجع السابق ص ٣٨٤ .

٢. عين المفوض السامي الفرنسي أحمد الدماذا رئيساً للدولة والوزارة في ١٩٢٦/٤/٢٦ بقت حكومته الى ١٩٢٨/٢/٩ .

٣. صار صبحي بركات الخالدي رئيساً للدولة الى أن انتخب محمد علي العابد رئيساً عام ١٩٣٢ بعد منافسة صبحي الخالدي . وقد بقيت سوريا بدون رئيس دولة بعد انتخاب الجمعية التأسيسية حين رشحت هذه الجمعية بالأغلبية ابراهيم هاتونو لمنصب رئيس الدولة حيث حلت السلطة الفرنسية هذه الجمعية في نفس اليوم .

٤. حل المفوض السامي الفرنسي المجلس النيابي السوري في ١٩٣٩/٧/٩ وتولى هذا المفوض مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية وشكل حكومة مديرين . واستقال هاشم الأتاسي من منصبه وسافر الى حمص .

٥. عين المفوض السامي كترو - الشيخ تاج الحسيني رئيساً للجمهورية في ١٩٤١/٩/١٢ - بقي الحسيني في هذا المنصب الى أن مات مسموماً في ١٩٤٣/١/١٧ .

٦. اصدر الجنرال كترو في مارس ١٩٤٣ قرار قضى بأن يمارس عطا الايوبي سلطات رئيس الدولة ورئيس الحكومة<sup>١</sup> .

٧. وإذا ادرجنا تولى هذا المنصب من قبل رؤساء دولة دمشق وحلب وجبل الدروز والاسكندرونة ودولة العلويين فإن الرؤساء الذين تولوا هذا المنصب بدون انتخاب في حدود احدى عشر رئيساً لهذه الدويلات في فترة الانتداب منهم من كان قد تولى رئاسة الدولة بواسطة الانتخاب قبل ذلك ( مثل صبحي بركات الخالدي ) .

لم تكن سوريا المثل الوحيد في الانتخابات لرئاسة الدولة بين متنافسين وبدون منافسين وبالتعيين من قبل سلطة الانتداب فقط ، بل وامتد الامر الى لبنان

---

<sup>١</sup> لمزيد من الإطلاع راجع نصوص بايبل . المرجع السابق ص ١٦٦، ١٦٠، ٥٩ .



. رغم ان لبنان يكاد يكون البلد الوحيد ( في الدول العربية ) الذي حافظ على التعددية الحزبية في نظامه السياسي وعدم غياب السلطة التشريعية عن ممارسة وظائفها حتى في احلك الظروف وبالعودة الى التقاسم الطائفي لرئاسة الدولة والحكومة ورئاسة مجلس النواب نجد أنه قد حدث أن تولى هذه المناصب من طوائف مختلفة بالشكل التالي :--

### رئاسة الدولة ..

تقلبت رئاسة الدولة في لبنان بين الانتخابات والتعيين والتكرار وعدم التجديد والتمديد في تولى منصب رئيس الدولة حيث إذا عدنا الى تولى هذا المنصب بعد إعلان الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ فإنه كما يلي :

الرقم	اسم الرئيس	تاريخ انتخابه	عدد الاصوات التي حصل عليها	المنافس	الاوراق الباطلة	الطائفة
١	شارل دبلس	١٩٢٦ / ٥ / ٢٦	الاجماع	لا يوجد		روم ارثونكس
٢	شارل دبلس	١٩٢٩ / ٣ / ٢٧	٤٣ صوت	لا يوجد	ورقة بيضاء	روم ارثونكس
٣	اميل اده	١٩٣٦ / ١ / ٢	١٤ صوت	بشارة الخوري		ماروني
٤	بشارة الخوري	١٩٤٣	٤٤ صوت	اميل اده		ماروني
٥	بشارة الخوري	١٩٤٨	بدون منافس ملكت ولايتها ثلاث سنوات ثم استقال قبل انتهاء المدة			
٦	كميل شمعون	١٩٥٢	بالاجماع بعد ان قتل حميد فرنجية في التصويت الثاني وقد تسلمت الاصوات في الدور الاول			ماروني
٧	فؤاد شهاب	١٩٥٨	٤٨	ريمون اده - ٧ صوت		ماروني
٨	شار الحلو	١٩٦٤	٩٢	بشار الجميل ٥		ماروني
٩	سليمان فرنجية	١٩٧٢	٥٠	البس - ٤٩ مكرس		ماروني
١٠	البس مكرس	١٩٧٦	تسلم المنصب بعد استقالة سليمان فرنجية قبل انتهاء مدته			ماروني
١١	بشير الجميل	١٩٨٢	٧٥ صوت دون منافس	قتل قبل ان يسلم منصبه		ماروني
١٢	امين الجميل	١٩٨٢	٧٧ صوت	البس الهراوي		ماروني
١٣	رينيه معروض	١٩٨٩	٦٦ صوت وقتل بعد انتخابه			ماروني
١٤	البس الهراوي	١٩٨٩ / ١١ / ٢٤	٤٧ صوت	احسون رزق ٥ اصوات		ماروني
١٥	البس الهراوي	١٩٩٥ / ١٠ / ١٦	١١٤ صوت	تجديد وعارض التجديد ١١ صوت		ماروني
١٦	اميل لحود	١٩٩٨	١٨ صوت	دون منافس		
١٧	اميل لحود	شهر ٩ / ٢٠٠٤	٩٦ صوت	تمديد المعارضون ٢٩ نقياً		

وعليه يتضح من الجدول أنه أعيد انتخاب أربعة رؤساء جمهورية ، جدد المجلس النيابي انتخاب شارد دباس في ١٩٢٩/٣/٢٧ قبل انتهاء مدة ولايته شهرين وحصل على ٤٢ صوت و ورقة بيضاء و جدد المجلس النيابي انتخاب بشارة الخوري عام ١٩٤٨ بصورة استثنائية لكنه لم يكمل المدة حيث استقال عام ١٩٥٢ وقرر مجلس النواب في ١٩٩٥/١/١٦ تمديد ولاية الياس الهراوي لمدة ثلاث سنوات بصورة استثنائية وصوت لصالح التجديد ١١٤ صوت وعارضه ١١ صوت . و جدد مجلس النواب ولاية الرئيس اميل لحود لمدة ثلاث سنوات في ٢٠٠٤/٩ صوت لصالح التجديد ٩٦ صوت وعارضه ٢٩ صوت وغاب ثلاث نواب وقد تم ذلك بموجب تعديل المادة ٤٩ من الدستور .

وإذا رجعنا إلى الأصوات التي حصل عليها المرشحون في الدورين الأول والثاني لوجدنا أنه قد جرت انتخابات تنافسية بين أميل آدم وبشارة الخوري في ١٩٣٦/١/٣ حصل أميل آدم على ١٤ صوت وحصل بشارة الخوري على ١١ صوت في الدور الأول ثم حصل أميل آدم على نفس الأصوات التي حصل عليها في الدور الأول وكذلك بشارة الخوري وبهذا فاز أميل آدم في الدور الثاني .

وتنافس كميل شمعون وحמיד فرنجيه في الدور الأول في انتخابات عام ١٩٥٢ حصل المرشحان على أصوات متساوية في الدور الأول ثم تنازل حميد فرنجيه عن الترشيح في الدور الثاني .

ولم يحصل فؤاد شهاب على الأغلبية المطلوبة في الدور الأول حيث حصل على ٤٣ صوت في حين حصل منافسة على ١٠ أصوات وحصل شهاب على ٩٩ صوت في الدور الثاني .

وحصل سليمان فرنجيه على ٥٠ صوت في الدور الأول وحصل منافسة الياس سركييس على ٤٩ صوت وحضر انتخابات بشير بشير الجميل ٦٢ نائب



في ١٩٨٢/٨/٢٣ صوت لصالحه ٥٧ نائب وامتنع عن التصويت خمسة نواب وانتخب اميل الجميل في ١٩٨٢/٩/٢١ بعد مقتل اخيه حضر الاجتماع ٨٤ نائب صوت لصالح ٧٧ نائب .

وعند انتخاب رينه معوض اجتمع مجلس النواب في مطار بيروت وافر وثيقة الطائف وانتخب الحسيني رئيسا للمجلس وجرى انتخابات رئيس الجمهورية الجديد بعد ان بقي هذا المنصب شاغراً منذ صيف ١٩٨٨ حتى ١٩٨٩/١١/٥ . وقد ترشح لمنصب رئيس الجمهورية كل من رينه معوض والياس اهراوي وجورج سعادة جرت الدورة الاولى للاقتراع وكانت تتطلب ٤٩ صوتاً من ٧٣ نائباً (اعضاء المجلس المتواجدين آنذاك) حصل رينه معوض في الدور الاول على ٣٥ صوت وحصل جورج سعادة على ١٦ صوت وحصل الياس الهراوي على خمسة اصوات ووجدت ورقتان بيضاء اعلن الهراوي انسحابه من الترشيح في الدورة الثانية ثم اعلن جورج سعادة انسحابه من الترشيح ايضاً . فجرى الاقتراع على رينه معوض الذي حصل على ٥٢ صوت ووجدت ٦ أوراق بيضاء وذلك في عدد الاوراق التي تم فرزها وعددها ٥٨ ورقة<sup>١</sup> .

وبعد مقتل رينه معوض ترشح لمنصب رئيس الجمهورية كل من الياس الهراوي وادمون رزق، انسحب ادمون رزق . وتقدم لاقتراع الدور الاول الياس الهراوي وحده فحصل على ٤٦ صوتاً من عدد المقترعين البالغ عددهم ٥٢ نائب ووجدت أربع أوراق بيضاء وورقة ملغاة . وبذلك لم يحصل الهراوي على ثلثي أصوات أعضاء المجلس (البالغ عددهم آنذاك ٧٢ عضواً من الأحياء) فجرى الدور الثاني فنال الهراوي ٤٧ صوت ووجدت ٥ - أوراق بيضاء<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> راجع انداء بيروت ١٩٨٩/١١/٦م

<sup>٢</sup> - راجع النداء ١٩٨٩/١١/٢٥

وكان أميل لحور المرشح الوحيد في انتخابات أكتوبر ١٩٩٨ وقد حصل على ١١٨ صوتاً<sup>١</sup>. ثم جرى تمديد مدة تولية في هذا المنصب.

وعليه فقد وجد أكثر من مرشح وحيد في انتخابات رئيس الجمهورية اللبناني طيلة هذه الفترة ما بين ١٩٢٦-٢٠٠٤ بالشكل الذي بيناه.

وعلاوة على ما تقدم عين المفوض السامي الفرنسي عدداً من رؤساء الجمهورية اللبنانية أثناء الإنتداب بالشكل التالي :

١- عين المفوض السامي الفرنسي شارل دباس رئيساً للجمهورية اللبنانية قبل انتهاء مدة ولايته عام ١٩٣٢ وقد استقال دباس من هذا المنصب في أواخر ١٩٣٢. وهو من الطائفة الأرثوذكسية.

٢- عين المفوض السامي الفرنسي الحبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية لمدة سنة تبدأ من أواخر شهر عام ١٩٣٤. ثم أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً بتجديد ولاية حبيب باشا السعد لسنة واحدة تنتهي في ١٩٣٦/١/٣٠ - ماروني.

٣- عين المفوض السامي الفرنسي الفرد نقاش رئيساً للجمهورية في ١٩٤١/١٠/٢٤ - ماروني.

٤- عين المفوض السامي الفرنسي أيوب ثابت رئيساً للجمهورية في ٢٨/٣/١٩٤٣ بروتستنت.

٥- عين المفوض السامي الفرنسي بترو طراد رئيساً للجمهورية في صيف ١٩٤٣- أرثوذكس وعياله فقد تم تعيين ستة رؤساء جمهورية في لبنان من قبل السلطة الفرنسية من جهة. ولم يكن رئيس الجمهورية قبل ١٩٤٣ مارونياً بالضرورة حيث يلاحظ تولي هذا المنصب من قبل أبناء الطوائف الأخرى كالارثوذكسين والبروتستانتية.

---

<sup>١</sup> - راجع الوسط العدد ٣٥٧ , ١٩٩٨/١١/٣٠.

أما ما يتعلق بانتخابات رئاسة الدولة في الجمهورية العربية اليمنية فإنه لا توجد أدبيات لدينا عن نتائج انتخابات أعضاء المجلس الجمهوري في المجلس الوطني عام ١٩٦٩ . ولذلك فأنا سوف نكتفي بإيراد نتائج انتخابات رئاسة الدولة من قبل مجلس الشورى كسلطة تشريعية منذ بداية السبعينات . انتخابات المجلس الجمهوري في ١٩٧١/٤/٢٦ كان المرشحون لعضوية المجلس الجمهوري كل من : القاضي عبد الرحمن الارياني ، الشيخ محمد علي عثمان ، الفريق حسن العمري . وقد حضر الجلسة التي جرت فيها انتخاب المرشحين المذكورين أعلاه ١٤٣ عضواً من أعضاء مجلس الشورى وغاب ١٦ عضواً من أعضاء المجلس وكانت نتيجة الاقتراع كما يلي :

حصل القاضي عبد الرحمن الارياني على ١١٠ صوتاً .

حصل الشيخ محمد علي عثمان على ٨٦ صوتاً .

حصل الفريق حسن العمري على ٦٣ صوتاً ( راجع الثورة في

١٩٧١/٤/٢٧ ) .

وبعد ان قدم أحمد محمد الشامي إستقالته من عضوية المجلس الجمهوري عام ١٩٧١ تقدم ثلاثة ممن تنطبق عليهم شروط دستور ج . ع . ي . لعام ١٩٧٠ ( راجع م ١٩٣ ) وقد فاز القاضي عبد الله الحجري ب ٧٥ صوتاً في المرة الثانية من الانتخابات في حين حصل منافسه أحمد محمد نعمان على ٣٥ صوتاً وحصل المرشح الثالث أحمد جابر عفيف على ١٠ أصوات وقد حدث ذلك بعد أسبوع من فشل أي من الثلاثة المرشحين في الحصول على الاغلبية المطلقة <sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> - راجع صوت اليمن في ١٩٧١/١٢/٣١ . وقد كانت نتائج الاقتراع الاول كما يلي ٦٤ - القاضي الحجري ٣٥ - الاستاذ أحمد محمد تعمن ١٠ - اصوات أحمد جابر عفيف . وبعد اغتيال الشيخ محمد علي عثمان عام ١٩٧٣ . ترشح الاستاذ أحمد محمد نعمان وفاز بالاغلبية المطلقة في الدورة الاول . راجع قائد محمد طربوش السلطات العليا للدولة في ج . ع . ي . اطروحة دكتوراة وفلسفة في فقه القانون مقدمة الى كلية الحقوق جامعة موسكو باللغة الروسية صفحة ٢٤ .



أما انتخاب رؤساء ج.ع.ي. في مجلس الشعب التأسيسي فقد كانت كما يلي  
الجدول - ١ -

اسم المرشح	اسم المجلس	أعضائه	الحاضرون	الغائبون	المتحفظون	الاصوات التي نالها المرشح	السنة
أحمد حسين القشبي	مجلس الشعب التأسيسي	٩٩	٧٥	٢٤		٧٥	١٩٨٧ / ٤/٢٢
علي عبد الله صالح	مجلس الشعب التأسيسي	٩٩	٧٦	١٨		٧٦	١٩٧٨ / ٧/١٧
علي عبد الله صالح	مجلس الشعب التأسيسي	١٥٩				١٥٢	١٩٨٣ / ٧/١٧
علي عبد الله صالح	مجلس الشوري	١٥٩	١٥٤	٥	٢	١٥٢	١٩٨٨ / ٧/١٧

وإذا كانت الانتخابات الرئاسية في ج . ع . ي بالشكل السابق ذكره فإنه قد كانت تجري إنتخابات هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى باقتراح قيادة الحزب الحاكم الوحيد ويفوز المرشحون دون ان يعلن عن عدد الاصوات التي حصل عليها كل واحد لعضوية هيئة مجلس الرئاسة وهم في الاصل من قيادة الحزب الحاكم في ج . ي . د . ش. أما النصوص الدستورية فقد كانت كما يلي :- لقد نصت المادة ٧٦ من دستور ج . ي . د . ش . لعام ١٩٧٠ على أن ينتخب مجلس الشعب الاعلى رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة . ويكون مجلس الرئاسة مسؤولاً وعرضة للمحاسبة أمام مجلس الشعب الاعلى عن أعماله . ويجوز لمجلس الشعب الاعلى بناء على طلب ثلث أعضائه على الأقل ، أن يعيد تشكيل مجلس الرئاسة أو يعفي أحد أعضائه بمقتضى إتخاذ هذا القرار بأغلبية أصوات

أعضاء مجلس الشعب الاعلى . وإذا أعفى رئيس مجلس الرئاسة من منصبه فإن على مجلس الرئاسة أن يستقيل .

وبناء على ما تقدم فإن أحكام هذا الدستور قد أعطت ثلث أعضاء مجلس الشعب الاعلى حق طلب إعادة تشكيل مجلس الرئاسة ، الذي سبق و أن شكلته القيادة العام للجبهة القومية التنظيم السياسي الحاكم والوحيد . قبل إصدار الدستور وتعين أعضاء مجلس الشعب الاعلى من قبل تلك القيادة أيضاً .

وإذا كان دستور ج . ي . د . ش لعام ١٩٧٠ لم يشترط نصاً أن يكون رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة من أعضاء مجلس الشعب الاعلى في نص المادة المذكورة أعلاه . فإن دستور ج . ي . د . ش لعام ١٩٧٨ قد قرر هذا الشرط نصاً في المادة ٧٩ منه أن : ينتخب مجلس الشعب الاعلى في أول اجتماع له من بين أعضائه رئيس وأعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى من عدد لا يقل عن أحد عشر عضواً ولا يزيد عن سبعة عشر عضواً ويجوز لهيئة الرئاسة انتخاب نائب رئيس وتعيين سكرتير لها من بين أعضائها . وهيئة الرئاسة مسؤولة وعرضة للمحاسبة أمام مجلس الشعب الاعلى ويجوز لمجلس الشعب الاعلى بناء على طلب ثلث أعضائه على الأقل أن يعيد تشكيل هيئة الرئاسة او يعفي أحد أعضائها . ويقتضي إتخاذ هذا القرار أغلبية أصوات أعضاء مجلس الشعب الاعلى .

ومن خلال مقارنة نصوص الدستورين بهذا الشأن يتضح تطابقهما في موضوع مسؤولية رئيس وأعضاء رئاسة مجلس الشعب الاعلى أمام الاخير . وهو الحكم الذي قرره دساتير الدول التي تأخذ بنظام وحدة سلطة الدولة سواء في البلدان الاشتراكية السابقة أو في سويسرا الخ . كما تطابقت أحكام الدستورين بصدد حق ثلث أعضاء هذه السلطة طلب إعادة تشكيل مجلس

الرئاسة ( وهيئة الرئاسة). وكذلك الاغلبية المطلوبة لأقرار هذا الاجراء  
( انتخاب رئاسة المجلس ) .

بيد أن أحكام الدستورين قد تغيرت بشأن النصوص الاخرى . حيث إذا  
كان دستور ١٩٧٠ قد قرر انه إذا اعفي رئيس مجلس الرئاسة فعلى اعضاء  
مجلس الرئاسة ان يستقيلوا من مناصبهم . فإن دستور ١٩٧٨ لم ينص على  
ذلك . زد على ذلك تباينت احكام الدستورين بصدد عدد اعضاء مجلس الرئاسة  
( وهيئة الرئاسة ) من رئيس وما لا يقل عن عضوين ولا يزيد عن ستة اعضاء  
في دستور ١٩٧٨ . وإذا كان ينتخب نائب لرئيس مجلس الرئاسة أو اكثر من  
نائب في دستور ١٩٧٠ ، فإنه قد انحصر على انتخاب نائب رئيس هيئة رئاسة  
المجلس وتعين سكرتير لها من بين أعضائها في دستور ١٩٧٨ .

وبمقارنة احكام الدستورين السابقين بهذا الشأن باحكام دساتير الدول  
التي اخذت بنظام وحدة سلطة الدولة، نجد ان تلك الأحكام الدستورية قد بدأت  
مسيرتها بما نص عليه دستور جمهورية روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨ . طبعاً مع  
الأخذ بعين الاعتبار تباين عدد أعضاء رئاسة السلطة العليا للدولة وتسمياتها .  
مثال ذلك اعتبرت اللجنة التنفيذية المركزية للسوفييتات الهيئة العليا التشريعية  
والتنفيذية والرقابية على هيئات الدولة الاتحادية ( م. ٣١). وينتخب مؤتمر نواب  
سوفيئات روسيا وهو السلطة العليا للدولة هذه اللجنة من عدد لا يقل عن مائتين  
شخص (م ٢٨) تكون هذه اللجنة مسؤولة أمام مجلس نواب السوفييتات (م ٣١) .  
وكانت الحال كذلك بعد قيام الاتحاد السوفييتي . حيث نص دستور الاتحاد  
السوفييتي لعام ١٩٢٤ على ان تكون السلطة العليا للدولة مجلس السوفييت  
الاعلى المؤلف من مجلسي الاتحاد والقوميات – واللجنة التنفيذية المركزية في  
الفترة ما بين انعقاد مؤتمر مجلس السوفييات الاعلى ( م ٨ ) وتكون هذه اللجنة  
مسؤولة امامه (م ١٣) . وتتألف هيئة رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية من ٢١



عضواً (م ٢٦) تنتخب في اجتماع مشترك لمجلس الاتحاد والقوميات وتكون مسؤولة امام مجلس السوفييت الاعلى (م ٣٦) .

ومع أن احكام دستوري الاتحاد السوفييتي لعامي ١٩٣٦ و ١٩٧٧ قد اتفقت مع الاحكام السابقة بأن تكون السلطة العليا للدولة مجلس السوفيات (م ٣٠ من دستور ١٩٣٦ وم ١١٠ من دستور سنة ١٩٧٧) غير ان احكامهما قد تغايرت بشأن هيئة رئاسة مجلس السوفييت الاعلى ، حيث ينتخب مجلس السوفييت الاعلى رئيساً لهيئة رئاسة المجلس وخمسة عشر نائباً بمعدل نائب واحد عن كل جمهورية متحدة وعشرين عضواً في هيئة الرئاسة في دستور ١٩٣٦ (م ٤٨). بينما ينتخب مجلس السوفييت الاعلى رئيساً ونائب اول للرئيس وخمسة عشر نائباً للرئيس على اساس نائب واحد عن كل جمهورية متحدة وامين سر هيئة الرئاسة و ٢١ عضواً في دستور ١٩٧٧ (م ١٢٠) .

واذا كان تشكيل السلطة العليا ورئاستها بالشكل المشار اليه في دساتير الاتحاد السوفييتي كدولة مركبة . فإن السلطة العليا للدولة قد تشكلت من مجلس واحد في أغلب البلدان الاشتراكية سابقاً . كونها دول بسيطة باستثناء تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا . على ان دساتير هذه البلدان قد تغايرت في كل من النص على عدد أعضاء هيئة رئاسة السلطة العليا والاعلبية المطلوبة لفوز هيئة رئاستها (وجهة الترشيح التي سبق ان وضحناها اعلاه) من جهة وعدم النص على تحديد أعضاء هيئة رئاسة هذه السلطة والاعلبية المطلوبة للفوز بها من جهة ثانية . في حين قررت مجموعة ثالثة منصب رئيس الجمهورية المنتخب من قبل السلطة العليا للدولة .

بيد ان هذه الاحكام الدستورية قد اتفقت جميعاً على ان تكون مدة هيئة رئاسة السلطة العليا او رئيس الجمهورية نفس مدة السلطة العليا باستثناء دساتير يوغسلافيا في عهد الرئيس تيتو التي قضت بأن تكون مدته بدون حدود

في سنة ١٩٧٤ بصورة إستثنائية ودورية رئاسة السلطة العليا للدولة بعد وفاته.

وحصل في الواقع العملي أن كان الحزب الحاكم هو الذي يرشح أعضاء رئاسة هذه السلطة العليا حتى في الدول التي قررت أحكامها الدستورية قيام جبهات من الأحزاب السياسية التي تعطن تأييدها لبرنامج الحزب ( القائد ). وعليه فقد كان رئيس هذه الهيئة أو رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة العليا للدولة ورئيس الحزب الحاكم في نفس الوقت في حين كانت الجبهات الوطنية المذكورة عبارة عن قوى يحركها الحزب الحاكم .

ومع الأخذ بعين الاعتبار ما تقدم تغايرت الأحكام الدستورية في تلك البلدان التي أخذت دساتيرها بمبدأ وحدة سلطة الدولة بشأن انتخاب عدد أعضاء رئاسة السلطة العليا للدولة بالشكل التالي : رئيس وثلاثة نواب للرئيس في دستور البانيا لعام ١٩٤٧ ، رئيس ونائب للرئيس وسكرتير وأعضاء بدون تحديد في دستور بلغاريا لعام ١٩٧١ ( ١ وسكرتير وأعضاء بدون تحديد في دستور بلغاريا لعام ١٩٧١ ( راجع م ٩٢ ف ٢ ) ، رئيس ونوابه وأعضاء ( بدون تحديد النواب والأعضاء المؤلف ) وسكرتير في دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨ ( م ٦٧ ) .

غير انه إذا كان دستور بلغاريا قد قرر ان يكون انتخاب هؤلاء بالأغلبية . دون تحديده الأغلبية المطلقة أم الأغلبية النسبية . فإن دستور ألمانيا الديمقراطية لم يشر إلى الأغلبية أصلا .

ويتألف مجلس الدولة في دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٧٤ من رئيس ونائب رئيس وأعضاء وسكرتير ( م ٦٧ ق أ ) ، على أن هذا الدستور قد اشترط أن يكون انتخاب مجلس الدولة في الاجتماع الأول للسلطة العليا بعد انتخابها وان يقترح ترشيح رئيس وأعضاء مجلس الدولة الهيئة البرلمانية في

مجلس الشعب وتمثل كل شعبة برلمانية في هيئة الرئاسة مكونة من أربعة أعضاء على الأقل (م ٥٧) . وينتخب مجلس الدولة من بين أعضائه رئيساً للمجلس ونائب للرئيس سكرتيراً وأعضاء في دستور فيتنام لعام ١٩٨٠ (م ١٩٩) . دون تحديد عدد الأعضاء ودون النص على الأغلبية أيضاً . في حين قرر دستور ألبانيا لعام ١٩٥٨ أن ينتخب مجلس الشعب رئيساً ونائبين وسكرتيراً (م ٤٦) .

وإذا كانت أحكام مجموعة الدساتير السابقة قد صممت عن أعضاء رئاسة السلطة العليا للدولة . فإن أحكام مجموعة أخرى من دساتير البلدان الاشتراكية سابقاً قد قررت نصاً عدد أعضاء هيئة رئاسة السلطة العليا للدولة ينتخبون من قبل تلك السلطة . مثال ذلك ينتخب مجلس الشعب هيئة رئاسته التي تتألف من رئيس وثلاثة نواب للرئيس وعشرة أعضاء في دستور ألبانيا لعام ١٩٤٦ (م ٥٧) . وأضاف دستور ألبانيا لعام ١٩٧٦ الى الاعضاء المذكورين في الدستور السابق سكرتير هيئة رئاسة مجلس الضعب (م ٥٧) . زد على ذلك قضى الدستور الأخير بأن يكون انتخاب هيئة الرئاسة هذه في الاجتماع الأول وتستمر حتى انتخاب هيئة رئاسة جديدة (م. ٧٦).

ومع ان احكام دستور المجر لعام ١٩٤٩ ، المعدل عام ١٩٧٢ قد اتفقت مع احكام الدساتير السابقة في شأن انتخاب هيئة رئاسة المجلس من بين أعضائه إلا أنه اشترط أن يكون رئيس مجلس الوزراء وسكرتير الدولة من بين أعضاء هيئة الرئاسة ، التي تتألف من رئيس ونائبين ، وسكرتير وسبعة عشر عضواً . دون أن يشير الى ان يكون انتخاب هيئة الرئاسة في الاجتماع الأول للسلطة العليا ولا الى الاغلبية المطلوبة . وسارت على هذا المنوال احكام دستوري بولندا لعامي ١٩٥٢ ، ١٩٧٦ في موضوع انتخاب هيئة الرئاسة الجماعية للسلطة العليا للدولة . غير أنها قد تغايرت في كل من النص على أن



يكون انتخاب هيئة الرئاسة في الاجتماع الاول للسلطة العليا في دستور ١٩٥٢ .  
وعدم النص على ذلك في دستور ١٩٧٦ . كما تغيرت في عدد نواب رئيس هيئة  
رئاسة المجلس من أربعة نواب للرئيس في دستور ١٩٥٢ ، إلى ثلاثة نواب  
لرئيس في دستور ١٩٧٦ . واتفقت أحكامهما في انتخاب المجلس سكرتير  
لهيئة مجلس الرئاسة و ١١ عضواً (م. ٢٤ مدلة في عام ١٩٦١ وم. ٢٩ في  
دستور ١٩٧٦).

وبالمقابل تنتخب الجمعية الوطنية من بين أعضائها مجلس دولة يتألف  
من رئيس المجلس ونائب أول وخمسة نواب للرئيس وخمسة وعشرون عضواً  
في مجلس الدولة في دستور كوبا لعام ١٩٧٦ (م. ٧٢). علماً بأن هذا الدستور  
قد حصر رئاسة الدولة على رئيس مجلس الدولة.

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة قرر دستور بورما لعام ١٩٤٧ أن  
ينتخب مجلس الدولة من قبل الشعب مباشرة ويتألف من أ- ممثل عن كل  
محافظة إدارية ب- ممثلون من النواب مساوياً لعدد النواب المنتخبين . ج-  
رئيس الوزراء - وينتخب مجلس الدولة من بين أعضائه رئيس وسكرتير من  
بين الذين أقر مجلس الشعب ترشيحهم (م. ٦٦).

لم ينحصر الأمر على الرئاسة الجماعية لرئاسة السلطة العليا للدولة في  
البلدان التي أخذت بمبدأ وحدة سلطة الدولة فقط ، بل وتعداه الى أن قررت  
مجموعة من الدساتير هذه منصب رئيس الجمهورية.

وقبل الدخول في المقارنة لأحكام هذه المجموعة من الدساتير فإنه لا بد  
من الإشارة الى ان الفقه الدستوري في البلدان الاشتراكية (سابقاً) عموماً وفي  
الاتحاد السوفييتي خصوصاً كان لا يقر منصب رئيس الدولة في هذه البلدان نظراً  
لطبيعة سلطة الدولة الواحدة . حيث كان منصب رئيس الدولة مرتبطاً بمبدأ فصل  
السلطات في نظرهم.

ورغم سيادة وجهة نظر المدرسة القانونية السوفيتية وتأثيرها على دساتير جميع البلدان الاشتراكية السابقة الى هذا الحد أو ذاك . فإن تقرير منصب رئيس الدولة ، وخاصة التي كان نظام الحكم فيها نظام جمهوري مثل تشيكوسلوفاكيا والصين الشعبية . وفي حين تقرر منصب رئيس الجمهورية في البعض الآخر برغبة رئيس الحزب الحاكم أو أمينه العام بهدف تعزيز سلطاته الشخصية كما هي الحال في رومانيا طبقاً لأحكام دستور ١٩٦٥ وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢ .

وعلاوة على ما تقدم فإنه قد حدث في عدد من البلدان التي تحررت من النازية بعد الحرب العالمية الثانية أن أخذت دساتيرها بمنصب رئيس الجمهورية مثل المجر بعد إلغا النظام الملكي عام ١٩٤٦ وقام منصب رئيس الجمهورية في عام ١٩٤٩ . وفيتنام بعد تحرر القسم الشمالي منها من الاستعمار الفرنسي ، طبقاً لما نصت عليه أحكام دستوري ١٩٤٦ و ١٩٦٠ وألمانيا الديمقراطية في دستور ١٩٤٨ .

أما في بلدان أخرى فقد أعيد العمل بالدساتير السابقة للاحتلال النازي في هذا البلد أو ذاك . مثال ذلك أعيد العمل بدستور بولندا لعام ١٩٢١ في عام ١٩٤٥ ، الذي نص على منصب رئيس الجمهورية . في حين قضى دستور يوغسلافيا لعام ١٩٥٣ بمنصب رئيس الجمهورية ، الذي يتولى هو والمجلس التنفيذي السلطة التنفيذية . ولم يشذ عن هذا الحكم القانون الاساسي المؤقت لعام ١٩٥٩ في كوبا عن النص على منصب رئيس الجمهورية بعد انتصار الثورة على النظام السابق.

وإذا أعدنا الى الاحكام الدستورية بهذا الخصوص لوجدنا أن دستور الصين الشعبية لعام ١٩٥٤ قد نص على أن : ينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب رئيس الجمهورية (م. ٣٩). وينتخب رئيس الجمهورية في الاجتماع

الأول لمجلس الشعب في دستور رومانيا لعام ١٩٦٥ (م. ٧٢). وينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب في دستور كوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢ (م. ٩٠). وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة التي أوجزت في نصوصها الخاصة بانتخاب رئيس الدولة فإن دستور تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٠ قد نص على توافر شروط الترشيح لهذا المنصب في كل من الجنسية والسن كما سبق القول ويكون انتخاب رئيس الجمهورية من قبل المجلس الاتحادي (م. ٦٣ ف ٣ من دستور ١٩٦٠) و(م. ٦٠ و ٦٢ من دستور ١٩٦٨).

وأخذت دساتير بعض البلدان التي كانت تعرف باسم بلدان (التوجه الاشتراكي) بمنصب رئيس الجمهورية في ظل الأخذ بمبدأ وحدة سلطة الدولة . وكان رئيس الجمهورية رئيس السلطة العليا للدولة في نفس الوقت كما هي الحال في دستور أثيوبيا لعام ١٩٨٧ ، الذي قضى بأن يكون مجلس الدولة جهاز الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الدولة وينتخب رئيس الجمهورية من قبل الجمعية الوطنية لنفس مدتها (م. ٨٤).

وكما سبق القول إن رئاسة السلطة العليا للدولة قد انتهت بانتهاء الدساتير التي قررت في دول شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي السابق . على أننا قد أوردناها للمقارنة هنا كمعلومة تاريخية في تاريخ أنظمة الحكم في التاريخ المعاصر من جهة . ولأن مقابل لها قد وجد في أحكام دستورين يمنيين هما دستور ١٩٧٠ و ١٩٧٨ وج.ي.د.ش سابقاً وصارت أحكامهما معلومة تاريخية في تاريخ نظام الحكم في اليمن من جهة أخرى .

هذا وتجدر الإشارة الى أن الأخذ بمبدأ وحدة سلطة الدولة أو الأخذ بمبدأ فصل السلطات في الفقه الدستوري ليس السبب في الخلل الديمقراطي في أي من الدساتير التي تأخذ بهذا المذهب أو ذاك ، والمبادئ الديمقراطية في أي منها . وإنما الخلل في واقع تطبيق هذه الدساتير ومدى أخذها بالمبادئ الديمقراطية . إذ



أنه إذا رجعنا إلى تاريخ أنظمة الحكم في التاريخ الحديث والمعاصر لوجدنا أن الدستور السويسري الذي أخذ بمبدأ وحدة سلطة الدولة وراعي الأوضاع العامة والحريات والتعددية. وقيام المؤسسات الدستورية بوظائفها لوجدنا أنه قد كان ولا يزال شكلاً راقياً لنظام الحكم الديمقراطي.

كما أنه لا يعني في نفس الوقت أخذ الدستور بمبدأ فصل السلطات ديمقراطيته. إذ أن ذلك مرهون هو الآخر بنصوصه الدستورية وموقفه من الديمقراطية وواقع تطبيقاته في الواقع . فالدستور الأمريكي رمز للديمقراطية القائمة على النظام الرئاسي الطبقة في مؤسسات الدولة . والدستور العرفي البريطاني رمز للنظام الديمقراطي البرلماني. وبالمقابل أخذت أحكام دستورية بمبدأ فصل السلطات لكنها عارية من الديمقراطية . كما هي الحال في دساتير البرتغال لعام ١٩٣٣ واسبانيا لعام ١٩٤٢ وبلدان كثيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وخاصة التي سنت في ظروف الحرب الباردة.

إن المشكلة الحقيقية ليست في أخذ الدساتير بمبدأ وحدة سلطة الدولة ولا في الأخذ بمبدأ فصل السلطات . وإنما في نصوص هذه الدساتير وموقفها من الديمقراطية وتوزيع وظائف سلطات الدولة وعلاقتها . وبواقع تطبيق نصوصها في الواقع . وعليه فإن نصوص الدستور القاض بالحريات وتطبيقه في ظل التعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان وإرساء دولة المؤسسات الدستورية مع الأخذ بعين الاعتبار واقع حياة السكان وعاداتهم وتقاليدهم وخصائص شعوبهم ومقدساتهم يعتبر الشكل الأمثل للديمقراطية وإمكانية تحقيقها بصرف النظر عن الأخذ بأي من المبدأين السابقين الذكر.

على أنه قبل الانتقال إلى الانتخابات العامة لرئاسة الدولة في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري فإن الانتخابات في السلطة التشريعية في ج.ي. لرئاسة الدولة قد كانت كما يلي :

١- قام أول مجلس رئاسة دولة في ج.ي. بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٢ تشكل من خمسة : علي عبدالله صالح رئيساً . علي سالم البيض نائباً لرئيس المجلس وعضوية كل القاضي عبد الكريم العرشي وعبد العزيز عبد الغني وسالم صالح محمد. لقد انتخب هذا المجلس وفقاً لأحكام اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية من قبل المجلس الاستشاري في ج.ع.ي. سابقاً وهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في ج.ي.د.ش. سابقاً (راجع ف ٢ من م ٢ من اتفاق إعلان الجمهورية ) وكان قد حدث ذلك في الواقع بموجب اتفاق قيادتي الشطرين آنذاك.

٢- أما انتخاب مجلس الرئاسة في مجلس النواب بعد انتخابات ١٩٩٣/٤/٢٧ فقد كانت نتائجها كما يلي : علي عبدالله صالح (٢٦٣ صوتاً) - عبدالعزيز عبد الغني ٢٤٤ صوتاً - علي سالم البيض ٢٠٧ - أصوات<sup>١</sup> عبدالمجيد الزنداني ٢٠٠ صوتاً - سالم صالح محمد ١٧٢ وقد شارك في التصويت ٢٨٣ نائباً من بين ٢٨٦ حضر جلسات الاقتراع . هذا وقد انسحب من الترشيح كل من أحمد الذهب والعميد مجاهد أبو شوارب وعبدالمك الطيب . وقد كان مجلس الرئاسة هذا يتألف من الناحية السياسية من ٢ من المؤتمر و ٢- اشتراكي و ١- التجمع اليمني للإصلاح ، بدلاً من المجلس الأول الذي تشكل من ٣ من المؤتمر و ٢ من الإشتراكي (راجع الحياة ١٢/١٠/١٩٩٣).

٣- وبعد تحديد شكل رئاسة الدولة برئيس جمهورية وفقاً للتعديل الدستوري الصادر في ١٩٩٤/٩/٣١ فقد جرت انتخابات رئيس الجمهورية بالشكل التالي:

---

<sup>١</sup> - هذا وقد أعلن مجلس النواب في ١٩٩٤/٥/٢٩ بطلان إعلان البيض الانفصال ويعتبر هذا البيان اقالة البيض من عضوية مجلس الرئاسة بسبب اتهام المجلس له بالخيانة العظمى .

تقدم منتان من أعضاء مجلس النواب بترشيح علي عبدالله صالح لرئاسة الجمهورية وكان عدد النواب الحاضرين ٢٥٩ عضواً وبعد فرز الاصوات حصل علي عبدالله صالح علي ٢٥٣ صوتاً في حين كانت البطاقات الباطلة ٦ بطاقات<sup>١</sup>.

أما في السودان في ظل الحكومات البرلمانية .

فقد تناوبت العائلتان الراجعتان للحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة رئاسة الدولة الجماعية في السودان بالشكل التالي :

١- المرغني رئيس مجلس السيادة ١٩٥٥-١٩٥٦ من الحزب الوطني الاتحادي.

٢- إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة ١٩٥٦-١٩٥٨ من الحزب الوطني الاتحادي .

٣- الصادق المهدي رئيس مجلس السيادة ١٩٦٥-١٩٦٨ من حزب الأمة  
٤- أحمد المرغني رئيس مجلس رئاسة الدولة ١٩٨٦-١٩٨٩ من الحزب الوطني الاتحادي.

وسار العراق على هذا القوال بعد إنتخابات الجمعية الوطنية العراقية عام ٢٠٠٥ ، التي أنتخبت جلال طلباني رئيسا لجمهورية العراق ونائبين له أحدهما من السنة وآخر من الشيعة.

وقبل أن ننقل الى الإنتخابات المباشرة لرئيس الدولة أو الإستفتاء عليه في الدول العربية ذات النظام الجمهورىة علينا أن نورد الجداول التالية لرؤساء الدول العربية الذين تولوا السلطة :

---

<sup>١</sup> - جريدة الثورة بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٤.



- ١- الجدول الأول الملوك والأمراء العرب الذين حكموا دولا عربية منذ ١٨٠٤ في مصر حتى عام ١٩٥٢ ومن عام ١٩٢٠ في البلدان العربية الأخرى.
- ٢- الجدول الثاني رؤساء الدول العربية ذات النظام الجمهوري الذين تولوا هذه المنصب بواسطة الانتخابات في السلطة المؤقتة أو التشريعية.
- ٣- الجدول الثالث رؤساء الدولة الذين تولوا هذا المنصب دون انتخابات برلمانية أو مباشرة.
- ٤- الجدول الرابع رؤساء الدولة الذين تولوا هذا المنصب بالانتخاب العام المباشر أو الاستفتاء.

الجدول الأول - الملوك والأمراء العرب في البلدان العربية، مصر ١٨٠٤ - ١٩٥٢ و ١٩٢٠ - حتى الآن في البلدان الأخرى

الرقم	البلد	اسم الملك، الأمير
١	مصر	محمد علي باشا ١٨١٨-١٨٤٨ ١٨٥٤-١٨٥٤ ١٨٦٢-١٨٦٢ ١٨٧٩-١٨٧٩ ١٨٩٢-١٨٩٢ ١٩١٤-١٩١٤ ١٩١٧-١٩١٧ ١٩٣٦-١٩٣٦ ١٩٥٢-١٩٣٦
٢	المملكة العربية السعودية	عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ١٩٥٢- ١٩٥٣ ١٩٦٤-١٩٦٤ ١٩٧٥-١٩٧٥ ١٩٨٢-١٩٨٢ ٢٠٠٥-٢٠٠٥ عبد العزيز بن عبد العزيز خالد ابن عبد العزيز فهد ابن عبد العزيز عبد الله بن عبد العزيز ٢٠٠٥
٣	المملكة العراقية	يحيى حميد الدين ١٩١٨-١٩٤٨ ١٩٤٨ (فرية شهر) ١٩٥٥-١٩٥٥ ١٩٥٥ (سورج) ١٩٦٢-١٩٦٢ محمد احمد بن يحيى ١٩٦٢ (سورج)
٤	قطر	عبد الله بن قاسم ١٩٤٨-١٩٦٣ علي بن عبد الله ١٩٤٩-١٩٧٢ ١٩٧٢-١٩٧٢ حمد بن خليفة ١٩٩٥-١٩٩٥ عبد الله بن خالد هلال بن خالد مشهور بن سلطان زائد بن سلطان خليفة بن زايد ٢٠٠٤-
٥	أبو ظبي	أحمد بن زايد ١٩٥٠-١٩٧٢ ١٩٧٦-١٩٧٦ ١٩٧٦-٢٠٠٤
٦	الكويت	أحمد سالم الصباح ١٩٢١-١٩٥٠ ١٩٥٠-١٩٦٥ ١٩٦٥-١٩٧٠ جابر الاحمد الصباح ١٩٧٠-
٧	لبنان	نظامي ابن سهيل ١٩١٢-١٩٥٠ ١٩٥٨-١٩٧٦ رشيد بن سويد ١٩٧٦
٨	العراق	فصل بن الحسين ١٩٢١-١٩٧٨ ١٩٧٨-١٩٢٩ غري ابن فيصل غري ابن غزوي ١٩٢٩-١٩٥٨
٩	الأردن	عبد الله بن الحسين ١٩٢٠-١٩٥١ ١٩٥١-١٩٥٢ ١٩٥٢-١٩٩٩ ١٩٩٩-١٩٩٩
١٠	البحرين	أحمد ابن الحسين ١٩٣٢-١٩٤٢ سليمان بن حمد عيسى بن حمد حمد بن عيسى ١٩٩٩-١٩٩٩
١١	المغرب	محمد الخامس بن يوسف ١٩٢٧-١٩٥١ ١٩٥١-٢٠٠٠ ٢٠٠٠-١٩٦١ محمد السادس ١٩٦١-١٩٩٩
١٢	ليبيا	محمد الرئيس المنقوسي ١٩٥١-١٩٦٩

١ - عدلت هذا الجدول على أساس المعلومات الواردة في الجدول الذي في كتاب انماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية ص ١٨٣، ١٨٩ وممثل آخرى.

الجدول الثاني - رؤساء الدول العربية الذين إنتخبوا بواسطة السلطة التشريعية أو المؤقتة

الرقم	البلد	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه	الرئيس ومنصبه
١	سوريا	صبيح بركات ١٩٤٢/٦/٢٨ لا يوجد	محمد علي العابد ١٩٣٦/٦/١٨ صبيح بركات	حليم الاتشي ١٩٣٦/٧/١١ لا يوجد	شكري القوتلي ١٩٤٣/٧/١٦ لا يوجد	عالم الاتشي ١٩٤٣/٣/١٩ لا يوجد	عالم الاتشي ١٩٤٣/٣/١٩ لا يوجد	شكري القوتلي ١٩٤٣/٣/١٩ لا يوجد	عالم الاتشي ١٩٤٣/٣/١٩ لا يوجد	عالم الاتشي ١٩٤٣/٣/١٩ لا يوجد	عالم الاتشي ١٩٤٣/٣/١٩ لا يوجد	عالم الاتشي ١٩٤٣/٣/١٩ لا يوجد	عالم الاتشي ١٩٤٣/٣/١٩ لا يوجد	عالم الاتشي ١٩٤٣/٣/١٩ لا يوجد	عالم الاتشي ١٩٤٣/٣/١٩ لا يوجد
٢	لبنان	شارل بعلب بالاجماع ١٩٤٦/٦/٢٨ لا يوجد	شارل بعلب ١٩٢٩/٣/٢٧ لا يوجد	اميل اده ١٩٦٣/٩/٢٠ بشارة الحوري	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد	بشارة الحوري ١٩٤٣/٩/٢٠ لا يوجد
٣	ع.ع.ي	المجلس الجمهوري ١٩٧٠ لا يوجد	احمد حبيب ١٩٧٨ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٧ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٣ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٨ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٨ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٨ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٨ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٨ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٨ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٨ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٨ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٨ لا يوجد	علي عبد الله ١٩٨٨ لا يوجد
٤	ع.ع.ي	مجلس الرئاسة ١٩٧١/٨/١ لا يوجد	مجلس الرئاسة في ١٩٧٨/٨/١ لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد	مجلس الرئاسة لا يوجد
٥	السودان	مجلس السيادة ١٩٥٦ لا يوجد	مجلس ١٩٦٥ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد	مجلس ١٩٨٦ لا يوجد
٦	ع.ع.ي	مجلس الرئاسة ١٩٩٠/٥/٢٢ لا يوجد	مجلس الرئاسة ١٩٩٣/١٠/٢٢ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد	علي عبدالله ١٩٩٤/١٠/١ لا يوجد

نال شكري القوتلي في انتخابات ١٩٥٥ - ٩١ صوتاً ونال منافسه خالد المظلم ٤١ صوتاً في الدور الثاني يتضح من الجدول انه قد تمت انتخابات بالمناقصة ٨ مرات منها ٦ مرات في لبنان ومرتين في سوريا / في حين جرت الانتخابات ٢٩ مرة بدون مناقصة .





السودان	ابراهيم عهود رئيس المجلس العسكري ١٩٥٨/١١/٢٨	جطر تمري رئيس مجلس الثورة ١٩٦٩/٥/٢٥	سوار الذهب رئيس المجلس العسكري ١٩٨٥	عمر حسن رئيس مجلس الثورة ١٩٨٩/٦/٣١	عمر حسن البشير ٢٠٠٥														
الجزائر	محمد بو ضيف - شهر ١٩٩٢/١	علي كافي رئيس صيف ١٩٩٢	الأمي وزواه ١٩٩٤																
العراق	محمد نجيب الزبيدي رئيس مجلس السيادة ١٩٥٨/٧/١٥	عبد السلام عارف رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة ١٩٦٣/١/١٤	عبد الرحمن عارف ١٩٦٦	أحمد حسن البكر ١٩٧٨/٧/١٨	صدام حسين ١٩٧٩	مجلس الحكم ٢٠٠٣													
تونس	الدهيت بورقية ١٩٥٧	زين العابدين بن علي ١٩٨٧																	
مصر	محمد نجيب ١٩٥٤																		
الجمهورية اليمنية	مجلس الرئاسة ١٩٩٠/٥/٢٢																		

١ - وذلك بموجب الدستور الانتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ والذي قرر في الرقم ٦٥ منه من الفصل الثالث من الباب الثالث ما يلي :- أحكام انتقالية لرئاسة الجمهورية - رئيس الجمهورية الحالي

والقائب الأول الرقم ٦٥ قبل الانتخابات التي تجري أثناء الفترة الانتقالية .

٢ - يكون رئيس الجمهورية الحالي أو من يخلفه ، رئيسا للجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة السودانية وفقا لهذا الدستور .

٣ - يكون الرئيس الحالي للحركة الشعبية لتحرير السودان ، أو من يخلفه ، النائب الأول لرئيس الجمهورية ويتولى في الوقت ذاته منصب رئيس حكومة جنوب السودان والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان وفقا لهذا الدستور . وقد جرت ان خلف سلفا كير جون جريج بعد مصرع الأخير حيث كان سلفا كير نائباً لرئيس الحركة الشعبية .

٤ - قامت رئاسة الدولة في العراق بعد سقوط صدام حسين على أساس التعيين من قبل السفير باول بريمر في ١٣/٧/٢٠٠٣ - ٢٠٠٣/١٢/١٥ من ٢٥ عضواً مثلوا جميع أنواع الطيف السياسي في العراق الوطنية بعد ذلك مجلس الحكم - تألف مجلس الحكم الذي تم تعيينه من قبل السفير باول بريمر في ١٣/٧/٢٠٠٣ - ٢٠٠٣/١٢/١٥ من ٢٥ عضواً مثلوا جميع أنواع الطيف السياسي في العراق

مستشار البعثيين حيث كانت بنية المجلس من الناحية القومية عرب واكراد وتركماني وأشوريين الخ . وكان هذا المجلس ممثلاً من الناحية الطائفية من الشيعة والسنة وغيرهم من المذاهب الأخرى .

وظم من الناحية السياسية الحزبية ممثلين من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامي والمؤتمر الوطني العراقي والوقاق الوطني والاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الإسلامي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والمجلس الوطني العراقي والحزب الإسلامي والحزب الشيوعي العراقي

والكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والمجلس الوطني العراقي وأصبح غازي اليلارو رئيساً للجمهورية العراقية وهو مهندس من عشيرة سنية كبيرة وبعد انتخاب الجمعية الوطنية العراقية تم انتخاب رئيساً جديداً للعراق وشخصيات اجتماعية أخرى (انظر الهامش) وأصبح غازي اليلارو رئيساً للعراق في ٥/٤/٢٠٠٥ وذلك ضمن اتفاق على أن يكون رئيس الجمهورية كردي ورئيس الوزراء شيعي ورئيس الجمعية الوطنية سني أن يكون نائباً لرئيس حيث انتخب جلال طالباني رئيساً للعراق في ٥/٤/٢٠٠٥ وذلك ضمن اتفاق على أن يكون رئيس الجمهورية كردي ورئيس الوزراء شيعي ورئيس الجمعية الوطنية سني أن يكون نائباً لرئيس الجمهورية وأحد شيعي وآخر سني ..

الجدول الرابع- تولي منصب رئيس الدولة بواسطة الانتخاب المباشر في الدول العربية في الفترة ما بين ١٩٢١-٢٠٠٥ م

ترتيب	اسم المرشح	البلد	التاريخ	النسبة الأصوات	المرشحون	الانتخاب
١	فياض بن الحسين بن علي	العراق	١٩٢١	٩٧,٠٠%	وحيد	استفتاء
٢	صدام حسين	العراق	١٠/١٦/١٩٩٥	٩٩,٩٦%	وحيد	استفتاء
٣	صدام حسين	العراق	٢٠٠٢	١٠٠%	وحيد	استفتاء
٤	حسني الزعيم	سوريا	١٩٤٩/٦/٢٥	٧٢٦,١١٦	وحيد	انتخاب
٥	أديب الشيشكلي	سوريا	١٩٥٣	٨٦١,٩١٠	وحيد	انتخاب
٦	جمال عبد الناصر	سوريا (م.ع.ج)	١٩٥٨/٢/٢١	٩٩,٩٨%	وحيد	استفتاء
٧	حافظ الأسد	سوريا	١٩٧١/٣/١٣	٦٥%	وحيد	استفتاء
٨	حافظ الأسد	سوريا	١٩٧٨/١/٢٤	٩٦,٦%	وحيد	استفتاء
٩	حافظ الأسد	سوريا	١٩٨٥/٢/١٢	٩٩,٧%	وحيد	استفتاء
١٠	حافظ الأسد	سوريا	١٩٩٢/٣/٢	٩٩,٨%	وحيد	استفتاء
١١	حافظ الأسد	سوريا	١٩٩٩/٢/١٢	٩٩,٩٨٧%	وحيد	استفتاء
١٢	بشار حافظ الأسد	سوريا	٢٠٠٠/٧/١٢	٩٧,٢٩%	وحيد	استفتاء
١٣	جمال عبد الناصر	مصر (م.ع.ج)	١٩٥٦/٧/٢٣	٩٩,٥%	وحيد	استفتاء
١٤	جمال عبد الناصر	مصر (م.ع.ج)	١٩٥٨/٢/٢١	٩٩,٩٩%	وحيد	استفتاء
١٥	جمال عبد الناصر	مصر (م.ع.ج)	١٩٦٥/٣/١٥	٩٩,٩٩٩%	وحيد	استفتاء
١٦	أنور السادات	م.ع.ج	١٠/١٦/١٩٧٠	٩٩,٠٤%	وحيد	استفتاء
١٧	أنور السادات	م.ع.ج	١٩٧٦/٩/١٧	٩٩,٩٣٩%	وحيد	استفتاء
١٨	حسني مبارك	م.ع.ج	١٠/١٣/١٩٨١	٩٨,٤٦%	وحيد	استفتاء
١٩	حسني مبارك	م.ع.ج	١٩٨٧	٩٧,١٢%	وحيد	استفتاء
٢٠	حسني مبارك	م.ع.ج	١٩٩٣	٩٤,٩١%	وحيد	استفتاء



٢١	حسني مبارك	ج.م.ع	١٩٩٩/٩/٢٦	%٩٣,٩٧	وحيد	إستفتاء
٢٢	حسني مبارك	ج.م.ع	٢٠٠٥/٩/٧	%٨٨,٦	٩ منافسين <sup>١</sup>	إنتخاب
٢٣	الحبيب بورقيبة	تونس	١٩٥٩	%٩١,٤٧	وحيد	إنتخاب
٢٤	الحبيب بورقيبة	تونس	١٩٦٤	%٩٦,٤٣	وحيد	إنتخاب
٢٥	الحبيب بورقيبة	تونس	١٩٦٩	%٩٩,٨٦	وحيد	إنتخاب
٢٦	الحبيب بورقيبة	تونس	١٩٧٤	%٩٩,٨٩	وحيد	إنتخاب
٢٧	زين العابدين بن علي	تونس	١٩٨٩/٤/٢	%٩٨	وحيد	إنتخاب
٢٨	زين العابدين بن علي	تونس	شهر ٢/١٩٩٤	%٩٩,٩١	وحيد	إنتخاب
٢٩	زين العابدين بن علي	تونس	شهر ١٠/١٩٩٩	%٩٩,٤٤	٢ منافسين	إنتخاب
٣٠	زين العابدين بن علي	تونس	١٠/٢٤/٢٠٠٤	%٩٤,٤٨	٣ منافسين	إنتخاب
٣١	أحمد بن بلة	الجزائر	١٩٦٣/٩/٩	%٩٥	وحيد	إنتخاب
٣٢	هواري بومدين	الجزائر	١١/٢٧/١٩٧٦	%٩٥,٢٣	وحيد	إنتخاب
٣٣	الشاذلي بن جديد	الجزائر	١٩٧٩/٣/٧	%٩٢,٢٣	وحيد	إنتخاب
٣٤	الشاذلي بن جديد	الجزائر	١٩٨٤/٩/٤	%٩٦	وحيد	إنتخاب
٣٥	الشاذلي بن جديد	الجزائر	١٩٨٩/٢/٢٣	%٨١,١٧	وحيد	إنتخاب
٣٧	الأمين زروال	الجزائر	١١/٢٧/١٩٩٥	%٦١,٨٤	٣ منافسين	إنتخاب
٣٨	عبد العزيز بوتفليقة	الجزائر	١٩٩٩/٤/١٥	%٧٣,٧٩	٦ منافسين	إنتخاب
٣٩	عبد العزيز بوتفليقة	الجزائر	٢٠٠٤/٤/٨	%٨٣,٤٨	٥ منافسين	إنتخاب
٤١	جعفر النميري	السودان	١٩٧١/١٠/١	%٩٨,٦	وحيد	إستفتاء

١ - حصل المنافسون على النسب التالية ١ - حصل ايمن نور مرشح حزب الغد على ٨% من الاصوات وحصل نعمان جمعه مرشح حزب الوفد على ٢٠٨,٨٩٠ صوت بينما حصل المرشحون الآخرون على ٢% من الاصوات . علما بان عدد الناخبين بمصر ٣٢ مليون إشتراك منهم في التصويت ٢٣% من اجمالي الناخبين .

٢ - بالانتخاب (ثم مدى الحياة حسب تصويت البرلمان على ذلك عام ١٩٧٥م).

٤٢	عمر حسن البشير	السودان	١٩٩٦/٤/١	٧٥,٦%	٤٠ منا فس	انتخاب
٤٣	عمر حسن البشير	السودان	١٢/١٢ ٢٠٠٠	٨٦,٥%	٣ منا سين	انتخاب
٤٤	علي عبدالله صالح	اليمن	١٩٩٩/٩/٢٣	٩٦,٣%	١ منا فس	انتخاب

الجدول نتائج الاستفتاء على انتخاب رئيس الجمهورية في مصر

استفتاء ١٩/٢٦ ١٩٩٩ حسني مبارك	استفتاء ١٩٩٣ حسني مبارك	استفتاء ١٩٨٧ حسني مبارك	استفتاء ١٩٨١/١٠/١٣ حسني مبارك	استفتاء ١٩٧٦/٩/١٧ أنور السلالات	استفتاء ١٩٧٠/١٠/١٦ أنور السلالات	استفتاء ١٩٦٥ جمال عبد الناصر	استفتاء ١٩٥٨/٣/٢١ جمال عبد الناصر	استفتاء ١٩٥٦/٧/٢٣ جمال عبد الناصر	مصر
٩٣,٩٧	٩٤,٩١	٣٦٨,٤٤٧ ١٤	١٠,٣٨,٤٦٣ ١٢	٩,١٥٦,٤٨٢	٨,٤٤٢,٠٧٦٨	٧,٥٥٠,٥٦٤	٦,٢٢٠,٣٤٣	٥,٦٩٧,٤٦٧	عدد الناخبين المقيدين في جدول الانتخاب
			٩,٧٤٤,٧٦٦	٩,١٥٧,٥٤٥	٧,١٥٦,٦٥٣	٦,٥٢ ٦,٩٥٠,٠٠٠	١,٠٤,٢٦٢ ٦	٥,٥٠٨,٢٩١	عدد من حضر منهم واشترك في الاستفتاء
			٩,٧١٧,٥٥٤	٩,١٥١,٢٨٨	٧,١٤٣,٨٣٩	٩,٥٠٠,١٦٢ ٦	٦,١٠٢,٣٨١	٥,٤٩٩,٨٢٢	عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت
			٣٧,٢١٣	٦٢٥٧	١٣,٨١٤	٤٨٩	١٨٨١	٨٤٦٩	عدد الآراء الباطلة
			٩,٥٦٧,٩٠٤	٩,١٤٥,٦٨٣	٦,٤٣٢,٥٨٧	٩,٥٠٠,٠٩٨ ٦	٦,١٠٢,١٦٦	٥,٤٩٤,٥٥٥	عدد آراء الموافقين
			١٤٩,٦٥٦	٥٦,٠٥	٧١١	٦٥	٦٥	٥٢٦٧	عدد آراء غير الموافقين
			٠/٠ ٨١,٠٠٢	٠/٠ ٩٥,٧٤٦	٠/٠ ٨٥	٠/٠ ٩٨,٥١	٠/٠ ٩٨,١٣	٠/٠ ٩٧,١٦	نسبة الحضور
			٠/٠ ٩٨,٤٦	٠/٠ ٩٩,٩	٠/٠ ٨٩,٩	٠/٠ ٩٩,٩٩	٠/٠ ٩٩,٩٦	٠/٠ ٩٩,٨	نسبة الموافقين الى مجموع الحاضرين
			٠/٠ ١,٥٢	٠/٠ ٠,٦	٠/٠ ٠,١	٠/٠ ٠,٠٠١	٠/٠ ٠,٠٠٤	٠/٠ ٠,١	نسبة غير الموافقين الى مجموع الناخبين الحاضرين
			٠/٠ ٩٨,٤٦	٠/٠ ٩٩,٩٣٩	٠/٠ ٩٠,٠٠٤	٩٩,٩٩٩ ٠/٠	٠/٠ ٩٩,٩٩	٠/٠ ٩٩,٩	نسبة الموافقين الى مجموع الاصوات الصحيحة
			٠/٠ ١,٥٤	٠/٠ ٠,٦	٠/٠ ٠,٠٠٩	٠/٠ ٠,٠٠٠١	٠/٠ ٠,٠٠٤	٠/٠ ٠,٠٩٦	نسبة غير الموافقين الى مجموع الاصوات الصحيحة

المرجع : الاهرام الاقتصادي في ١٢/٨/١٩٨٧ م الاهرام ٢٦/٦/١٩٥٦ م الاهرام ٢٣/٢/١٩٨٨ م الاهرام بتاريخ ١٩٩٣ م



أما الإستفتاء الرئاسي في جمهورية مصر العربية في ١٩٩٩/٩/٢٦ فقد كانت نسبة المشاركة في حدود ٧٩,٢٠% وكان الناخبون الذين قالوا لا للاستفتاء ٦,١% والبطاقات الملغية في حدود ٢٥١٢ بطاقة . وكان المدعون للانتخاب ٢٣٣٩٣٤٠٧ ناخب . المصدر الجمهورية تغز ١٩٩٩/٩/٢٨ . أما الانتخابات الرئاسية التي جرت في مصر في ٢٠٠٥/٩/٧ فقد كانت اول انتخابات تنافسية بين عشرة مرشحين منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكانت النتائج كما يلي:

حصل محمد حسني مبارك على ٨٨% من إجمالي الذين ألتوا بأصواتهم في الانتخابات .

أما نتائج إنتخابات رئيس الدولة في تونس في الفترة ما بين ١٩٥٩ - ٢٠٠٤ فهي بالشكل التالي :

الجدول رقم (٦) إنتخاب رئيس الدولة في تونس

اسم المرشح	نسبة الاصوات التي حصل عليها	تاريخ الاستفتاء	
١ الحبيب بورقيبة	٩١,٤٧%	١٩٥٩	وحيد
٢ الحبيب بورقيبة	٩٦,٤٣%	١٩٦٤	وحيد
٣ الحبيب بورقيبة	٩٩,٨٦%	١٩٦٩	وحيد
٤ الحبيب بورقيبة	٩٩,٨٩%	١٩٧٤	وحيد
٥ زين العابدين بن علي	٩٨%	١٩٨٩/٤/٢	وحيد
٦ زين العابدين بن علي	٩٩,٩١%	١٩٩٤/٢	وحيد
٧ زين العابدين	٩٩,٤٤%	١٩٩٩/١٠	مع ٢ منافسين
٨ زين العابدين بن علي	٩٤,٤٨%	٢٠٠٤/١٠/٢٤	مع ٣ مرشحين آخرين

<sup>١</sup> وضعنا هذا الجدول على اساس المعلومات المستقاة من سجل العالم العربي ودار الأبحاث والنشر بيروت ١٩٧٤ ص ٢٣٢ وجريدة العمل التونسية لاعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٤ و ١٩٧٤ و الطريق الجديد نونس ١٩٨٩/٤/٧ ومن الانترنت للانتخابات الاخيرتين .

نتائج الانتخابات التنافسية التونسية عام ١٩٩٩ كما يلي :

نال زين العابدين بن علي على ٩٩,٤٤% من الأصوات، ونال محمد بلحاج عمر على ٠.٣١% وعبدالرحمن التسليبي على ٢٣.٠٠% وبذلك حصل المنافسان لزين العابدين بن علي على ٥٤.٠% وهي أول انتخابات تنافسية في تونس . المرجع الحياة ١٩٩٩/١٠/٢٦ .

أما انتخابات رئيس الجمهورية في تونس في ٢٤/١٠/٢٠٠٤ فقد كانت حسب إعلان وزير الداخلية التونسي بالشكل التالي :

١- حصل الرئيس زين العابدين بن علي على نسبة ٩٤,٤٨% مرشح التجمع الديمقراطي التونسي

٢- حصل محمد بوشيجة على ٣,٧٨% حزب الوحدة الشعبية .

٣- حصل محمد علي حلواني على ٠,٩٥% رئيس حركة التجديد – الشيوعية سابقاً

٤- حصل منير الباجي على ٠,٧٩% رئيس الحزب الإجتماعي التحرري.

أما في السودان فإن الأرقام المتعلقة عن نتائج انتخابات ١٩٧١ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ هي بالشكل التالي :

الجدول رقم (٧) نتائج الانتخابات والإستفتاء المباشر في السودان

اسم المرشح	نسبة الاصوات التي حصل عليها	تاريخ الاستفتاء	
جعفر النميري	٩٨,٦%	١٩٧١/١٠/١٠	وحيد
عمر حسن البشير	٩٨,٦%	١٩٩٦/١٠/١٠	مع اربعين مرشح
عمر حسن البشير		عام ٢٠٠٠	مع اربعة مرشحين

١ راجع الاهرام بتاريخ ١١/١٠/١٩٧١ .

الاصوات التي حصل عليها المرشحون المنافسون للرئيس السوداني عمر حسن

البشير عام ١٩٩٦

المرشح	مجموع الأصوات	النسبة
١- الفاتح حسن أحمد حسن	٩٠٩٩٦	%١,٦
٢- آدم أبكر أصدوم الثور	٧٠٥٦٠	%١,٣
٣- عمر حسن البشير	٤١٨١٧٨٤	%٧٥,٧
٤- رمضان محمد شول	٤٧٣٦٣	%٠,٩
٥- الصديق محمد مالك القاضي	٤٤٢٤٤	%٠,٨
٦- عبدالمجيد سلطان كيجاب	١٣٣٠٣٢	%٢,٤
٧- أحمد حمد عبدالله	٤٥٧٥٩	%٠,٨
٨- حسين عبدالهادي حسنين	٣٦٣١١	%٠,٧
٩- عبدالرحمن إسماعيل كيدة	٥٢١٨٩	%٠,٩
١٠- فائز حسن يوسف الكرفاتي	٩٧٨٩٦	%١,٨
١١- أحمد موسى أحمد محبوب	٧٢٣٣٦	%١,٣
١٢- خليفة إريس هبالي آدم	٥٢٨٩٧	%١
١٣- محمد حامد محمد حامد	١٣٢٩٠	%٠,٢
١٤- خضر أحمد علي محمد النور	١٤١٤٥	%٠,٣
١٥- مصطفى محمد إريس عكود	١٨٥٣٣	%٠,٣
١٦- محمد موسى أبو زيد موسى	٩٢٣٦	%٠,٢
١٧- الصديق الحاج الصديق أبو ميرة	١٢٥٦٤	%٠,٢
١٨- محمد عبدالله عثمان هاشم	١٣٤٤٥	%٠,٢
١٩- آدم محمد آدم للوم	٨٢٢٦	%٠,١
٢٠- عبدالرحمن عبدالعزيز الزير	١٢٥٥٧	%٠,٢
٢١- محمد الحسن محمد عبدالمجيد	١٠٠٨٩	%٠,٢
٢٢- عبدالرحمن مختار الشطيع	١١٦٠٢٨	%٢,١
٢٣- آدم علي شوفان أحمد	٢٢١٨٩	%٠,١



٢٤-حسن محمد الحسن عثمان	٨٢٨٨٠	%١,٥
٢٥-عبدالرحمن أحمد الفكري المدثر	١٢١٢٨	%٠,٢
٢٦-السماتي عبدالله السماتي	١١٥٩٨	%٠,٢
٢٧-محمد حسب النبي محمد	٢٨٦١٨	%٠,٥
٢٨-فرنيق طولح فرانيق دينق	٣٣٤٠٢	%٠,٦
٢٩-محمد وادعة الله مدارخني	١٣٢٤	%٠,١
٣٠-السني أمام عباس	٤٧٢٧٢	%٠,٩
٣١-عبدالله عمر الحاج علي	١٢٤٦٩	%٠,٢
٣٢-أم محمد منصور	١٤٥٦٥	%٠,٣
٣٣-سيد أحمد الحسن عمر الحلقة	١٤٥٦٥	%٠,٣
٣٤-مامون يوسف آخر الحاج	٩٥٤٢	%٠,٢
٣٥-مايكل ماييل شول	٥٤٨٧	%٠,١
٣٦-محمد بن سليمان جابر النبي	١٤٧٩٠	%٠,٣
٣٧-سليمان حسين عثمان	٥٩٩٩	%٠,١
٣٨-عبدالرحمن فرح عبدالرحمن	١٨٧٠٧	%٠,٣
٣٩-عوض عبدالرحمن الأمين	١٤٤٢٤	%٠,٣
٤٠-علي محمد با بكر عطا	٤٦٨٩	%٠,١
٤١-الصديق أحمد المساعد	١٦٣٥٤	%٠,٣

ونال المنافسون الآخرون للرئيس عمر البشير في انتخابات ٢٠٠٠ الأصوات التالية:- نال عمر حسن البشير ٨٦,٥% وجعفر النميري ٦,٩% باسم حزب القوى المايوية. والدكتور مالك حسين ١,٦% (ومستقبل). والدكتور السموّل عثمان عن الديمقراطيين الأحرار ١,٣% والدكتور محمود جحا مستقل ١% وكان عدد الذين شاركوا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ثمانية ملايين و١٣٥ ألف ناخب ضمن من يحق لهم الانتخاب وقد قاطع

الانتخابات هذه كل من حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي وجميع قوى المعارضة في الشمال والجنوب كما قاطع الانتخابات المؤتمر الشعبي - الجناح الذي يتزعمه الدكتور الترابي (راجع القدس ٣٠/١٢/٢٠٠٠ العدد ٣٦١٨).

أما نتائج الانتخابات الجزائرية لعام ١٩٩٥ فقد حصل اليمين زروال على ٨٢٢ و ٨٣٤ و ٦ = ٦١,٢٩ % وحصل محفوظ نحاح على ٣٥٦ و ٩٠٧ و ٢ = ٢٦,٠٦ % وحصل سعيد سعدي على ٨٣٥ و ٩٩٦ = ٨,٩٤ % وحصل نورالدين بوكروح على

وكان عدد المسجلين في الجدوال الانتخابية ١٥,٢٦١,٧٣١ كان عدد المقترعين ١١,٥٠٠,٢٠٩ أي نسبة ٧٥ % وغاب عن المشاركة في الانتخابات ٣,٧٦١,٥٢٢ = ٣٥ % ٢٤,٦٥ %

أما الذين شاركوا في الاقتراع وعبر عنهم فهم ١١,١٥٢,٥٠٧ = ٧٣ % وعدد الأصوات الملقاة ٧٢٢,٣٤٧ = ٢,٢٨ % المصدر المستقبل العربي يوليو ١٩٩٠ ص ٣٨ أما انتخابات ١٩٩٩ فقد كانت بالشكل التالي بلغ عدد المؤهلين للانتخابات ١٧ مليون شخص شارك في الانتخابات ١٠,٥ مليون شخص . حصل عبد العزيز بو تفلقة على ٧,٠٤ مليون صوت = ٧٣,٧٩ % ورغم انسحاب المرشحين الستة الآخرين فقد حصلوا على الأصوات التالية :

أحمد طالب الأبراهيمي ١,٢٦٤,٠٩٤ = ١٢,٢٣ %

عبدالله جاب الله ٣٩٨,٤١٦ = ٣,٩٧ %

حسين أية أحمد = ٣,١٧ %

مولود حمروش ٣١١,٩٠٨ = ٣,٩ %

مقداد سيفي ٢٢٦,٣٧١ = ٢٤,٤ %

يوسف الخطيب ١٢٢,٨٢٦ = ١,٢٢ %

(المرجع المستقبل العربي يوليو ١٩٩٩ ص ٤١).

وجرت انتخابات الرئاسة الجزائرية في ٢٠٠٤/٤/٩ وكان المتنافسون على منصب رئيس الجمهورية :-

١- عبد العزيز بوتفليقة الذي حصل على ٨٣% من أصوات الناخبين

٢- علي بن فليس الذي حصل على ٧,٩% من أصوات الناخبين

٣- سعد جاب الله الذي حصل على ٤,٨% من أصوات الناخبين

٤- سعيد سعدي الذي حصل على ١,٩% من أصوات الناخبين

٥- لويزا حنون التي حصلت على ١,٦% من أصوات الناخبين

٦- فوزي ربايعين الذي حصل على ٠,٦% من أصوات الناخبين

ولم يسمح للأخضر الإبراهيمي بالمنافسة بحجة أن عدد الأشخاص الذين زكوا ترشيحه في حدود ٧٥ ألف في حين المطلوب في الترشيح أن يكون المزكون ٨٥ ألف ناخب وبلغ عدد المشاركين في الانتخابات أكثر من ٥٩% من الناخبين أي حوالي عشرة ملايين ونصف المليون ناخب . المرجع الجمهورية تعز بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٠.

وكانت نسب النجاح في الانتخابات المباشرة قبل فترة التنافس في الستينات-

النتائيات كما يلي في الجدول رقم (٨) :-

عدد المرشحين	نسبة الأصوات التي حصل عليها	التاريخ	إسم المرشح	
وحيد	٩٥%	١٩٦٣/٩/٩	أحمد بن بله	١
وحيد	٩٥,٢٣%	١٩٧٦/١١/٢٧	هوارى بو مدين	٢
وحيد	٩٤,٢٣%	١٩٧٩/٣/٧	الشاذلي بن جديد	٣
وحيد	٩٦%	١٩٨٤/٩/٤	الشاذلي بن جديد	٤
وحيد	٨١,١٧%	١٩٨٩/٢/٢٣	الشاذلي بن جديد	٥



أما الانتخابات اليمنية في سبتمبر ١٩٩٩ فقد كانت بالشكل التالي :

حصل الرئيس علي عبدالله صالح على ثلاثة ملايين وخمسمائة وأربعون ألف وستمائة وثمانية أصوات أي على نسبة ٩٦,٣%،

وحصل نجيب قحطان الشعبي على ١٣٢,٣٥٠ صوت أي نسبة ٣,٧%،

وشارك في الانتخابات ٣,٥٧٧,٩٦٠ ناخب أي نسبة ٦٦% من الناخبين البالغ عددهم ٥,٦٠٠,١٢٩ شخص . بيان اللجنة العليا للانتخابات جريدة تعز الناطقة بإسم المؤتمر الشعبي العام ١٩٩٩/٩/٢٦ - العدد ٢٠١ .

وفي الأخير نورد الجدول التالي :

رؤساء الدولة المنتخبين بالاقتراع المباشر في البلدان العربية ذات النظام الجمهوري من ١٩٤٩ حتى ٢٠٠٥ .



يتضح من الجدول قيام ٤٥ استفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية بالطريقة المباشرة منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ٢٠٠٥ . منها ٢٠ مرة إستفتاء على المرشح الوحيد و ٢٢ مرة إنتخاب منها ١٣ مرة للمرشح الوحيد و ٩ مرات بالتنافس بين مرشحين علما بان الاشخاص الذين فازوا بالاستفتاء والانتخاب طيلة هذه الفترة لايزيدون عن ١٩ شخصا منهم من اعتلى سدة الرئاسة ٥ مرات كل من حافظ الاسد وحسني مبارك ومن تولى هذا المنصب ٤ مرات كل من الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي ومن تولى هذا المنصب ٣ مرات كل من جمال عبد الناصر وجعفر النميري والشاذلي بن جديد ومن تولى هذا المنصب من مرتين كل من انور السادات وعمر حسن البشير وصدام حسين وعبد العزيز بوتفليقة ومن تولى هذا المنصب بهذه الطريقة مرة واحدة كل من حسني الزعيم واديب الشيشكلي وعلي عبد الله صالح وبشار حافظ الاسد .

علما بان عددا من هؤلاء الرؤساء قد كان رئيسا للدولة او رئاسة الوزراء قبل ان يتولى رئاسة الدولة بواسطة الاستفتاء او الانتخاب المباشر وحصل في تاريخ أنظمة الحكم في الدول العربية ان أوستفتي على الملك فيصل بن الحسين عام ١٩٢١ وحصل على ٩٧% من اصوات الذين ادلوا باصواتهم في الاستفتاء.

يتضح من الجدول الاستفتاء وانتخاب ١٩ رئيس دولة عربية في الفترة ما بين ١٩٢١ وعام ٢٠٠٥ . تمت هذه الاستفتاءات والانتخابات ٤٥ مرة منها ١٩ مرة إستفتاء كانت جميعها عن المرشح الوحيد و ٢٣ مرة إنتخاب . كان المرشح الوحيد فيها ١٤ مرة و ٩ مرات تنافس بين أكثر من مرشح . تباينت ما بين مرشحين في انتخابات الرئاسة اليمنية عام ١٩٩٩ واربعة في انتخابات الجزائر لعام ١٩٩٥ والسودان لعام ٢٠٠٠ و ٧



مرشحين في انتخابات الجزائر لعام ١٩٩٩ انسحب ستة منهم و واحد وأربعين مرشحاً في انتخابات السودان لعام ١٩٩٦ .

هذا وقد بدأت الانتخابات التنافسية في التسعينيات في كل من الجزائر و تونس والسودان واليمن ، في حين لا يزال المرشح الوحيد في كل من سوريا والعراق حتى سقوط نظام صدام وقامت الانتخابات التنافسية لأول مرة في مصر عام ٢٠٠٥ م . اما الرؤساء الذين ضربوا ارقاماً قياسية في البقاء في السلطة قد كانوا الذين تولوا هذا المنصب حتى الوفاة وهم جمال عبد الناصر ٣ مرات توفي عام ١٩٧٠ وحافظ الأسد ٥ مرات توفي عام ٢٠٠٠ وأنور السادات مرتين اغتيل عام ١٩٨١ . و تولى رئيساً السلطة حتى الاطاحة به الحبيب بورقيبة ٥٩ - ٨٩ . ٤ مرات و جعفر النميري ١٩٦٩ - ١٩٨٥ . ويعتبر حسني مبارك الرئيس الذي تجدد له الرئاسة ٥ مرات من ١٩٨١ - حتى الان ٢٠٠٥ . كانت نتائج الانتخابات اقل من ٩٠ % ٨ مرات فقط في حين كانت ٣٧ مرة أكثر من ٩٠ % .

حول المراجع الى عام ١٩٩٩ - العودة الى مجلة ثوابت - العدد ١٧ - يوليو - سبتمبر ١٩٩٩ ص ٩٧ والبحث لكاتب هذه السطور.

يتضح من جداول الاستفتاء أن المرشح الوحيد قد نال أكثر من ٩٠ % من عدد الأصوات التي أدلى بها الناخبون حيث أنه قد جرى ١٩ إستفتاء في البلدان العربية التي قررت دساتيرها الاستفتاء فإته لم يحدث أن حصل على أقل من ٩٠ % سوى مرتين هما الإستفتاء في سوريا عام ١٩٧٠ حيث حصل على ٦٥ % والإستفتاء على الرئيس الجزائري في عام ١٩٨٩ حيث حصل على نسبة ٨١,١٧ % من أصوات المقترعين . أما الاستفتاءات الأخرى فقد كانت لأصوات التي أعطيت للمرشح الوحيد أكثر من ٩٠ % .

وكمثال هو واضح من الجداول المذكورة أعلاه فإته قد قامت خمسة إستفتاءات على رئيس الدولة في الجزائر كانت نتائج التصويت في أربعة منها

كما يلي ٩٥% في انتخابات ١٩٦٣ و ٢٣ و ٩٥% في انتخابات ١٩٧٦ و ٢٣ و ٩٤% في انتخابات ١٩٧٩ و ٩٦% في انتخابات ١٩٨٤ .

في حين انخفضت هذه النسبة حين تمت الانتخابات على أساس التنافس بحصول الفائز على ٦١,٨٤% في الانتخابات ١٩٩٥ و ٧٩ و ٧٣% في انتخابات ١٩٩٩ و ٨٣% في انتخابات ٢٠٠٤ .

ولم يكن الحصول على الأرقام البالغ عدد نسبتها أعلى من ٩٠% في الجزائر في ظل المرشح الوحيد فقط ، بل أن نتائج الانتخابات السورية قد كانت في أغليبتها الساحقة أكثر من ٩٠% ولم يحدث أن حصل المرشح الوحيد لرئاسة الدولة على أقل من هذه النسبة سوى مرة واحدة . حيث يتضح من الجدول الخاص بالانتخابات في سوريا لوجدناه كما يلي :

حصل المرشح لرئاسة الدولة في انتخابات ١٩٤٩ على ٧٢٦١١٦ من الأصوات مجموع الأصوات التي أدلى بها المقترعون ٧٣٠٧٣١ ، أي أكثر من ٩٥% في حين كانت نتيجة الاقتراع بالإجماع في انتخابات ١٩٥٣ ، ثم نسبة ٩٩,٦% في عام ١٩٧٨ ٩٩,٧% في عام ١٩٨٥ و ٩٩,٨% عام ١٩٩٢ و ٩٩,٩٧ عام ١٩٩٩ و ٩٧,٢٩% عام ٢٠٠٠ في سوريا .

وإذا رجعنا إلى الجدول الخاص بالانتخابات لرئاسة الدولة التي جرت في تونس لوجدنا أن المرشح الوحيد قد نال نسبة ٩١,٤٧% عام ١٩٥٩ و ٩٦,٤٣% عام ١٩٦٤ و ٩٩,٨٦% عام ١٩٦٩ ٩٩,٨٩% عام ١٩٧٤ ' و ٩٨% عام ١٩٨٩ . ثم ترتفع إلى ٩٩,٩١% في انتخابات ١٩٩٤ . و

---

<sup>١</sup> لم تجري انتخابات في تونس في الفترة ما بين ٧٩ و ١٩٨٨ لأنه قد أصبح الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية مدى الحياة وفقاً للتعديل التونسي الصادر في ١٩٧٥ . هذا وقد بلغت نسبة المشاركة في انتخابات رئيس الجمهورية في تونس عام ١٩٩٤ حوالي ٩٤,٨٩% من الناخبين وحصل الرئيس زين العابدين بن علي على نسبة ٩٩,٩١% من الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم . راجع الوسط . العدد ١١٣ في ١٩٩٤/٣/٢٨ صفحة ٧ .

٩٧,٩٧ % في انتخابات ١٩٩٩ تتراجع إلى ٩٤,٤٨ % في انتخابات ٢٠٠٤ نظراً لوجود منافسين في الانتخابين الأخيرين.

ولم تشذ نتائج الاستفتاء على رئيس الجمهورية السوداني عن نسبة ما فوق ٩٠ % من أصوات المقترعين حيث حاز المرشح الوحيد على نسبة ٩٨,٦ % من الأصوات في انتخابات عام ١٩٧١ وتراجعت هذه النسبة إلى ٧٥,٦ % عام ١٩٩٦ ثم ترتفع إلى ٨٦,٥ % عام ٢٠٠٠ نظراً للتنافس في الانتخابات في ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ .

أما نتائج الاستفتاء في مصر و ج . ع . م . و ج . م . ع . فلقد كانت هي الأخرى فوق ٩٠ % من عدد أصوات الناخبين الصحيحة . لقد نال المرشح لرئاسة الدولة على ٩٩,٩ % من الأصوات في إستفتاء ١٩٥٦ و ٩٩,٩٩ % من الأصوات في إستفتاء ١٩٥٨ و ٩٩,٩٩٩ % من الأصوات في عام ١٩٦٥ ، ثم انخفضت النسبة إلى ٩٠,٠٤ % في إستفتاء ١٩٧١ ، وارتفعت إلى ٩٩,٩٣٩ % في إستفتاء ١٩٧٨ ثم انخفضت إلى ٩٨,٤٦ % في إستفتاء ١٩٨١ ثم انخفضت إلى ٩٧,١٢ % . في إستفتاء ١٩٨٧ ثم إلى ٩٤,٩١ % في إستفتاء عام ١٩٩٣ . وحصل حسني مبارك على ٨٨ % في إنتخابات ٢٠٠٥ م.

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد اتفقت من حيث المبدأ على أن ينتخب رئيس الدولة عن طريق الانتخاب العام فإن هناك طائفة من الدساتير الأجنبية قد قضت بانتخاب رئيس الدولة من قبل ناخبين منتخبين لهذا الغرض مثل دساتير الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٧٩ والأرجنتين لعام ١٨٥٣ وفنلندا لعام ١٩١٩ .

إنسم طابع نظام انتخاب رئيس الولايات المتحدة بالشعب . حيث يقوم انتخاب الرئيس على ما يأتي : تعيين كل ولاية بالكيفية التي يشير بها نظامها التشريعي عدد الناخبين معادلاً لمجموع عدد الشيوخ والنواب الذين يحق للولاية



أن يمثلوها في الكونجرس . ولا يعين ناخباً أحد من الشيوخ أو النواب أو من الذين يشغلون مناصب تقتضي الثقة أو تدّر ربحاً في الولايات المتحدة . يجتمع الناخبون في ولاياتهم الخاصة ويقترعون بالاقتراع السري لانتخاب اثنين يكون احدهما على الأقل غير ساكن في الولاية نفسها معهم . وإذا كان هناك غير واحد ظفر بأغلبية ولهم عدد متعادل من الأصوات فحينئذ يبادر مجلس النواب إلى أن يختار بالاقتراع السري واحد منهم رئيساً ، وإذا لم يظفر أحد بالأغلبية يختار مجلس النواب الرئيس بالكيفية عينها من الخمسة الفائزين بأكبر عدد من الأصوات في القائمة .

ولكن عند اختيار الرئيس تؤخذ الأصوات بحسب الولايات على أن يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد . ويتألف النصاب القانوني اللازم لهذا الغرض من عضو أو أعضاء عن ثلثي الولايات وأغلبية جميع الولايات ضرورية للاختيار وبعد اختيار الرئيس عادة يصبح الشخص الذي يظفر بأكبر عدد من أصوات الناخبين نائباً للرئيس . لكن إذا حصل المرشحين أو أكثر على عدد متساوي من الأصوات تعين على مجلس الشيوخ أن يختار منهم نائب رئيس بالاقتراع السري . وللكونجرس أن يقرر موعد اختيار الناخبين ويعين اليوم الذي يقترعون فيه وهو يوم يجب أن يكون واحد في جميع الولايات المتحدة (ف. أ م ٢) .

وإذا كانت طريقة انتخاب رئيس الولايات المتحدة بذلك التشعب ابتداء من تعين الولايات كل بالكيفية التي يشير بها نظامها الانتخابي لعدد الناخبين وانتهاء باختيار رئيس الجمهورية من قبيل الناخبين هؤلاء بنسبة صوت واحد لكل ولاية الخ . فإن طريقة انتخاب رئيس الجمهورية في دستور الأرجنتين قد انحصرت على أن ينتخب ناخبون لهذا الغرض في كل محافظة بمعدل ضعف عدد أعضائها من النواب والشيوخ بنفس الطريقة التي ينتخب بها النواب والشيوخ (م ٨١) دون النص على أن يكون هؤلاء الناخبين من الذين لا يعملون في مناصب

تقتضي الثقة أو تدر ربحاً في الدولة ، التي اشترطها دستور الولايات المتحدة الأمريكية .

وبالمقابل انحصرت نصوص شكل نظام الحكم في فنلندا لعام ١٩١٩ على طريقة انتخاب رئيس جمهورية من قبل ناخبين ينتخبون في ١٥-١٦ يناير ثم يجتمعون في ١٥ فبراير بقيادة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس الجمهورية (فصل ٢٣) .

والى جانب ما تقدم قضت بعض الأحكام الدستورية في البلدان العربية بانتخاب رئيس الدولة من قبل الهيئة الجماعية غير المنتخبة ، ولكنها تتولي السلطات العليا في الدولة لقد قرر الإعلان الدستوري في ج.ع.ي. الصادر في ٣١/١٠/١٩٦٢م أن ينتخب رئيس الجمهورية من مجلس قيادة الثورة ويكون رئيس الجمهورية رئيس هذا المجلس كما قضت أحكام دستوري العراق لعامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ بأن ينتخب مجلس قيادة الثورة رئيسه ويكون حكماً رئيس الجمهورية .

أما أحكام اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية قد نصت في المادة (٢ ف ٢) على أن ينتخب مجلس الرئاسة من قبل المجلس الاستشاري في الجمهورية العربية اليمنية وهيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وهناك أحكام دستورية لم تقض بانتخاب رئيس الدولة . أما لان هذه الدساتير قد سنت في عهد السيطرة الاستعمارية كما هي الحال في دساتير الدويلات التي أنشئت في سوريا في الثلاثينات ( مثل دساتير سنجق الاسكندرونة وحكومات حلب وجبل الدروز الخ . وأما لان الدستور مؤقت لم يرق إلى الأحكام الثابتة مثل دستوري العراق لعام ١٩٥٨ و ج . ع . ي . لعام ١٩٦٣ . هذا وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من دساتير بلدان البحث قد اشترطت أن تكون

الانتخابات للرئاسة سرية سواء كانت انتخابات في السلطة التشريعية كما هي الحال في دساتير سوريا لعام ١٩٣٠ (م ٦٨) و ١٩٥٠ و ١٩٦٢ (م ٧٢) ولبنان (م ٤٩) و ج . ي . لعام ١٩٩٠ (م ٨٣) أو في الانتخابات المباشرة للرئيس كما هي الحال في دساتير سوريا لعام ١٩٥٣ (م ٨١ ف ٢) تونس (فصل ٤٠) ، الجزائر لأعوام ١٩٦٣ (م ٣٩) و ١٩٧٦ (م ١٠٥) و ١٩٨٩ (م ٦٨) وقد قابلتها أحكام دساتير أجنبية قضت بالانتخاب السري لرئاسة الدولة مثل دساتير النمسا لعام ١٩٢٠ (م ٦٠ ف ١ ، تعديل ١٩٨٢م) تشيلي لعام ١٩٢٤م (م ٥) إكوادور لعام ١٩٤٦م (م ٨٥) ، كوبا لعام ١٩٤٠ (م ١٤٠) ، إسبانيا العام ١٩٢٤م (م ٥) إكوادور لعام ١٩٤٦ (م ٨٥) بورما لعام ١٩٤٧ (الرقم ٧٦) هايتي لعام ١٩٥٠ (م ٨٨) فنزويلا لعام ١٩٥٣ (م ١٠٣) ، الكمرون لعام ١٩٦١ (م ٩).

وبناء على ما تقدم يتضح تغاير أحكام دساتير البلدان العربية ذات النظام الجمهوري في مسيرتها الدستورية في طرق انتخابات رئيس الدولة الجماعية تارة والفردية (رئيس الجمهورية) تارة أخرى . بواسطة السلطة التشريعية في عدد منها وبالانتخاب المباشر فلي مجموعة ثانية ومن قبل هيئة عليا غير منتخبة في مجموعة من المجموعتين الأوليتين في الدساتير الأجنبية

وإذا كانت طرق انتخابات رئاسة الدولة بالشكل المبين أعلاه من التغاير فما هي أحكام تلك الدساتير بشأن الأغلبية المطلوبة لفوز المرشح أو المرشحين بمنصب رئاسة الدولة .



## الأغلبية المطلوبة لفوز المرشح ( أو المرشحين ) بمنصب رئاسة الدولة

كانت السمة العامة للأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري التغاير في تقرير الأغلبية المطلوبة لفوز المرشح أو المرشحين لمنصب رئاسة الدولة في كل من الأغلبية التي يحصل عليها المرشحون أو المرشح لهذا المنصب في الانتخابات على درجتين في الدساتير التي قضت بقيام الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة. بحيث ينتخب الشكل الجماعي من قبل السلطة التشريعية ثم ينتخب هذا الشكل رئيساً له من بين الأعضاء الذين انتخبته السلطة التشريعية. من جهة. وكذلك الأغلبية المطلوبة لفوز المرشح بمنصب رئيس الدولة , المنتخب من قبل السلطة التشريعية من جهة ثانية ورئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب في طائفة ثالثة من الدساتير . وعلاوة على ما تقدم لم تقرر أحكام دستورية في هذه البلدان الأغلبية المطلوبة لفوز المرشح أو المرشحين لهذا المنصب في طائفة رابعة من الدساتير العربية ذات النظام الجمهوري .

لقد انقسمت الأحكام الدستورية بهذا الشأن إلى :

- ١- الأحكام الدستورية التي قررت الأغلبية المطلقة لفوز المرشح لمنصب الرئاسة في الدور الأول والأغلبية النسبية في الدور الثاني في مجموعة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري .
- ٢- نصت أحكام مجموعة أخرى من هذه الدساتير على أن يكون فوز المرشح لهذا المنصب بالأغلبية المطلقة دون الإشارة إلى الدور الثاني.
- ٣- قررت أحكام مجموعة دستورية ثالثة فوز المرشح لمنصب الرئاسة بأغلبية اثنين أو ثلاث أصوات أعضاء السلطة التشريعية في الدورين الأول والثاني من انتخاب رئيس الدولة والفوز بالأغلبية المطلقة في الدور الثالث.

٤- قضت أحكام مجموعة رابعة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري بالفوز بمنصب رئاسة الدولة بالأغلبية النسبية في الدور الأول من الانتخابات.

وبالعودة إلى الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري نجد أن ستة عشر دستور في هذه البلدان قد قررت الأغلبية لفوز المرشح لمنصب رئيس الدولة وصممت أحكام خمسة عشر دستور عن الأغلبية المطلوبة لفوز المرشح لانتخابات الرئاسة. وصممت أحكام دستورين عن الانتخابات لهذا المنصب . ومن ثم صممت عن تقرير الأغلبية المطلوبة للفوز بمنصب رئاسة الدولة . وكان رئيس الدولة يمين في أحكام أربعة دساتير .

والدساتير التي نصت على فوز المرشح بمنصب رئيس الدولة بالأغلبية المطلقة ولدور واحد هي دساتير مصر لعام ١٩٥٦ (م. ١٢١) وج.ع.م. لعام ١٩٦٤ (م. ١٠٢) وج.ع.م. لعام ١٩٧١ (م. ٧٦) وسوريا لعام ١٩٧٣ (م. ٥٧ ف٤) والجزائر لأعوام ١٩٧٦ (م. ١٠٥) و ١٩٨٩ (م. ٦٨) ١٩٩٦م ودستور ج.ي. بعد تعديله عام ١٩٩٤ وذلك طبقاً للفقرة ك من المادة ١٠٧ التي نصت على أن : يعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين شاركوا في الانتخابات.

وإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بنفس الإجراءات السابقة للمرشحين اللذين حصلوا على أكثر عدد من أصوات الناخبين اللذين أدلوا بأصواتهم . وجميع هذه الدساتير قضت بأن تكون الانتخابات لرئاسة الدولة على أساس الاستفتاء في الدساتير التي قضت بأن تكون الانتخابات لرئاسة الدولة على أساس الاستفتاء في الدساتير المصرية الثلاثة والدستور السوري والانتخابات العامة في دساتير الجزائر ومن قبل الشعب في تعديل دستور ج.ي. الصادر في ١٩٩٤/٩/٣٠ (ف.أ.م. ١٠٦). والدستور الانتقالي

السوداني لعام ٢٠٠٥ بعد انتهاء الانتقال (راجع م . ٥٤ و م ٦٥) ودستور السودان ١٩٩٨ (م. ٣٨).

وعلاوة على ما تقدم تباينت أحكام هذه الدساتير في موضوع الأغلبية نفسها . لأنها الأغلبية المطلقة لمجموع الناخبين المسجلين في قوائم الانتخابات في الدساتير المصرية والدستور السوري والجزائري لعام ١٩٧٦ . والأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها في دستوري الجزائر لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ والذين شاركوا في الانتخابات في التعديل الدستوري في ج.ي. لعام ١٩٩٤ . وقد نصت أحكام طائفة من الدساتير الأجنبية على فوز المرشح لمنصب رئاسة الدولة بالأغلبية المطلقة بشكل عام (دون أن تفصل ما يتعلق بشأن الناخبين والمسجلين والذين أدلوا بأصواتهم) ( في كل من دساتير شيلي لعام ١٩٢٥ (٦٤) وبنما لعام ١٩٤٦ وبوليفيا لعام ١٩٤٧ (م. ٨٨) وفنزويلا لعام ١٩٥٣ (م. ١٠٥) , جواتيمالا لعام ١٩٥٦ (م. ١٥٩) ورائدوه لعام ١٩٦٠ (م. ٥٢) والكمرون ملاوي لعام ١٩٦٤ (م. ٥٢) والبرتغال لعام ١٩٧٦ (م. ١٢٩) تنزانيا لعام ١٩٧٧ (الرقم ٦ ف ٤) , إيران لعام ١٩٨٠ (الأصل ١١٧) .

بيد أن بعض هذه الدساتير الأجنبية قد اختلفت عن أحكام الدساتير العربية من هذه المجموعة بأن نصت على أنه إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الانتخابات العامة ينتخب البرلمان في اجتماع مشترك لمجلسي الكونجرس واحداً من المرشحين الذين حصلوا على أكثر الأصوات في الانتخابات العامة . ويفوز المرشح الذي يفوز بالأغلبية النسبية لأصوات أعضاء الكونجرس بعد ذلك الدور . وإذا تساوت الأصوات المعطاة في الكونجرس لأكثر من مرشح يحل رئيس مجلس الشيوخ هذا الأشكال في دستور شيلي لعام ١٩٢٥ (م. ٦٥) .



ويقوز المرشح لمنصب رئاسة الدولة بالأغلبية المطلقة في الدور الأول والثاني والثالث في دستوري بوليفيا لعام ١٩٤٧ (م. ٨٨) , وتنزانيا لعام ١٩٧٧ (الرقم ٦.ف.٤).

ومع أن طائفة أخرى من الدساتير الأجنبية قد اتفقت مع الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه في فوز المرشح لمنصب رئاسة الدولة بالأغلبية المطلقة. بيد أن تلك الدساتير الأجنبية قد قررت أكثر من دور انتخابية. وقد تطابقت مع أحكام التعديل الدستوري في ج.ي. بهذا الشأن عام ١٩٩٤. مثال ذلك يفوز المرشح لمنصب رئيس الدولة بالأغلبية المطلقة في الدور الأول وبالأغلبية النسبية في الدور الثاني في دساتير فلندا لعام ١٩١٩ (فصل ٢٣) والنمسا لعام ١٩٢٠ (م. ٦٠.ف.٢) وفرنسا لعام ١٩٥٨ (م. ١١١) وغينيا لعام ١٩٥٨ (م. ٢٢) ومدغشقر لعام ١٩٥٩ وساحل العاج لعام ١٩٦٠ (م. ١٠) والنيجر لنفس العام (م. ١٠) وفولتا العليا لعام ١٩٦٠ (م. ١٠) و أفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩ معدل عام ١٩٦١ (م. ١١) وجاتون لعام ١٩٦١ (م. ٩) والكنغو برازافيل لعام ١٩٦٣ (م. ٢٤) والبرتغال لعام ١٩٧٦ (م. ١٢٩).

وبالمقابل قرر دستور الأرجنتين لعام ١٨٥٣ أن يفوز المرشح لمنصب رئيس الدولة بالأغلبية المطلقة في الانتخابات العامة في الدور الأول , وبالأغلبية المطلقة في البرلمان في الدور الثاني (م. ٨٢ و م. ٨٤) هذا وتجدر الإشارة أن دستور اتحاد سوريا لعام ١٩٢٢ قد كان أول دستور في الدول العربية يقض بأن ينتخب رئيس الاتحاد من بين أعضاء المجلس الاتحادي بأغلبية الأصوات المطلقة لممثلي الدول الداخلية في الاتحاد (م. ٣).

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد قررت فوز المرشح بالأغلبية المطلقة فإن الدستور السوري لعام ١٩٥٣ قد نص على أن يعتبر ناجحاً في الانتخابات المرشح لمنصب رئيس الجمهورية الذي نال العدد الأكبر من أصوات

الناخبين (م. ٨١ ف. ٣). أي أنه قد قرر الأغلبية النسبية. واتفقت مع هذا الحكم النصوص الخاصة بانتخاب رئيس الدولة التونسي أحكام المجلة الانتخابية التونسية لعام ١٩٦٩. حيث نص الفصل ٧٠ منها على أن يعتبر المرشح رئيساً للجمهورية، الذي فاز بأوفر عدد من أصوات الناخبين.

ومع أن أحكام طائفة من الدساتير الأجنبية قد اتفقت مع الحكمين السابقين بصدد عدم النص على فوز المرشح لمنصب الرئاسة بالأغلبية المطلقة، وإنما بالأغلبية النسبية وإن كانت نتائج الانتخابات المعلن عنها بعد انتخابات الرئاسة في سوريا بعد صدور دستور ١٩٥٣ وتونس بعد صدور دستور ١٩٥٩ قد كانت في الواقع أغلبية ساحقة لمرشح واحد دون منافسين. أما أحكام الدساتير الأجنبية القريبة الشبه بهذين الحكمين الدستوريين العربيين فإنها قد اختلفت عنهما في تفاصيل هذه الأحكام. وأجه التباين في تفاصيلها بالشكل التالي:

تعتبر الأغلبية المطلوبة لفوز المرشح بمنصب رئيس الجمهورية أن لا يقل عن ثلث الأصوات التي أدلى بها الناخبون في الانتخابات العامة في دستور بيرو لعام ١٩٣٣. وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين للرئاسة على تلك الأغلبية يقوم الكونجرس بانتخاب الرئيس من أولئك المرشحين الحائزين على أكثر الأصوات الصحيحة في هذا الدستور (م ١٣٨).

وإذا كان دستور بيرو المذكور أعلاه قد اشترط نسبة ثلث أصوات الناخبين التي بم الإدلاء بها لفوز المرشح وهي أغلبية نسبية محددة. فإن دستور البرتغال لعام ١٩٣٣ قد اكتفى بالنص على أن يحصل المرشح لمنصب رئاسة الدولة على أغلب أصوات الناخبين (م ٧٢ ف ٣) دون تحديد الأغلبية المطلقة أم النسبية. وبالمقابل قرر دستور الفلبين لعام ١٩٣٥ الأغلبية النسبية في نصه على أن يكون المرشح فائزاً بمنصب رئاسة الدولة إذا حصل على أكبر عدد من الأصوات (قسم ٧) وتطابقت معه أحكام دستور فنزويلا لعام ١٩٥٣ (م ١٠٤). على أن

دستور الفلبين قد اُضيف حكماً جديداً بهذا الشأن يقضي بأنه إذا نال مرشحان أصواتاً متساوية ينتخب الكونجرس إحداهما رئيساً للجمهورية ( قسم ٢ م ٧ ) . ولم يقتصر الأمر على دستور الفلبين فقط، وإنما تعداه إلى دساتير أخرى مثال ذلك قرر دستور الإكوادور لعام ١٩٤٦ فوز المرشح لمنصب رئاسة الدولة من نال العدد الأكبر من أصوات الناخبين . غير أن هذا الدستور قد أضاف أنه إذا نال أكثر من مرشح للرئاسة أصوات متساوية في حالة الانتخابات العامة ، ينتخب الكونجرس من بين أعضائه رئيساً بالاقتراع السري بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت تحل بالقرعة ( م ٨٤ ) . أما دستور هايتي لعام ١٩٥٠ فقد نص على أنه يعتبر المرشح فائزاً بمنصب رئاسة الدولة إذا نال على الأغلبية النسبية (م ٨٨) دون أن ينص على الدورات الانتخابية.

وبخلاف ذلك قرر دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٩ الأغلبية النسبية المحددة في النص التالي يعتبر المرشح لمنصب رئيس الجمهورية فائزاً بالمنصب إذا نال على ما لا يقل عن ٤٠% من أصوات جميع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم (م. ١٣٨). واتفقت مع هذا الحكم نصوص دستور البرازيل لعام ١٩٤٦ ، التي نصت على أن يفوز بمنصب رئيس الجمهورية المرشح الذي يحوز على أصوات أغلبية لا تقل ٤٠% من مجموع أصوات الناخبين (م. ١٣٨). في حين إتفقت أحكام دستور السنغال لعام ١٩٦٠ المعدل ١٩٦٣ مع أحكام دستور بيرو لعام ١٩٣٣ بصدد شرط حصول المرشح على ثلث عدد أصوات الناخبين للفوز بمنصب رئيس الجمهورية حيث يعتبر المرشح لمنصب الرئاسة فائزاً بهذا المنصب إذا حصل على ثلث أصوات الناخبين على الأقل (٢٨).

أما أحكام دستور إسبانيا لعام ١٩٤٤ فقد نصت على أن يحصل المرشح لمنصب رئيس الدولة على أغلبية الأصوات وإذا كان المرشح بلا منافس يعتبر فائزاً بمنصب الرئيس من دون تصويت (م ٥).



واتفقت أحكام دستور ليبيا لعام ١٩٥٥ مع أحكام المجلة الانتخابية التونسية في النص على فوز المرشح لمنصب رئيس الجمهورية بحصوله على أكثر عدد من أصوات الناخبين . غير أن دستور ليبيا قد أضاف نصاً آخر اشترط فيه أنه إذا حصل المرشح على أغلبية الأصوات هذه وكان الرئيس القائم (مدته ٨ سنوات ) تكون المدة الجديدة أربع سنوات فقط (قسم ١ من ٤٢).

وهناك مجموعة من دساتير بلدان البحث نصت أحكامها على أن تكون الأغلبية المطلوبة لفوز المرشح بمنصب رئيس الدولة أغلبية ثلثي الأصوات التي أدلى بها المقترعون في الدور الأول من الاقتراع. غير أن أحكام هذه المجموعة قد تباينت في الأغلبية المطلوبة لفوز هذا المرشح في الدورات الانتخابية التالية للدور الأول . مثال ذلك قضى الدستور اللبناني بأن ينتخب رئيس الجمهورية بغالبية الثلثين في مجلس النواب في الدور الأول من الانتخاب. ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تليه (م. ٤٩ مطلقه عام ١٩٢٩ و١٩٤٧).

وإذا كانت أحكام الدستور اللبناني قد قررت الأغلبية في الدورتين الأول والثاني فإن الدستورين السوريين لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٢ قد قررت الأغلبية في ثلاث دورات انتخابية. تكون الأغلبية المطلوبة لفوز المرشح برئاسة الدولة أكثرية ثلثي مجموع النواب في الدور الأول والأكثرية المطلقة في الدور الثاني ويكتفي بالأكثرية النسبية الدور الثالث (م ٧٢).

وبالمقابل اتفقت أحكام دستوري ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤ وج.ي. لعام ١٩٩٠ مع أحكام الدستور اللبناني في تقرير الأغلبية في الدورتين الانتخابيتين اشترط دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤ فوز المرشح لمنصب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أصوات مجلس الشورى في الدور الأول والأغلبية المطلقة في الدور الثاني (م. ٩٤). ويعتبر المرشحون لعضوية مجلس الرئاسة في دستور ج.ي. لعام

١٩٩٠ فانزى بهذا المنصب إذا حصلوا على ثلثي مجموع أصوات أعضاء مجلس النواب في الدور الأول والأغلبية المطلقة في الدور الثاني (راجع م. ٨٣).

في حين اكتفى قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الانتقالية بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية في دور واحد حيث نصت المادة ٣٦ على أن / ننتخب الجمعية الوطنية رئيساً للدولة ونائبين له يشكلون مجلس الرئاسة بقائمة واحدة وبأغلبية ثلثي الأعضاء وللجمعية الوطنية صلاحية إقصاء أي عضو من أعضاء مجلس الرئاسة بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات أعضائها لعدم الكفاءة أو النزاهة وفي حالة وجود شغور في الرئاسة تنتخب الجمعية الوطنية بثلثي أعضائها بديلاً له لملء هذا الشاغر .

وقد قررت أحكام ٣ دساتير أجنبية تصوراً مشابهاً لنصوص دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري أغلبية ثلثي أعضاء السلطة التشريعية من حيث المبدأ . مثال ذلك قرر دستور إيطاليا لعام ١٩٤٧ أن يكون فوز المرشح لمنصب رئيس الجمهورية بأغلبية المطلقة في الدور الثالث (م. ٨٣) . وهو نفس الحكم الذي قضى به دستور تركيا لعام ١٩٦١ (م. ١٩٥) . ومع أن أحكام دستور اليونان قد نصت على أن يعتبر المرشح فائزاً بمنصب رئيس الجمهورية إذا نال أغلبية المنصب للمرشح الذي يحصل على ثلاثة أخماس أعضاء السلطة التشريعية في الدور الثاني (م. ٣٢) .

وهناك مجموعة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري قضت بأن يكون فوز المرشح لمنصب رئاسة الدولة الحصول على الأغلبية المطلقة من حيث المبدأ . غير أنها تغايرت في النصوص في كل من قيام أكثر من دورة انتخابية . مثال ذلك قرر دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ أن يفوز المرشح لمنصب رئاسة الدولة بحصوله على الأغلبية المطلقة وفقاً لما جاء في المادة ٧٦ منه

بأن يفوز المرشح عضواً في المجلس الجمهوري بحصوله على الأصوات الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشورى . وقد اتفقت مع هذا الحكم الفقرة ك من المادة ١٠٧ من دستور ج . ي . المعدل عام ١٩٩٤ . غير أن التعديل قد اشترط الأغلبية النسبية في الدور الثاني من الانتخاب .

وإذا كان دستور ج . ع . ي . لعام ١٩٧٠ قد قرر الأغلبية المطلقة كشرط للفوز بمنصب رئاسة الدولة ( عضوية المجلس الجمهوري ) في دورة واحدة . فإن الدستور السوري لعام ١٩٣٠ قد نص على فوز المرشح بالأغلبية المطلقة في الدورين الأول والثاني وبالأغلبية النسبية في الدور الثالث ( راجع م ٦٨ ) . وبمقارنة الدستورين السابقين بأحكام دساتير أجنبية نجد أن أحكام دستور أندونيسيا لعام ١٩٤٥ قد اتفقت مع أحكام دستور ج . ع . ي . لعام ١٩٧٠ بصدد فوز المرشح بمنصب رئيس الدولة ( مع فارق أنه رئيس جمهورية في دستور أندونيسيا ) بأغلبية أعضاء مجلس الشورى المطلقة وبدورة انتخابية واحدة في دستور أندونيسيا ( راجع م ٨ ف ٢ ) .

وبالمقابل اتفقت أحكام دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ معدل ١٩٥٦ مع أحكام الدستور السوري لعام ١٩٣٠ في شرط فوز المرشح لمنصب رئيس الدولة بأغلبية أصوات البرلمان في الاقتراعين الأول والثاني . غير أن أحكامهما قد تباينت بصدد فوز المرشح لهذا المنصب في الدور الثالث بالأغلبية المطلقة في دستور ألمانيا وبالأغلبية النسبية في دستور ألمانيا وبالأغلبية النسبية في دستور سوريا ( راجع م ٥٤ ف ٦ من دستور ألمانيا الاتحادية ) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن دستور غانا لعام ١٩٦٠ قد كان الدستور الوحيد ( من المجموعة الدستورية التي بحوزتنا ) الذي قرر أن يكون فوز المرشح لمنصب رئيس الدولة بنصف عدد أعضاء السلطة التشريعية ( راجع الرقم ١١ ف ح ) .



وكانت انتخابات الجزائر عام ١٩٩٥ بين رئيس الدولة القائم و ثلاثة مرشحين آخرين . كما كان عبد العزيز بوتفليقة مرشح القوى الحاكمة في انتخابات ١٩٩٩ بعد أن رفض الرئيس المستقيل الترشح ومع أنه قد نافس هذا المرشح ستة مرشحين آخرون فانهم قد انسحبوا منها . وكان المنافسون للرئيس القائم في الانتخابات الجزائرية عام ٢٠٠٤ خمسة منافسين .

و دخل ميدان التنافس بين المرشحين تونس عام ١٩٩٩ حيث نافس الرئيس القائم مرشحان آخرا و نافسه أربعة آخرون في انتخابات ٢٠٠٤ . بيد أن نسبة الأصوات التي نالها الرئيس القائم أو مرشح القوى النافذة في الدولة قد كانت كبيرة جداً إذا ما قورنت بالنسبة التي حصل عليه المرشحون المنافسون مثال ذلك حصل اليمين زروال على ٦١,٢٩% من اصوات الناخبين الذين ادلوا باصواتهم في حين حصل المنافس الاول له على ٢٦,٠٦% وحصل المنافس الثاني على ٨,٩٤% .

وهكذا كانت الحال في الانتخابات الرئاسية في الجزائر عام ١٩٩٩ حيث حصل عبد العزيز بوتفليقة على ٧٣,٧٩% من اصوات الناخبين الذين ادلوا باصواتهم في حين حصل منافسوه الستة المنسحبون على الابراهيمي على ٣,٩% ومقدار سيفي على ٢,٢٤% ويوسف الخطيب على ١,٢٢% . ارتفعت نسبة الاصوات التي حصل عليها الرئيس القائم في الانتخابات الجزائرية عام ٢٠٠٤ حيث حصل عبد العزيز بوتفليقة فيها على نسبة ٨٣% في حين حصل منافسوه على التوالي بن فليس على ٧,٩% سعد جاب الله على ٤,٨% سفيجن سغجي ، على ١,٩% ، بويذا جنوب ١,٦% فوزي رباي ٠,٦% وهي اول امرأة تدخل الانتخابات في تاريخ الانتخابات في الدول العربية . ولم يسمح للأخضر الابراهيمي بالمنافسة بحجة عدم توفر الاصوات اللازمة للتركية له.

وتنظم مصر إلى التنافس في الإنتخابات القادمة حيث عدلت المادة ٧٦ بما يجعل الانتخابات الرئاسية بين أكثر من مرشح شريطة أن يحصل كل مرشح على تركية من ٢٥٠ عضواً من أعضاء المجالس المنتخبة (مجلس الشعب , مجلس الشورى , المجالس المحلية).

وقد ترشح الرئيس حسني مبارك ونافسه في الإنتخابات ٩ منافسون. حصل الرئيس حسني مبارك على وأيمن نور على ونعمان جمعه على

يتضح من واقع الانتخابات الرئاسية في الدول العربية أنه لم ينجح في هذه الانتخابات أي مرشح غير الرئيس القائم أو مرشح الاوساط الحاكمة منذ بداية هذه الانتخابات التنافسية حتى الآن ٢٠٠٥ في حين فاز كثير من مرشحي المعارضة على الرئيس القائم في دول أفريقيا غير العربية وآسيا وبلدان أمريكا اللاتينية . وهذا يسمح بالقول أن سيطرة القوى الحاكمة لا تزال قوية في الدول العربية . على أن مقتضيات العصر وتقدم هذه البلدان يتطلبان التداول الحقيقي للسلطة كبادرة للديمقراطية والتقدم والرخاء في هذه البلدان.

## الباب الخامس

### مدة صلاحية رئاسة الدولة وخلوها

يرتبط تحديد مدة صلاحية رئاسة الدولة في الفقه الدستوري بفترة زمنية محددة نظراً لأن رئاسة الدولة منتخبة من قبل السلطة التشريعية التي يجدد انتخابها خلال فترة من الزمن من قبل مجموع الناخبين في طائفة من دساتير البلاد العربية والأجنبية ( حول انتخابات السلطة التشريعية راجع الفصل الأول من الجزء الخامس من هذا البحث ) . ويستمد رئيس الدولة المنتخب من قبل الشعب صلاحياته في المدة المحددة لرئاسته كتعبير عن أن الشعب أو الأمة هي التي تمثل السيادة في طائفة أخرى من الدساتير العربية والأجنبية.

والمقصود بمدة صلاحية رئاسة الدولة هي الفترة التي تبدأ بمزاولة رئيس الدولة صلاحياته وحتى انتهائها بقيام انتخابات جديدة لهذا المنصب . وبما أن الأمر على هذا النحو فإن هناك إجراءات محددة في بداية تسلم رئيس الدولة لمهام منصبه . وأخرى قبل الانتهاء من ممارسة هذه الصلاحيات .

وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة فكم هي مدة رئاسة الدولة وما هي الإجراءات التي تتخذ لبدايتها ونهايتها . وعليه فإنه من أجل توضيح ذلك لابد من مقارنة مدة رئاسة الدولة ، ومقارنة الإجراءات التي تتخذ بشأنها .

لقد تفاوتت مدة صلاحيات رئاسة الدولة في اليمن والدول العربية ذات النظام الجمهوري في أحكامها الدستورية وحتى في البلد الواحد في أغلب هذه الدول من ناحية . وصممت أحكام مجموعة أخرى من الدساتير عن النص على مدة صلاحيات رئاسة الدولة من ناحية أخرى .

والأحكام الدستورية التي قضت بمدة رئاسة الدولة قد تباينت في تحديد

كما يلي :



١ - قررت أحكام مجموعة من الدساتير والإعلانات الدستورية والاتفاقيات مدة رئاسة الدولة بفترة ما بين ستة أشهر وستين ونصف . مثال ذلك قضى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٢/١٠/١٩٧٤م في ج.ع.ي بأن تكون مدة رئاسة مجلس القيادة ما بين ستة أشهر وسنة . ونصت أحكام دستور إتحاد سوريا لعام ١٩٢٢م على أن تكون مدة رئيس الإتحاد سنة كاملة (م٣) . ومدة مجلس الرئاسة السوري لعام ١٩٦٤م سنة أيضاً . في حين كانت مدة المجلس الجمهوري سنتين في لائحة المجلس الوطني لعام ١٩٦٩م في ج.ع.ي (م١٩٢) . وهي نفس المدة التي قررتها القيادة العامة للجبهة القومية لرئيس الجمهورية في ج.ي.ج.ش في القرار رقم ٢ الصادر في ٣٠/١١/١٩٦٧م ومدة مجلس السيادة سنتان في دستور السودان لعام ١٩٦٤م . وكذلك مدة رئيس مجلس رئاسة إتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧٠م . وبالمقابل قررت أحكام إعلان اتفاق الوحدة وتنظيم الفترة الانتقالية في ج.ي مدة سنتين ونصف.

وقد وجد مقابل لهذه الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه في أحكام دستورية أجنبية . مثال ذلك اتفقت أحكام دستور روسيا لعام ١٩١٨م مع الأحكام الدستورية العربية التي قررت مدة سنة واحدة . ومدة الرئيس الدوري للسلطة العليا في سويسره سنة واحدة وكذلك دستور يوغسلافيا بعد تعديله عام ١٩٨٠م .

وهناك مجموعة من دساتير الدول العربية نصت على أن تكون مدة رئاسة الدولة ثلاث سنوات مثل دستور العراق لعام ١٩٦٤م ، الذي قضى بأن تكون مدة الفترة الانتقالية ثلاث سنوات (م١٠١) وهو ما يعني انتهاء مدة رئيس الدولة بانتهاء الفترة الانتقالية . كما إن مجلس رئاسة مجلس الشعب الأعلى ثلاث سنوات باعتباره هيئة رئاسة السلطة العليا للدولة ، التي تقرر مدته بثلاث سنوات في دستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٠م (م٧٨) . وكانت مدة مجلس السيادة

السوداني ثلاث سنوات طبقاً لأحكام دستور ١٩٥٦م ، الذي قرر إن تكون مدة البرلمان ثلاث سنوات (م ٥٥ و م ٥٦) . وقد اتفقت مع هذا الحكم مدة ثلاث سنوات أحكام دستور بنين لعام ١٩٧٧م (م ٥٢) . وأصبحت مدة مجلس الرئاسة ثلاث سنوات في ج.ي. بعد صدور الإعلان الدستوري بتحديد الفترة الانتقالية لمدة ستة أشهر.

ونصت أحكام دساتير أخرى في الدول العربية ذات النظام الجمهوري على إن تكون مدة الهيئة الحاكمة ثلاث سنوات مثل ما نص عليه القانون الأساسي لسنجد الاسكندرونه لعام ١٩٣١م بأن يؤلف مجلس إداري أعلى لإدارة الدولة (ينتخبون او يعينون لمدة أربع سنوات (م ٣) ) . وإذا كان نص هذا القانون مباشر في تحديد المدة ، فإن أحكام دستور السودان لعام ١٩٨٥م قد قررت مدة مجلس رئاسة الدولة بصورة غير مباشرة حين نص ذلك الدستور على إن تكون مدة الجامعة التأسيسية أربع سنوات . وبما أنها هي الهيئة التي تنتخب مجلس رئاسة الدولة فإنه من المرجح أن تكون مدة رئاسة الدولة نفس مدة الجمعية التأسيسية نظراً لعدم تحديد مدة رئاسة الدولة (راجع م ٥٧).

وقد قررت أحكام طائفة من الدساتير الأجنبية أن تكون مدة رئاسة السلطة العليا للدولة أربع سنوات في كل من دساتير الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦م (م ٣٦) وبولندا لعام ١٩٥٢م (م ٦٧) وكوريا الديمقراطية لعام ١٩٧٢م (م ٩٠) ويوغسلافيا لعام ١٩٦٣م (م ٢٢) .

ولم يقتصر الأمر على مدة رئاسة السلطة العليا للدولة في الدساتير المذكورة أعلاه فقط ، بل وتعداه إلى أحكام دستورية أجنبية قضت بمنصب رئيس الدولة في ظل الأخذ بمبدأ فصل السلطات . لقد نصت أحكام مجموعة من هذه الدساتير الأجنبية على إن تكون مدة رئاسة الدولة أربع سنوات في دساتير كل من الولايات المتحدة الأمريكية (م ٢) وتركيا لعام ١٩٢٤م (م ١٣١ و ١٣٢)

والفلبين لعام ١٩٣٥م (قسم ٢) وأيسلندا لعام ١٩٤٤م (م٦) وبناما لعام ١٩٤٦م واکوادور لعام ١٩٤٦م (م٨٣) وكوستاريكا لعام ١٩٤٩م (م١٣٤) واندونيسيا لعام ١٩٥٦م (م٨٥) وإفريقيا الوسطى لعام ١٩٦٠م معدل عام ١٩٦٣م (م٢٢) وملوي لعام ١٩٦٤م (م٥٣) وبورما لعام ١٩٧٤م (م٦٤) وإيران لعام ١٩٨٠م (الأصل ١١٤) .

وهناك مجموعة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري قررت إن تكون مدة رئاسة الدولة خمس سنوات في دساتير كلاً من سوريا لعام ١٩٣٠م (م٥٨) وعام ١٩٥٠م وعام ١٩٦٠م (م٧٣) وعام ١٩٥٣م (م٨٣) وتونس لعام ١٩٥٩م (فصل ٤) والجزائر لأعوام ١٩٦٣م (م٣٩) وعام ١٩٨٩م (م٧١) و١٩٩٦م (م٧٤) والاعلان الدستوري لعام ١٩٦٢م في ج.ع.ي ودستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٤م (م٩٤) و١٩٧٠م (م٧٧) وقرار مجلس الشعب التأسيسي في ج ع ي .بتحديد شكل رئاسة الدولة في ج.ع.ي. الصادر في ١٩٧٨/٤/٢٢ (م٢) وج.ي. لعام ١٩٩٠م (م٨٧). ودستور ج.ي.د.ش. لعام ١٩٧٨ , الذي نص على أن تكون مدة مجلس الشعب الأعلى خمس سنوات ,مدة هيئة رئاسة المجلس نفس مدة الأخير (راجع م٧٢) ودستور السودان لعامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ .

وقد إتفقت أحكام مجموعة من الدساتير الأجنبية مع أحكام الدساتير العربية التي قررت أن تكون مدة رئاسة الدولة أو رئاسة السلطة العليا للدولة خمس سنوات .والدساتير الأجنبية التي قررت هذه المدة هي دساتير براجوي لعام ١٩٤٠م (م٤٧) اندونيسيا لعام ١٩٤٥م (م٧) البرازيل لعام ١٩٤٦م (م٨٢)الدومنيكان لعام ١٩٤٧م (م٤٥) بورما لعام ١٩٤٧م (الرقم ٤٨) الهند لعام ١٩٤٧م (م٥٦ف.أ) ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م معدل عام ١٩٥٦م (م٥٤ف.٤) باكستان لنفس العام (الرقم ٣٣قسم ٤) داهومي لعام ١٩٦٠م



(م ١٠) تشيكوسلوفاكيا لنفس العام (م ٦٣) النيجر لعام ١٩٦٠ (م ١٠) أوغندا لعام ١٩٦٢ (الرقم ٣٥) الكنجو برازيل لعام ١٩٦٣ (م ٢٤) توجو لنفس العام (م ٢٤) تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٨ (م ٦٢) ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٧٤ (م ٦٧) اليونان لعام ١٩٧٥ (م ٣٠) البرتغال لعام ١٩٧٦ (م ١٣١) , الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧ (م ٩٨) الصين الشعبية لعام ١٩٨٢ (م ٦٠) أثيوبيا لعام ١٩٨٧ (م ٨٤) علماً بأن جزءاً من دساتير هذه البلدان قد كان قراره بأن تكون مدة رئاسة السلطة العليا للدولة مساوية لمدة السلطة العليا نفسها كما هي الحال في دساتير الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا الديمقراطية إنذاك وفيتنام .... الخ .

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة في الدول العربية ذات النظام الجمهوري نصت أحكام مجموعة من دساتير هذه البلدان على أن تكون مدة رئاسة الدولة ست سنوات كما هي الحال في دساتير لبنان (م ٤٩) ومصر لعام ١٩٥٦ (م ١٢٢) وج.ع.م لعام ١٩٦٤ (م ١٠٢) و ج.م.ع لعام ١٩٧١ (م ٧٧) والسودان لعام ١٩٧٣ (م ٨٤). وقد تطابقت معها في تقرير نفس المدة دساتير الأرجنتين لعام ١٨٥٣ (م ٧٧) وكولومبيا لعام ١٨٦٦ (م ٨٥) والمكسيك لعام ١٩١٧ (م ٨٣) وفلندا لعام ١٩١٩ (م ٢٣) والنمسا لعام ١٩٢٠ (م ٦٠) ف ٥) وشيلي لعام ١٩٢٥ (م ٦٨) وبيرو لعام ١٩٣٣ (م ١٣٩) هندوراس لعام ١٩٣٦ (م ١١٧) وبوليفيا لعام ١٩٤٧ (م ٦٦) وسلفادور لعام ١٩٥٠ (م ٦٦) نيكارجوا لنفس العام (م ١٨٤) هايتي لعام ١٩٥٠ (م ٧٧) .

وإذا كانت مدة رئاسة الدولة في البلدان العربية قد تباينت بالشكل الذي بيناه أعلاه فإن أحكام الدستور السوري لعام ١٩٧٣ (م ٦٨) قد قضت بأن تكون مدة رئاسة الدولة سبع سنوات والتعديل الدستوري في ج.ي. الصادر في ٢٠٠١/٢/٢٠ م. ومع أنه قد كان النصان الدستوريان الذين يقرران هذه

المدة الا أنه قد وجد مقابل لهما في مجموعة من الدساتير الأجنبية مثل دساتير فرنسا لعامي ١٩٤٦م (٢٩م) و ١٩٥٨م (٦م) وبولندا لعام ١٩٢١م , الذي أعيد العمل به في عام ١٩٤٥م . وكولومبيا لعام ١٩٣٦م والبرتغال لعام ١٩٣٣م (٧٢م) وإيرلندا لعام ١٩٣٧م (الرقم ١٢) . وإيطاليا لعام ١٩٤٧م (٨٥م) وتشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٤٨م وغينيا لعام ١٩٥٨م (٢٢م) ومدغشقر لعام ١٩٦٠م (٩م) وتركيا لعام ١٩٦١م (١٩٥م) وجابون لنفس العام (٩٠م) وتشاد لعام ١٩٦٢م (٦م) , وأفريقيا الوسطى لعام ١٩٦٤م (١٤م) .

ومثلما انفرد الدستور السوري لعام ١٩٧٣م بتقرير مدة رئاسة الدولة بسبع سنوات وتعديل دستور ج.ي لعام ٢٠٠١ وهي نفس المدة التي قررها الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨م قبل تعديل مدة رئيس الدولة إلى خمس سنوات . فقد تطلع مشروع الدستور العراقي لعام ١٩٩٠م إلى إن يقضي بأن تكون مدة رئاسة الدولة ثمان سنوات (انظر م ٨٦) . وقد اتفقت معه في تقرير نفس المدة أحكام دستوري كوبا لعام ١٩٤٠م (١٤٠م) وليبيريا لعام ١٩٥٥م (٣م . ف ٣) . لم يقتصر الامر في تغاير الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري في النصوص الدستورية المتباينة أعلاه فقط , وانما تعداه إلى أن مجموعة من دساتير هذه البلدان لم تحدد مدة رئيس الدولة . واخرى قضت بأن تكون مدة صلاحيات رئيس الدولة مدى الحياة .

والأحكام الدستورية التي لم تقض بمدة صلاحية رئيس الدولة ( او الإدارة ) هي القوانين الأساسية لحكومات اللانقية لعامي ١٩٢٠م و ١٩٣٠م وجبل الدروز لعام ١٩٢٠م ودستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م والإعلانين الدستوريين الصادرين في ١٦/٦/١٩٧٤م و ٢٢/١٠/١٩٧٥م في ج.ع.ي وقانون إدارة الدولة العراقية للفترة الإنتقالية لعام ٢٠٠٤ .

والأحكام الدستورية التي خولت لرئيس الدولة مدة صلاحية الرئاسة مدى الحياة هي تعديل الدستور التونسي عام ١٩٧٥م ، الذي نص على انه بصفة استثنائية واعتبار للخدمة الجليلة التي قدمها المجاهد الاكبر الحبيب بورقيبة للشعب التونسي إذ حرره من ربقة الاستعمار وجعل منه أمة موحدة ودولة مستقلة عصرية كاملة السيادة يعلن مجلس النواب اسناد رئاسة الجمهورية مدى الحياة إلى الرئيس الحبيب بورقيبة (فصل ٣٩ في ١٩٧٥م) . كما قرر المجلس الوطني العراقي والمنظمات الجماهيرية اسناد منصب رئيس الجمهورية إلى صدام حسين مدى الحياة في عام ١٩٨٩م .

وقد وجد مقابل لهذين الحكمين في أن يتولى رئيس الدولة الرئاسة مدى حياته في نزر من الدساتير الأجنبية مثال ذلك نصت أحكام دستور بوليفيا لعام ١٨٢٦م على أن يكون الرئيس سيمون بوليفار رئيساً للجمهورية مدى الحياة وقضى دستور يوغسلافيا لعام ١٩٧٤م الذي قرر انه نظراً للدور التاريخي ليوسف بروز تيتو في الحرب الشعبية التحررية والثورة الاشتراكية وقيام وتطوير جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وتطوير التسيير الذاتي الاشتراكي للجميع قرر المجلس الاتحادي بعد اقتراح مجالس الجمهوريات ومناطق الحكم الذاتي انتخاب يوسف بروز تيتو رئيساً للجمهورية بدون حدود (م ٣٣٣) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن انتخاب الرئيسين بورقيبة وتيتو مدى الحياة قد أتت في وقت كان فيها الرئيسان في أرذل العمر وهو الوقت الذي يسهل فيه اقناع الشخص بسهولة في الموافقة على أي رأي من قبل بطائنته ومتزلفيه . اما قرار المجلس الوطني العراقي أن تكون مدة رئاسة الدولة للرئيس صدام حسين مدى



الحياة نظراً لانتصاره في الحرب العراقية الإيرانية ..... الخ . كما جاء في نص القرار فإنه قد كان حمالة لواقع تكوين شخصية الرجل وطموحه<sup>١</sup> .

ومع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه في تغاير مدة رئيس الدولة في الدول العربية ذات النظام الجمهوري من الناحية الحقوقية الشكلية فإن واقع مدة رئيس الدولة في الواقع قد تمثلت بأن بقي عدد من رؤساء الدولة في هذا المنصب منذ توليه حتى موته وأعيد انتخابه كمرشح وحيد . لقد بقي رئيس الجمهورية في مصر في هذا المنصب من ١٩٥٦م حتى ١٩٧٠م ( بسبب موته ) ومنذ توليه حتى موته في الجزائر من ١٩٧٧م حتى ١٩٧٩م . وسبق إن كان الرئيسان رئيس مجلس قيادة الثورة قبل ذلك .

وحكم عدد من رؤساء الدول في البلدان العربية منذ توليهم السلطة حتى الاحتلال كما هي الحال في العراق عام ١٩٦٥م واليمن عام ١٩٧٧م و ١٩٧٨م ومصر عام ١٩٨١م .

وبالمقابل حكم ٩ رؤساء عرب منذ توليهم السلطة حتى إقصائهم من الحكم في كل من سوريا عام ١٩٥٥م و ١٩٦٣م و ١٩٦٦م و ١٩٧٠م والجزائر عام ١٩٦٥م والعراق عام ١٩٦٨م و ٢٠٠٣م و ج.ع.ي في عام ١٩٦٧م و ج.ي.د.ش عام ١٩٦٩م و ١٩٨٦م والسودان عامي ١٩٦٤م و ١٩٨٥م .

وأرغم خمسة رؤساء عرب على الاستقالة كمضطرين ومرغمين على الاقدام على ذلك كما هي الحال في مصر عام ١٩٥٤م والسودان ١٩٥٨م و ج.ع.ي لعام ١٩٧٤م والعراق عام ١٩٧٩م والجزائر في يناير ١٩٩٢م وتونس في ١٩٨٧م .

---

<sup>١</sup> - هذا وتجدر الإشارة إلى انه قدم اقتراح إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية المنعقد في ٢٧/٥/١٩٦٢م بانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر مدى الحياة . ولكن الرئيس عبد الناصر رفض هذا الاقتراح - راجع مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر . وزارة الارشاد القومي مصلحة الاستعلامات القاهرة القسم الرابع فبراير ١٩٦٢م - ١٩٦٤م صفحات ٧٤ - ٧٥ .

وتقيد عدد من رؤساء الجمهورية اللبنانية بمدة رئاسة الدولة دون تمديد. هذا إذا ما استثنينا بشير الخوري الذي أعيد انتخابه لمدة أخرى بصفة استثنائية ولم يكملها. والياس الهراوي الذي أعيد انتخابه من جديد بعد انتهاء مدته الاولى<sup>١</sup> وأمين لحود الذي مدد مجلس النواب مدته لثلاث سنوات عام ٢٠٠٤. وإذا كانت مدة رئاسة الدولة بهذا التغير فمتى تبدأ مدة الرئاسة ومتى تنتهي. بداية ونهاية رئاسة الدولة.

ولما كانت مدة صلاحيات رئيس الدولة بالشكل المتغير الذي وضحناه في الصفحات السابقة بين مجموعة وأخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري ومقارنتها بالدساتير الأجنبية المتقاربة أو المتشابهة أحكامها مع أحكام دساتير هذه المجموعة أو تلك من دساتير بلدان البحث فمتى تبدأ مدة الرئاسة ومتى تنتهي؟

للإجابة على ذلك لابد من العودة إلى الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري من جديد لمقارنة كل مجموعة منها بشأن الأحكام الدستورية الخاصة ببداية هذه المدة ونهايتها والإجراءات المقررة دستورياً بهذا الصدد في كل مجموعة من الدساتير.

لقد تباينت أحكام دساتير اليمن والدول العربية ذات النظام الجمهوري بصدد بداية مدة رئاسة الدولة. إذ قررتها أحكام ٢٠ دستور في هذه البلدان وصممت عن النص على ذلك أحكام ١٤ دستور ولائحة. وتباينت أحكام الدساتير التي نصت على بداية مدة رئاسة الدولة بالشكل التالي:

١- نصت أحكام المجموعة الاولى من دساتير البلدان العربية ذات النظام الجمهوري على أن تبدأ رئاسة الدولة من إعلان نتائج الانتخاب في دستوري

---

<sup>١</sup> - راجع رؤساء الدولة في لبنان وسوريا في هذا الباب من البحث.

ج.ع.ي لعامي ١٩٦٤م (م٩٥) و ١٩٧٠م (م٧٧) . واخذت بهذا الحكم ضمناً  
نصوص دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و ١٩٦٧م .

ومع أن احكام دستير مصر لعام ١٩٥٦م (م١٢٢) وج.ع.م لعام ١٩٦٤م  
(م١١٣) وج.م.ع لعام ١٩٧١م (م٧٧) قد اتلفت مع احكام الدستوريين اليمينين  
السابقين بأن تكون بداية مدة رئاسة الدولة من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب .  
بيد أنه نظراً لأن الانتخابات لمنصب رئيس الدولة في السلطة التشريعية  
في دستوري ج.ع.ي . فإن بداية مدة الرئاسة من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء  
في الدساتير المصرية . وبذلك تكون بعد فترة أكبر من إعلان نتائج الانتخابات في  
السلطة التشريعية .

وتبدأ مدة رئيس الدولة من تاريخ انتخاب الرئيس في دستوري سوريا  
لعامي ١٩٥٠م و ١٩٦٢م (م٧٣ . ق١) .

وإذا كانت الاحكام الدستورية السابقة قد قضت بأن تكون بداية مدة  
الرئاسة من إعلان نتائج الانتخاب في المجموعة الاولى ومن تاريخ الانتخاب في  
المجموعة الثانية فأنها تبدأ هذه المدة من تاريخ ولاية الرئيس القائم في  
مجموعة ثلثة كما هي الحال في دستوري سوريا لعامي ١٩٥٣م (م٨٣)  
و ١٩٧٣م (م٨٥) أي بعد الانتخابات التي تجري قبل انتهاء الرئاسة .

والى جانب ما تقدم هناك مجموعة أخرى من دساتير الدول العربية ذات  
النظام الجمهوري قررت أن تبدأ مدة رئاسة الدولة من تاريخ أداء اليمين  
الدستوري ( راجع أداء اليمين الدستورية في هذا الكتاب من البحث ) حيث ورد  
ذلك في دساتير السودان لاعوام ١٩٥٦م (م١٣) و ١٩٦٤م (م١٣)  
و ١٩٧٣م (م٨٤) و ١٩٨٥م (م٧٩) ١٩٩٨م (م٤٠) و ٢٠٠٥م (م٥٦) والجزائر  
لعامي ١٩٦٣م (م٤٠) و ١٩٩٦م (م٧٥) والعراق لعام ١٩٦٤م (م٤٢) وج.ي  
لعام ١٩٩٠م (م٨٦) .



وبذلك فإن احكام هذه المجموعة من دساتير بلدان البحث قد أكدت بداية مدة رئاسة الدولة من تاريخ أداء اليمين الدستورية . أي أنه لا يحق له ممارسة مهامه إلا بعد أداء اليمين الدستورية حكماً أمام السلطة المخولة دستورياً قبول قسم رئيس الدولة . وهو ما قد يلزم إجتماعها لقبول اليمين الدستورية . ويكون بعد بعض الوقت من انتخاب الرئاسة وإعلان نتائجها . وذلك ارتباطاً بطريقة الانتخابات لهذا المنصب مباشرة أم من قبل السلطة التشريعية .

وبخلاف نصوص الدساتير السابقة في هذا الشأن نصت احكام دستوري الجزائر لعامي ١٩٧٦م (م ١٠٩) و ١٩٨٩م (م ٧٢) على أن تكون بداية مدة رئاسة الدولة من الاسبوع الاول الموالي للانتخابات .

وإذا كانت الاحكام الدستورية المذكورة أعلاه قد قررت بداية مدة الرئاسة بالشكل المشار اليه من التغير فإن مجموعة من دساتير بلدان البحث قد صممت عن النص على بداية مدة رئاسة الدولة لأسباب منها أن رئيس الدولة غير منتخب كما هي الحال في القوانين الأساسية لحكومات اللادقية وجبل الدروز وسنجق الاسكندرونه ودستور اتحاد سوريا لعام ١٩٢٢م .

وصممت مجموعة أخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري عن النص على بداية مدة رئاسة الدولة لأسباب أخرى مثل دساتير لبنان وسوريا لعام ١٩٣٠م وعام ١٩٦٤م وعام ١٩٦٩م , والعراق لعامي ١٩٦٨م و ١٩٧٠م و ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م واتحاد الجمهوريات العربية لعام ١٩٧١م والدستور التونسي لعام ١٩٥٩م ولائحة المجلس الوطني لعام ١٩٦٩م في ج.ع.ي وقانون إدارة الدولة العراقية للفترة الإنتقالية لعام ٢٠٠٤ .

وقد تشابهت معها في الصمت عن تقرير بداية رئاسة السلطة العليا للدولة أحكام دساتير أجنبية مثل دساتير الاتحاد السوفيتي لاعوام ١٩٢٤م و ١٩٣٦م و ١٩٧٧م والباثيا لعامي ١٩٤٦م و ١٩٧٦م وهنغاريا لعام ١٩٧٢م والصين

الشعبية لعامي ١٩٥٤م و١٩٨٢م والماتيا الديمقراطية لعامي ١٩٦٨م و١٩٧٤م وبلغاريا لعام ١٩٧٢م وكوريا الديمقراطية لنفس العام وكوبا لعام ١٩٧٦م وبنين لعام ١٩٧٧م وفيتنام لعام ١٩٨٠م وأثيوبيا لعام ١٩٨٧م .

وعلاوة على التغيرات المذكور في بداية مدة رئاسة الدولة في الدول العربية ذات النظام الجمهوري فإن أحكام هذه الدساتير قد تغيرت في الاجراءات اللازمة لانتخاب رئيس الدولة قبل انتهاء مدة الرئاسة .

### **الإجراءات اللازمة لانتخاب رئاسة الدولة :**

إن السمة العامة للدساتير في الدول العربية ذات النظام الجمهوري التفاوت في مدة الإجراءات اللازمة لانتخاب الرئاسة قبل انتهاء مدته الأخيرة بوقت محدد . لقد امتد التغير إلى أن مجموعة من الدساتير التي قضت ببداية مدة الرئاسة لم تقرر إجراءاتها . ونصت دساتير أخرى على إجراءات انتخابات الرئاسة قبل نهاية مدتها دون أن تقرر بداية مدة الرئاسة .

لقد قضت أحكام ١٢ دستور في دول البحث بإجراءات انتخابات رئاسة الدولة وصممت أحكام ١٤ دستور عن النص على ذلك .

والأحكام الدستورية التي قررت إجراءات انتخابات رئاسة الدولة قد تباينت في مددها بالشكل التالي :

نصت أحكام المجموعة الأولى من هذه الدساتير على أن تبدأ الإجراءات لاختيار رئاسة الدولة قبل ستين يوماً من انتهاء مدة الرئاسة القائمة . وأن يكون اختيار الرئيس قبل انتهاء مدة الرئاسة القائمة بأسبوع على الأقل فإن انتهت هذه المدة ولم يتم اختيار الرئيس الجديد لأي سبب كان استمر الرئيس السابق لمباشرة وظيفته حتى يتم اختيار خلفه . دون تحديد المدة التي يزاوّل فيها رئيس الدولة السابق مهامه في دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م (م) ١٠٠ والسودان لعام ١٩٧٣م (م) ٧٨ ومصر لعام ١٩٥٦م (م) ١٢٦ وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م) ١٠٨

وج.م.ع لعام ١٩٧١ م (م ٧٨) والدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ (م. ٥٥ ف ٢).

ومع أن نصوص دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ م قد اتفقت مع أحكام الدساتير المذكورة أعلاه في مدة الإجراءات المطلوبة لانتخاب الرئاسة الجديدة (ستين يوماً) قبل انتهاء مدة الرئاسة القائمة . وأن يكون الاختيار قبل انتهاء المدة بأسبوع . غير أن أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ م قد اختلفت عن تلك الأحكام السابقة في المدة التي تزاوّل فيها رئاسة الدولة مهامها إذا لم يتم انتخاب الرئاسة في الوقت المحدد . حيث حدد دستور ج.ع.ي هذه المدة التي تستمر فيها رئاسة الدولة بعد انتهاء مدتها إذا لم تجري الانتخابات بأن يستمر المجلس الجمهوري في مباشرة مهام منصبه بتكليف من مجلس الشورى ولمدة لا تتجاوز تسعين يوماً . على أنه لا يجوز لمجلس الشورى تجديد هذه المدة إلا في حالة حرب يستحيل معها إجراء الانتخابات (م ٨١) .

هذا وقد قررت مجموعة من الدساتير الأجنبية إن تتم الإجراءات لاختيار رئيس الدولة خلال ستين يوماً قبل انتهاء مدة الرئاسة القائمة في دساتير شيلي لعام ١٩٢٥ م (م ٦٣) والبرتغال لعام ١٩٣٣ م (م ٧٢ ف ٢) والبرازيل لعام ١٩٤٦ م (م ٨٠) .

وبالمقابل قضت أحكام مجموعة ثانية من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري وتشريعاتها بأن تبدأ الإجراءات لانتخاب رئيس الدولة قبل الثلاثين يوماً الأخيرة من مدة الرئيس القائم في كل من التعديل الدستوري لدستور تونس عام ١٩٧٦ م (فصل ٣٩) ولائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي لعام ١٩٦٩ م (م ٩٢) . وقد اتفقت معها في هذا الحكم دساتير إيطاليا لعام ١٩٤٧ م (م ٨٥) والصومال لعام ١٩٦٠ م (م ٧٢) وراوندا لعام ١٩٦٢ م (م ٥٢) ويوغسلافيا لعام ١٩٦٣ م (م ٢٢١) واليونان لعام ١٩٧٥ م (م ٣٢) .



وقررت احكام مجموعة ثالثة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري أن تبدأ الاجراءات لاختيار رئاسة الدولة قبل موعد انتهاء ولاية الرئيس بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر ويلتزم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد . وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس في الدستور اللبناني (م ٧٣ معدل عام ١٩٢٧ م) والدستور السوري لعام ١٩٣٠ م (م ٨٥) والدستور السوري لعام ١٩٧٣ م (م ٨٤) قبل تعديل هذا الحكم في الثالث الاخير من عام ١٩٩١ م

وقد تشابهت مع هذه الاحكام أحكام مجموعة من الدساتير الاجنبية في النص على الاجراءات مع التفاوت الزمني فيها (من والى ) قبل انتهاء مدة الرئيس القائم . غير أن الدساتير الاجنبية قد اختلفت معها في مدة الاجراءات هذه حيث حددت بما لا يقل عن عشرين يوماً ولا يزيد عن خمسين يوماً قبل انتهاء مدة الرئيس القائم في دساتير فرنسا لعام ١٩٥٨ م (م ١١ وم ١٢) وداهومي لعام ١٩٦٠ م (م ١٠) وتوجو لعام ١٩٦٢ م (م ٢٢) والكمرون لعام ١٩٦١ م (م ١٠) والكنغو برازافيل لنفس العام (م ٧) .

وانقررت أحكام دستور ج.ي لعام ١٩٩٠ م بالنص على أن تتم إجراءات انتخاب رئاسة الدولة ( قبل انتهاء مدة مجلس الرئاسة بتسعين يوماً ) . تبدأ الإجراءات لانتخاب مجلس رئاسة جديد ويجب أن يتم انتخابه قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل فإذا انتهت المدة دون أن يتم انتخاب المجلس الجديد لاي سبب كان يستمر المجلس السابق في مباشرة مهام منصبه بتكليف من مجلس النواب لمدة لا تتجاوز تسعين يوماً ولا تزيد هذه المدة إلا في حالة حرب او كارثة طبيعية او أية حالة أخرى يستحيل معها إجراء الانتخابات (م ٨٩) .

لقد نصت احكام دستور فنزويلا لعام ١٩٥٣م على أن تبدأ الإجراءات لانتخاب الرئيس قبل ثلاثة أشهر من انتهاء مدة الرئيس القائم وبذلك اتفق مع نصوص دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م غير أن دستور فنزويلا قد تبين في نصه مع نصوص الدستور اليمني بأن تكون بداية هذه المدة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ ١٩/٤/ من السنة التي ينتخب فيها الرئيس . وإذا لم يتم التصويت المباشر أو لم تجري الانتخابات يقوم الرئيس القائم بمزاولة مهام الرئاسة لمدة ثلاثين يوماً بعدها ينتخب الكونجرس رئيساً جديداً خلال عشرة أيام بعد انتهاء الثلاثين يوماً المذكورة (م ١٠٥) . كما تبدأ الإجراءات لانتخاب الرئيس الجديد قبل ثلاثة أشهر من انتهاء مدة الرئيس القائم في دستور كولومبيا لعام ١٨٨٦م (١٣٠) .

لم تنحصر الاحكام الدستورية في بلدان البحث على التغيرات المذكور في احكامها الخاصة بأجراءات انتخاب رئاسة الدولة فقط , وإنما تعداه إلى أن قرر تعديل الدستور السوري لعام ١٩٣٠م الصادر في ١٩٤٨م أن تجري انتخابات رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة ولاية الرئيس بمدة شهر على الأقل واربعة أشهر على الأكثر . ويجتمع مجلس النواب بناء على دعوة رئيسة لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع مجلس النواب لهذه الغاية فيجري الاجتماع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس (م ٨٥) . في حين قضى الدستور السوري لعام ١٩٥٣م بأن تجري انتخابات الرئيس الجديد قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية القائم بمدة أكثرها أربعة أشهر وأقلها شهران (م ٨٣ ف٤) .

أما أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ فبأنها لم تقرر مدة محددة للإجراءات وفقاً للمادة ٣٩ منه التي نصت على أنه إذا تعذر انتخاب رئيس الجمهورية لأي اسباب قاهرة. كما تقرره هيئة الانتخابات العامة فعليها العودة للإنتخابات أعجل ما تيسر وعندئذ يبقى رئيس الجمهورية القائم رئيساً

للجمهورية، وتمتد ولايته تلقائياً لحين إجراء الانتخابات وأداء الرئيس المنتخب لقسم التولي .

وقد قضت أحكام دساتير أجنبية بأن تجري الاجراءات لانتخاب الرئيس قبل أربعة أشهر من انتهاء مدته من حيث المبدأ في دستور هايتي لعام ١٩٥٠م (م٨٨) . غير أن هذا الدستور قد اشترط أن تبدأ هذه الاجراءات قبل ثلاثة أشهر في حالة عجز الرئيس أو وفاته . وتتم الاجراءات لانتخاب رئيس الدولة قبل أربعة أشهر من انتهاء مدة الرئيس القائم في دستور تشيلي لعام ١٩٥٣م (م١١) .  
وانفرد تعديل قانون الانتخابات السوري لعام ١٩٩١م بالنص على أن تجري انتخابات رئيس الجمهورية قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس القائم<sup>١</sup> . وهو الحكم الذي إتفقت معه مجموعة من الدساتير الأجنبية من حيث المبدأ . وأن كانت تلك الدساتير قد نصت على أن يكون الانتخاب في يوم محدد بعينه طبعاً مع تفاوت في تاريخ هذا اليوم أو الشهر المحدد بالشكل التالي : --

لقد نص دستور كوستاريكا لعام ١٩٤٩م على أن تجري انتخابات رئيس الدولة في شهر فبراير من نفس السنة التي تنتهي فيها مدة صلاحية الرئيس القائم (م١٣٣) . وتجري انتخابات الرئيس في تاريخ ١/٢ من نفس السنة التي تنتهي فيها مدة صلاحية الرئيس القائم في دستور هندوراس لعام ١٩٣٦م (م١٩) . وتكون انتخابات رئيس الدولة بتاريخ ٧/٢٨ من نفس السنة التي تنتهي فيها مدة صلاحية الرئيس القائم في دستور بيرو لعام ١٩٣٣م (م١٣٩) .  
وتجري الانتخابات لرئيس الدولة في تاريخ ١/٦ من السنة التي تنتهي فيها مدة الرئيس القائم في دستور إكوادور لعام ١٩٤٦م (م٨٤) . في حين قضى دستور سلفادور لعام ١٩٥٠م بأن تبتدئ وتنتهي انتخابات رئيس الدولة بتاريخ ٩/١٤ من نفس السنة التي تنتهي فيها صلاحية الرئيس القائم (م٦٢) . وقرر دستور

<sup>١</sup> - راجع جريدة الحياة بتاريخ ١٨/١١/١٩٩١م .



الولايات المتحدة الأمريكية ( وهو أقدم دستور نافذ المفعول في العالم ) في التعديل ( العشرون ) المقر عام ١٩٣٣ أن تنتهي مدة الرئيس ونائب الرئيس في ظهر اليوم العشرين من شهر يناير (فقرة ١) .

وإذا كانت إجراءات انتخابات رئاسة الدولة قبل انتهاء مدته بالشكل الواضح من التغيرات فما هي الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري بصدد خلو منصب رئيس الدولة .

### خلو منصب رئاسة الدولة :

متى يخلو منصب رئيس الدولة وما هي الأحكام الدستورية المنظمة لملء شغور هذا المنصب عند خلوه ؟

يخلو منصب رئيس الدولة في كل من :-

أ- حالة الوفاة. ب- استقالته من منصبه.

ج- حين يعجز عن العمل عجزاً نهائياً. د- في حالة ثبوت الاتهام .

ولما كان الأمر على هذا النحو فإن أحكام الدستور العربية قد تغيرت في شأن ملء الخلو . ومع أن نصوص كثير من الدساتير قد قررت فلتها قد تغيرت بشأنه في كل مجموعة من هذه الدساتير .

والمقصود بملء شغور منصب رئيس الدولة عند خلوه في الفقه هو بقاء رئاسة الدولة مقيدة بالأحكام الدستورية النافذة مدة الخلو خشية من أن يعثرى رئاسة الدولة عدم التنظيم وبالتالي غياب عملها وما يترتب عليه من تأثير نشاط السلطات الأخرى في الدولة . ومن أجل استمرار عمل مؤسسات الدولة ومن ثم المحافظة عليها .

والأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري التي قضت بخلو منصب رئاسة الدولة وبملء الشغور هذا قد تغيرت في نصوصها بهذا الشأن . علماً بأن تقرير منصب رئيس الدولة في الأحكام الدستورية اليمنية يرجع

إلى دستور ١٩٦٣م في حين يرجع إلى دستور سوريا لعام ١٩٣٠م في تاريخ الإحكام الدستورية العربية .

ومن أجل تسهيل مقارنة الإحكام الدستورية الخاصة بالخلو لابد من الإشارة إلى انقسام دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري إلى مجموعتين . نصت أحكام المجموعة الأولى على منصب رئيس الدولة سواء كانت رئاسة الدولة بالشكل الجماعي أو الشكل الفردي وهذا بدوره يساعد على حل مشكلة شغور منصب رئيس الدولة بذون الإجراءات الخاصة بتولي رئاسة الدولة في حالة الشغور كما سنبينه فيما بعد . وبالمقابل صممت أحكام المجموعة الثانية عن النص على منصب رئيس الدولة وهو ما يفتح الباب لتولي شغور هذا المنصب كما سنرى فيما بعد . ولما كان لمنصب نائب رئيس الدولة أهمية في ملء شغور المنصب هذا فإنه لابد من الحديث قليلاً عن الدساتير التي قررت هذا المنصب . لقد قررت مجموعة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري منصب نائب أو نواب رئيس الدولة في ظل الإحكام الدستورية التي قررت الشكلين الجماعي والفردي ( رئيس جمهورية ) والأحكام الدستورية التي قررت منصب نائب أو نواب رئيس الدولة في ظل شكلها الجماعي هي الاعلان الدستوري لعام ١٩٦٢م في ج.ع.ي ودستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م (م ٤٤) والاعلان للدستور الصادر في بداية عام ١٩٦٤م في ج.ع.ي (م ١٩) ودستور سوريا لعام ١٩٦٤م (م ٣٢ ق أ) والعراق لعامي ١٩٦٨م (م ٤٢ ق أ) و ١٩٧٠م (م ٣٨ ق ب) . ونائب أو نواب رئيس مجلس الرئاسة وهيئة الرئاسة في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م (م ٩٣) و ١٩٧٨م (م ٧٩) في ظل أخذ الدستوريين بمبدأ وحدة سلطة الدولة واتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية .

أما الإحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري ، التي قررت نائب أو نواب رئيس الدولة في ظل الشكل الفردي لرئاسة الدولة رئيس

جمهورية فهي دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م (م ٩٩) ودستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ٩٠) وسوريا لعام ١٩٧٣م (م ٨٨) والسودان لنفس العام (م ١٠٧) والتعديل الدستوري في ج.ي الصادر في ٣٠/٩/١٩٩٤م (م ١٠٥ ف ب) ودستور السودان لعامي ١٩٩٨م (م ٤٤) و ٢٠٠٥م (م ٥١ ف أ) وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية لعام ٢٠٠٤م (م ٣٦) .

هذا وقد تغايرت أحكام كل مجموعة من المجموعتين الدستورتين على النص على نائب واحد للرئيس في مجموعة منها وأكثر من نائب في مجموعة ثنائية ونائبين في مجموعة ثالثة . والنص على أكثر من نائب واحد لرئاسة الدولة يؤثر على تولي منصب الرئاسة في حالة الشغور لمنصب رئيس الدولة . إذ أنه إذا كان الدستور قد قضى بنائب واحد لرئيس الدولة ( بشكلها الجماعي والفردى ) فإن هذا النائب يحل محل الرئيس في حالات عدة من شغور منصب الرئيس . أما إذا كان هناك أكثر من نائب لرئيس الدولة . فإن من يحل محله عند الشغور متفاوت .

إكتفت بعض الأحكام الدستورية في بلدان البحث بالنص على قيام نائب واحد لرئيس الدولة في ظل الشكل الجماعي لرئاسة الدولة في كل من الاعلان الدستوري لعام ١٩٦٢م في ج.ع.ي ودستور سوريا لعام ١٩٦٤م والعراق لعام ١٩٧٠م واتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الإنتقالية في ج.ي (م ٢) ودستور ج.ي.د.ش لعام ١٩٧٨م في ظل عدم الأخذ بمنصب رئيس الدولة . وبالمقابل قررت مجموعة أخرى من دساتير بلدان البحث قيام أكثر من نائب واحد لرئيس الدولة في ظل الشكل الجماعي : مثل اعتبار أعضاء مجلس قيادة الثورة نواباً للرئيس في دستور العراق لعام ١٩٦٨م (م ٤٢ ف أ) ونائب وأكثر لرئيس المكتب السياسي في الإعلان الدستوري في ج.ع.ي الصادر في بداية ١٩٦٤م وكذلك الحال في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م .



واتسمت الأحكام الدستورية في بلدان البحث التي قررت منصب رئيس الجمهورية إن نصت على أكثر من نائب للرئيس : بنائب وأكثر للرئيس في دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م وج.ع.ي لعام ١٩٦٤م ودستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ١٠٧) ونواب للرئيس في دستور السودان لعام ١٩٧٣م (م ٨٨) ونائب أول والنائب الذي يسميه الرئيس في دستور سوريا لعام ١٩٧٣م (م ٨٨) .

في حين قررت أحكام قانون إدارة الدولة العراقية في فترة الانتقال والدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ قيام نائبين لرئيس الدولة (م ٣٦ من قانون إدارة الدولة) و(م ٥١ ف ١ من الدستور السوداني). وهو ما سبق أن قرره دستور السودان لعام ١٩٩٨ (م ٤٤) غير أنه إذا كان الدستور الأخير قد قضى بتعيين نائب الرئيس الذين تنطبق عليهما نفس الشروط فإن الدستور الإنتقالي السوداني قد قرر أن يكون النائب الأول لرئيس الجمهورية في فترة الانتقال الرئيس الحالي للحركة الشعبية لتحرير السودان أو من يخلفه ، النائب الأول لرئيس الجمهورية ويتولى في الوقت ذاته منصب رئيس حكومة جنوب السودان والقائد العام للجيش الشعبي لتحرير السودان وفقاً لهذا الدستور (م ٦٥ ف ب). أما في غير المرحلة الإنتقالية فعند خلو منصب النائب الأول قبل الإنتخابات يعين رئيس الجمهورية نائباً أول وفق نصوص هذا الدستور (م ٦٤).

وعلاوة على التباين الذي ورد ذكره فقد تباينت الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري في الطريقة التي يولي بها نائب أو نواب الرئيس لهذا المنصب . مثال ذلك قررت بعض الدساتير والاعلانات الدستورية أن يعين رئيس الدولة نائبه أو نوابه في دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٣م و ١٩٦٤م وج.ع.م لعامي ١٩٥٨م و ١٩٦٤م وسوريا لعام ١٩٧٣م والسودان لنفس العام والتعديل الدستوري الصادر في ١٩٩٤/٩/٣٠م طبقاً للفقرة ب من المادة ١٠٥ ، التي نصت على أن يكون لرئيس الجمهورية نائب يعينه الرئيس وتطبق بشأن

النائب أحكام المواد ١٠٦ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٦ من الدستور . في حين صممت عن النص على طريقة تولي منصب نائب أو نواب رئيس الدولة أحكام الاعلان الدستوري الصادر في ١٠/٣١/١٩٦٢م في ج.ع.ي . ويكون نواب رئيس الدولة بحكم مناصبهم في مجلس قيادة الثورة العراقي طبقاً لأحكام دستور ١٩٦٨م بينما ينتخب نائب الرئيس من قبل المجلس الوطني في دستور سوريا لعام ١٩٦٤م ومن قبل مجلس الشعب الاعلى في دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م وينتخب من قبل مجلس قيادة الثورة في دستور العراق لعام ١٩٧٠م كما ينتخب من قبل مجلس الرئاسة في اتفاق إعلان الجمهورية وتنظيم الفترة الانتقالية في ج.ي لعام ١٩٩٠م . وعلى هذا الحال سارت أحكام قانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية في نصه على انتخاب رئيساً للدولة ونائبين يشكلون مجلس الرئاسة.

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد قررت قيام منصب نائب أو نواب رئيس الدولة فإن هناك طائفة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري لم تقرر حكماً هذا المنصب كما هي الحال في دساتير سوريا لعام ١٩٣٠م والقوانين الأساسية لحكومات اللاذقية . وسنجد الاسكندرونه وجبل الدروز واتحاد دول سوريا ، واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٦٢م وسوريا لاعوام ١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م و١٩٦٩م ، ولبنان وتونس والجزائر لاعوام ١٩٦٣م و١٩٦٧م و١٩٨٩م و١٩٩٦م والسودان لاعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م وج.ع.ي لاعوام ١٩٦٥م و١٩٦٧م و١٩٧٠م وج.ي لعام ١٩٩٠م ( قبل تعديله عام ١٩٩٤م ) .

وكما يرجع تقرير منصب نائب رئيس الدولة إلى الاعلان الدستوري لعام ١٩٦٢م في ج.ع.ي في الأحكام الدستورية اليمنية . فإنه يرجع إلى دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م في الدساتير العربية . وبالمقابل يرجع عدم تقرير منصب

نائب رئيس الدولة إلى دستور ١٩٦٥م في الدستور اليمنية . وإلى دستور اتحاد  
سوريا لعام ١٩٢٢م في الدستور العربية .

وقبل أن نقارن شغور منصب رئيس الدولة ومن يحل محله فانه لابد من  
الإشارة إلى أن طائفة من الدساتير الأجنبية قد قررت منصب نائب رئيس الدولة  
لكنه ينتخب مع رئيس الدولة في مجموعة من هذه الدساتير كما هي الحال في  
دستور الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين لعام ١٨٥٣م (م ١٨) وبوليفيا لعام  
١٩٤٧م (م ٩١) والبرازيل لعام ١٩٤٦م (م ٧٩) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري قد  
تغيرت في الأحكام الخاصة بالشغور فأنها قد تغيرت في موضوع ملء الشغور  
أيضاً . لقد انقسمت هذه الدساتير إلى أربع مجموعات .

نصت أحكام المجموعة الأولى منها على أن يتولى نائب رئيس الدولة مهام  
الرئيس في حالة شغور منصبه . وقضت أحكام المجموعة الثانية بأن يتولى  
رئيس السلطة التشريعية مزاولة مهام الرئيس في هذه الحالة . وقررت أحكام  
المجموعة الثالثة أن يتولى رئيس الوزراء منصب رئيس الدولة في حالة الشغور  
. وتباينت أحكام المجموعة الرابعة من الدساتير بين أن يتولى ممارسة مهام  
الرئيس عند شغور منصبه نائب الرئيس أو رئيس الوزراء أو رئيس السلطة  
التشريعية أو رئيس المحكمة العليا . وقد وجد مقابل لكل مجموعة من هذه  
الأحكام الدستورية اليمنية والعربية في أحكام دساتير أجنبية سوف نوضح ذلك  
في الصفحات التالية :

نصت أحكام المجموعة الأولى من الاعلانات والدساتير في الدول العربية  
ذات النظام الجمهوري على أن يتولى نائب رئيس الدولة مزاولة أعمال الرئيس  
عند غياب الأخير . بيد أن نصوصها قد تباينت في التفاصيل بالشكل التالي :



يتولى نائب رئيس الجمهورية مزاولة مهام الرئيس عند غيابه في الاعلان الدستوري لعام ١٩٦٢م في ج.ع.ي . ويتولى نائب رئيس الجمهورية رئاسة المكتب السياسي ( رئيسه رئيس الجمهورية ) في الاعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٤/١/٦م في ج.ع.ي ايضاً (راجع م ١٩) . في حين يتولى مهام رئيس الجمهورية نائب رئيس الجمهورية أو أقدم نوابه في حالة تعددهم أو من يختاره المجلس لهذا الغرض من بين أعضائه بعد موافقة رئيس الجمهورية في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م (م ٤٤) .

لقد أجمعت هذه الأحكام الدستورية على أن يقوم نائب رئيس الدولة بتولي مهام الرئيس في حالة غيابه بيد أنها لم تخول لنائب الرئيس تولي مهام الرئيس في حالة الاستقالة أو الوفاة أو العجز الدائم . وبالمقابل نصت أحكام مجموعة أخرى من الدساتير على أن يتولى نائب رئيس الدولة مزاولة مهام الأخير في حالة خلو منصبه . مثال ذلك قضت المادة ١٠١ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م بأنه إذا قام طارئ مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته ينوب عنه نائب رئيس الجمهورية . أما في حالة إستقالة الرئيس أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته يتولى الرئاسة نائب رئيس الجمهورية ثم يقرر مجلس الشورى بأغلبية ثلثي أعضائه اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستون يوماً من تاريخ انتهاء منصب الرئاسة (م ١٠٢) وهي نفس الأحكام التي وردت في دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ١٠٩ - ١١٠) .

ومع إن أحكام الدستور السوري والسوداني الصادرين في عام ١٩٧٣م قد اتفقت مع أحكام دستوري ج.ع.ي و ج.ع.م الصادرين عام ١٩٦٤م في أن يتولى نائب رئيس الجمهورية مهام الأخير في حالة المانع المؤقت لمزاولة مهام منصب رئيس الجمهورية (م ٦٨ من دستور سوريا لعام ١٩٧٣م وم ١١٤ من الدستور السوداني لنفس العام ) غير أن أحكام الدستورين الأخيرين قد نصت على أحكام

مغايرة بصدد تولي منصب رئيس الجمهورية في حالة العجز الدائم أو الوفاة أو الاستقالة مثال ذلك نصت المادة ٨٨ من الدستور السوري على أن يمارس النائب الاول لرئيس الجمهورية أو النائب الذي يسميه صلاحيات رئيس الجمهورية حين لا يمكنه القيام بها وإذا كانت الموانع دائمة وفي حالتها الوفاة أو الاستقالة يجري الاستفتاء على رئيس الجمهورية الجديد وفقاً للأحكام الواردة في المادة ٨٤ من هذا الدستور وذلك خلال تسعين يوماً . أما إذا كان المجلس منحلّاً أو بقي لانتهاه ولايته أقل من تسعين يوماً يمارس نائب الرئيس الاول صلاحياته حتى إجتماع المجلس الجديد . وعليه يمارس نائب رئيس الجمهورية الاول أو الذي يسميه الرئيس صلاحيات الاخير في الحالة التي لا يمكن فيها لرئيس ممارسة وظائفه مؤقتاً . وإذا استفتي على الرئيس في حالات المانع الدائم والوفاة والاستقالة خلال تسعين يوم دون أن يشغل هذا المنصب أحد في مدة الشغور في هذه الحالة . زد على ذلك قرر هذا الدستور أن يقوم النائب الاول لرئيس الجمهورية بمزاولة مهام الاخير في الحالة التي يحدث فيها الشغور ويكون مجلس الشعب فيها منحلّاً أو بقي لانتهاه مدة الرئيس القائم أقل من تسعين يوماً وهي المدة التي تجري فيها الاجراءات لانتخاب الرئيس في الدستور السوري ( قبل التعديل عام ١٩٩١ م ) بنفس الشروط التي سبق وأن أوردناها أعلاه .

وإذا كانت أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٧٣ م قد اتفقت مع احكام الدستور السوري المذكور في أن يقوم النائب الاول لرئيس الجمهورية بمزاولة مهام الرئيس في حالة قيام مانع مؤقت للرئيس ( بسبب المرض أو أي سبب آخر ) ( م ١١٤ ) فإنه قد تحدد في الدستور السوداني من يتولى مهام رئيس الدولة في حالة الوفاة أو العجز الدائم أو الاستقالة . بالنص على أن يلي النائب الاول لرئيس الجمهورية في تولي مهام الرئاسة بالتسلسل الرئاسي نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب ورئيس المحكمة العليا ، ويتم اختيار رئيس

الجمهورية الجديد خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ خلو المنصب (م ١١٣) . علماً بأن هذا الدستور قد نص على خلو منصب رئيس الجمهورية متى ما اعتمدته المحكمة العليا بناء على إبلاغ مجلس الشعب أو السلطة التنفيذية إذا كان مجلس الشعب غير قائم . وكان اعتماد المحكمة العليا كما يلي:

إن رئيس الجمهورية : أ - قد تقدم باستقالة مكتوبة لرئيس مجلس الشعب . ب- أو عجز عجزاً دائماً عن ممارسة سلطاته . ج- أو فقد أهليته . د- أو توفي .

هـ - أو أدين (م ١١٢) .

وإتفقت كثير من احكام دستور السودان لعام ١٩٩٨ مع دستور ١٩٧٣ في خلو منصب رئيس الجمهورية في كل من :- أ- إنتهاء أجل ولايته . ب- الوفاة . ج- العلة العقلية أو البدنية المعقدة وذلك بقرار من المجلس الوطني. د- العزل وفق احكام الدستور (ف ١ م ٤٢) .

كما نصت الفقرة ٢ من هذه المادة على أنه:-

- ١- إذا غاب الرئيس أو أخلى منصبه يتولى نائبه الأول اعباء رئاسة الجمهورية مؤقتاً لحين عودة الرئيس أو إنتخاب الرئيس الجديد .
  - ٢- عند خلو منصب الرئيس تجرى الإنتخابات لرئاسة الجمهورية في مدى ستين يوماً من ذلك التاريخ .
- وبالمقابل نصت أحكام الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ في المادة ٦٦ على أنه :- في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية قبل الإنتخابات:-
- أ يتولى مهام رئيس الجمهورية مجلس رئاسي يتألف من رئيس المجلس الوطني ونائبي رئيس الجمهورية.
  - ب يكون رئيس المجلس الوطني رئيساً للمجلس الرئاسي.



- ج يتخذ المجلس الرئاسي قرارته بتوافق الآراء.
- د يكون نائب رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة السودانية.
- ه على الرغم من نص المادة ٥٢ أو أي نص آخر في هذا الدستور يتولى منصب رئيس الجمهورية مرشح حزب المؤتمر الوطني خلال اسبوعين من تاريخ خلو المنصب.
- وإذا كانت الاحكام السابقة بهذا الشأن قبل الانتخابات فقد قرر هذا الدستور ملء الشغور بعد الانتخابات في المادة ٦٧ منه بأنه في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بعد الانتخابات:-
- أ- يتولى مهام رئيس الجمهورية المجلس الرئاسي المشار اليه في المادة ٦٦.
- ب- يكون النائب الأول رئيساً للمجلس الرئاسي.
- ج- يتخذ المجلس الرئاسي قرارته بتوافق الآراء.
- د- يكون النائب الأول أو نائب رئيس الجمهورية أيهما كان من الشمال القائد الأعلى للقوات المسلحة السودانية.
- ه- يتم شغل منصب رئيس الجمهورية من خلال إنتخابات تجرى خلال ستين يوماً وفقاً للمادة ٥٢ من هذا الدستور.
- هذا وقد قررت أحكام طائفة من الدساتير الاجنبية أن يتولى نائب رئيس الجمهورية مزاولة أعمال الاخير من حيث المبدأ في حالات الشغور في كل من دساتير الولايات المتحدة الامريكية لعام لعام ١٧٧٨م والارجنتين لعام ١٨٥٣م والفلبين لعام ١٩٣٥م وهندوراس لعام ١٩٣٦م والبرازيل لعام ١٩٤٦م وبناما لنفس العام وكوستاريكا لعام ١٩٤٧م وبوليفيا لعام ١٩٤٧م وسلفادور لعام

١٩٥٠م وليبريا لعام ١٩٥٥م والصومال لعام ١٩٦٠م . على أن أحكام هذه الدساتير الأجنبية قد تباينت في تفاصيل نصوصها بهذا الصدد كما يلي :

نصت المادة ٢ من دستور الولايات المتحدة الأمريكية على أنه في حالة نقل الرئيس من منصبه أو في حالة وفاته أو إستقالته أو عجزه عن النهوض بسلطات منصبه وتبعاته ينتقل تصريح هذه الأمور إلى نائب الرئيس وللكونجرس أن يصدر قانوناً ينص على الاحوال الخاصة بنقل الرئيس ونائبة أو وفاتهما أو استقالتهما أو عجزهما ثم يقرر من من الموظفين يعمل حينذاك رئيساً . ولهذا الموظف أن يتصرف تصرف الرئيس حتى يزول العجز أو ينتخب رئيس آخر .

ومع أن دستور الأرجنتين لعام ١٨٥٣م قد إتفق مع دستور الولايات المتحدة الأمريكية بصدد انتخاب نائب الرئيس بنفس الطريقة التي يختار بها الرئيس وفي الوقت ذاته (م ٨١) غير أن دستور الأرجنتين هذا قد نص على أن يقوم نائب رئيس الجمهورية بمهام الرئيس في حالة مرض الرئيس أو غيابه عن العاصمة أو استقالته (م ٧٥) . أما في حالة إقالة الرئيس ونائبة أو عدم ملاءمتها للمنصب أو موتها فيقوم الكونجرس بممارسة مهام هذين المنصبين ويقرر من يقوم بتحمل هذه المسؤولية من موظفي الدولة بعد ذلك بممارسة أعمال الرئاسة إلى الوقت الذي يزول فيه السبب لانتخاب رئيس جمهورية جديد ( نفس المادة ) .

وإذا توفي الشخص الذي انتخب رئيساً للجمهورية في دستور الفلبين فإن الشخص المنتخب نائب للرئيس يصير رئيساً للجمهورية . وإذا لم ينتخب الرئيس في الوقت المحدد لبداية صلاحيات الرئاسة أو لم يقوم الشخص الذي انتخب رئيساً للجمهورية بمهام منصبه يقوم النائب بمزاولة مهام الرئيس إلى الوقت الذي يكون فيه الرئيس قادراً على مزاولة مهام منصبه . وإذا لم يكون بمقدور نائب الرئيس ذلك فعلى الكونجرس أن يقرر من يزاول هذه الصلاحيات كرئيس

الدولة أو أي نظام يمكن أن ينتخب الرئيس بموجبه . ومن يجب عليه مزاولة هذه الصلاحيات كرئيس للدولة . وفي حالة ما إذا لم ينتخب فيها رئيس للدولة ولا نائب للرئيس ولم يوجد من يزاوِل مهام أي من هذين المنصبين فإن الشخص الذي قرر الكونجرس تكليفه بالقيام بمزاولة هذه المهام أن يمارسها بهذه الصفة إلى الوقت الذي يقوم فيه رئيس الجمهورية أو نائبة بمزاولة مهامه ( الرقم ٦ ) دون أن يحدد هذا الدستور إستقالة الرئيس أو عجزه الدائم عن مزاولة مهام منصبه .

أما الأحكام الخاصة بهذا الشأن في دستور هندوراس لعام ١٩٣٦م فإنها قد نصت على أنه في حالة غياب رئيس الدولة يقوم نائب الرئيس بمزاولة مهام منصبه . وفي حالة غياب نائب الرئيس يقوم رئيس الكونجرس بمزاولة هذه المهام وفي حالة غياب رئيس الكونجرس يقوم رئيس مجلس النواب بمزاولة هذه المهام وفي حالة غيابه يقوم رئيس المحكمة العليا بمزاولة هذه المهام (م ١١٤) .

ووفقاً لأحكام هذا الدستور يقوم نائب الرئيس بمزاولة مهام الرئيس في حالة عدم مقدرة الرئيس على مزاولة مهام منصبه مؤقتاً . وفي حالة العجز الدائم للرئيس يقوم نائب الرئيس بمزاولة مهام منصب الرئاسة إلى نهاية المدة .

واتفقت أحكام دستور البرازيل لعام ١٩٤٦م مع دستور هندوراس المذكور في أن يقوم نائب رئيس الجمهورية بمزاولة مهام الرئيس في حالة عدم قدرة الرئيس على مزاولة مهام منصبه . بيد أن أحكام دستور البرازيل قد قضت بأنه في حالة شغور منصب الرئيس ونائبة تجري الانتخابات لملأ الشغور خلال ستين يوماً من إقرار شغور المنصبين . ويقوم رئيس مجلس النواب أو نائب رئيس مجلس الشيوخ الاتحادي بمزاولة هذه المهام مؤقتاً . وفي حالة عدم إمكانية ذلك



يقوم رئيس مجلس القضاء الاتحادي بمزاولة هذه المهام لمدة ستين يوماً تجري خلالها الاجراءات لانتخاب الرئيس ونائبيه (م ٧٩) .

وبخلاف الاحكام الدستورية السابقة قضت احكام دستور بناما أن ينتخب الرئيس ونائبان بالتصويت المباشر (م ١٨٨) . وفي حالة غياب الرئيس مؤقتاً أو دائماً يقوم أحد نائبيه بمزاولة مهام منصب الرئيس بالتسلسل الذي انتخب فيه شريطة أن يكون النائب الاول للرئيس ملزماً بحضور اجتماعات مجلس الوزراء ويكون تصويته غير إلزامي (م ١٤٩) . وإذا حال أي سبب عن قيام أي من نائبي الرئيس بمزاولة مهام الرئيس يقوم أحد وزراء الدولة الذي تتوفر فيه الشروط لانتخاب رئيس الجمهورية بمزاولة مهام الرئيس على أن يتولى هذا المنصب بالانتخاب من قبل الوزراء بأغلبية أصواتهم (م ١٥٠) . وإذا كان غياب الرئيس غياباً دائماً ويوجد نائب الرئيس أثناء بقاء مدة لا تقل عن سنتين من مدة صلاحية رئاسة الدولة يحدد موعد انتخاب رئيس جديد ونائبيه في فترة لا تقل عن أربعة أشهر مع احتساب الوقت الذي يقوم فيه المواطنون بانتخاب الرئيس ويقوم الأخير بمزاولة مهام منصبه خلال الستة أشهر التالية لتعيين موعد الانتخاب . ويزاول الرئيس الجديد مهام سلفه إلى نهاية المدة (م ١٥١) .

ومع أن احكام دستور كوستاريكا قد أتفقت مع احكام دستور بناما على أن يكون لرئيس الدولة نائبان إلا أنه بخلاف دستور بناما قرر دستور كوستاريكا أن ينوب عن رئيس الدولة نائبان في حالة عجزه الدائم وتكون مهامهما متساوية في حالة غياب الرئيس مؤقتاً . وللرئيس أن ينوب عنه أي من النائبيين القيام بمزاولة مهام الرئيس وفي حالة عدم قدرة أي من النائبيين مزاولة هذه المهام يقوم رئيس السلطة التشريعية بمزاولتها (م ١٣٥) .

لم ينحصر التباين في احكام هذه المجموعة من الدساتير على ما تقدم فقط بل وتعداه إلى دستور بوليفيا لعام ١٩٤٧م حين نص على قيام نائب رئيس

الجمهورية بمزاولة مهام منصب رئيس الدولة في حالة غيابة المؤقت . أما في حالة غياب نائب الرئيس فيقوم بمزاولة مهام الرئيس رئيس مجلس الشيوخ وفي حالة غيابة رئيس مجلس النواب (م ٩١) . على أن هذا الدستور قد قرر أن يصبح نائب الرئيس للجمهورية في حالة شغور المنصب قبل أو بعد إعلان نتائج الانتخابات في حالة تعذر قيام الرئيس بمهام منصبه ويقوم النائب بمزاولة هذه المهام إلى نهاية مدة الرئاسة ويقوم رئيس مجلس الشيوخ بمزاولة هذه المهام في حالة غياب نائب الرئيس . وفي حالة غياب رئيس مجلس الشيوخ يقوم رئيس مجلس النواب بمزاولة هذه المهام . وفي الحالة الأخيرة فإذا لم تمر مدة ثلاث سنوات على بداية مدة الرئيس من توليه مهام منصبه تجري انتخابات جديدة للرئيس ونائبه للمدة المتبقية فقط (م ٩١) . وإذا لم يقوم نائب الرئيس بمزاولة المهام الموكلة على رئيس الدولة حينئذ يعتبر رئيس مجلس الشيوخ رئيساً للدولة بصرف النظر عن انتخاب هذا المجلس رئيسه في حالة غياب الرئيس أم لا (م ٩٢) .

أما أحكام دستور سلفادور بهذا الصدد فقد انحصرت على أن يحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس في حالة شغور منصبه بسبب الموت أو الاستقالة أو الإقالة من منصبه أو لأي سبب آخر . وفي حالة غياب نائب الرئيس يقوم من يعينه البرلمان بمزاولة مهام الرئاسة (م ٦٣) . بينما يحل نائب رئيس الجمهورية المنتخب مع الرئيس محل الرئيس في حالة غياب الرئيس من منصبه أو موته أو عجزه الدائم عن العمل في دستور ليبيريا لعام ١٩٥٥م (قسم ٣ م ٣) .

ويباشر النائب الأول لرئيس الجمهورية مهام منصب الرئيس إذا كان المانع مؤقت في دستور الصومال لعام ١٩٧٩م . أما في حالة وفاة الرئيس أو إستقالته أو حدث مانع دائم بمنعه من مباشرة مهامه فينتخب رئيس جديد خلال ستين يوماً وذلك طبقاً للإجراءات المذكورة في المادة ٨٠ من الدستور ولحين

انتخاب رئيس جديد يقوم نائب الرئيس بمباشرة هذه المهام في الدستور الصومالي لعام ١٩٧٩ م .

ومع أن دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م قد اتفقت مع الأحكام الدستورية التي قضت بقيام نائب الرئيس . غير أن أحكام هذين الدستورين اليمنيين قد قررت قيام نائب وأكثر لرئيس ( مجلس هيئة ) رئاسة السلطة العليا للدولة ( دون النص على منصب رئيس الدولة ) الموصول به في الدساتير التي تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات بسبب أن الدستورين قد أخذوا بمبدأ وحدة سلطة الدولة . وعليه فقد اختلفت أحكامها عن الدساتير المذكورة أعلاه . حيث إذا كانت تلك الدساتير قد قررت من يتولى مهام رئيس الدولة في حالة الشغور لهذا المنصب . فإن دستوري ج.ي.د.ش لم يقضيا بأن يتولى أي من نواب رئاسة السلطة العليا مهام رئيسها في حالة شغور منصبه .

وقد إتفقت مع أحكام دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م أحكام الدساتير التي أخذت بمبدأ وحدة سلطة الدولة من حيث المبدأ في قيام نائب أو أكثر لرئيس رئاسة الهيئة الجماعية لسلطة الدولة وعدم النص على تولي مهام نائب رئيس الهيئة العليا للسلطة في حالة شغور هذا المنصب . بيد أنها قد تباينت في عدد نواب رئيس هذه الهيئة في دساتير تلك البلدان . وكان وجه الخلاف هو التباين في عدد نواب رئيس هيئة الرئاسة وعدد أعضائها بالشكل التالي :

ثلاثة نواب لرئيس هيئة رئاسة السلطة العليا في دستوري ألبانيا لعامي ١٩٤٦م (٥٧م) و١٩٧٦م (٧٥م) ودستور بولندا لعام ١٩٧٦م (٢٩-٢) .  
وأربعة نواب لرئيس هيئة الرئاسة هذه في دستور بولندا لعام ١٩٥٢م (٢٤م) ونائبين في تعديل دستور ألبانيا الصادر عام ١٩٥٨م (٤٦م) ودستور المجر لعام



١٩٤٩م المعدل عام ١٩٧٢م (فصل ٢٩ - ١) ونواب لرئيس مجلس الدولة دون تحديد في دستور المانيا الديمقراطية لعام ١٩٦٨م (م ٦٧) .

وإذا كانت قد انحصرت احكام الدساتير المذكور اعلاه على النص على أن يكون لرئيس هيئة السلطة العليا للدولة ما بين نائبين وثلاثة وأربعة نواب أو دون تحديد عدد النواب فإن دساتير أخرى قد قررت أن يكون لرئيس الهيئة الجماعية لرئاسة السلطة العليا للدولة خمسة عشر نائب بنسبة نائب واحد عن كل جمهورية اتحادية في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦م (م ٨٤) . ونائب أول لرئيس هيئة مجلس السوفييت الاعلى وخمسة عشر نائب آخر على أساس نائب واحد من كل جمهورية متحدة في دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧م (م ٤٤ و م ١٢٠) .

وبالمقابل قضت أحكام مجموعة أخرى من هذه الطائفة من الدساتير بأن يكون هناك نائب واحد لرئيس الهيئة الجماعية لرئاسة السلطة العليا للدولة كما هي الحال في دساتير بلغاريا لعام ١٩٧١م والمانيا الديمقراطية لعام ١٩٧٤م (م ٦٧ - ١) وفيتنام لعام ١٩٨٠م (م ١٩٩) دون أن تنص هي الاخرى على شغور منصب رئيس الهيئة الجماعية لرئاسة السلطة العليا للدولة . وتولي أي من النواب أو النائب الواحد هذا المنصب . شأنها في ذلك شأن دستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و ١٩٧٨م . في حين حددت أحكام دستور سويسرا لعام ١٨٧٤م مدة نائب رئيس الهيئة الجماعية لرئاسة السلطة العليا للدولة بسنة (م ٩٨) . ولم تقرر قيام منصب نائب أو نواب هيئة رئاسة السلطة العليا للدولة أحكام دستوري روسيا الاتحادية لعام ١٩١٨م والاتحاد السوفيتي لعام ١٩٢٤م . هذا وتجدر الإشارة إلى إن قيادة الحزب الحاكم قد كانت هي في نفس الوقت قيادة السلطة العليا للدولة وهيئة رئاستها . ولهذا فانه كان بمقدور قيادة الحزب الحاكم في الدول الاشتراكية سابقاً أن تعين من يتولى هذا المنصب عند شغوره لانه كان يتم

إقرار أعضاء السلطة العليا وهيئة رئاستها من قبل قيادة الحزب الحاكم وأمينه العام على وجه الخصوص .

وإذا كانت أحكام المجموعة الأولى من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوريّة التي تقضت بمبدأ الفصل بين السلطات أو لم تخرج عن إطاره . قد قررت قيام منصب رئيس الدولة الذي يحل محل الرئيس عند شغور منصبه مع التغيرات المذكور سابقاً . واتفقت مع أحكامها أحكام دساتير أجنبية بهذا الشأن طبعاً مع التغيرات في تفاصيل تلك الأحكام كما بينها أعلاه . وكذلك تقرير منصب نائب واكثر لرئيس مجلس وهيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى ودستوري ج.ي.د.ش لعامي ١٩٧٠م و١٩٧٨م وعدم النص على شغور منصب رئيس الهيئة الجماعية لسلطة الدولة العليا . واتفقت معها أحكام مجموعة من الدساتير الاجنبية ( الاشتراكية سابقاً ) بالشكل الذي وضحناه أعلاه . فان مجموعة ثالثة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري قد نصت على أن يتولى رئيس السلطة التشريعية مهام رئيس الدولة في حالة خلو المنصب . على أن أحكام هذه المجموعة من الدساتير قد تباينت في تفاصيل أحكامها بالشكل التالي :

يعتبر الدستور السوري لعام ١٩٥٠م الاول في الدول العربية ذات النظام الجمهوري الذي قرر أن يزاول رئيس مجلس النواب صلاحيات رئيس الجمهورية حين لا يمكنه القيام بها , ويتخلى رئيس مجلس النواب عن رئاسة المجلس خلال هذه المدة لتأنيبه ( م ٨٨ ف ١ ) على أن هذا الدستور لم يشترطاً تقرير خلو سدة رئاسة الدولة بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس . زد على ذلك أنه قد انحصرت أحكامه على أن يتولى رئيس مجلس النواب منصب رئيس الجمهورية في الوقت الذي لا يمكن فيه لرئيس الجمهورية القيام بهذه الصلاحيات فقط . أما في حالة وفاة الرئيس أو استقالته فتجتمع السلطة التشريعية بناء على دعوة رئيسها خلال عشرة أيام من خلو سدة الرئاسة لانتخاب رئيس جديد . وإذا لم يدع

المجلس في المدة المذكورة يجتمع المجلس حكماً في اليوم الحادي عشر لانتخاب رئيس الجمهورية (م ٨٨ ف ٢) . ويزوال رئيس مجلس النواب صلاحيات رئيس الدولة إذا كان مجلس النواب منحلأ أثناء الخلو أو تبقى لانتهااء مدة المجلس أقل من شهرين (ف ٣ من نفس المادة ) . وقد تطابقت مع نصوص الدستور السوري هذا أحكام الدستور السوري الصادر في عام ١٩٦٢م ( راجع م ٨٨ ) .

وقضت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٥٣م بأن يزاول رئيس مجلس النواب صلاحيات رئيس الجمهورية في الاحوال التالية :

١- أ- بناء على طلب من رئيس الجمهورية حين مرضه أو غيابه المؤقت عن البلاد.

ب- عند إحالته إلى المحكمة العليا -ج- حين تعذر ممارسة رئيس الجمهورية لصلاحياته بسبب موانع تقدر بقرار مغل يتخذه مجلس النواب بأكثرية ثلثي أعضائه.

٢- يمارس رئيس مجلس النواب صلاحيات رئيس الجمهورية بالنيابة أيضاً ، إذا اعتبرت الموانع المشار إليها في الفقرة السابقة (ج) موانع دائمة بقرار مجلس النواب ، أو اذا نحي رئيس الجمهورية عن منصبه بحكم من المحكمة العليا وفي حالتي وفاته أو استقالته . وفي هذه الاحوال يدعو رئيس مجلس النواب بصفته نائب رئيس الجمهورية إلى انتخاب رئيس جديد على أن يجري الانتخاب خلال شهرين على الأكثر منذ خلو سدة الرئاسة لاحد هذه الاسباب .

٣- يتخلى رئيس مجلس النواب عن رئاسة المجلس لنائب الرئيس طيلة ممارسته صلاحيات رئيس الجمهورية بالنيابة (م ٨٩) .

ومع إن احكام دستوري مصر لعام ١٩٥٦م وج.م.ع لعام ١٩٧١م قد اتفقت مع أحكام الدساتير السورية لاعوام ١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م في



مزاولة رئيس السلطة التشريعية مهام رئيس الدولة في حالة شغور المنصب من حيث المبدأ . غير أن أحكام الدستورين المصريين لم تشترط أن يتولى نائب رئيس السلطة التشريعية رئاسة هذه السلطة عند ممارسة رئيس المجلس لمهام رئيس الدولة وإنما يقوم أحد الوكيلين للسلطة التشريعية بممارسة مهام رئيس السلطة التشريعية . كما لم تنقيد أحكام الدستورين المصريين بالأحكام الأخرى التي وردت في الدساتير السورية بهذا الشأن . زد على ذلك حددت أحكام الدستورين المصريين في نفس الوقت خلو منصب رئيس الجمهورية بدقة أكثر من أحكام الدساتير السورية المنكورة . واشترطت إقرار الخلو لمنصب رئيس الدولة بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس في جميع الحالات . وذلك بما نصت عليه المادة ١٢٨ من الدستور المصري لعام ١٩٥٦م بأنه ( في حالة إستقالة الرئيس أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته يقرر مجلس الأمة بأغلبية ثلثي أعضائه خلو منصب الرئيس . ويتولى الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس الأمة ويحل محله في رئاسة هذا المجلس أحد الوكيلين بناء على اختيار المجلس ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ منصب الرئاسة ) .

وانفقت أحكام دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م مع دستور ١٩٥٦م بصدد أن يتولى رئيس مجلس الشعب رئاسة الدولة مؤقتاً في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية . غير أن دستور ١٩٧١م لم يشترط تقرير خلو منصب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشعب . وبذلك تشابه هذا الحكم مع حكم الدستورين السوريين لعامي ١٩٥٠م و ١٩٦٢م . كما لم يقض دستور ١٩٧١م هذا بأن ينتخب المجلس رئيساً مؤقتاً له .

وأضافة إلى ما تقدم نص دستور ج.م.ع لعام ١٩٧١م على أن يتولى منصب رئاسة الدولة مؤقتاً رئيس مجلس الشعب وإذا كان المجلس منحلّاً حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا وذلك بشرط أن لا يرشح أيهما للرئاسة .

ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية . ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من خلو منصب الرئاسة . دون أن يشير إلى موضوع استقالة الرئيس , الذي قررته أحكام دستور مصر لعام ١٩٥٦ م .

ورغم أن أحكام الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣ م قد قررت خلو منصب رئاسة الدولة , إلا أنها قررت لرئيس المجلس الوطني أن يتولى ممارسة مهام الرئيس في هذه الحالة طبقاً للمادة ٥٧ منه , التي نصت على أنه : في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته أو عجزه النهائي أو سحب الثقة من الحكومة , يمارس رئيس المجلس الوطني مهام رئيس الجمهورية ويساعده فيها رؤساء اللجان في المجلس الوطني . ومهمته الأساسية تصريف الشؤون العادية وإعادة الانتخابات في ظرف شهرين لتعين رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس الوطني ( في حالة حله ) هذا وقد أضافت أحكام هذا الدستور خلو منصب رئيس الجمهورية في حالة سحب الثقة من الحكومة , لان رئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة , كما كانت عليه الحال في عدد من دساتير الدول الأفريقية التي استقلت من السيطرة الفرنسية .

بيد أن هذا الدستور قد أضاف إلى رئيس المجلس الوطني رؤساء اللجان المشاركة في تصريف أمور الدولة في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية الجزائرية . وإذا كان رئيس المجلس الوطني ورؤساء اللجان فيه هم الذين يمارسون مهام رئيس الجمهورية في حالة خلو منصب الرئاسة من خلال الشهرين الذين تجري فيهما إجراءات انتخاب رئيس جديد للجمهورية في دستور ١٩٦٣ م . فإن مدة الإجراءات المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية في حالة الخلو قد خفضت إلى خمسة وأربعين يوماً في دستوري الجزائر لعامي ١٩٧٦ م و ١٩٨٩ م . غير أن أحكام الدستورين الأخيرين قد حصرت أسباب خلو سدة

رئاسة الدولة بكل من وفاة رئيس الجمهورية أو استقالته دون النص على عجز الرئيس الدائم عن العمل الذي ورد في دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ م . وان كانت أحكام الدستورين المذكورين قد خولت رئيس المجلس الشعبي الوطني تولي مهام رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ١١٧ من دستور ١٩٧٦ م التي نصت على أن ( يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها ٥٥ يوماً تنظم خلالها انتخابات رئاسية ولا يحق لرئيس المجلس الشعبي الوطني أن يكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية ويجتمع المجلس الوطني وجوباً ويثبت حالة الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية في الحالتين المذكورتين ) . كما اشترطت هذه المادة أن ( يستدعى مؤتمر إستثنائي للحزب قصد تعيين المرشح لرئاسة الجمهورية ) .

ومع إن دستور الجزائر لعام ١٩٨٩ م قد ألغى استدعاء مؤتمر إستثنائي لحزب جبهة التحرير حيث لم يعود احتكار الترشيح لمنصب رئيس الدولة باقتراح . في ظل النصوص الدستورية الجديدة بالتعددية الحزبية إلا أنه قد حدث في الواقع أن تشكل مجلس رئاسة الدولة من خمسة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس بعد أن قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه بعد أن حل المجلس الشعبي الوطني في ١٤/١/١٩٩٢ م وبعد إجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في البلاد .

ومع أن دستور الجزائر لعام ١٩٩٦ قد قرر هو الآخر تولي رئيس السلطة التشريعية رئاسة الدولة في حالة الشغور بعد أن أسهب في المادة ٨٨ منه . يجتمع المجلس الدستوري وجوباً يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع . ويعلن البرلمان المنعقد بفرقتيه المجتمعين معاً ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثين أعضائه . ويكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون يوماً رئيس مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع



مراعاة أحكام المادة ٩٠ من الدستور. وفي حالة استمرار المانع بعد إنقضاء خمسة وأربعين يوماً يعلن الشغور بالاستقالة وجوباً حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين من هذه المادة، وطبقاً لأحكام الفقرات الآتية :-

في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته يجتمع المجلس الدستوري وجوباً ويثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وتبلغ فوراً شهادة التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان الذي يجتمع وجوباً، يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة مدة أقصاها ستون يوماً، تنظم خلالها انتخابات رئاسية ولا يجوز لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية. فإذا ثبتت استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، يجتمع المجلس الدستوري وجوباً ويثبت بالإجماع الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة ، وفي هذه الحالة يتولى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة،

وعلاوة على ذلك قرر هذا الدستور في المادة ٨٩ منه أنه في حالة وفاة أحد المرشحين للانتخابات الرئاسية في الدور الثاني أو انسحابه أو حدوث أي مانع آخر، يسهر رئيس الجمهورية القائم أو من يمارس مهام رئاسة الدولة في ممارسة مهامه إلى غاية الإعلان عن انتخاب رئيس الجمهورية. وفي هذه الحالة يمدد المجلس الدستوري مهلة إجراء هذه الانتخابات لمدة أقصاها ستون يوماً .

وانتقلت أحكام الاعلان الدستوري الصادر في ج.ع.ي بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦م مع دستوري الجزائر لعامي ١٩٧٦م و١٩٨٩م بشأن المدة التي يتولى فيها رئيس مجلس الشعب التأسيسي مزاولة مهام منصب رئيس الدولة مدة ٤٥ يوماً . غير أن أحكام الاعلان الدستوري اليمني قد قضت بخلاف أحكام دستوري الجزائر المذكورين بأن ( يتولى رئيس مجلس الشعب التأسيسي رئاسة الجمهورية ويتألف هذا المجلس من رئيس مجلس الشعب التأسيسي رئيساً

وعضوية كل من نائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الأركان العامة ورئيس مجلس الوزراء بصفة مؤقتة حتى ينتخب رئيس الجمهورية خلال ٤٥ يوماً).

ولم تمنع أحكام هذا الإعلان الدستوري أي من أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية من الترشيح لرئاسة الجمهورية. وحدث في الواقع أن ترشح أحد أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية (رئيس الأركان) لمنصب رئيس الجمهورية وفاز بالانتخاب<sup>١</sup>.

ومع أن أحكام دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م قد اتفقت مع الأحكام الدستورية السابقة بصدد تولي مهام رئيس الدولة من قبل رئاسة السلطة التشريعية حالة الخلو. إلا أنه بخلاف الأحكام الدستورية أعلاه. تتولى الهيئة الجماعية لمجلس النواب مزاولة مهام مجلس الرئاسة أثناء الشغور في الدستور اليمني. هذا في حين كان المتولي لمنصب رئيس الدولة رئيس السلطة التشريعية في الدساتير السابقة.

وعلاوة على ما تقدم قرر الدستور اليمني هذا أنه إذا كان مجلس النواب منحلًا فتولى الحكومة مجتمعة مزاولة مهام مجلس الرئاسة. طبقاً للمادة ٩١ من الدستور كما يلي: في حالة خلو منصب رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة يتولى مهام مجلس الرئاسة مؤقتاً هيئة رئاسة مجلس النواب وإذا كان مجلس النواب منحلًا حلت الحكومة محل الهيئة لممارسة مهام مجلس الرئاسة مؤقتاً. ويتم انتخاب مجلس الرئاسة خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ أول اجتماع لمجلس النواب. وعليه فإنه يتم تولي مهام مجلس الرئاسة في حالة الخلو من قبل هيئة رئاسة مجلس النواب. وإذا كان الأخير منحلًا فمن قبل الحكومة

---

<sup>١</sup> - راجع أعلاه حول نتائج الانتخابات رئيس الدولة في ج.ع.ي. جريدة الثورة المذكورة أعلاه ووثائق الديمقراطية في اليمن ١. ٦ مجلس الشعب التأسيسي.

والمفهوم من نص المادة أن لا يتم الخلو وممارسة المهام إلا في حالة شغور مناصب أعضاء مجلس الرئاسة بكاملة أما إذا شغل منصب رئيس مجلس الرئاسة أو أي عضو فيه فليس هذا خلو في هذا الدستور إذ يتم انتخاب شخص آخر لتولي المنصب . وأثناء شغور منصب رئيس مجلس الرئاسة أو أي عضو فيه يزاوّل الأعضاء الآخرون في مجلس الرئاسة مهام المجلس حتى يتم انتخاب العضو الجديد من قبل مجلس النواب . ثم ينتخب رئيس مجلس رئاسة جديد .

ولم يقرر هذا الدستور حالات الخلو نصاً . وهو ما يفهم منه بأن المقصود بالخلو كل من حالات الوفاة أو الاستقالات الجماعية لأعضاء المجلس أو أحد أعضائه أو أكثر . كما أنه لم يشمل العجز الدائم . لأنه من المتعذر أن يحدث العجز الدائم لجميع أعضاء مجلس الرئاسة جميعاً في وقت واحد .

ومع اختلاف أحكام دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م عن أحكام دساتير أجنبية بصدد شكل رئاسة الدولة ( رئاسة جماعية في دستور ج.ي ورئيس جمهورية في الدساتير الأجنبية ) غير أن أحكامها قد تشابهت في النص على أن تتولى رئاسة السلطة التشريعية مهام رئاسة الدولة في حالة خلو هذا المنصب ( وأن كان هيئة رئاسة مجلس النواب في الدستور اليمني ، ورئيس السلطة التشريعية الأجنبية ) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن التعديل الدستوري في ج.ي الصادر في ١٩٩٤/٩/٣١م قد قضى بأنه : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً نائب الرئيس لمدة لا تزيد عن ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئيس يتم خلالها إجراء انتخابات جديدة ، للرئيس . وفي حالة خلو منصب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس معاً يتولى مهام الرئاسة مؤقتاً رئاسة مجلس النواب ، وإذا كان المجلس منحلًا حلت الحكومة محل رئاسة مجلس النواب لممارسة مهام الرئاسة مؤقتاً . ويتم انتخاب رئيس الجمهورية



خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ أول اجتماع لمجلس النواب الجديد (م ١١٥ بعد التعديل) .

وبالعودة إلى أحكام الدساتير الأجنبية نجد أن مجموعة منها قد قضت بأن يتولى رئيس السلطة التشريعية أو رئيس أحد مجلسيها مهام رئيس الدولة في حالة شغور هذا المنصب . وبذلك أتفقت مع الأحكام الدستورية العربية التي قررت ذلك . علماً بأن السلطة التشريعية قد تألفت من مجلس واحد في الدساتير التي نصت على أن يتولى رئيس السلطة التشريعية مهام رئيس الدولة هذا إذا ما استثنينا الدستور السوداني لعام ١٩٥٦م، الذي قضى بقيام المجلسين<sup>١</sup>، بينما تتألف هذه السلطة من مجلسين في أحكام كثير من الدساتير الأجنبية المنتمية إلى هذه المجموعة . ولذلك تغيرت نصوصها في تفاصيل هذه الأحكام .

أما أوجه الخلاف في نصوص الأحكام الدستورية الأجنبية من هذه المجموعة بهذا الشأن فهي كما يلي:

نصت أحكام الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦م على أنه في حالة أي مانع يحول دون ممارسة رئيس الجمهورية لمهام منصبه يقرر البرلمان هذا المانع ، وفي حالة شغور منصب رئيس الجمهورية في حالة وفاته أو إستقالته أو أي سبب آخر يقوم رئيس الجمعية الوطنية بمزاولة مهام الرئيس مؤقتاً . وينوب عن الأخير نائب رئيس الجمعية الوطنية في مزاولة مهام رئيسها . ويُنْتَخَب رئيس الجمهورية الجديد خلال عشرة أيام ما عدا الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة (م ٤١) .

وقد نصت المادة ٤٠ من هذا الدستور على أن يتم الانتخابات الرئاسية في مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد عن خمسين يوماً من انتهاء مدة صلاحيات

---

<sup>١</sup> - مزيداً من الاطلاع راجع بنية السلطة التشريعية . كتاب السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري .

الرئيس . حيث يقوم البرلمان بانتخاب الرئيس الجديد . وإذا كان البرلمان منحلًا يقوم رئيس الجمهورية بمزاولة مهامه إلى حين انتخاب برلمان جديد . ويقوم البرلمان بانتخاب الرئيس الجديد خلال عشرة أيام من انتخابه .

وبالمقابل قررت أحكام الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨م بهذا الشأن أن يتم التثبيت بخلو منصب رئيس الجمهورية من قبل المجلس الدستوري بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس . بعد أن تبلغه الحكومة بخلو منصب رئيس الجمهورية وفقًا لما قرره الفقرتان ٣ و ٤ من المادة ٧ كما يلي :

في حالة خلو مركز رئيس الجمهورية لأي سبب كان ، أو في حالة مانع لديه يتثبت منه المجلس الدستوري ، بناءً على إبلاغ الحكومة له بالأغلبية المطلقة لأعضائه يباشر رئيس مجلس الشيوخ مؤقتًا سلطات رئيس الجمهورية ، وذلك باستثناء السلطات المنصوص عليها في المادتين ١١ - ١٢ الاليتين . وفي حالة خلو الرئاسة أو عندما يقرر المجلس الدستوري ، أن المانع نهائي يجري انتخاب الرئيس الجديد في مدة لا تقل عن عشرين يومًا ولا تزيد عن خمسين يومًا من تاريخ خلو الرئاسة أو صدور القرار بأن المانع نهائي . وذلك فيما عدا حالة القوة القاهرة التي يتثبت منها المجلس الدستوري .

يتضح الفرق بين أحكام الدستورين الفرنسيين بشأن متولي مهام رئاسة الدولة : رئيس الجمعية الوطنية في دستور ١٩٤٦م ورئيس مجلس الشيوخ في دستور ١٩٥٨م . زد على ذلك أن يقوم رئيس مجلس الشيوخ بمزاولة مهام رئاسة الدولة بعد تثبت المجلس الدستوري من المانع الذي الذي يقرره مؤقتًا فقط . ولا يزال رئيس مجلس الشيوخ جميع صلاحيات رئيس الجمهورية . حيث حرم من حق رئيس الدولة أن يعرض مشروع قانون يتعلق بتنظيم السلطات

---

١ - هذا وتجدر الإشارة إلى أن مقترحات دستور اتحاد الجنوب لعام ١٩٦٦م قد نصت على أن يتولى رئيس مجلس الولايات رئاسة الدولة مؤقتًا في حالة شغور منصب الرئيس - راجع صفحة ٣٧ من المقترحات قسم المقترحات الدستورية .

العامه أو بأقرار اتفاق بين مجموعة الدول , أو خاص بالأذن بالتصديق على معاهدة يكون من شأنها - دون أن تتعارض مع الدستور - التأثير على سير المنظمات ( لقد حرم رئيس مجلس الشيوخ من أن يعرض القضايا المذكورة أعلاه على استفتاء ) وهي الصلاحيات المقررة للرئيس في المادة ١١ من الدستور .

كما لا يحق لرئيس مجلس الشيوخ أثناء مزاولته لمهام رئيس الجمهورية أن يعلن حل الجمعية الوطنية وهي الصلاحية المخولة للرئيس في المادة ١٢ من دستور ١٩٥٨ م .

وقد تشابهت مع أحكام الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ م بهذا الشأن أحكام دستور الكمرون لعام ١٩٦٠ م في منع رئيس الجمعية الوطنية حين يمارس سلطات رئيس الجمهورية بحكم القانون في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية لاي سبب كان في تعيين رئيس مجلس وزراء وأقالته من منصبه وتعين الوزراء أو أقالتهم الواردة في المادة ١٤ من الدستور طبقاً لما جاء ( في المادة ١٣ من ف٣ ) , التي نصت على أنه ( في حالة خلو منصب رئاسة الجمهورية لاي سبب كان , يمارس رئيس الجمعية الوطنية سلطات رئيس الجمهورية بحكم القانون باستثناء السلطات المنصوص عليها في المادة ١٤ المذكورة أعلاه ثم اتفقت نهاية هذه الفقرة مع حكم الدستور الفرنسي بهذا الصدد بأن ( تجرى عملية انتخاب الرئيس الجديد بعد تاريخ الخلو بعشرين يوماً على الأقل وخمسين يوماً على الأكثر ) دون أن تقرر تثبيت هذا الخلو ولا الجهة التي تقوم به , المنصوص عليها في الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ م . وعليه فقد وجد تشابه وخلاف في أحكام الدستورين بهذا الشأن .

أما أحكام الدستور اليوناني لعام ١٩٧٥ م فقد خولت لرئيس مجلس النواب تولي مهام رئيس الدولة في حالة الشغور حين قرر أن يزاول رئيس مجلس



النواب مهام رئيس الجمهورية في حالة شغور هذا المنصب . في حالات كل من غياب رئيس الجمهورية عن البلاد وبقائه أكثر من ١١ يوماً خارج البلاد بدون إذن . وفي حالة وفاته أو استقالته أو عجزه لأي سبب كان .

وفي حالة غياب رئيس مجلس النواب يقوم رئيس المجلس التمثيلي بمزاولة هذه المهام . وفي حالة غيابه أو امتناعه عن ممارسة هذه الوظائف تقوم الحكومة مجتمعته بممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية .

وفي حالة قيام أي من المذكورين أعلاه بممارسة مهام رئيس الجمهورية يحظر حظر بات حل مجلس النواب . باستثناء الحالات المذكورة في الفقرة ٢ من المادة ٣٢ ( الخاصة بانتخاب رئيس جمهورية جديد ) . وتحظر إستقالة الوزارة أو عزلها . وكذلك يحظر إجراء إستفتاء في المسائل الوطنية الهامة . وإذا كان من المتعذر القيام بتنفيذ صلاحيات رئيس الدولة ، في فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً يجتمع مجلس النواب وجوباً حتى وأن كان منحلّاً ليقرر بأغلبية ثلاثة أخماس جميع أعضائه موضوع أمكاتية إجراء انتخاب رئيس جديد للبلاد أم لا .

وفي كل الأحوال يجب أن لا يؤجل انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أكثر من ستة أشهر ابتداء من أول مدة رئيس الجمهورية لممارسة صلاحياته بسبب استحالة تحقيق الانتخابات ( راجع ف ٢ م ٣٢ ) .

ومع أن أحكام الدساتير الأجنبية المذكورة أعلاه قد إتفقت في بعض أحكامها بهذا الصدد مع أحكام دستور ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ م عام ١٩٥٦ م إلى هذا الحد أو ذاك . غير أن أحكام الدستور الألماني قد انحصرت على أنه : في حالة قيام مانع يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لمهام منصبه ، أو انتهاء رئاسته قبل أو أنها يتولى رئيس مجلس الشيوخ مباشرة سلطات رئيس الجمهورية (م ٧٥) .

وتشابهت مع هذا النص الموجز أحكام الدستور التركي لعام ١٩٦١م بشأن تولي منصب رئيس الجمهورية . غير أن الدستور التركي بخلاف الدستور الألماني . قد حدد حالات الشغور حين نص على أن ينوب رئيس مجلس الشيوخ عن رئيس الجمهورية إلى حين عودته إلى وظيفته في حالات غيابه المؤقت بسبب المرض أو لوجوده خارج البلاد . وينوب عنه كذلك إلى حين انتخاب رئيس جديد في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بسبب وفاته أو استقالته أو لأي سبب آخر (م ١٠٠) . وقد حدد الدستور التركي أن يكون ذلك خلال خمسة عشر يوماً من الخلو (م ١٠١) . وبناء على ما تقدم قضى الدستور التركي بأسباب الخلو بينما صمت عن ذلك الدستور الألماني .

وبخلاف أحكام دساتير هذه الطائفة التي قررت حق رئيس السلطة التشريعية أو أحد مجلسيها تولي مهام رئيس الدولة في حالة الخلو . قضت أحكام دستور بنين لعام ١٩٧٧م بأن يتولى رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الثوري الوطني ممارسة مهام رئيس الجمهورية عند شغور منصبه (م ٦٤) . وبناء على ما تقدم قررت أحكام هذه المجموعة من الدساتير حق ممارسة مهام منصب رئيس الدولة أثناء خلوه من قبل رئيس مجلس الشيوخ في أحكام طائفة منها مثل دساتير ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م وفرنسا لعام ١٩٥٨م وتركيا لعام ١٩٦١م طبعاً مع التباين في تفاصيل تلك الأحكام كما هو مذكور أعلاه .

وبالمقابل تباينت أحكام طائفة أخرى من دساتير هذه المجموعة أن يتولى مهام رئيس الدولة في حالة شغور منصبه رئيس الجمعية الوطنية في دستور الكمرون لعام ١٩٦٠م ورئيس اللجنة الدائمة للمجلس الثوري الوطني في دستور بنين لعام ١٩٧٧م .

أما أحكام دستور البرتغال لعام ١٩٧٦م فقد نصت على أن يقوم رئيس الجمعية الجمهورية ( السلطة التشريعية ) بممارسة مهام رئيس الجمهورية في حالة خلو منصبه . وإذا كانت الجمعية الجمهورية منحلة . يقوم عضو المجلس الثوري بمزاولة مهام رئيس الدولة طبقاً لما جاء في المادة ١٣٥ من الدستور كما يلي : في حالة غياب رئيس الجمهورية أو حالة المانع المؤقت لمزاولة مهامه .

وكذلك في حالة شغور منصب الرئاسة يزاول مهام الرئيس رئيس الجمعية الجمهورية . وفي حالة حلها يقوم بهذه المهام عضو المجلس الثوري المعين من قبل المجلس الثوري حتى انتخاب رئيس جديد للجمهورية دون أن يقضي بحالات الوفاة أو الاستقالة أو العجز الدائم .

وإذا كانت أحكام الدساتير السابقة قد وجد لها قاسم مشترك في تولي رئيس السلطة التشريعية أو أحد مجلسيها في طائفة من الدساتير المذكورة انفاً ، فإن أحكام الدستور التونسي لعام ١٩٥٩م قد خولت للوزير الاول أن يمارس مهام رئيس الجمهورية إذا تعذر على الأخير القيام بمهامه بصورة مؤقتة . حيث يفوض رئيس الجمهورية كامل سلطاته أو البعض منها إلى الوزير الاول .

ويعلم بذلك رئيس مجلس الأمة . وعند شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز التام يتولى فوراً الوزير الاول مهام رئاسة الدولة لما تبقى من المدة الرئاسية . ويوجه رسالة في ذلك إلى رئيس مجلس الأمة ..... الخ . ( فصل ٤١ قبل التعديل ) أما التعديل الدستوري بهذا الشأن ( في دستور تونس ) فقد أضاف إلى ما تقدم بأنه إذا حصل للوزير الاول في نفس الوقت مانع لسبب من الأسباب المشار إليها في الفقرة السابقة . يتولى رئيس مجلس النواب مهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة وإذا تعذر فيتولى وزير العدل



مهام الرئيس . طبقاً مع إستثناء المهام المشار إليها في الفقرة الثانية من الفصل الثاني من الدستور ( فصل ٥٧ ) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الفقرة الثانية من الفصل الثاني من الدستور قد خولت لرئيس الجمهورية حق إصدار المعاهدات المبرمة . والتي قد يترتب عنها تحويل ما لهذا الدستور يعرضها على الاستفتاء الشعبي بعد أن يوافق عليها مجلس النواب حسب الصيغ والشروط المنصوص عليها في الدستور ( فصل ٢ ف ٢ ) . أي أنه قد حظّر على متولي مهام رئاسة الدولة القيام بهذه الصلاحيات المخولة للرئيس في أثناء شغور منصبه .

ولم ينحصر الأمر في منع متولي السلطة التشريعية حين يتولى مهام رئيس الدولة من استخدام صلاحيات الرئيس في الاستفتاء المشار إليه سابقاً فقط ، بل وأمتد إلى أن يحظر على متولي هذه المهام مؤقتاً مزاولة الأحكام الواردة في الفصول ٤٦ و ٤٧ و ٦٣ من الدستور . والمتعلقة بحق رئيس الدولة في اتخاذ ما تحتمه الظروف الاستثنائية في حالة الخطر الدائم ( فصل ٦٤ ) . وحق رئيس الدولة في أن يعرض على الاستفتاء أي مشروع قانون يتعلق بتنظيم السلطات العمومية أو يرمي إلى المصالحة على معاهدة يمكن أن يكون لها تأثير على سير المؤسسات دون أن يكون كل ذلك مخالفاً للدستور ( فصل ٤٧ ) .

وحق رئيس الدولة في حل مجلس النواب الوارد في الفصل ٦٣ من الدستور . لقد اتفقت هذه الأحكام مع أحكام الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨م ( راجع م ١١ وم ١٢ ) .

أما في حالة الوفاة أو العجز التام أو الاستقالة فتجرى الانتخابات لتعين رئيس جمهورية جديد لما تبقى من المدة النيابية الجارية لمجلس النواب في أجل لا يتجاوز خمسة وأربعين يوماً من بدء الشغور بنفس الشروط السابقة المتمثلة بعدم جواز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة ( راجع فصل ٥٧ ) . بيد أنه قد حدث في

الواقع العملي أن تولى الوزير الاول مهام رئيس الجمهورية في نوفمبر ١٩٨٩م . بعد الاطاحة بالرئيس الحبيب بورقيبة بحجة عجزه الدائم . ثم انتخب الوزير الاول رئيساً للجمهورية في شهر ٢/١٩٩٠م .

وقد اتفقت أحكام دساتير أجنبية مع الدستور التونسي بشأن تولى رئيس الوزراء مهام رئاسة الدولة في حالة الخلو من حيث المبدأ في كل من دساتير فلندا لعام ١٩١٩م والبرتغال لعام ١٩٣٣م واسلندا لعام ١٩٤٤م وفنزويلا لعام ١٩٥٠م واندونيسيا لعام ١٩٥٦م وغينيا لعام ١٩٥٨م وتشيكوسلوفاكيا لعامي ١٩٦٠م و١٩٦٨م وجابون لعام ١٩٦١م . على أن أحكام هذه الدساتير قد تغيرت في تفاصيل نصوصها بهذا الشأن بالشكل التالي : -

قضى الفصل ٢٥ من شكل نظام الحكم في فلندا بأنه في حالة مرض رئيس الجمهورية أو ظهور مانع يحول دون قيامه بممارسة مهام منصبه يتولى رئيس الوزراء ممارسة هذه المهام . وإذا طال المانع عن ممارسة الرئيس لمهام منصبه ينتخب رئيس جمهورية جديد . بينما يقوم رئيس الوزراء بمزاولة مهام رئيس الجمهورية في حالة المانع الفيزيائي لممارسة رئيس الجمهورية لمهامه في دستور البرتغال لعام ١٩٣٣م (م ٧٦) . ويقوم رئيس الوزراء بمزاولة مهام رئيس الجمهورية في حالة المانع المؤقت للرئيس من ممارسة مهام منصبه . وإذا لم يقوم رئيس الوزراء بذلك لأي سبب يقوم رئيس البرلمان بممارسة هذه المهام . وإذا لم فرئيس المحكمة العليا . أما في حالة موت الرئيس أو استقالته قبل انتهاء مدته فينتخب رئيس جمهورية جديد في دستور اسلندا لعام ١٩٤٤م (م ٧ وم ٩) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية الاجنبية السابقة الذكر قد تغيرت بشأن تولى مهام منصب رئيس الجمهورية من قبل رئيس الوزراء في دستوري فلندا والبرتغال في حالة الموانع المذكورة وانتخاب رئيس جديد في دستور اسلندا في

حالة الوفاة ... الخ . وإضافة حق تولي هذا المنصب من قبل رئيس البرلمان أو رئيس المحكمة العليا في دستور اسلندا في حالات تعذر رئيس الوزراء القيام بمهام الرئيس في حالة المانع المؤقت , وانتخاب رئيس جديد في حالة الاستقالة أو موت الرئيس .

بيد أن أحكام دستور الدومنيكان لعام ١٩٤٧م قد تشعبت بصدد النصوص الخاصة بالقائم بأعمال رئيس الدولة في حالة موانع ممارسة الرئيس لمهام منصبه بالشكل التالي : في حالة غياب رئيس الجمهورية المؤقت يقوم سكرتير الدولة للشؤون الحربية بمزاولة مهام الرئيس . وفي حالة غياب سكرتير الدولة هذا يقوم سكرتير الدولة للشؤون الداخلية والبوليس بمزاولة مهام الرئيس . وفي حالة غيابه يقوم سكرتير الدولة لدى الرئيس بممارسة هذه المهام . وفي حالة شغور منصب رئيس الجمهورية يقوم سكرتير الدولة للشؤون الحربية والبحرية بمزاولة مهام رئيس الجمهورية إلى نهاية مدة الرئاسة . وفي حالة غيابه يقوم سكرتير الدولة للشؤون الداخلية والبوليس بمزاولة هذه المهام . وفي حالة غيابه يقوم بمزاولة هذه المهام من يتمتع بمنصب سكرتير الدولة لدى رئيس الجمهورية (م ٥١) .

واقتربت من هذه الأحكام نصوص دستور فنزويلا بهذا الشأن . حيث نصت على أنه في حالة العجز الدائم لرئيس الجمهورية تقوم قيادة السلطة التنفيذية ممثلة بالوزير الذي ينال الاغلبية المطلقة في إجتماع مجلس الوزراء الذي يجب أن يحضره الوزراء بالاغلبية المطلقة . يقوم الوزير الحائز على هذه الاغلبية بمزاولة مهام رئيس الجمهورية إلى أن يجتمع الكونجرس . وإذا لم يجتمع الكونجرس في المدة المقرره . يقوم المجلس الوطني للسلطة التنفيذية ( مجلس الوزراء ) بدعوة الكونجرس للاجتماع خلال الايام العشر التالية من بدأ ممارسة مهام منصب رئيس الجمهورية لانتخاب رئيس جديد (م ١٠٨) . وعليه فرغم



الاتفاق في هذه الأحكام الدستورية لدستوري الدومنيكان وفنزويلا في عدم تقرير منصب رئيس الوزراء بحكم طبيعة الحكم الرئاسي فيهما . فإنه إذا كان الوزير صاحب المنصب الهام في السلطة التنفيذية هو الذي يتولى مهام الرئاسة حسب التسلسل الذي ورد في دستور الدومنيكان . فإنه يتولى ممارسة مهام رئيس الدولة الوزير الذي ينتخب لهذا الغرض في مجلس الوزراء في دستور فنزويلا . زد على ذلك تحديد المدة لانتخاب الرئيس الجديد بعد دعوة الكونجرس في الدستور الأخير .

وبالمقابل نصت أحكام دستور أندونيسيا لعام ١٩٥٦م على أنه : إذا تغيب رئيس الجمهورية عن عملة فعلية أن يعين أحد الوزراء كنائب له , أما إذا خلا منصب رئيس الجمهورية بسبب وفاة الرئيس أو أسباب أخرى فيباشر الاعمال بواسطة الوزراء جميعاً ( م ٨٣ ف د ) . وبذلك اقترب من حكم دستور فنزويلا بهذا الصدد من حيث تولي مجلس الوزراء مهام رئاسة الدولة . وأن كان لم يشر إلى دعوة السلطة التشريعية لانتخاب رئيس جديد .

ولم تختلف أحكام دستور الجابون لعام ١٩٦١م عن أحكام الدساتير السابقة في تولي أحد أعضاء السلطة التنفيذية مهام منصب رئيس الدولة . غير إن هذا الدستور قد حدد ذلك بأن يحل أحد نواب رئيس الحكومة محل رئيس الجمهورية مؤقتاً إلى حين انتخاب رئيس جمهورية جديد عن طريق الاقتراع العام المباشر. على أن يتم الانتخاب بعد تاريخ الخلو بثلاثة أشهر على الأكثر في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بصفة نهائية لأي سبب تسجله المحكمة العليا بناء على طلب الحكومة أو رئيس الجمعية الوطنية ( م ١٠ ) . وتتولى الحكومة ممارسة أعمال رئيس الجمهورية إذا خلا منصب ولم يكن قد تم انتخاب رئيس جديد أو لم يؤدي الرئيس الجديد اليمين الدستورية . وفي حالة عجز الرئيس عن مواولة مهام رئاسته لأسباب جدية . وفي مثل هذه الحالة : تقوم

الحكومة بغير بعض سلطات رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء بما في ذلك قيادة القوات المسلحة في دستور تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٠م (م ٦٥). في حين نص دستور تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٨م على أنه إذا عجز رئيس الجمهورية عن القيام بمزاولة مهام منصبه مدة سنة ينتخب المجلس الفيدرالي رئيساً جديداً . وفي حالة شغور منصب الرئيس تقوم الحكومة بمزاولة مهام الرئيس مؤقتاً (م ٦٤ معلقة عام ٧٥) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة من هذه المجموعة قد قررت منصب رئيس الجمهورية ومن يتولى مهام سلطته في غيابه المؤقت أو شغور المنصب الشكل المتغير المذكور أعلاه . فإن أحكام دستور جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ١٩٥٩م الممثل عام ١٩٦٠م لم تقرر منصب رئيس الجمهورية . وإنما منصب رئيس الحكومة . ومن ثم خلو منصب الأخير والمسؤول الذي يحل محله عند الشغور وذلك بما قضت به مواد الدستور بالشكل التالي : إذا خلا منصب رئيس الحكومة يحل وزير الدولة محله مؤقتاً وتقوم الجمعية التشريعية المنعقدة في دوره غير عادي إذا اقتضى الأمر بتولية مهام رئيس الحكومة خلال شهر واحد (م ١٧) . بيد إن أحكام هذا الدستور قد حصرت صلاحيات رئيس الحكومة المؤقت في حالة الخلو . ومنعته المادة ١٨ من لوم الحكومة في أثناء رئاسته الحكومة المؤقتة في حالة خلو منصب رئيس الحكومة كما يلي : باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٧ و ٣٢ يبقى رئيس الحكومة في منصبه خلال الدورة التشريعية بأكملها ولغاية التولية التي تقوم بها الجمعية التشريعية عند تجديدها وفي حالة حل الجمعية التشريعية تجدد ولاية رئيس الحكومة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ١١ ( المتعلقة بالترشيح لانتخاب رئيس الحكومة )<sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> راجع حول الترشيح الموضوع الخاص بشرط الترشيح أعلاه .

وبخلاف الأحكام السابقة في هذا الصدد نصت أحكام دستورية أخرى في الدول العربية ذات النظام الجمهوري على انتخاب رئيس الدولة في حالة خلو منصبه بشكل عام كما هي الحال في دساتير لبنان ، وسوريا لعام ١٩٣٠م والسودان لعامي ١٩٥٦م و١٩٨٥م والعراق لعام ١٩٦٤م والقرار الدستوري رقم ١ لعام ١٩٦٩م ودستور ج . ع . ي لعام ١٩٧٠م على أن أحكام هذه الدساتير قد تغيرت في تفاصيل النصوص الخاصة بهذه الشأن .

مثال ذلك نصت المادة ٧٤ معدلة من الدستور اللبناني على أنه إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو بسبب آخر فلاجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلو الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحللاً تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية . ويعتبر المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر (م ٧٥) .

وبناء على الأحكام السابقة التي قررها الدستور اللبناني فإنه لا بد من القيام بانتخاب رئيس الجمهورية في كل حالات شغور منصب الرئيس . ويتم انتخاب الرئيس من قبل السلطة التشريعية على اعتبارها هيئة انتخابية . حالة حل السلطة التشريعية تنتخب حالاً من أجل انتخاب رئيس الجمهورية دون أن تقوم أي جهة أخرى بمهام الدولة أثناء شغور المنصب .

وتغيرت قليلاً أحكام الدستور السوري لعام ١٩٣٠م عن أحكام الدستور اللبناني . حيث إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو بسبب استقالته أو بسبب آخر يجتمع مجلس النواب حكماً خلال ثمانية أيام لانتخاب رئيس جديد . وإذا اتفق أن خلت الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحللاً فتدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس حكماً حال الفراغ من الأعمال الانتخابية



(م ٨٦) . وعليه فمع أن أحكام الدستورين قد تطابقت في عدم تولي منصب الرئاسة في حالة الشغور من قبل أي جهة حكومية أخرى . واجتماع السلطة التشريعية لانتخاب رئيس جديد . واجتماع الهيئات الانتخابية لانتخاب السلطة التشريعية من أجل انتخاب الرئيس في حالة أن يكون المجلس منحلًا . غير أن الدستور السوري المذكور قد حدد المدة التي يجتمع فيه مجلس النواب ثمانية أيام لانتخاب الرئيس في حين يجتمع مجلس النواب اللبناني فوراً .

وأضافة إلى ما تقدم إذا كان الدستور اللبناني قد اشترط أن يكون اجتماع المجلس بعد دعوة الهيئة الانتخابية لانتخاب المجلس من أجل أن يقوم الأخير بانتخاب الرئيس واعتبار المجلس الملتئم لانتخاب الرئيس هيئة انتخابية وليس هيئة تشريعية . فإن الدستور السوري رغم تطابق أحكامه مع الدستور اللبناني بدعوة الهيئات الانتخابية دون أبطاء لم يقض نصاً بأن يكون اجتماع المجلس كهيئة انتخابية . زد على ذلك قضت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٣٠م بأنه إذا خلت سدة الرئاسة في غير الحالات السابقة ( قام مجلس الوزراء بمهام السلطة التنفيذية بالوكالة ) (م ٨٤) وهو ما لم يرد في الدستور اللبناني . وإذا كان شغور منصب الرئاسة في الدستورين السابقين في ظل الشكل الفردي لرئاسة الدولة ، فإن أحكام دستورية أخرى في الدول العربية ذات النظام الجمهوري قد قررت خلو الرئاسة الجماعية للدولة وانتخاب هيئة جديدة لشغل منصب الرئاسة . غير أنها قد تفاوتت في تفاصيل أحكامها بالشكل التالي : نصت المادة ٣٦ من القرار الدستوري رقم ١ لعام ١٩٦٩م في ج.ع.ي على استقالة المجلس الجمهوري دون أن تنص على شغور هذا المنصب لا في حالة الوفاة ولا في حالة العجز الدائم من جهة . ومن جهة أخرى قضت بأنه إذا تقدم رئيس المجلس الجمهوري باستقالته من الرئاسة قبل انتهاء مدة رئاسته تقدم الاستقالة إلى المجلس الجمهوري . وعلى المجلس الجمهوري أن يعرضها على المجلس الوطني

للموافقة حسب اجراءات خاصة تنصها اللائحة الداخلية للمجلس الوطني (م ٣٦) .  
وإذا أراد أحد أعضاء المجلس الجمهوري تقديم إستقالته قبل انتهاء مدة  
المجلس فيقدمها إلى بقية أعضاء المجلس الجمهوري ويقوم المجلس بعرضها  
على المجلس الوطني للموافقة (م ٣٨) . كما اضاف نصاً يقضي بأنه في هذه  
الحالة يستمر مجلس الجمهورية ومجلس الوزراء في مزاولة أعمالها حتى  
يتشكل مجلس جمهوري جديد في حالة انتهاء مدتهما . في حين قررت أحكام  
لائحة المجلس الوطني أن لا تعتبر استقالة رئاسة الدولة الا بعد موافقة  
( الاغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الوطني الحاضرين في الجلسة التي قدمت  
اليها استقالة المجلس الجمهوري (م ٩٣ من اللائحة ) دون تحديد المدة التي يتم  
فيها تشكيل المجلس الجمهوري الجديد . لقد اتفقت أحكام الدستور العراقي لعام  
١٩٦٤م مع أحكام لائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي بشأن الموافقة على  
استقالة رئاسة الدولة من قبل الهيئة المؤقتة أو العليا . الا أنه اذا قدم رئيس  
الجمهورية استقالته من منصبه وجه الاستقالة إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة  
 . وعندئذ ينعقد المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء ومجلس الدفاع  
الوطني في جلسة مشتركة برئاسة رئيس الوزراء للنظر في قبول الاستقالة أو  
رفضها بأغلبية ثلثي المجموع الكلي للأعضاء في الدستور العراقي .  
وعليه فإنه رغم اتفاق أحكام القرار الدستوري رقم ١ لعام ١٩٦٩م في  
ج.ع.ي والاحكام المكملة له مع أحكام الدستور العراقي المذكور بشأن تقديم  
رئاسة الدولة لاستقالتها إلى الهيئة المذكورة ( طبعا مع التغيرات في هيئة جماعية  
في القرار اليمني ورئيس جمهورية في الدستور العراقي ) . وموافقة الهيئة  
التي تقدم الاستقالة اليها ( المجلس الوطني اليمني والمجلس الوطني لقيادة  
الثورة العراقي ) . غير أن هذه الأحكام قد تباينت بشأن الاغلبية المطلوبة لقبول  
الاستقالة بأغلبية الاعضاء الحاضرين المطلقة في لائحة المجلس الوطني في

ج.ع.ي . وبأغلبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة  
ومجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني في الدستور العراقي لعام ١٩٦٤ م .  
كما تغيرت الأحكام الدستورية السابقة في كل من الدستور العراقي  
والقرار الدستوري اليمني . حيث قرر الدستور العراقي هذه المدة التي يختار  
فيها رئيس الجمهورية الجديد خلال أسبوع من تقديم الاستقالة . ويكون المرشح  
الجديد لمنصب رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة  
في حين صممت عن النص على ذلك أحكام القرار الدستوري رقم ١ لعام  
١٩٦٩ م ولائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي.

وعلاوة على ما تقدم فإنه إذا كان القرار الدستوري اليمني هذا قد اكتفى  
بالنص على تقديم إستقالة رئيس أو عضو المجلس الجمهوري فقط . فإن دستور  
العراق لعام ١٩٦٤ م قد قضى بخلو سدة الرئاسة لأي سبب طبقاً للمادة ٥٦ منه  
التي نصت على أنه ( عند خلو منصب رئيس الجمهورية لأي سبب كان ينعقد  
المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني في  
جلسة مشتركة برئاسة رئيس الوزراء لانتخاب رئيس جديد بأغلبية ثلثي  
المجموع الكلي للأعضاء خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً من تاريخ خلو  
منصبه على أن يتم إختيار الرئيس الجديد من بين أعضاء المجلس الوطني  
لقيادة الثورة واستمرار رئيس الوزراء في ممارسة صلاحياته أثناء خلو منصب  
الرئيس . دون النص على أن يقوم رئيس الوزراء بمهام رئيس الجمهورية أثناء  
الخلو .

وأضافة إلى ذلك قضى الدستور العراقي لعام ١٩٦٤ م بتشكيل مجلس  
جمهوري بالنيابة عن رئيس الجمهورية عند غيابه عن العراق أو تعذر عليه  
القيام بواجباته بسبب ما يكون قوام المجلس الجمهوري ثلاثة من أعضاء



المجلس الوطني لقيادة الثورة . يحدد الصلاحيات التي يراها بمرسوم جمهوري (م ٥٣) .

وقد اتفقت أحكام دستور ساحل العاج لعام ١٩٦٠م مع أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٦٤م بشأن تشكيل المجلس المؤقت الذي ينوب عن رئيس الدولة في ممارسة مهامه . وان كان دستور ساحل العاج قد حصر ذلك على ان يختار رئيس الجمهورية شخصيات تزاوّل مهام الرئيس أثناء غيابه .

ومع أن أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م قد تشابهت مع أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٦٤م بصدد خلو سدة الرئاسة واستقالته . الا أن أحكام دستور ١٩٦٨م لم تشر إلى الاغلبية المطلوبة لقبول استقالة الرئيس من قبل أعضاء مجلس قيادة الثورة ، الذي يعتبر الهيئة العليا للدولة مكثفياً بحق مجلس قيادة الثورة في قبول استقالة الرئيس . كما جاء في المادة ٥٤ منه بأنه ( اذا خلا منصب رئيس الجمهورية لأي سبب كان انعقد مجلس قيادة الثورة بكامل أعضائه الباقين لانتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخه ) ( واذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس قيادة الثورة وعندئذ يجتمع المجلس بكامل أعضائه الباقين للنظر في الاستقالة قبولاً أو رفضاً وفي حالة قبولها ينتخب المجلس رئيساً جديداً ) .

واذا كانت طائفة من الدساتير العربية والأجنبية قد نصت على توجيه استقالة رئيس الدولة إلى السلطة التشريعية أو الهيئة العليا فإنها لم تقض بضرورة الموافقة عليها أو رفضها كما هي الحال في دساتير ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م (م ١٠٣) وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م (م ١٥) و١٩٦٧م (م ١٣) وسوريا لعام ١٩٧٣م (م ٨٧) . واتفقت معها في ذلك مجموعة من الدساتير الاجنبية التي قررت توجيه الاستقالة إلى السلطة التشريعية مثل دستوري الدومنيكام لعام ١٩٤٧م والبرتغال لعام ١٩٧٦م .

وقضى دستور الهند لعام ١٩٤٧م بخلاف تلك الأحكام السابقة حيث نص الدستور الهندي على أنه إذا استقال الرئيس فعليه أن يقدم استقالته من منصبه مكتوبة موقعة منه يوجهها إلى نائب رئيس الجمهورية (ق. أ م ٥٦) .

وقررت أحكام دستوري السودان لعامي ١٩٥٦م و١٩٦٤م ودستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م توجيه الاستقالة من رئاسة الدولة الجماعية إلى السلطة التشريعية لقبولها . ولكنها لم تشترط أغلبية معينة من السلطة التشريعية لقبول الاستقالة من جهة . وتباينت في أسباب الخلو لرئاسة الدولة من جهة أخرى .

لقد نصت المادة ١٩ من دستور السودان لعام ١٩٥٦م على أن يخلو منصب عضو مجلس السيادة في الحالات الآتية :

١- أ - عند وفاته - ب- إذا أعلن عن إفلاسه أو إذا صارت ممتلكاته موضوع صلح أو تسوية مع دائنية - ج- إذا أدين بجريمة يعقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر -د- إذا صدر قرار طبي بعدم سلامة عقله -هـ- إذا قدم إخطاراً كتابياً باستقالته من العضوية .

١- أية مسألة تنشأ بفقدان أي عضو لعضويته لأي من الأسباب الموضحة في المادة السابقة يفصل فيها الأعضاء الآخرون مع رئيس القضاء ويكون القرار نهائياً .

٢- كل خلو يحدث في مجلس السيادة يشغل بانتخاب يجريه البرلمان .

وقد اتفقت أحكام دستور السودان لعام ١٩٦٤م مع أحكام دستور ١٩٥٦م في الفقرات ( أ- ب- ج- د- هـ ) من المادة ١٩ من الدستورين . غير أن دستور ١٩٦٤م قد أضاف إلى حكم دستور ١٩٥٦م الخاص بالمسائل الناشئة بصدد فقدان عضو مجلس السيادة حكماً يقضي بما يلي أية مسألة تنشأ بصدد فقدان أي عضو لعضويته لأي من الأسباب الموضحة في المادة السابقة يفصل فيها

الأعضاء الآخرون مع رئيس القضاء وأقدم عضوين من أعضاء محكمة الاستئناف إلى رئيس القضاء للبت في فقدان العضوية .

أما ما يتعلق بالخلو الذي يحدث في مجلس السيادة فإنه يشغل بانتخاب تجرية الجمعية التأسيسية (ف٣) في دستور السودان لعام ١٩٦٤م نظراً لأن السلطة التشريعية قد صارت مجلساً واحداً بدلاً من المجلسين في برلمان دستور ١٩٥٦م .

وانحصرت احكام دستور ج . ع . ي لعام ١٩٧٠م بشأن خلو منصب عضو المجلس الجمهوري فقط . الا انه بخلاف الدستورين السودانيين قرر الدة التي يتم فيها انتخاب عضو جديد للمجلس الجمهوري . وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة ٨٢ من دستور ج . ع . ي . لعام ١٩٧٠م كما يلي :

في حالة استقالة أحد أعضاء المجلس الجمهوري أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته . يقرر مجلس الشورى خلو المنصب ويتم اختيار الخلف بالطريقة المنصوص عليها في الدستور في مدى ستين يوماً من تاريخ الخلو ، ولا تدوم مدة العضو الجديد الا إلى نهاية مدة سلفه وتوجه الاستقالة رئيس المجلس الجمهوري وأعضاء المجلس الجمهوري إلى مجلس الشورى (م٨٣)

وتشابهت أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٨٥م بهذا الصدد مع أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م في عدم النص على فصل المسألة الناشئة بفقدان عضو رئاسة الدولة الجماعية مع رئيس القضاء . حيث قررت هذه المادة من دستور السودان هذا أن : يخلو منصب رئيس أو عضو رأس الدولة في الحالات الآتية : أ- عند وفاته ب- إذا فقد لاهليته المدنية -ج- إذا أدين في جريمة مخلة بالشرف والامانة د- إذا صدر قرار طبي بعدم سلامة عقله هـ- إذا قدم استقالته كتابة للجمعية التأسيسية (بعاده لاي سبب ) .



لقد أتى هذا الدستور بحكم لم يرد في أي دستور من هذه المجموعة وهو إبعاد عضو مجلس رأس الدولة من قبل الجمعية التأسيسية من جهة . وتقريره للمدة التي ينتخب فيها شخص آخر بدلاً عن عضو رأس الدولة من جهة ثانية . هذا ومما هو جدير بالذكر أن المدة التي ينتخب فيها العضو الجديد مهامه قد تغيرت مع المدة المقررة في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م إذ أنه : عند خلو منصب رئيس أو عضو رأس الدولة تنتخب الجمعية التأسيسية من يحتل ذلك المنصب خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً (م ٨٤) . في حين كانت ستين يوماً في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م ودون تحديد في دستوري السودان لعامي ١٩٥٦م و ١٩٦٤م .

وأتفقت مع أحكام هذه المجموعة من الدساتير العربية أحكام طائفة من الدساتير الأجنبية من حيث المبدأ . أي أنها قد اتفقت في النص على اختيار رئيس دولة جديد في حالة خلو منصبه سواء كان هذا الانتخاب من قبل السلطة التشريعية أو الانتخاب المباشر . وإن كانت الدساتير الأجنبية قد تغيرت هي الأخرى في تفاصيل الأحكام الخاصة بملأ شغور منصب رئاسة الدولة . لقد قضت بملأ خلو منصب رئيس الدولة بالانتخاب أحكام دساتير كولومبيا لعام ١٨٨٦م , المكسيك لعام ١٩١٧م , النمسا لعام ١٩٢٠م , بيرو لعام ١٩٣٣م , الصومال لعام ١٩٦٠م , النيجر لنفس العام , وغانا لعام ١٩٦٠م . على أنها قد تغيرت بالشكل التالي : نصت أحكام دستور كولومبيا على أنه إذا لم يكن بمقدور رئيس الجمهورية القيام بمهام منصبه لأي سبب فللكونجرس أن يعطي رئيس الجمهورية إجازة مؤقتة وأخلاء سبيله خلال هذه المدة عن مزاولة مهام منصبه . وفي حالة مرض الرئيس فله أن يترك مزاولة مهام منصبه مؤقتاً ويبلغ مجلس الشيوخ بذلك . وإذا كان مجلس الشيوخ في إجازة يبلغ بذلك المحكمة العليا (م ١٢٣) . وينتخب الكونجرس شخصاً خلف الرئيس في حالة غيابه . على أن

يحتل منصب رئيس الجمهورية في تاريخ سبعة أغسطس من العام الذي ينتخب فيه (م ١٢٤) . وإذا لم يقوم الكونجرس بانتخاب نائب للرئيس لأي سبب يبقى الشخص الذي يقوم بمزاولة مهام الرئيس . وفي حالة غياب نائب الرئيس وفي حالة الضرورة يقوم الوزراء بمهام رئيس الجمهورية وفقاً للقانون .

وفي حالة غياب الوزراء يقوم المحافظون بمزاولة مهام رئيس الدولة (م ١٢٥) . ويتمتع الشخص الذي يقوم بمزاولة مهام رئيس الدولة بكل الاختصاصات المخولة لرئيس الجمهورية (م ١٢٦) . أما في حالة الشغور الدائم لمنصب رئيس الجمهورية يحدد موعد لانتخابات جديدة في فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر . وينتخب الرئيس الجديد للمدة المتبقية (م ١٢٧) .

وإذا كانت أحكام دستور كولومبيا بالتشعب المشار إليه بهذا الصدد فإن أحكام دستور المكسيك قد انحصرت على أنه : في حالة عجز الرئيس الدائم في فترة السنتين الأولى والثانية من مدة صلاحيته . يجتمع الكونجرس بأغلبية ثلثي أعضائه لانتخاب رئيس جديد بالاقتراع السري . وتكون الانتخابات لفوز المرشح للفترة المتبقية من مدة رئيس الدولة بأغلبية أعضاء الكونجرس . وفي حالة العجز الدائم للرئيس إذا كان في السنة الرابعة من مدة صلاحية منصبه ينتخب الكونجرس نائب لرئيس الدولة يقوم بمزاولة مهام الرئيس إلى نهاية المدة .

وإذا لم يجتمع الكونجرس تنتخب اللجان الدائمة في الكونجرس من يقوم بمزاولة مهام الرئيس . ثم تقوم اللجنة الدائمة بالدعوة لاجتماع استثنائي للكونجرس . وفي هذه الحالة يجتمع الكونجرس كهيئة انتخابية لانتخاب نائب للرئيس (م ٨٤) . وفي حالة ما إذا لم تجري الانتخابات في أول ديسمبر أو إذا لم يقوم الرئيس المنتخب بمزاولة مهام منصبه تنتهي صلاحيات الرئيس . وإذا لم يجتمع الكونجرس تقوم اللجنة الدائمة في الكونجرس بمزاولة مهام رئيس الجمهورية وفي حالة عدم أهلية رئيس الكونجرس أو إذا لم يجتمع الأخير تعين

اللجنة الدائمة للكونجرس من يقوم بمزاولة مهام رئيس الدولة مؤقتاً لمدة عدم أهلية رئيس الكونجرس لمزاولة مهام الرئيس . وإذا دامت مدة عدم أهلية رئيس الكونجرس لمنصب رئيس الدولة أكثر من ثلاثين يوماً . ولم يجتمع الكونجرس الاتحادي تدعو اللجنة الدائمة للكونجرس إلى اجتماع استثنائي لحل مسألة أجازة الرئيس وتعين رئيس جمهورية مؤقت (م ٨٥) .

وبالمقابل قضت أحكام دستور النمسا لعام ١٩٢٠م بأنه في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية الاتحادي لمدة طويلة من الوقت تقوم الحكومة الاتحادية بسرعة تعين موعد لانتخاب رئيس الجمهورية اتحادي جديد . وتقوم الحكومة وجوباً بسرعة دعوة المجلس الاتحادي للاعتقاد من أجل إجراء مراسيم أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس الجمهورية الجديد (م ٦٤ ف ٤) .

وفي حالة قيام مانع يعوق رئيس الجمهورية عن مزاولة مهامه . يقوم المستشار الاتحادي بمزاولة هذه المهمة في البداية . وإذا استمر هذا المانع أكثر من عشرين يوماً أو إذا لم يكن بمقدور رئيس الجمهورية مزاولة مهام منصبه وفقاً (للمادة ٦ ف ٦) ، من هذا الدستور تقوم هيئة رئاسة جماعية بمزاولة مهام الرئيس . وفي هذه الحالة يكون الرئيس الثاني لهذه الهيئة والرئيس الثالث رئيس المجلس الوطني . وينطبق هذا الوضع على الحالة التي يستمر فيه منصب رئيس الجمهورية شاغراً (م ٦٤ ف ١) . وتتخذ هيئة الرئاسة الجماعية (المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٦٤) قراراً بغالبية الأصوات . ويقوم رئيس المجلس الوطني بمهام رئيس الجمهورية في هذه الهيئة الجماعية المؤقتة لرئاسة الدولة . ويعتبر رئيس المجلس الوطني رئيساً للمجلس الأخير في نفس الوقت (م ٦٤ ف ٢) .

وإذا حال مانع أي من رئيسي المجلس الوطني عن مزاولة مهام مناصبهما في الهيئة الجماعية لرئاسة الدولة لمدة طويلة من الوقت وظل



منصبيهما شاغر يحق للهيئة الرئاسية أن تتخذ قراراً بذلك وفي حالة تساوي أصوات أعضاء هيئة الرئاسة يكون الصوت المرجح للعضو الأكبر سناً في الهيئة الجماعية للرئاسة الدولة (م ٦٤ ف ٣) .

أما احكام دستور بيرو لعام ١٩٣٣م بهذا الشأن فأنها قد قضت بأنها في الحالة التي يصبح فيها منصب رئيس الجمهورية شاغراً . ينتخب رئيس جمهورية جديداً من قبل الكونجرس للمدة المتبقية من صلاحيات الرئيس القائم . وإذا كان خلو منصب الرئاسة اثناء انعقاد دور الكونجرس تجري الانتخابات خلال ثلاثة أيام من شغور منصب الرئاسة . وفي حالة يكون الكونجرس غير مجتمعاً يجب على الكونجرس أن يجتمع اجتماع استثنائياً لغرض واحد هو انتخاب رئيس جمهورية جديد واداء اليمين الدستورية من قبل الرئيس المنتخب امامه .

وفي هذه الحالة تجري الانتخابات خلال عشرين يوماً من خلو منصب رئيس الجمهورية . ويكون المنتخب لرئاسة الدولة رئيس مجلس الشيوخ في حالة غياب رئيس مجلس النواب (م ١٤٧) .

ونصت احكام دستور الصومال لعام ١٩٦٠م على انه : في حالة وفاة رئيس الجمهورية أو استقالته أو عجزه الدائم عن العمل يجتمع المجلس الوطني في مدى ثلاثين يوماً لانتخاب رئيس جمهورية جديد . والى إن تجري الانتخابات المنصوص عليها في الفقرة السابقة وكذلك في حالة توقف سلطات الرئيس القائم (م ٧٦) . وبالمثل في جميع حالات العجز المؤقت ، يتولى رئيس المجلس الوطني بصفة مؤقتة جميع السلطات القانونية المخولة لرئيس الجمهورية . وفي حالة غياب رئيس المجلس الوطني يتولى هذه السلطات اكبر وكلاء المجلس سناً . (م ٧٤) .

وبخلاف أحكام الدستور الصومالي المذكور نصت أحكام دستور النيجر لعام ١٩٦٠م على أنه في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز الدائم يتولى منصب رئيس الجمهورية شخصية يتم اختيارها بمعرفة رئيس الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها . وإذا كانت المدة المتبقية من ولاية رئيس جمهورية يساوي اثني عشر شهراً أو أقل ولا محل لانتخاب رئيس جمهورية جديدة . يصبح الرئيس الذي يعينه رئيس الجمعية الوطنية رئيساً للجمهورية بحكم القانون ويتمتع بكافة الرتب والصلاحيات والامتيازات المترتبة على شغل هذا المنصب .

وفي حالة أن تكون المدة المتبقية من ولاية رئيس الجمهورية أكثر من اثني عشر شهراً يقام اقتراح جديد لانتخاب رئيس جمهورية جديد . وفي هذه الحالة تنتهي ولاية رئيس الجمهورية المنتخب في نفس التاريخ الذي ينتهي فيه صلاحيات الجمعية الوطنية (م ١١) .

واقتربت أحكام دستور غانا لعام ١٩٦٠م من أحكام دستوري السودان لعامي ١٩٥٦م و ١٩٦٤م في النص على انتخاب رئيس الدولة (مع اختلاف أنها هيئة جماعية في دستوري السودان ورئيس جمهورية في هذا الدستور) من قبل السلطة التشريعية في حالات وفاة الرئيس أو امتناعه عن القيام بمزاولة مهام منصبه (الرقم ١١) .

غير أن أحكام دستور غانا هذا قد قضى بأن يترك للقانون تحديد ذلك في حالة حل الجمعية الوطنية . وعليه فإن هذا الدستور لم يقرر نصاً حالة الشغور المؤقت لمنصب رئيس الجمهورية ونصت أحكام الدستور الهندي على خلو منصب رئيس الجمهورية . وفي حالة الخلو هذا تجري الانتخابات لتولي منصب الرئيس بسبب انتهاء مدة رئاسته قبل تمام هذه المدة (ف.أ) . وتجري الانتخابات لشغل منصب رئيس الجمهورية الذي خلا بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العزل أو غير ذلك في أسرع وقت ممكن . ولا يتأخر باي حال من الأحوال عن ستة أشهر من تاريخ خلو المنصب (ف ٢

من المدة ) دون أن يخول لنائب رئيس الجمهورية مزاولة مهام منصب رئيس الجمهورية في الحالات المذكورة السابقة علماً بأن انتخاب رئيس الجمهورية يتم من قبل هيئة انتخابية ( راجع اعلاه طرق انتخاب رئيس الدولة ) .

من خلال ما تقدم يتضح أن التغير في مدة رئاسة الدولة كما يلي :

١ - تحددت مدة رئاسة الدولة من ستة اشهر إلى سنة في اعلان دستوري ومدة سنة في ثلاثة اعلانات ووثائق دستورية , وستين في ثلاث وثائق , وستين ونصف في وثيقة دستورية . وثلاث سنوات واربع وثائق دستورية واربع سنوات في وثيقتين وخمس سنوات في ١٢ وثيقة دستورية و٦ سنوات في ستة وثائق دستورية و٧ سنوات في دستور واحد وتعديل دستوري , كما توجد وثائق لم تحدد مدة صلاحيات رئاسة الدولة . و٨ سنوات في مشروع دستور ومدة الحياة في وثيقتين

٢ - قررت احكام اربعة دساتير صلاحية مدة واحدة لرئيس الجمهورية دون تجديد . ومدتين احكام وثيقة . ودون تحديد احكام ثلاثة وعشرين وثيقة دستورية .

واذا كانت الاحكام الدستورية بهذا الشأن بالشكل المتقدم ذكره فانه قد بقت رئاسة الدولة في الواقع العملي كما يلي :

لقد حكم رئيسان منذ توليها الحكم حتى الوفاة الطبيعية . وحكم سبعة رؤساء دولة منذ توليهم هذا المنصب حتى تم اغتيالهم أو الإطاحة بهم قتلًا . وحكم تسعة رؤساء منذ توليهم السلطة حتى إقصائهم من الحكم . وأرغم خمسة رؤساء على الاستقالة من رئاسة الدولة والتزم رؤساء الجمهورية اللبنانية بالمدة الواحدة للرئاسة ( باستثناء ثلاثة رؤساء منذ عام ١٩٩٥ - ٢٠٠٤ ) هذه هي مدة رئاسية الدولة في الاحكام الدستورية والواقع .



## إتهام رئيس الدولة في الأحكام الدستورية اليمنية العربية

يثار موضوع إتهام رئيس الدولة في الأحكام الدستورية حين يخل الرئيس بواجباته الدستورية . أي في حالة خرق الدستور أو خيانة الوطن . وما عدا ذلك فلا تبعية على الرئيس بسبب أعمال وظيفته ومهامه الأخرى . حيث لا مسؤولية عليه أمام السلطة التشريعية . لأن هذه المسؤولية على الحكومة في النظام البرلماني .

ولخطورة المسألة فإن إتهام رئيس الدولة يقرر في الدستور في أغلب الأحوال . حيث تشترط تلك الدساتير التي تقضي به أحكاماً خاصة مثل أن يكون قرار الاتهام بأغلبية خاصة في السلطة التشريعية . ويكون لها الحق وحدها توجيه الاتهام . ثم تتم محاكمته أمام أعلى محكمة في البلاد أو أمام محكمة خاصة يقررها القانون .

ويترتب على إدانته في المحكمة أو السلطة التشريعية إقصائه من منصبه وفتح الباب لانتخاب رئيس جديد خلفاً له وفقاً للأحكام الدستورية المقررة . وبالعودة إلى الأحكام الدستورية في الدول العربية نجد أنها قد انقسمت إلى قسمين . قررت أحكام طائفة منها إتهام رئيس الدولة من حيث المبدأ مثل دساتير سوريا لأعوام ١٩٣٠م (٨٢م) و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م (٦٨م) و ١٩٥٣م (٨٧م) و ١٩٧٣م (٩١م) ودساتير مصر لعام ١٩٥٦م (١٣٠م) و ج.ع.م لعام ١٩٦٤م (١١٢م) و ج.ع.م لعام ١٩٧١م (٧٥م) ودساتير العراق لعام ١٩٦٤م (٦٠م) و ١٩٦٨م (٤٦م) و ١٩٧٠م (٥٥م) . ودساتير السودان لأعوام ١٩٥٦م (٢٢م) و ١٩٦٤م (٢٢م) و ١٩٧٣م (١١٥م) و ١٩٨٥م (٨٧م) و ١٩٩٨م (٤٥م) و ٢٠٠٥م (٦٠م) ودستور لبنان (٨٠م) ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (٨٤م) و ج.ي لعام ١٩٩٠م (١٠١م) وبذلك قررت إتهام رئيس الدولة أحكام ٢٠ دستور في الدول العربية ذات النظام الجمهوري .

وبالمقابل صممت عن النص على إتهام رئيس الدولة طائفة أخرى من الأحكام الدستورية في الدول العربية مثل دستوري سوريا لعامي ١٩٦٤م و١٩٦٩م وج.ع.م لعام ١٩٥٨م والعراق لعام ١٩٥٨م وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة الإنتقالية. وج.ع.ي لاعوام ١٩٦٣م و١٩٦٥م و١٩٦٤م وجميعها دساتير مؤقتة وأخرى غير مؤقتة مثل دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م وتونس لعام ١٩٥٩م والجزائر لاعوام ١٩٦٣م و١٩٧٦م و١٩٨٩م و١٩٩٦م أي أنه قد صممت عن النص على إتهام رئيس الدولة ١٤ دستور منها ٨ دساتير مؤقتة و ٦ دساتير غير مؤقتة . والدساتير التي قضت بإتهام رئيس الدولة في الدول العربية ذات النظام الجمهوري قد تغايرت في الأحكام التفصيلية الخاصة بإتهام الرئيس في كل من موضوع الاتهام، النسبة اللازمة لتقديم اقتراح الاتهام من قبل أعضاء السلطة التشريعية والاعلبيية التي تتخذ هذا القرار في هذه السلطة والمحكمة المحال اليها القضية أو السلطة التشريعية نفسها .

تغايرت الأحكام الدستورية في النص على موضوع الاتهام حيث قررت طائفة من هذه الدساتير أن يكون اتهام رئيس الدولة اذا خرق الدستور أو الخيانة العظمى كما هي الحال في دساتير سوريا لاعوام ١٩٥٠م و١٩٦٢م (٦٨م) ودستور ١٩٥٣م (٨٧م) والعراق لعام ١٩٦٤م (٦٠م) وج.ع.ي لعام ١٩٧٠م (٨٤م) .

وبالمقابل قررت طائفة أخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري أن يكون موضوع اتهام رئيس الدولة الخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهوري في دستوري مصر لعام ١٩٥٦م (١٣٠م) وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (١١٢م) أما أحكام دساتير السودان فقد نصت على أن يكون موضوع اتهام رئيس الدولة خرق الدستور طبقاً لأحكام دساتير ١٩٥٦م (٢٢م) و١٩٦٤م (٢٢م) و١٩٨٥م (٨٧) .

وتغايرت الأحكام الدستورية الأخرى في الدول العربية ذات النظام الجمهوري في تقرير موضوع اتهام رئيس الدولة من اتهامه بالخيانة العظمى أو ارتكاب خيانة في الدستور المصري لعام ١٩٧١م (م ٨٥) . إلى اتهامه بخرق الدستور أو الحث بموجبات اليمين الدستورية أو أي عمل أو تصرف يراه مجلس قيادة الثورة مخلاً بشرف المسؤولية التي يمارسها في الدستور العراقي لعام ١٩٧٠م (م ٤٥) .

وأقترنت من هذا الحكم نصوص دستور السودان الإنتقالي لعام ٢٠٠٥ بما قرره الفقرة ٢ من م ٦٠ بأنه :- يجوز إتهام رئيس الجمهورية أو النائب الأول أمام المحكمة الدستورية في حالة الخيانة العظمى أو الإنتهاك الجسيم لأحكام هذا الدستور أو السلوك المشين المتعلق بشؤون الدولة شريطة صدور قرار بذلك من ثلاثة أرباع جميع أعضاء الهيئة التشريعية القومية علماً بأن الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ كان قد قدر الإتهام بسبب الخيانة أو الجرائم التي تمس بالشرف أو الأمانة (م ٤٥) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية السابقة قد تغايرت في موضوع الاتهام بالشكل المشار اليه أعلاه فإن أحكام دستوري سوريا لعام ١٩٧٣م (م ١٩١) والسودان لنفس العام (م ١١٥) قد قضت بأن يوجه الاتهام لرئيس الدولة في حالة خيانه العظمى . وانحصر توجيه الاتهام لرئيس مجلس قيادة الثورة أو أحد أعضائه بسبب الإخلال بالأعمال وظيفية في الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م واتسع موضوع الاتهام إلى خيانه العظمى أو خرق الدستور أو عمل يسيئ لاستقلال وسيادة البلاد في دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م (م ١٠١) . والتعديل الدستوري في ج.ي الصادر في ٣٠/٩/١٩٩٤م (م ١٢٦) .



ومثلما تغيّرت الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري التي قررت الاتهام في موضوع الاتهام . تغيّرت في النسبة التي تقدم الاقتراح بالاتهام في السلطة التشريعية بالشكل التالي :

قضت مجموعة من هذه الدساتير أن يقدم اقتراح اتهام رئيس الجمهورية ربع أعضاء السلطة التشريعية في دساتير سوريا لاعوام ١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م ودساتير السودان لاعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م ويقدم الاقتراح باتهام رئيس الدولة ثلث أعضاء السلطة التشريعية في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.م.ع لعام ١٩٧١م بينما يقدم الاقتراح نصف أعضاء السلطة التشريعية في دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م (م ١٠١) .

وإذا كانت الدساتير السابقة قد حددت نسبة معينة من أعضاء السلطة التشريعية لاقتراح اتهام رئيس الدولة فإن الدستور العراقي لعام ١٩٦٨م قد خول هذا الحق لمجلس قيادة الثورة دون أن يشير إلى نسبة محددة . وهو نفس الحكم الذي قرّره أحكام دستوري السودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ ، ن حيث لا يجوز إتخاذ أي إجراءات جنائية ضد رئيس الجمهورية إلا بإذن يصدره المجلس الوطني كتابة (ف أ.م ٤٥) من دستور ١٩٩٨ ، ويجوز إتهام رئيس الجمهورية أو النائب الأول أمام المحكمة الدستورية شريطة صدور قرار بذلك من ثلاثة أرباع جميع أعضاء الهيئة التشريعية القومية في دستور السودان الإنتقالي لعام ٢٠٠٥ (ف ٢.م ٦٠) .

وبالمقابل صممت مجموعة من هذه الأحكام الدستورية عن النسبة اللازمة في السلطة التشريعية التي تقدم اقتراح الاتهام في كل من دساتير لبنان وسوريا لعام ١٩٣٠م والعراق لعام ١٩٦٤م وج.ع.ي لعام ١٩٧٠م .

لم ينحصر الامر على تغاير هذه الاحكام في موضوع الاتهام ونسبة النواب الذين يقدمون الاقتراح فقط وانما امتد التباين إلى الاغلبية المطلوبة لقراره في السلطة التشريعية والمحكمة التي تقوم باجراءات محاكمة رئيس الدولة .

مثال ذلك نصت أحكام مجموعة من هذه الدساتير على أن يكون القرار الصادر بآتهام رئيس الدولة بأغلبية ثلثي أعضاء السلطة التشريعية في دساتير لبنان وسوريا لآعوام ١٩٣٠م و١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م و١٩٧٣م ودساتير مصر لآعوام ١٩٥٦م و.ج.ع.م لعام ١٩٦٤م و.ج.ي لعام ١٩٩٠م عزل رئيس الجمهورية الناتج عنها الإتهام بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الوطني في دستور السودان لعام ١٩٩٨م (٤٥ ف د). وبأغلبية ثلثي أعضاء مجلس قيادة الثورة في دستور العراق لعامي ١٩٦٨م .

وبخلاف تلك الدساتير السابقة رفعت أحكام الدساتير السودانية لآعوام ١٩٥٦م و١٩٦٤م و١٩٨٥م و٢٠٠٥م هذه الاغلبية إلى ثلاثة أرباع أعضاء السلطة التشريعية.

وكانت أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٧٠م الوحيدة التي لم تقرر الاغلبية المطلوبة لقرار الاتهام في مجلس قيادة الثورة العراقي .

وامتد التباين في هذه الاحكام الدستورية إلى المحكمة التي تقوم باجراءات محاكمة رئيس الدولة في الدول العربية ذات النظام الجمهوري حيث تقوم بالمحاكمة المحكمة العليا في دساتير سوريا لآعوام ١٩٣٠م و١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م والمحكمة في دستور ج.ي لعام ١٩٩٠م وانشاء محكمة خاصة في دساتير مصر لآعوام ١٩٥٦م و.ج.ع.م لعام ١٩٦٤م و.ج.ع.م لعام ١٩٧١م ودستور العراق لعام ١٩٦٤م والسودان لعام ١٩٧٣م . والمحكمة الدستورية العليا في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م والسوري لعام ١٩٧٣م

والمجلس الاعلى في الدستور اللبني والمحكمة الدستورية في دستوري  
السودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥.

واذا كانت الاحكام السابقة قد قررت أن تقوم ( محكمة أو مجلس أعلى )  
باجراءات المحاكمة فإن هناك مجموعة أخرى من هذه الدساتير قد قضت بأن  
تقوم السلطة التشريعية بمحاكمة رئيس الدولة في دساتير السودان لاعوام  
١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٨٥م . حيث اذا صدر قرار بصحة الاتهام بأغلبية ثلاثة  
أرباع مجموع الاعضاء المجلسين ( في دستور ١٩٥٦م ) والمجلس في  
دستوري ١٩٦٤م و ١٩٨٥م وقتئذ يكون من أثر هذا القرار إقالة العضو من  
مجلس السيادة في دستوري ١٩٥٦م و ١٩٦٤م ومجلس رأس الدولة في دستور  
١٩٨٥م . اعتباراً من صدور ذلك القرار<sup>١</sup> .

هذا وتجدر الاشارة إلى أن أحكام الدساتير المذكورة أعلاه لم تنص على  
أن يكون اجتماع السلطة التشريعية علنياً أو سرياً في حالة اجتماعها لقرار  
اتهام رئيس الدولة , عدا الدستور السوري لعام ١٩٧٣م , الذي قرر أن تكون  
الجلسة في هذه الحالة سرية (م ٩١) .

وعلاوة على ما تقدم صممت الاحكام المذكورة عن النص على طريقة جلسات  
المحكمة المختصة .... الخ . بمحاكمة رئيس الدولة علنية أو سرية باستثناء الدستور  
السوداني لعام ١٩٧٣م , الذي نص على أن تكون المحاكمة في جلسة سرية.

وفي الاخير لابد من الاشارة إلى أنه من خلال تحليل تاريخ الاحكام  
الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري . بشأن اتهام رئيس الدولة  
لم يحدث في تاريخ هذه الدول السياسي أن أقدم أحد البرلمانات على اتهام رئيس  
الدولة منذ صدور أوائل تلك الدساتير وحتى الوقت الحاضر عام ٢٠٠٥م .

<sup>١</sup> - هنا يجب التنبيه إلى أنه يمكن العودة إلى المواد المشار إليها سابقاً . وكذلك الفقرة ٤ من م ٢٢  
من دستور السودان لعام ١٩٥٦م ودستور السودان لعام ١٩٦٤م والفقرة ٤ من المادة ٨٧ من  
دستور ١٩٨٥م .



## مرتبات رئيس الدولة :

بما أن تولي رئاسة الدولة في نظام الحكم الجمهوري ينبثق من مبدأ تقلد الوظائف العامة بالشروط التي سبق أن تناولناها أعلاه (راجع شروط الترشيح لمنصب رئيس الدولة في هذا الكتاب من البحث) وفقاً لنصوص الدساتير الحديثة والمعاصرة التي نصت على أن يكون لمتولي منصب رئيس الدولة مرتباً يتقاضاه خلال رئاسته لهذا المنصب .

وبالعودة إلى الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري نجد أنها قد تغيرت في النصوص الخاصة بمرتب رئيس الدولة . مثال ذلك قررت أحكام الإعلان الدستوري الصادر في بداية عام ١٩٦٤م أن يتقاضى كل عضو من أعضاء المكتب السياسي مكافآت سنوية يحددها القانون (م ٢٣) . وبما أن رئيس الجمهورية بوجب هذا الإعلان هو رئيس هذا المجلس فإنه قد قرر له أن يتقاضى مكافآت أسوة بأعضاء المكتب السياسي .

وإذا كانت أحكام الإعلان الدستوري المذكور أعلاه قد ضمنت مكافآت رئيس الجمهورية بحكم تقريرها تقاضي أعضاء المكتب السياسي رواتبهم فإن الدستور الدائم لعام ١٩٦٤م قد قرر نصاً

هذه المكافأة حيث نصت المادة ٩٧ منه على أن يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية ولا يجري تعديل المرتب في أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أي مرتب أو مكافأة أخرى . وقد تقارب مع هذا النص حكم دستور ج . ي . لعام

١٩٩٠م الذي نص على أن يحدد القانون مرتبات ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة ولا يجوز لأي منهم أن يتقاضى مرتب أو مكافآت أخرى (م ٩٢) . وهو ما أكدته التعديل الدستوري الصادر في ١٩٩٤/٩/٣١م بعد تغير شكل رئاسة الدولة إلى رئاسة الجمهورية (راجع م ١١٦) .

كان الدستور المصري لعام ١٩٢٣م اول تشريع دستوري عربي فيما نعلم  
يقرر مخصصات الملك طبقاً للمادة ١٦١ منها التي نصت على ان مخصصات  
جلالة الملك الحالي هي ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصري كما هي لمدة حكمه وتجوز  
زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان . وقد طابقتها المادة ١٥٠ من دستور  
١٩٧٠م .

وبالمقابل قررت احكام دستورية اخرى ذات نظام ملكي ان تقرر  
مخصصات لرئيس الدولة دون تحديد المبلغ . حيث بدأ تقريرها في الدستور  
الاردني لعام ١٩٢٨م بالنص على ان تدفع مخصصات الامير من الدخل ويصدق  
عليها في القانون السنوي (م ٦٦) وقابلتها المادة ٧٤ من دستور ١٩٤٧م  
والمادة ١١٦ من دستور ١٩٥٢م .

ومع ان احكام طائفة ثالثة من دساتير البلاد العربية ذات النظام الملكي قد  
قررت هي الاخرى ان تقرر مخصصات رئيس الدولة من حيث المبدأ غير انها قد  
اشتراطت عدم تعديل تلك المخصصات اثناء فترة رئيس الدولة المعين . مثال ذلك  
نص دستور الكويت على انه عند تولية رئيس الدولة تعين مخصصاته السنوية  
بقانون وذلك لمدة حكمه (م ٧٨) . وللامير مخصصات مدة حكم الامير ويكون  
تحديدھا بعد ذلك بقانون في دستور البحرين لعام ١٩٧٣ (ف ط م ٣٣) .

وقرر دستور اتحاد الجنوب العربي منح المرتبات لاعضاء المجلس الاعلى  
للإتحاد في الرقم ١١ منه كما يلي : تقرر المرتبات التي تدفع للوزراء بواسطة  
تشريع اتحادي وستقيد على حكومة الاتحاد وتدفع من ايراداتها . في حين قضت  
احكام دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١م و١٩٦٣م بأن تعين مخصصات الملك  
والبيت المالک بقانون ولا يجوز نقصها في مدة حكمه ولكن يمكن زيادتها بقرار  
من مجلس الامة ويحدد القانون مرتبات نواب واوصياء العرش على ان تؤخذ  
من مخصصات الملك (م ٥٦) .

وبالمقابل صممت عن النص على ذلك احكام دساتير العراق لعام ١٩٢٥ م وقانون الحجاز الاساسي لعام ١٩٢٦ م والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨ م في اليمن ودساتير السلطنة الحجية لعام ١٩٥٢ م ودثينه لعام ١٩٦١ م والمغرب لاعوام ١٩٦٢ م و ١٩٧٠ م و ١٩٧٢ م و ١٩٩٢ م و ١٩٩٦ م والبحرين لعام ٢٠٠٢ والنظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧٢ ودستور قطر لعام ٢٠٠٣.

الواضح من النص المذكور اعلاه انه قد اكد عدم تعديل مرتب الرئيس اثناء توليه هذا المنصب خشية من أن يستغل نفوذ الرئيس لتعديل مرتبه والشرط على عدم تقاضيه مرتبات او مكافآت اخرى اثناء عمله فان احكام دساتير ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥ م و ١٩٦٧ م قد اكتفت بالنص على تحديد مرتب رئيس الدولة دون أن تشترط عدم التعديل اثناء مدة الرئاسة وفقاً للمادة ٧٦ من دستور ١٩٦٥ م ، التي قضت بان يحدد القانون مرتب رئيس واعضاء المجلس الجمهوري . وهو ما ينطبق على رئيس المجلس الجمهوري واعضائه في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٧ م ، (م٧) . لم ينحصر الامر على الاحكام الدستورية في ج.ع.ي فقط بل وتعداه إلى دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري . منذ اثناء النظام الملكي الذي اطيح به من قبل الثوار الذين اعلنوا قيام النظام الجمهوري . لقد كان الدستور المصري لعام ١٩٢٣ م اول دستور فيما نعلم يحدد مخصصات الملك بنصه على انه ، عند تولية الملك تعيين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون لمدة حكمه ويعين القانون مرتبات اوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك (م٥٦) . وقابلتها (م٥٦) من دستور ١٩٣٠ م .

والاحكام الدستورية في الدول العربية في النظام الجمهوري بعد قيام ثورة ١٩٥٢/٧/٢٣ م والدول العربية الاخرى مثال ذلك قررت مخصصات او مرتبات



رئيس الدولة احكام دساتير مصر لعام ١٩٥٦م (م ١٢٤) . وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ١٥٠) وج.ع.م لعام ١٩٧١م (م ٨١) والسودان لعام ١٩٧٣م (م ٨٦) ولبنان (م ٨٧) وسوريا لعام ١٩٣٠م على انها قد تغيرت في جوهر النصوص بان يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية ولا يجري تعديل المرتب في اثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل ولا يجوز لرئيس الجمهورية ان يتقاضى أي مرتب أو مكافآت أخرى في دساتير مصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م وج.ع.م لعام ١٩٧١م وج.ي لعام ١٩٩٠م . وتكاد تكون احكام دستوري لبنان ١٩٢٦م وسوريا لعام ١٩٣٠م قد اتفقت مع احكام الدساتير السابقة في جوهر النص مع اختلاف في الصياغة حيث قرر الدستوران الاخيران أن مخصصات رئيس الجمهورية تحدد بموجب القانون ولا يجوز زيادتها ونقصانها مدة ولايته , وبذلك لم تقرر احكام الدستورين الاخيرين تقاضي رئيس الدولة مرتبات أو مكافآت أخرى المنصوص عليها في الدساتير المذكورة أعلاه بينما اقتضت احكام دستوري السودان لعامي ١٩٧٣م و١٩٨٥م على النص على أن يحدد القانون مخصصات وامتيازات رئيس الجمهورية<sup>١</sup> ومجلس رأس الدولة .

وبخلاف هذه الإحكام قضت احكام دستوري السودان لعامي ١٩٥٦م و١٩٦٤م المبلغ الذي يجب ان يتقاضاه رئيس واعضاء مجلس السيادة نصاً بالشكل التالي : يكون مرتي كل عضو من أعضاء مجلس السيادة ٢٢٠٠ جنية مصري فب السنة (م ٢٠) .

وبلمقابل صممت احكام طائفة من دساتير بلدان البحث عن النص على ان يحدد القانون مرتبات

او مخصصات رئيس الدولة مثل دساتير سوريا لاعوام ١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م و١٩٦٩م و١٩٧٣م وج.ع.م . لعام ١٩٥٨م ودساتير العراق

---

<sup>١</sup> - راجع ٨٦ من دستور السودان لعام ١٩٧٣م وم ٨٥ من دستور ١٩٨٥م .

لأعوام ١٩٥٠م و١٩٢٥م و١٩٥٨م و١٩٦٤م و١٩٦٨م و١٩٧٠م وتونس  
لعمامي ١٨٦١م و١٩٥٩م والجزائر لأعوام ١٩٦٣م و١٩٧٦م و١٩٨٩م  
و١٩٩٦م وج.ع.ي. لعمامي ١٩٦٣م و١٩٧٠م والسودان لعمامي ١٩٩٨  
و٢٠٠٥.

وبناء على ما تقدم فإن أحكام ١٣ دستور عربياً قد قررته بهذه الصيغة أو  
تلك كما هو موضح أعلاه في حين صممت عن النص على ذلك أحكام ٢١ دستور  
عربي. وإذا كان تقرير النص الذي يخول للقانون تحديد مرتبة رئيس الدولة  
يعود إلى دستور ١٩٦٤م في ج.ع.ي. وإلى دستور مصر لعام ١٩٢٣ في  
الدول العربية. فإن تاريخ الصمت عن النص على ذلك يعود إلى الدستور  
التونسي لعام ١٨٦١م في أحكام الدساتير العربية.

والجدير بالإشارة إلى أن طائفة كبيرة من الدساتير الأجنبية قد صممت عن  
النص على تقرير مخصصات، مرتبات رئيس الدولة مثل دساتير يوغسلافيا  
عام ١٩٦٣ ودساتير البلدان الاشتراكية سابقاً واندونيسيا لعام ١٩٥٦م وأفريقيا  
الوسطى لعام ١٩٦٠م والنيجر لعام ١٩٦٢م وغينيا لعام ١٩٥٨م وفولتا العليا  
ومدغشقر والمانيا الاتحادية وإيطاليا وتركيا والمكسيك والهند (م ٥٩)  
والصومال لعام ١٩٦٠م (م ٧٣) وتركيا لعام ١٩٢٤م (م ٤٣) وفلندا لعام  
١٩١٩م (م ٢٦) وسويسرا (م ٩٩) وأيرلندا لعام ١٩٣٧م (ف ٢، م ١٢) وكوبا  
عام ١٩٤٠م (م ١٤٦).

وبما أنه تصدر قرارات أو قوانين بمخصصات رئاسة الدولة في البلاد  
العربية والأجنبية، فإنه نظراً لعدم وجود هذه القرارات لدى الباحث أثناء البحث  
سنتناول هذا الموضوع في بحث آخر وفقاً للتغير القوانين والقرارات الصادرة.

## المحظورات على رئاسة الدولة

استقر الفقه الدستوري على أن يقرر محظورات معينة على رئاسة الدولة أثناء مزاولتها لمهام هذا المنصب منصب الرئاسة . منها المحظورات التي اتخذت طابعاً شاملاً ومنها المحظورات التي انفردت بها خصائص هذا البلد أو ذاك .

ومع الأخذ بعين الاعتبار تغاير هذه الأحكام في كل من :-

- ١ - عدم الجمع بين منصب رئاسة الدولة وبين عضوية السلطة التشريعية.
- ٢ - عدم ممارسة وظائف أخرى إلى جانب وظيفة رئيس الدولة ومزاولة أعمال حرة

٣ - عدم الزواج من اجنبيات أو التزوج أثناء مدة صلاحية رئاسة الدولة وغيرها من المحظورات التي سبق الإشارة إليها في القسم الخاص بالترشيح لهذا المنصب من هذا البحث ( راجع الترشيح لمنصب رئيس الدولة اعلاه ) .

١- عدم الجمع بين تولي منصب رئيس الدولة وعضوية السلطة التشريعية :  
تغايرت أحكام الدول العربية ذات النظام الجمهوري بشأن الجمع بين رئاسة الدولة وعضوية السلطة التشريعية حيث انقسمت هذه الأحكام إلى تلك التي قررت عدم الجمع بين تولي منصب رئاسة الدولة وعضوية السلطة التشريعية وأخرى صمتت عن النص على ذلك .

لقد نصت طائفة من أحكام دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري نصاً على عدم الجمع بين تولي رئاسة الدولة وعضوية السلطة التشريعية مثل دساتير سوريا لعام ١٩٣٠م (م ٦٨) و ١٩٥٠م و ١٩٦٢م (م ٧٤) و ١٩٥٣م (م ٨٤ ف ١) .

وبالمقابل صمتت عن النص على عدم الجمع بين تولي منصب رئيس الدولة وعضوية السلطة التشريعية دساتير لبنان ومصر لعام ١٩٥٦م و ج . ع .



م. لعامي ١٩٥٨ و ١٩٦٤ م. و ج. م. ع. لعام ١٩٧١ م. و ج. ع. ي. ١٩٦٤ م. ، ١٩٦٥ م. و ١٩٦٧ م. و ج. ي. لعام ١٩٩٠ م. ، تونس لعام ١٩٥٩ م. والجزائر لاعوام ١٩٦٣ م. و ١٩٧٦ م. و ١٩٨٩ م. و ١٩٩٦ م. والسودان لاعوام ١٩٥٦ م. و ١٩٦٤ م. و ١٩٧٣ م. و عام ١٩٨٥ م. و ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ وسوريا لعامي ١٩٦٩ م. و ١٩٧٣ م. والعراق لعامي ١٩٦٤ م. و ١٩٧٠ م. وقانون إدارة الدولة العراقية في الفترة المؤقتة. على انه لم يحدث في الواقع العملي ان ترشح رئيس الدولة من بين أعضاء السلطة التشريعية في مصر و ج. ع. م. و ج. م. ع. منذ قيام اول سلطة تشريعية .

في العهد الجمهوري عام ١٩٥٢ م. حتى الان . وكذلك في العراق منذ عام ١٩٨٠ م. حتى الان .

و ج. ع. ي. و ج. ي. تونس والجزائر وسوريا منذ بداية السبعينات حتى الان والسودان في عهد الرئيس نمري (١٩٦٩-١٩٨٥) . زد على ذلك ان دستور ج. ع. ي. لعام ١٩٧٠ م. قد منع الجمع بين عضوية السلطة التشريعية وتولي منصب الوزارة فكيف يمكن ان يحدث الجمع بين رئاسة الدولة وعضوية السلطة التشريعية.

وكانت لبنان البلد الوحيد الذي حدث فيها أن يترشح النائب في مجلس النواب لرئاسة الدولة غير أنه حين يفوز هذا المرشح بمنصب رئيس الدولة لا يصبح عضواً في السلطة التشريعية .

## ٢ - عدم مراوالة مهن حرة :

اتفقت طائفة من احكام دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري في تقرير المحظورات على رئاسة الدولة مزاولة المهن الحرة والاعمال التجارية والمالية والصناعية وشراء أو استتجار اشياء من اموال الدولة أو تأجيرها أو بيعها اشياء من أموالهم أو أن يقايضو عليها , من حيث المبدأ مثل دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م (م ١٢٥) وج.ع.م لعام ١٩٦٤ م (م ١٠٦) وج.م.ع لعام ١٩٧١ م (م ٨١) وج.ع.ي لاعوام ١٩٦٤ م (م ٩٨) و ١٩٦٥ م (م ٧٧) و ١٩٦٧ م (م ٧١) وج.ي لعام ١٩٩٠ م (م ١١٧ معدلة ) والعراق لعام ١٩٦٤ م (م ٧٤) وعام ١٩٦٨ م (م ٦٨) وعام ١٩٧٠ م (ف ب م ٦٢) والسودان لعام ١٩٧٣ م (م ٨٥) . ومع أن دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣ م قد قرر هذا الحظر غير أن الحظر على رئيس الجمهورية قد كان من خلال النص على الحظر على أعضاء مجلس الرئاسة والوزراء ونواب الوزراء حيث نصت المادة ٤٥ منه على أنه : لا يجوز لأعضاء مجلس الرئاسة والوزراء ونواب الوزراء أثناء توليهم مناصبهم أن يزاولوا مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشتروا وأن يستأجروا من اموال الدولة أو أن يؤجروها أو يبيعوها شيئاً من أموالهم أو أن يقايضوا عليه .

وإذا كانت أحكام الدساتير المذكورة أعلاه بالشكل المبين فإن أحكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ م قد شددت في الحظر وفقاً لما جاء في المادة ٨٠ منه . حيث أضافت هذه المادة إلى ما نصت عليه الأحكام الدستورية السابقة من مزاولة المهن الحرة والاعمال التجارية والمالية وشراء أو استتجار أموال الدولة حتى بطرق غير مباشرة . في حين كان الحظر بطريقة مباشرة في الأحكام الدستورية السابقة .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الحظر على رئاسة الدولة مزاولة المهنة الحرة ..... الخ . أثناء توليه الرئاسة ترجع إلى أحكام الدستور السوري لعام ١٩٥٣ م ، الذي قضى في الفقرة ٢ من المادة ٨٤ منه بأنه لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يمارس أية وظيفة أخرى أو أن يعمل في الصناعة أو التجارة أو أن يشغل عملاً إدارياً في أية مؤسسة غرضها الربح . وكما سبق القول قرر - بشكل متباين الحظر هذا على رئيس الدولة أحكام ١١ دستور في الدول العربية ذات النظام الجمهوري سواء كان شكل رئاسة الدولة جماعياً أم فردياً ( رئيس جمهورية ) . وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أن الدساتير التي قررت الحظر قد تباينت في أحكامها مثل أن قررته نصاً جل الأحكام الدستورية أو ضمناً دساتير ج.ع.ي ١٩٦٣ م والعراق لعامي ١٩٦٨ م و ١٩٧٠ م من خلال النص على الحظر على مجلس الرئاسة وأعضاء مجلس قيادة الثورة العراقي .

وبالمقابل صممت عن تقرير هذا الحظر على رئاسة الدولة أحكام دساتير تونس لعام ١٨٦١ م و سوريا لأعوام ١٩٢٠ م و عام ١٩٣٠ م و عام ١٩٥٠ م و عام ١٩٦٢ م و عام ١٩٦٩ م و عام ١٩٧٣ م والدستور اللبناني ودستوري مصر لعام ١٩٢٣ م و عام ١٩٣٠ م وقانون الحجاز الأساسي لعام ١٩٢٦ م والأردن لأعوام ١٩٢٨ م و ١٩٤٧ م و ١٩٥٢ م وليبيا لعامي ١٩٥١ م و ١٩٦٣ م والمغرب لأعوام ١٩٦٢ م و ١٩٧٠ م و ١٩٧٢ م و ١٩٩٢ م و ١٩٩٦ م والميثاق المقدس لعام ١٩٤٨ م في اليمن المستقل ودساتير السلطنة الحجية ١٩٥٢ م واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ م المعدل عام ١٩٦٢ م ومشروع دستور المملكة السعودية لعام ١٩٦١ م ودثينة لعام ١٩٦٢ م وستعمرة عدن لنفس العام والكويت لعام ١٩٦٢ م وقطر لأعوام ١٩٧٠ م و ١٩٧٢ م و ٢٠٠٣ م والامارات العربية لعام ١٩٧١ م والبحرين لعامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٢ م ونظام الحكم في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٣ م والنظام الأساسي للدولة في سلطنة



عمان لعام ١٩٩٦م وبذلك صممت احكام الدساتير العربية ذات النظام الملكي (٣٠ وثيقة دستورية) .

وج . ع . م . لعام ١٩٥٨م والعراق لعامي ١٩٢٥م و١٩٥٨م ودستور تونس والسودان لأعوام ١٩٥٦م وعام ١٩٦٤م وعام ١٩٨٥م و١٩٩٨م و٢٠٠٥م، ودساتير الجزائر لعام ١٩٦٣م وعام ١٩٧٦م وعام ١٩٨٩م وعام ١٩٩٦م وبذلك صممت عن النص على الحضر هذا أحكام ٢٠ دستور في الدول العربية ذات النظام الجمهوري<sup>١</sup> . وبذلك صممت عن النص على ذلك أحكام ٥٢ وثيقة دستورية عربية.

### إداء اليمين الدستورية :

يعتبر إداء اليمين الدستورية من قبل رئيس الدولة من التقاليد العريقة في التاريخ قبل أن يتولى رئيس الدولة مهام منصبه . وهو ما جرت عليه تقاليد الحكم في الاسلام في أن يتولى منصب (ال خليفة) أداء القسم بالعمل بكتاب الله و سنة رسوله أمام جمهور من علماء المسلمين الذين بايعوه أو وافقوا على قيامه بشؤون الحكم.

والحكمة من إداء اليمين الدستوري من قبل رئيس الدولة في النصوص الدستورية الحديثة التعبير عن التزام رئيس الدولة بالقيام بالمهام المنوطة به في الإحكام الدستورية المقرره والتقيدها في علاقاته بالسلطات الاخرى للدولة في اطار النصوص الدستورية المقررة . كما إن اداء اليمين الدستورية يعبر عن بداية مزاولته لمهام منصبه من ذلك التاريخ الا اذا قرر الدستور المعني خلاف ذلك .

---

<sup>١</sup> - ومن الدساتير الاجنبية التي قررت الحظر على دستور اندونيسيا لعام ١٩٥٦م (م٨٨) والنيجر لعام ١٩٦٠م (م٢٥) وغينيا لعام ١٩٥٨م (م٢٧) والمانيا الاتحادية (م٥٥ ف٢) وايرلندا (م١٢ ف٧) .

ويعهد بعض الباحثين تاريخ اداء اليمين الدستورية في أنظمة الحكم الحديثة إلى ما قررته أحكام إعلان ٢٢ فريميري في فرنسا عام ١٧٩٨ م . وقد كان نص اليمين الدستورية فيه كما يلي : أقسم بشرفي أن أكرس نفسي لخدمة الجمهورية والمحافظة على سلامة أراضيها والدفاع عن حكومتها وقوانينها والملكيات التي قدستها هذه القوانين وأن أقاوم بجميع الوسائل المتاحة بالعدل والعدل والقوانين كل مشروع ينزع إلى إعادة النظام الاقطاعي واستعادة الاغصان والصفات الخاصة به وأن أزال بكل قواي في حفظ الحرية والمساواة<sup>١</sup> .

لقد تدرجت الأحكام الدستورية العربية في تقرير اداء اليمين الدستورية من قبل أعضاء الهيئة العليا للدولة إلى ادائه من قبل رئيس الدولة سواء كان شكل الرئاسة جماعياً أو فردياً .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن نتحدث عن كل من الجهة التي تؤدي اليمين الدستورية والجهة التي تؤدي أمامها اليمين الدستورية وموضوع اليمين الدستورية نفسها .

تغايرت الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الملكي بصد اداء اليمين الدستورية من قبل رئيس الدولة حيث قررت ذلك طائفة من دساتير هذه البلدان وصممت عن النص على ذلك أحكام طائفة أخرى .

والدساتير التي قررت ذلك تغايرت في جوهر هذه النصوص مثال ذلك قرر الدستور السوري لعام ١٩٢٠ م أن يقسم الملك أمام المؤتمر يمين الاحترام للشرائع الإلهية . والامانة للامة والمراعاة للقانون الاساسي في الدستور السوري لعام ١٩٢٠ م ( م ٧ ) في حين يحلف الملك بالله العظيم إن يحترم الدستور وقوانين الامة المصرية بالحفاظ على استقلال الوطن وسلامة اراضية

---

<sup>١</sup> - راجع برنرانت نوجوفيل . بداية الدولة الحديثة . تاريخ الافكار السياسية في القرن التاسع عشر . ترجمة مصطفى صالح . منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق عام ١٩٨٤ م صفحة ٩٩ .

في دستوري مصر لعامي ١٩٥١م (م. ٥٠) و ١٩٣٠ (م. ٥٠) وتطابقت مع هذه الأحكام نصوص دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١م (م. ٤٧) و ١٩٦٣م (٤٧) بهذا الشأن وبالمقابل اكتفت أحكام دساتير أخرى بالنص على أن يقسم رئيس الدولة (الملك الأمير) بالمحافظة على أحكام القانون الأساسي (الدستور) واستقلال البلاد والإخلاص للوطن ... الخ (أو الأمة) . دساتير العراق لعام ١٩٢٥م (م. ٢٠) والأردن لأعوام ١٩٢٨م (م. ١١ رقم ٢٣) و ١٩٤٧م (٢٩) و ١٩٥٢م (م. ٢٩) . واقتربت من هذا النص أحكام دستور السلطنة اللحية لعام ١٩٥٢م حيث قررت المادة ٣٦ منه إن يحلف السلطان امام المجلس التشريعي الحلف التالي : اقسم بالله العظيم إن احترم الدستور وقوانين الشعب اللحي أحافظ على الاستقلال الوطن وسلامة اراضية .

واضافت مجموعة أخرى إلى الأحكام السابقة النص على الذود عن حريات الشعب ومصالحة وامواله مثال ذلك يودي الامير قبل ممارسة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الأمة الكويتي التالية : اقسم بالله العظيم إن احترم الدستور وقوانين الدولة واذود عن حريات الشعب والمصالحة وامواله , واصون استقلال الوطن وسلامة اراضية في دستور الكويت لعام ١٩٦٢م (م. ٦٠) وهو نص القسم الذي يؤديه امير البحرين امام المجلس الوطني في دستور ١٩٧٣م (ف.ح.م. ٣٣) ودستور ٢٠٠٢ (م. ٣٢ ف.ل) . بينما تغايرت بعض الصيغ الخاصة باليمين دستور دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١م حيث يقسم رئيس الاتحاد واعضاء المجلس الاعلى القسم التالي : اقسم بالله العظيم إن اكون مخلصا للامارات العربية المتحدة وان احترم دستورها وقوانينها وان اراعى مصالح للشعب الاتحاد وان واجبي بأمانة وإخلاص وحافظ على استقلال الاتحاد وسلامة أراضية (م. ٥٢). وقد اقترب من النص النظام الأساسي لسلطنة عمان



لعام ١٩٩٦م حين قرر إن يؤدي السلطان قبل ممارسة صلاحياته في جلسة مشتركة لمجلس عمان والدفاع اليمين الآتية :

١- أقسم بالله العظيم أن أحترم النظام الأساسي للدولة والقوانين وأن أراعي مصالح المواطنين وحرّياتهم رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه (م٧). في حين وحدث صيغة جديدة أخرى في دستور قطر لعام ٢٠٠٣ في المادة ٧٤ منه بأن يؤدي الأمير قبل مباشرة صلاحياته في جلسة خاصة لمجلس الشورى اليمين التالية : --

( أقسم بالله العظيم أن أحترم الشريعة الإسلامية والدستور والقانون، وأن أصون استقلال البلاد وأحافظ على سلامة إقليمها ، وأن أنود عن حرية الشعب ومصالحه ) .

وكان دستور مستعمرة عدن لعام ١٩٦٢م الوحيد الذي قرر أنه قبل أن يتسلم الوزراء مهام مناصبهم سيقوم كل وزير أمام المندوب السامي أو أي شخص يفوضه المندوب السامي لهذا الغرض حسب اختياره بحلف اليمين أو التاكّد بأنه سيقوم بمهام منصبه وذلك بحسب ما سيجي في ملحق الدستور ( الرقم ٢٣ )<sup>١</sup> .

تغيّرت الأحكام الدستورية في الدول العربية في تاديّة اليمين الدستورية والجهة التي تؤدي امامها اليمين الدستورية . حيث إذا كان أعضاء مجلس الرئاسة ورئيس المجلس التنفيذي ( مجلس الوزراء ) والوزراء يؤدون اليمين الدستورية امام رئيس الجمهورية قبل مباشرة وظائفهم في دستور ج . ع . ي . لعام ١٩٦٣م والاعلان الدستوري الصادر في بداية عام ١٩٦٤ بصفتة رئيس

<sup>١</sup> لم نعثر على ملحق الدستور في النص الذي بحوزتنا والذي صورناه من كتاب حق تقرير المصير ، تأليف الاستاذ حسين الحبيشي . الصادر عن دار الكتب العربي غير مؤرخ ص ٢٥٧ - ٢٩١ .

الهيئة العليا للدولة في ظل الأحكام الدستورية المؤقتة دون إن تشير نصوص هذين الحكمين إلى إن يؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية .

ومع إن احكام دستوري العراق لعامي ١٩٦٨م و ١٩٧٠م قد قررتا إن يؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية امام مجلس قيادة الثورة (م ٥٧ من دستور ١٩٦٨م ) ويؤدي رئيس مجلس قيادة الثورة ( الذي يعتبر حكماً رئيساً للجمهورية ونائبه وأعضائه اليمين الدستورية امام مجلس قيادة الثورة ( م ٣٩ في دستور ١٩٧٠م ) الا إن احكام الدستوريين العراقيين المذكورين قد قررا بخلاف الحكمين الدستوريين السابقين اليمين إن يؤدي الرئيس ونائبه اليمين الدستورية امام مجلس قيادة الثورة الهيئة العليا في الدولة .

واقتربت احكام الامر العسكري رقم ١ في السودان عام ١٩٦٩م من احكام الدستور المؤقت اليمني لعام ١٩٦٣م حين قضى البند ٦ منه بان يؤدي الوزراء القسم امام مجلس الثورة . أي امام الهيئة العليا للدولة . غير انه بخلاف الدستور اليمني المؤقت المذكور لم يشترط ان يكون امام رئيس مجلس الثورة من جهة . كما انه لم يقرر هل يؤدي أعضاء مجلس الثورة هذه اليمين الدستوري ام لا وامام من امام رئيس المجلس ام بالتناوب امام المجلس .

واذا كان الجامع المشترك لاحكام الدستورية المذكورة أعلاه هو تأدية اليمين الدستورية أمام السلطة العليا للدولة في ظل غياب المؤسسات الدستورية والسلطة التشريعية على وجه الخصوص فإن احكام طائفة أخرى من دساتير بلدان البحث قد قررت أداء اليمين الدستورية أمام السلطة التشريعية أو ما اعتبره الحكم الدستوري سلطة تشريعية أو أمام السلطة المؤقتة.

وبما أن دستور سوريا لعام ١٩٦٤م قد إعتد المجلس الوطني لقيادة الثورة سلطة تشريعية (وهو في الواقع غير ذلك ) فقد قرر هذا الدستور أن يؤدي رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام المجلس الوطني

للثورة ..... الخ . (م ٤٩) وهو ما تطابق مع أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٦٤م في نصة على أن يودي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام المجلس الوطني لقيادة الثورة (م ٧٣) . طبعاً مع اختلاف شكل رئاسة الدولة الدستوريين المؤقتين .

أما أحكام طائفة أخرى من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري فقد قررت في النص على أن يودي رئيس أو رئاسة الدولة أمام السلطة التشريعية (أوالمؤقتة) لأنه الشكل الغالب في هذه الأحكام حيث نصت أحكام دساتير في الدول العربية ذات النظام الجمهوري على أن يودي الرئيس الدولة (بشكليها الجماعي والفردى ) اليمين الدستورية أمام السلطة التشريعية مثل دساتير لبنان وسوريا لأعوام ١٩٣٠م و١٩٥٠م و١٩٥٣م و١٩٦٢م و١٩٧٣م ومصر لعام ١٩٥٦م وج . ع . م . لعام ١٩٦٤م وج . ي . لعام ١٩٩٠م والسودان لعام ١٩٧٣م (م ٨٥) و١٩٩٨ و ٢٠٠٥ .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن رئاسة الدولة في ج . ع . ي . قد أدت اليمين الدستورية أمام الهيئة المؤقتة (المجلس الوطني عام ١٩٦٩م) ومجلس الشعب التأسيسي عام ١٩٧٨م .

وإذا كانت الأحكام السابقة بالشكل المذكور فإن الرئيس إبراهيم عبود قد أداء اليمين الدستورية أمام مفتى الديار السودانية . في حين يودي رأس الدولة قبل تقلد منصبه قسماً أو اعلاناً أمام مجلس الوزراء ورئيس القضاء وقاضي القضاء وأعضاء المحكمة العليا المدنية والشرعية ( في دستور السودان لعامى ١٩٥٦م و١٩٦٤م (م ١٣٠) .

وإذا كانت الأحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري بهذا التباير في الجهة التي يودي أمامها القسم . فإن احكام هذه الدساتير قد تبايرت في نصوص اليمين الدستورية نفسها .



تؤكد تكون قد اتفقت احكام طائفة من دساتير بلدان البحث على نص اليمين الدستورية في النص على ما يلي :

( أقسم بالله العظيم أن أحافظ على النظام الجمهوري وأن أحترم الدستور والقانون وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ) في كل من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٣ م (م ٣٧) والإعلان الدستوري الصادر في بداية عام ١٩٦٤ م (م ١) ثم أضاف دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤ م إلى النص السابق ( وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه ) ( راجع م ٩٦ ) .

إن صيغة اليمين الدستورية التي وردت في الدستور الدائم لعام ١٩٦٤ م في ج.ع.ي قد وردت نصاً في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م ( راجع م ١٢٣ ) وج.ع.م لعام ١٩٦٤ م ( راجع م ١٠٧ ) وج.م.ع لعام ١٩٧١ م (م ٧٩) وج.ي لعام ١٩٩٠ م (م ١٣٥) .

واقتربت احكام دستوري لبنان , وسوريا لعام ١٩٣٠ م من هذا النص حيث نص الدستور اللبناني على أن تكون صيغة القسم بالشكل التالي : ( أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه ) (م ٥٠) . ودستور سوريا لعام ١٩٣٠ م حيث وردت صياغة اليمين الدستورية بالشكل التالي : ( أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه ) (م ٧٠) . وعدم النص على النظام الجمهوري في الدستورين الآخرين قد كان ناتجاً عن انهما صدرا في ظل الانتداب الفرنسي على البلدين . على أن صياغة اليمين الدستورية في الدستور التونسي لم تقرر الحفاظ على النظام الجمهوري طبقاً للفصل ١٤ من الدستور التونسي الذي نص على أن تكون اليمين الدستورية كما يلي : ( أقسم بالله العظيم أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامته , وأن أحترم دستور البلاد وتشريعها , وأن أراعي مصالح الأمة رعاية كاملة ) .

وأتت صياغة اليمين الدستورية بشكل آخر في طائفة أخرى من دساتير بلادان البحث اشتركت في بعض الأحكام إلى هذا الحد أو ذاك كما سيتضح فيما يلي : لقد نص دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م على صياغة القسم بالشكل التالي : ( أقسم بالله العظيم إن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله مخلصاً لديني ووطنِي وامتِي وإن أحافظ على النظام الجمهوري ومبادئ الثورة وإن أحترم دستور البلاد وقوانينها وإن أكون أميناً حريصاً على حرية الأمة ومصالحها وأموالها وكرامتها وإن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة هو للمحافظة على سيادة واستقلال الوطن والدفاع عن أراضيه والله على ما أقول شهيد ) (م ٧٩) . يتضح من نص هذه المادة أنها قد ثبتت من جديد أداء اليمين الدستورية من قبل رئاسة الدولة بالمحافظة على النظام الجمهوري واحترام الدستور .... الخ . الذي سبق النص عليها في دستور ١٩٦٤م .

بيد أن دستور ١٩٧٠م قد أضاف نصوصاً جديدة لم ترد في الأحكام الدستورية اليمنية ومقابلها في دساتير بلادان البحث . وهو التمسك بكتاب الله وسنة رسوله والإخلاص للدين والوطن والأمة , من جهة والحفاظ على مبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م والحرص على حريات الأمة ومصالحها وأموالها وكرامتها والحفاظ على السيادة الوطنية من جهة ثانية . بيد أنه قد حذف النص الخاص بمراعاة مصالح الشعب رعاية كاملة في هذا الدستور . وهو ما سبق أن وردت في دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م والطائفة المتفقة معه في النص من تلك الطائفة الدستورية . وأتت صيغة وسطى لأحكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٤م و ١٩٧٠م في التعديل الدستوري في ج.ي الصادر في ١٩٩٤/٩/٣١م كما يلي : أقسم بالله العظيم أن أكون متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله . وأن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري . وأن أحترم الدستور والقانون وأن أراعي

مصالح الشعب وحرياته رعاية كاملة وأن أحافظ على وحدة الوطن واستقلاله  
وسلامة أراضيه (م ١٥٩) .

في حين أتى نص قسم رئيس الجمهورية في دستور السودان لعام ١٩٩٨  
بصيغ دينية أكثر طبقاً للمادة ٤٠ منه. التي نصت على أن يؤدي رئيس  
الجمهورية المنتخب قبل تولي المنصب وأمام المجلس الوطني القسم الآتي نصه  
:- ( أقسم بالله العظيم ، أن أتولى رئاسة الجمهورية، في عبادة الله وطاعته ،  
مؤدياً لواجباتي بجد وأمانة، وعاملاً لنهضة البلاد وتقديمها، متجرداً من كل  
عصبية أو هوى شخصي، أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون وإجماع  
الرأي العام، وأن أتقبل الشورى والنصيحة والله على ما أقول شهيد) .

إن أحكام دساتير بلدان البحث قد وجدت تلك التي قررت الإخلاص للدين  
والوطن واحترامها من جهة . والأمانة على حريات الشعب ومصالحها ..... الخ  
من جهة ثانية . لقد نصت أحكام دستوري العراق لعامي ١٩٦٤م و١٩٦٨م على  
الإخلاص للدين بالشكل التالي : ( أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني  
ووطني وأمتي وأن أحافظ على النظام الجمهوري واحترام الدستور والقانون  
وأن أراعي مصالح الشعب رعاية كاملة وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة  
أراضيه (م ٧٣ من دستور ١٩٦٤م وم ٥٧ من دستور ١٩٦٨م) .

وبالمقابل نصت أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٥٠م و١٩٦٢م على  
الامانة على حريات الشعب .... الخ . في النص التالي : ( أقسم بالله العلي العظيم  
، أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً على حريات الشعب  
ومصالحة وأمواله وان اكون مخلصاً للنظام الجمهوري وان أبذل جهدي وكل ما  
لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أراضيه وأن  
أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية (م ٧٥) . ومع أن أحكام الدستور  
السوري لعام ١٩٥٣م قد اتفقت مع النص الوارد في الدستورين المنكرين أعلاه



الا أنها قد أضافت في بداية المادة كلمة جديدة من حيث أتت كما يلي : ( أقسم بالله وبشرقي ) وفقرة جديدة في آخر المادة ( وأن أعمل على إستكمال حرية الأمة العربية وتحقيق وحدتها ) ( راجع م ٨٥ منه ) .

وتغيرت نصوص اليمين الدستورية في الدستور الجزائري لعام ١٩٦٣م عن النصوص السابقة حيث نصت المادة ٤٠ منه على القسم كما يلي : وفاء لمبادئ ثورتنا , ولأرواح شهدائنا , أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور , وأدافع عليه , وأحافظ على سلامة الوطن واستقلال البلاد ووحدتها , وأن أبذل كل جهدي لرعاية مصالح الشعب والجمهورية والديمقراطية الشعبية . في حين ورد القسم في دستور الجزائر لعام ١٩٨٩م بالشكل التالي : وفاء للتضحيات الكبرى ولأرواح شهدائنا الأبرار وقيم ثورة نوفمبر أقسم بالله العلي العظيم أن أحترم الدين الإسلامي وأمجده , وأدافع عن الدستور , وأحترم حرية اختيار الشعب ومؤسسات الجمهورية وقوانينها , وأحافظ على سلامة التراب الوطني ووحدة الشعب والأمة , وأحمي الحريات والحقوق الأساسية للإنسان والمواطن وأعمل بدون هوادة من أجل تطور الشعب وأزدهاره وأسعى بكل قواي في سبيل تحقيق المثل العليا للعدالة والحرية , والسلم في العالم ( م ٧٣ ) وقد كرر هذا النص دستور الجزائر لعام ١٩٩٦م ( م ٧٦ ) .

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة نصت أحكام دستوري السودان لعامي ١٩٥٦م و ١٩٦٤م على صيغة أخرى لليمين الدستورية التي يؤديها أعضاء مجلس السيادة بالنص على ما يلي : ( أقسم بالله العظيم ) ( أو أعلن صادقاً ) بأن أناصر بكل ما في وسعي دستور السودان وأن أؤدي واجباتي كعضو مجلس السيادة بأمانته دون خفية أو محاباة أو سوء قصد أو أذيع لأي شخص أية مسألة علمت بها كعضو بذلك المجلس إلا لأداء واجباتي المذكورة ) ( راجع ملحق الدستورين ) .

وهناك طائفة أخرى من دساتير بلدان البحث قضت بمبادئ اجتماعية مثل الاشتراكية.... الخ . في اليمين الدستورية . قررت احكام دستور سوريا لعام ١٩٦٤م أن تكون صياغة القسم : ( أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لدستور البلاد وأن أدافع عنه وعن استقلال الوطن ومصالح الشعب وأن أحترم قوانين البلاد وأقوم بمهمتي بشرف وأن أعمل على تحقيق أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية ( م ٣٧ ) ) . لقد أضاف هذا الدستور حكماً جديداً لم يرد من قبل في اليمين الدستورية في دساتير بلدان البحث وهي اهداف حزب البعث العربي الاشتراكي - الحزب الحاكم . وسارت على نفس المنوال احكام دستوري سوريا لعام ١٩٧٣م والعراق لعام ١٩٧٠م . والسودان لعام ١٩٧٣م . والجزائر لعام ١٩٧٦م : مثل ذلك نصت المادة ٩٠ من دستور سوريا لعام ١٩٧٣م على أن يكون قسم رئيس الدولة كما هو وارد في المادة ٧ من هذا الدستور , والتي نصت على ما يلي : ( أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري الديمقراطي الشعبي وأن أحترم الدستور والقوانين وأن أرى مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن أعمل وأناضل لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية ) . علماً بأن هذا النص قد ورد في دستور سوريا لعام ١٩٦٩م مع اختلاف في بداية القسم ( أقسم بشرفي .... الخ ) . ( راجع م ٥٩ ) .

وقررت المادة ٣٩ من دستور العراق لعام ١٩٧٠م اليمين الدستورية بالنص على أن : أقسم بالله العظيم وبشرفي ومعتدي , أن أحافظ على النظام الجمهوري , والتزم بدستوره وقوانينه وان أرى مصالح الشعب واسهر على استقلال البلاد وسلامتها ووحدة أراضيها , وأن أعمل بكل تفاني وإخلاص لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية . وإذا كانت اليمين الدستورية قد قررت أهداف حزب البعث العربي الاشتراكي في نصوص الدستور في الدساتير الأربعة السابقة الذكر . فإن دستوري السودان لعام ١٩٧٣م

والجزائر لعام ١٩٧٦م قد قضت بالمبادئ الاشتراكية التي كانت تعلنها القيادة السياسية للدولة باسم التنظيم والحزب الحاكم لقد نصت المادة ٨٥ من دستور السودان على أن اليمين الدستورية - ( أقسم بالله العظيم أن احافظ مخلصاً على النظام الجمهوري الثوري الاشتراكي الذي اقامته ثورة مايو وأن أحترم الدستور القانون وأن أؤدي واجبي كرئيس للجمهورية بجد وأخلاص وأمانة وأن احافظ على استقلال الوطن ووحدته وسلامة اراضيه وأن اعمل لخدمة الشعب ورفاهيته ونصت احكام دستور الجزائر لعام ١٩٦٣م على أن تكون اليمين الدستورية كما يلي : ( وفاء للتضحية الكبرى ولارواح شهداء ثورتنا المقدسة أقسم بالله العظيم أن احترم الدين الاسلامي وامجاده وأن أحترم الميثاق الوطني والدستور وكل قوانين الجمهورية واحميها , وأن أحترم الاختيار الاشتراكي الذي لا رجعة فيه , والحريات السياسية للشعب وأعمل بدون هوادة على تطوره وسعادته , وأن أسعى بكل قواي من أجل تحقيق المثل العليا للعدالة والحرية والسلام في العالم ( م ١١٠ ) . وبذلك ادرج هذا الدستور ميثاق جبهة التحرير الوطني في اليمين الدستورية واذا كانت الاحكام الدستورية المذكورة اعلاه قد قررت اليمين الدستورية بالشكل المتباين اما الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ فقد قرر صيغة تتماشى وإتفاق المؤتمر الشعبي الحاكم مع الجبهة الشعبية لجنوب السودان حين نصت المادة ٥٦ منه .

وصمتت طائفة أخرى من الدساتير عن النص عن اليمين الدستورية مثل دساتير ج.ع.م لعام ١٩٥٨م والعراق لنفس العام وج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م وعام ١٩٦٧م .

وكما صمتت عن النص على اليمين الدستورية احكام كل من عهد الامان التونسي لعام ١٨٦١م وعام ١٩٢٠م والعراق لعام ١٩٢٥م وقانون الحجاز الاساسي لعام ١٩٢٦م والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن



ونساتير اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م , المعدل عام ١٩٦٢م ونستور ولاية يثينة لنفس العام والمغرب لاعوام ١٩٦٢م و ١٩٧٠م و ١٩٧٢م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م وقطر لعام ١٩٧٢م ( ١١ دستور ) .

وهذا وتجدر الإشارة إلى أن صياغة اليمين الدستورية في الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه قد اتفقت مع فلسفة القيادة السياسية للدولة ووضع البلاد المعنى . على أن تاريخ النص على اليمين الدستورية في دساتير البلاد العربية يعود إلى دستور مصر لعام ١٩٢٣م في حين يرجع عدم النص على ذلك إلى الدستور السوري لعام ١٩٢٠م .

## الهيئات والمؤسسات التابعة لرئاسة الدولة

تنقسم الهيئات والمؤسسات التابعة لرئاسة الدولة في اليمن والدول العربية الى قسمين . يتمثل القسم الأول بالهيئات التابعة لرئاسة الدولة دستورياً مثل الهيئات العسكرية باعتبار رئيس الدولة القائد العام للقوات المسلحة . ويتمثل القسم الثاني بالهيئات التي تتبع رئيس الدولة وفقاً للقرارات والقوانين النافذة .

### ١- الهيئات ذات الطابع العسكري :

ابتدأت اختصاصات رئيس السلطة التنفيذية بتولي القيادة الحربية قبل تطور نظرية الفصل بين السلطات المبدأ الشائع الان . وذلك حين كان ينتخب شخص لدائرة الشؤون الحربية من قبل الهيئة التشريعية في المدن الإغريقية القديمة وروما القديمة . وكان يحدث ذلك أثناء الحروب القائمة بين تلك الدول والدويلات والدول الأخرى الأجنبية عنها .

وتطور الامر إلى ان قدرت أحكام كثير من الدساتير الحديثة بأن يكون رئيس الدولة القائد الاعلى ، او العام للجيش ، ثم القوات المسلحة وقد انبثق حق رئيس الدولة في تولي القيادة العليا (للقوات المسلحة ) من حقه الدستوري بصفته رئيس السلطة التنفيذية سواء كان رئيس الدولة ( ملكاً او رئيس جمهورية ) سواء كان شكل رئاسة الدولة جماعياً أو فردياً (رئيس جمهورية ) . هذا وتجدر الإشارة إلى انها قد حتمت تطورات الجيوش تقسيمها في التاريخ المعاصر إلى ثلاثة فروع أساسية هي : أ- القوات البرية وهي أقدم هذه القوات تاريخاً . ب- القوات البحرية وتأتي بعد القوات البرية في العراقة . وتوجد لدى الدول المظلة على البحار والأنهار الكبيرة المشتركة بين عدد من الدول . ج- القوات الجوية وهي أحدث هذه القوات وأخطرها مداً وأكثرها فتكاً في

الحروب . وقد تداخلت هذه القوات في البنية التنظيمية للقوات المسلحة المعاصرة إلى درجة انها توجد كل هذه القوات في كل فرع من الفروع الثلاثة . لقد اصطلح على تسمية هذه القوى مجتمعه بالقوات المسلحة . وبما إن رئيس الدولة هو القائد الأعلى او العام للقوات المسلحة فانه من حقه تشكيل مجلس يساعده في دراسة الشؤون الحربية بهدف ايجاد الحلول في القضايا المندرجة في هذا الإطار .

ويرجع تاريخ المجالس الحربية في الأحكام الدستورية اليمنية إلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٢م وفقاً للمادة ١٠ منها التي نصت على إن يتألف من شيوخ الضمان , مجلس للدفاع ينظر في شؤون البلاد ويكون كل شيخ من شيوخ الضمان في مرتبته وزير دولة وفي اثناء عدم انعقاد المجلس يتولى كل شيخ المحافظة على منطقته بصفته محافظاً من قبل مجلس الثورة .

وبما أن المادة ١١ من هذا الإعلان قد قررت انتخاب قائد الثورة الزعيم عبد الله السلال رئيساً للجمهورية وقائد اعلى للقوات المسلحة فأن مجلس الدفاع هذا يكون بالضرورة تابعاً لمجلس قيادة الثورة وبالتالي لرئيسه رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة .

ويدل مصطلح مجلس الدفاع على التوجه السلمي للقيادة وعدم عزمها على الاعتداء على الغير وبمقارنة الأحكام الدستورية في الدول العربية نجد أن التشريعات التي صدرت بعد الثورات (والحركات التصحيحية والانقلابات ) التي قامت بها للقوات المسلحة قد تباينت في تقرير منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة او القائد العام لها . وان يكون رئيس الدولة متولي هذا المنصب من جهة , وتقرير قيام المجلس الحربي من جهة ثانية .

اذ بالعودة إلى هذه الأحكام الدستورية نجد انها قد قررت أحكام الإعلانات الدستورية في مصر بعد قيام ثورة ٢٣/٧/١٩٥٢م قيام منصب القائد العام



للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش طبقاً للإعلان الدستوري الصادر في ١٠/١٢/١٩٥٢م . ثم أصبح القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش وفقاً للإعلان الدستوري الصادر في ١٠/٢/١٩٥٣م . غير إن أحكام الإعلانين الدستوريين المذكورين لم تقضي بإنشاء مجلس للدفاع .

وبالمقابل قرر قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي الصادر في ٢٥/٤/١٩٦٣م أن يكون رئيس الجمهورية - القائد الاعلى للقوات المسلحة الوطنية (م ٢٥) إلا انه قد اتفق مع الإعلانين الدستوريين المصريين في عدم النص على إنشاء مجلس دفاع وطني . زد على ذلك أن المجلس الوطني لقيادة الثورة العراقي هو الذي يتولى القيادة العامة للقوات المسلحة والشرطة والحرس القومي هو الذي يمارس صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة اينما وردت الاشارة اليها في القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وغيرها ( ف. ٤ من م ٢ ) . كما يتولى ( الإشراف على رئاسة أركان الجيش وشؤون الدفاع وأجهزة الاستخبارات العسكرية والأمن العام ( ف. ٥ من م ٢ ) .

وإذا كان قانون المجلس لوطني العراقي المذكور قد قضى بمنصبي القائد الاعلى للقوات المسلحة , الذي يكون حكماً رئيس الجمهورية أو القائد العام للقوات المسلحة - ويقوم بممارسة هذا المنصب المجلس الوطني لقيادة الثورة . فإن المرسوم التشريعي السوري لسلطات المجلس الوطني لقيادة الثورة الصادرة في ٩/٦/١٩٦٣م لم يقضي بمنصب القائد الاعلى للقوات المسلحة بسبب عدم النص على منصب رئيس الجمهورية من جهة . وتعين القائد العام للقوات المسلحة والجيش ورئيس أركان الجيش وقادة القوات ومدراء الإدارات ورؤوس الشعب وقادة المناطق ( ف. ٧ من م ٢ ) من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة من جهة اخرى .

بيد أن احكام التشريعين العراقي والسوري المذكورين قد تطابقت في النص على أن يشرف المجلس الوطني على القوات المسلحة ... الخ . في الحكمين السابقين . وذلك لان الفقرة ٦ من المادة ٢ من المرسوم السوري قد تطابقت مع الفقرة ٥ من المادة ٢ من القانون العراقي .

وبخلاف ما تقدم لم تشر احكام الامر الجمهوري الصادر من بعد قيام حركة ١٩٦٩/٥/٢٥ م في السودان إلى منصب القائد العام للقوات المسلحة . في حين أصبح القائد العام للقوات المسلحة السودانية يعين من قبل مجلس قيادة الثورة للإنتفاذ الوطني طبقاً للمرسوم رقم ١ بعد ( ثورة ١٩٨٩/٦/٣٠ م )<sup>١</sup> وإذا كان الإعلان الدستوري في ج.ع.ي الصادر في ١٩٦٢/١٠/٣١ م قد قرر حكماً قيام مجلس الدفاع , فإن احكام الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣ م قد ابقت ضمناً بعدم نصه على قيامه ولا النص على إلغائه . وتكمن ضمنية احكام الدستور المؤقت في إبقاء هذا المجلس من الناحية الحقوقية بعدم نص دستور ١٩٦٣ م على إلغاء احكام الإعلان الدستوري السابق . ضف إلى ذلك أن هذا الدستور قد قرر أن يكون رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة (م ٢٩) . وقد اتفقت احكام الدستور المؤقت اليمني هذا مع احكام دستور ج.ع.م المؤقت لعام ١٩٥٨ م في النص على أن يكون رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة (م ٥٥ من دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨ م) . كمل اتفقت احكامه في السكوت عن النص على قيام المجلس الحربي . وفي عدم الغاء الاحكام السابقة التي قررت قيام هذا المجلس . الإعلان الدستوري في ج.ع.ي لعام ١٩٦٢ م الذي قضى بإنشاء مجلس الدفاع الوطني ودستور ج.م لعام ١٩٥٦ م الذي قرر انشاء المجلس الحربي . واتفقت مع احكامها احكام الدستور العراقي لعام ١٩٦٤ م , الذي نص

<sup>١</sup> - انظر المرسوم رقم ١ , الذي اصدره مجلس قيادة الثورة للإنتفاذ الوطني للسودان. راجع جريدة تشرين دمشق ١٩٨٩/٧/١ م.

على أن يكون رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة ولم يقضى بقيام المجلس العسكري (راجع م ٤٧ منها) . غير انها بخلاف الدساتير السابقة فانه لم يحدث أن قرر دستور العراق لعام ١٩٥٨ م هذا المجلس .

اما احكام الدستور المؤقت السوري لعام ١٩٦٤ م فانه قد تفردت بين هذه الاحكام بعدم النص على مناصبي القائد الاعلى للقوات المسلحة والقائد العام . ولم تشر إلى تولي هذا المنصب من قبل رئيس مجلس الرئاسة أو تعيينه من قبل المجلس الوطني للثورة الذي كان يعتبر السلطة التشريعية وفقاً لاحكام هذا الدستور .

وبالمقابل نصت احكام الاعلان الدستوري في ج.ع.ي الصادرة في بداية عام ١٩٦٤ م على قيام مجلس حربي وقد اتفقت معه في ذلك احكام الدستور الدائم لعام ١٩٦٤ م في ج.ع.ي وان كانت تسمية هذا المجلس قد تغيرت في ذلك الدستور وكذلك تكوينه واختصاصاته . لقد سمي مجلس الامن القومي في الدستور الدائم بدلاً من مجلس الدفاع الاعلى في الاعلان الدستوري . واذا كان مجلس الدفاع يتألف من مشايخ الضمان في الاعلان ١٩٦٢ م فقد أصبح هذا المجلس يتألف من ذوي الاختصاص في اعلان ١٩٦٤ م (م ٢٨) . واصبح يمارس اختصاصاته وفقاً للقانون في هذا الاعلان وقد تحدد وضعه في بأنها الهيئة العليا لسلطة الدولة في الشؤون العسكرية والامن القومي للبلاد (م ٢٥) وبذلك شابه في تسميته ووضعه احكام الاعلان الدستوري في ج.ع.م لعام ١٩٦٢ م .

وبناء على ما تقدم تعدلت احكام الإعلانات الدستورية في ج.ع.ي من الصياغة العامة التي قررت تولي مشايخ الضمان مهمة المحافظة على مناطقهم في الاعلان الدستوري الاول إلى ان يكون هذا المجلس مسئولاً عن تأمين البلاد وسلامتها ورسم سياسة الدفاع عنها والمحافظة على امنها القومي في الاعلان



الدستوري الثاني (م ٢٦) . وعليه فقد تركزت المسؤولية على المجلس جماعياً وعلى مستوى نطاق البلد بأسرها في الإعلان الثاني .

وبدل النص الجديد على أن المشرع قد نحى نحو مركز الشؤون الحربية في هذا المجلس وفقاً لما تتطلبه أوضاع الحرب الأهلية آنذاك وبما يخدم العمل على إرساء اللبنة الأولى للدولة المركزية الحديثة .

ورغم أن الإعلان الدستوري لعام ١٩٦٤م لم ينص على أن يكون أعضاء هذا المجلس من العسكريين فقط ولا إلى اشتراك المدنيين فيه . إلا أنه يفهم من تسميته ونصوص أحكامه أن هذا المجال متروك لذوي الاختصاص . أي من ملكات القوات المسلحة وأن كان هذا لا يمنع من مشاركة العناصر المدنية في الاشتراك فيه نظراً للبنية القبلية في كثير من اجزاء البلاد والأوضاع العامة أثناء الحرب الأهلية آنذاك وفي وقت لم تستكمل فيه تشكيلات القوات المسلحة على إن الاعلان الدستوري قد قرر حكماً أن يكون رئيس الجمهورية رئيس المجلس بمقتضى المادة ٢٧ منه ، التي نصت على أن : يتولى رئاسة مجلس الأمن القومي ، عند غياب الرئيس - نائب الرئيس أو من يختاره المجلس لهذا الغرض من بين أعضائه بعد موافقة رئيس المجلس .

ولم تشذ أحكام الدستور الدائم لعام ١٩٦٤م عن ذلك في تقرير منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ولا في النص على قيام مجلس عسكري يتولى الشؤون الحربية في البلاد . لقد قضت المادة ١٣٣ منه بأن ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع الوطني ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته . وهذا الحكم الجديد بالنص على تولي رئيس الجمهورية رئاسة هذا المجلس قد نقل مسيرة الإحكام الدستورية في ج.ع.ي بهذا الشأن تخرج من الضمنية إلى الإحكام الصريحة من جهة واستلهاهم أحكام الدساتير المصرية ، التي تطابقت معها أحكام هذا الدستور .

من جهة أخرى . كما هي الحال في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م (م ١٦٧) وج.ع.م.  
لعام ١٩٦٤ م (م ١٤٤) وج.م.ع.م. لعام ١٩٧١ م (م ١٨٢) .

وأضافة إلى ما تقدم قررت مجموعة من الأحكام الدستورية في الدول  
العربية ذات النظام الجمهوري أن يختص مجلس الدفاع , بالنظر في الشؤون  
الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ويبين القانون اختصاصاته الأخرى في  
دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م (م ١٦٨) وج.ع.م. لعام ١٩٦٤ م (م ١٤٥) وج.ع.ي.  
لعام ١٩٦٤ م (م ١٣٤) وج.م.ع.م. لعام ١٩٧١ م (م ١٨٢) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقط بل وتجاوزته إلى أن قررت هذه الأحكام  
الدستورية شرطاً هاماً من شروط قيام الدولة الحديثة ( وهو مهم لليمن بالذات )  
في نصها على أن تكون الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة في  
دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م (م ١٧٠) وج.ع.م. لعام ١٩٦٤ م (م ١٤٦) وج.ع.ي.  
لعام ١٩٦٤ م (م ١٣٥) . ودستور العراق لعام ١٩٦٤ م (م ١٧٨) .

وهناك طائفة أخرى من دساتير الدول العربية قد نصت على إضافة حماية  
مكاسب الثورات من قبل القوات المسلحة مثال ذلك نصت المادة ١٨٠ من  
دستور ج.م.ع.م. لعام ١٩٧١ م على أن الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات  
المسلحة وهي ملك الشعب . مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها  
وحماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكي , ولا يجوز لاية هيئة أو جماعة  
أنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية . ويبين القانون شروط الخدمات في  
القوات المسلحة قد اقتربت صياغة العادتين ١٩٩ و ٢٠٠ من دستور السودان  
لعام ١٩٧٣ م ( باستثناء النص على الاشتراكية التي وردت في الدستور  
المصري ) .

وعلاوة على ما تقدم تركت أحكام مجموعة من هذه الدساتير تنظيم ذلك  
القانون : حيث تنظم التعبئة العامة وفقاً للقانون في دساتير مصر لعام ١٩٥٦ م

(م ١٣٧) وج.ع.م لعام ١٩٦٤م (م ١٤٨) وج.ع.ي لنفس العام (م ١٣٧) وج.م.ع. لعام ١٩٧١م (م ١٨١) . لقد كانت ج.ع.ي في أمس الحاجة إلى استكمال قيام قواتها المسلحة الحديثة ومن أجل ذلك نصت احكام هذا الدستور على تحديد شروط الخدمة فيها وطريقة ترقية ضباطها وهذا ما فطن اليها المشرع فيها حين نص على ان يعين القانون شروط الخدمات والترقية للضباط في القوات المسلحة . ومع أنه قد استلهم هذا النص من دستور مصر لعام ١٩٥٦م (راجع م ١٣٧ منه ) غير أنه قد كان وضع القوات المسلحة المصرية في وضع أفضل نتيجة لان هذه القوة منظمه وفقاً للقوانين صارمة ولها تقاليد عريقة في هذا المجال وفي بلاد لا توجد فيها تقاليد وأعراف قبلية كما هي الحال في اليمن .

وبناء على ما تقدم فإن النص المذكور في دستور ج.ع.ي يهدف لانشاء القوات المسلحة الحديثة .... الخ . وخول للدولة وحدها حق احتكار القوات المسلحة ومنع أي تشكيلات عسكرية . لم ينحصر الامر على الدساتير المصرية ودستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م في هذا الصدد بل وتعداه إلى احكام دستوري ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م و١٩٦٧م ، الذين قررا ايضاً قيام مجلس الدفاع الوطني حيث تطابقت احكامها مع الدساتير السابقة في تسمية المجلس واحتكار الدولة القوات المسلحة .... الخ . غير أن احكام الدستورين المؤقتين قد تغاير مع الاحكام الدستورية السابقة في كل من عدم النص على أن يكون رئيس الجمهورية ( في دستور ١٩٦٥م ) ورئيس المجلس الجمهوري ( في دستور ١٩٦٧م ) القائد الأعلى للقوات المسلحة <sup>١</sup> .

أما أنشاء منصب القائد العام للقوات المسلحة الذي يعين من قبل المجلس الجمهوري بناء على اقتراح مجلس الوزراء فإنه قد كان حكماً جديداً في

---

<sup>١</sup> - راجع المواد ٣٠ و ٣١ و ٣٣ من دستور ج.ع.ي المؤقت لعام ١٩٦٥م المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٧م .



التشريع الدستوري اليمني ابتداء بدستور ١٩٦٥م (م ٣٤) ثم تلاه دستور ١٩٦٧م (م ٢٨) . زد على ذلك يتكون مجلس الدفاع الوطني بقرار من المجلس الجمهوري بأقتراح مجلس الوزراء<sup>١</sup> دون الإشارة إلى أن يكون رئيس الجمهورية رئيس المجلس في دستور ١٩٦٥م ولا رئيس المجلس الجمهوري رئيس المجلس في دستور ١٩٦٧م . زد على ذلك أن إختصاصات مجلس الدفاع الوطني نفسه قد تغيرت إلى أن يتولى مجلس الدفاع الوطني وضع الخطة الشاملة لحماية الوطن وحماية الأمن الداخلي والخارجي وبناء الجيش الوطني الحديث والجيش الشعبي<sup>٢</sup> .

الواضح من نصوص دستوري ١٩٦٥م و١٩٦٧م بهذا الصدد أن المشرع اليمني قد وسع صلاحيات هذا المجلس من النظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ... الخ . في دستور ١٩٦٤م إلى وضع الخطة الشاملة لحماية الوطن وبناء الجيش الشعبي في الدستورين المؤقتين . كما يتضح من خلال تلك النصوص أن المشرع في الدستورين المؤقتين قد منحى منحى وسطاً بين أحكام الإعلان الدستوري الاول الذي قرر تشكيل مجلس الدفاع القومي من مشايخ الضمان وبين احكام الاعلان الدستوري الصادر في بداية ١٩٦٤م الذي اغفل هذا النص .

ومع ذلك فإن الجيش الشعبي في احكام الدستورين المؤقتين المذكورين لم يكن خارج القوات المسلحة . ومن المرجح أن المشرع قد أخذ بفعل الضرورة الملحة آنذاك في توحيد الجهود الرسمية والشعبية في الدفاع عن الوطن وصيانة الأمن من تلك الفترة الحرجة وحاول قدر الإمكان ربط القوة العسكرية غير رسمية بالمؤسسة العسكرية الرسمية .

<sup>١</sup> - راجع ٢٩ من دستور ١٩٦٥م وم ٢٣ من دستور ١٩٦٧م في ج.ع.ي .

<sup>٢</sup> - راجع ٢٨ من دستور ١٩٦٥م وم ٢٢ من دستور ١٩٦٧م .

وبالمقابل اقتربت احكام دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠م من احكام دستور ١٩٦٤م حيث أصبح رئيس المجلس الجمهوري القائد الأعلى للقوات المسلحة (م ٧٤ من دستور ١٩٧٠م) مثل دستور ١٩٦٤م . كما اقر الدستور الجديد قيام المجلس الحربي دون ان يكون باقتراح مجلس الوزراء في تعيين أعضائه كما هي الحال في دستوري ١٩٦٥م و١٩٦٧م . زد على ذلك أن دستور ١٩٧٠م اغفل النص على قيام الجيش الشعبي . على أن تسمية المجلس العسكري وفقاً لاحكام هذا الدستور قد تعدلت إلى اسم مجلس الدفاع الوطني ( راجع ١٣٧ ) .

بيد أن احكام هذا الدستور قد ثبتت بعض احكام الدستوريين المؤقتين السابقين في النص على أن يتولى المجلس الاعلى للدفاع الوطني وضع الخطة الشاملة للدفاع والمحافظة على الامن الداخلي والخارجي ( نفس المادة ) .

واتفقت احكام دستور ١٩٧٠م مع احكام الدساتير السابقة بشأن احتكار الدولة للقوات المسلحة وتعيين شروط الخدمة العسكرية والتعبئة مع تعديل طفيف في الصياغة<sup>١</sup> . لقد تقاربت احكام هذا الدستور بهذا الشأن مع احكام الدستور اليوغسلافي لعام ١٩٦٣م بمقتضى المادة ٢٥٧ التي نصت على أن ينشأ مجلس الدفاع القومي يشرف على تنظيم وتجهيز مصادر الدولة وقواها المختلفة لسد حاجات الدفاع القومي . وان كان الدستور الأخير قد قرر أن يعين المجلس الاتحادي بناء على اقتراح رئيس الجمهورية أعضاء مجلس الدفاع القومي بعزلهم رئيس الجمهورية ( وهو رئيس مجلس الدفاع القومي ) وهناك مجموعة من دساتير الدول العربية ذات النظام الجمهوري قررت قيام مجلس عسكري يرأسها رئيس الدولة مثل دستور سوريا ١٩٥٠م (م ٣٠) الذي كان أول دستور في بلدان البحث ينص على قيام هذا المجلس , و١٩٥٣م (م ٢٦) و١٩٦٢م في سوريا . ودساتير مصر لعام ١٩٥٦م وج.ع.م لعام ١٩٦٤م

<sup>١</sup> - راجع المواد ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ من الدستور الدائم لعام ١٩٧٠م .

وج.م.ع لعام ١٩٧١م ودستوري الجزائر لعامي ١٩٧٦م (م٧٣) ودستور  
١٩٨٩م<sup>١</sup>.

ولم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه فقط وقررت  
أحكام دساتير عربية ذات نظام ملكي أنه يكون رئيس الدولة القائد الأعلى أو العام  
بقيادة الأمير- الملك كما هي الحال في دساتير الكويت لعام ١٩٦٢م (م١٥٩)  
والبحرين لعامي ١٩٧٣م (م٣٠ ف ب) وعام ٢٠٠٢م (م٣٣ ف ك). والإمارات  
العربية المتحدة لعام ١٩٧١م (م١٤١) وقطر لعام ٢٠٠٣م (م٦٥) والمغرب لأعوام  
١٩٦٢ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ (ف٣).

وبالمقابل صممت النص على قيام ( المجلس العسكري ) .... الخ . دساتير  
السودان لأعوام ١٩٥٦م و ١٩٦٤م و ١٩٧٣م و ١٩٨٥م والدستور اللبناني  
وسوريا لعامي ١٩٦٣م و ١٩٧٣م ودساتير العراق لأعوام ١٩٥٨م و ١٩٦٤م  
و ١٩٦٨م و ١٩٧٠م علماً بأن الدساتير الأخيرة قد قررت منصب القائد الأعلى  
لل قوات المسلحة في كل من العراق لعامي ١٩٦٤م و ١٩٧٠م . أما دستور  
السودان لعام ١٩٨٥م فقد عزف عن منصب القائد الأعلى لل قوات المسلحة .  
وهو المنصب الذي نص عليه دستور السودان لعام ١٩٧٣م تم إعادته أحكام  
دستوري السودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ (راجع م ٩٩ منه ) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تقرير إنشاء مجلس الدفاع ( الأعلى - الوطني  
.... الخ . ) يرأسه رئيس الدولة ( سواء كان الشكل جماعياً أو فردياً ) بصفته  
القائد الأعلى لل قوات المسلحة يعود إلى الدستور السوري لعام ١٩٥٠م . في حين  
يرجع النص على احتكار الدولة لل قوات المسلحة إلى دستور مصر لعام ١٩٥٦م  
. وإذا كانت الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه قد قررت تنظيم القوات المسلحة

---

<sup>١</sup> - ومن الدساتير والاجنبية التي قررت ذلك دساتير فرنسا لعام ١٩٤٦م (م١٣٣) ودستور  
فرنسا لعام ١٩٥٨م (م١٥) والكمرون (م١٦) والسنغال (م٣٩) .



وهيئاتها العليا . فإن أحكام دستاير عربية أخرى قد أغفلت النص على ذلك مثل دستاير سوريا لاعوام ١٩٢٠م و ١٩٣٠م والعراق لعام ١٩٢٥م و ج.ع.ي لعام ١٩٦٣م والسودان لعامي ١٩٥٦م و ١٩٦٤م . والأردن لعامي ١٩٢٨ و ١٩٤٧ وليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ وقطر لعام ١٩٧٢ .

وإذا كانت الأحكام الدستورية في الدول العربية من التباير بهذا الشكل في هذا الصدد فإننا سنتناول الهيئات الأخرى التابعة لرئاسة الدولة .

## ٢- الهيئات التابعة لرئاسة الدولة ذات الطابع السياسي والإداري المدني :

مثلاً استمد رئيس الدولة حقه في رئاسة مجلس الدفاع ..... الخ . من الحق الدستوري في تولي القيادة العليا أو العامة للقوات المسلحة . فقد استمد حقه في إنشاء رئاسة المجالس الاستشارية من حقه في رئاسة السلطة التنفيذية وصلاحياته الدستورية الكامنة في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف عليها في مجموعة من الدساتير ( سنتناول هذا بالتفصيل فيما بعد . صلاحيات الرئيس وهذه المجلس ليست سوى مجالس لمساعدة الرئيس في ابداء المشورة له في القضايا الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصلحة العليا للبلاد . تشكلت مجموعة من المجالس الاستشارية في الدول العربية مثل المجلس الاستشاري في ج.ع.ي.و.ج.ي ومجلس الجمهورية في تونس . والمجالس القومية المتخصصة في ج.م.ع. والسودان . والمجلس الإسلامي في الجزائر .... الخ . على إن هذه المجالس قد تبايرت في العدد وطريقة التكوين والاختصاصات .

تكون المجلس الاستشاري في ج.ع.ي. وفقاً لأحكام القرار رقم ١٠ لعام . بالتعين من قبل رئيس الدولة . وتالف من ١٥ شخصاً يعتبر كل عضو فيه بدرجة نائب رئيس وزراء . أما اجتماعات المجلس الاستشاري فإنها تتم على اساس دعوة رئيس الجمهورية وهو الذي يحدد مكان انعقاده . وإلى جانب ما تقدم فإن

صلاحيات المجلس الاستشاري هي دراسة القضايا الداخلية والخارجية ذات المصلحة العليا بالبلاد .

وإذا كان المجلس الاستشاري في ج.ع.ي بالشكل المشار إليه أعلاه ، فإنه وفقاً لقرار ومجلس الرئاسة رقم ٥ لعام ١٩٩٠م قد تشكل من ٥ أعضاء . وبخلاف النصوص الموجزة في قرار تشكيل المجلس الاستشاري في ج.ع.ي فإن قرار مجلس الرئاسة رقم ١٢ لسنة ١٩٩٠م في ج.ي. قد وسع صلاحيات واختصاصات المجلس الاستشاري . بدأت أحكام هذا القرار بتعريف المجلس الاستشاري بأنه : هيئة عليا مساعدة لمجلس الرئاسة ذات طابع استشاري تتولى دراسة ومناقشة القضايا الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية العليا للبلاد وابداء الرأي والمشورة بما يسهم في اعداد الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة على ضرورة المتغيرات المستتجدة (م ١).

ومع إن احكام المادة السابقة قد حددت مهام المجلس الاستشاري في ج.ي بشكل عام الا إن المادة ٢ منه قد فصلت هذه المهام وقسمتها إلى مهام مرتبطة برسم الاستراتيجية الوطنية والقومية للدولة . وذلك في ابداء المشورة في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافها على المستورين الوطني والقومي (ف . ب م ٢ ) ابداء الرأي والمشورة في القضايا الوطنية والقومية والدولية (ف.ب.م ٢) وعلاوة على ما تقدم فهناك مهام للمجلس الاستشاري تتعلق بإبداء الرأي والمشورة فيما يعارض مجلس الرئاسة في قضايا مرفوعة اليه من السلطة التنفيذية والتشريعية أو القضايا في جميع المجالات والتوجيه بما يرى المجلس اتخاذه من اجل استكمال الخطط الانمائية وتشريعاتها (ف.ج.م ٢). وكذلك إبداء الرأي والمشورة في مختلف القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة التي يرى المجلس من خلال اضطلاعيه بمهمته الاساسية إن المصلحة العامة تقتضي إعادة النظر في أي منها أو تعديل

بعض أحكامها (ف.د.م ٢) ولم تقتصر مهام هذا المجلس في ابداء المشورة والرأي في المسائل المذكورة أعلاه وإنما تعدت ذلك إلى القضايا الخاصة بعمل الحكومة بما يرى المجلس اتخاذه من خطوات وإجراءات حكومية في المجالات الإنمائية لم يسبق للحكومة معالجتها وذلك من أجل دفع عملية التنمية ورفع كفاءة وطاقّة الإنتاج الوطني (ف.د.م ٢). زد على ذلك يقدم المجلس الاستشاري المشورة فيما يواجهه القطاع العام والخاص والمختلط العاملة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من اختناقات والتوجيه بوسائل العلاج المناسب لها في حدود الإمكانيات المتاحة للدولة (ف.و.م ٢).

وأذا كانت المهام المذكورة أعلاه قد شملت القضايا الإستراتيجية والقومية للدولة وعمل الحكومة والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية ، فإن المجلس الاستشاري يتمتع بمهام تقديم المشورة في مجال العلاقات العامة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال التشريع . إذ يقدم المجلس الاستشاري المشورة فما يحال إليه من مجلس الرئاسة م مشاريع القوانين المقررة من مجلس النواب التي قد تكون محل طلب لإعادة النظر فيها من مجلس النواب وذلك خلال المواعيد المحددة دستورياً (ف.ر.م ٢) كما يبدي الرأي في الموضوعات الأخرى التي يرى مجلس الرئاسة إحالتها (ف.ج.م ٢) وإضافة إلى المهام السابقة فإن المجلس الاستشاري قد تمتع بصلاحيات انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة بصورة استثنائية في الفترة الانتقالية . حيث يتولى المجلس خلال الفترة الانتقالية - القيام بانتخاب أي من أعضاء مجلس الرئاسة في حالة خلو مقعدة طبقاً للمادة ٣ من اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية ويؤدي العضو المنتخب اليمين الدستورية أمام المجلس الاستشاري قبل مباشرة مهامه (م ٣) .



وهذا وتجدر الإشارة إلى إن اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري<sup>١</sup> قد وزعت المجلس إلى خمسة لجان هي: أ- اللجنة السياسية. ب- اللجنة الاقتصادية. ج- لجنة الإدارة والخدمات. د- لجنة الدفاع والأمن. هـ- اللجنة الثقافية والإعلامية (م ١٢).

هذا وقد حددت اللائحة الداخلية اجتماعات المجلس شهرياً في حالات الجلسات العادية وحق رئيس مجلس الرئاسة أن يدعو المجلس لعقد جلسات طارئة كلما دعت الضرورة إلى ذلك. كما إشتراطه اللائحة أن تكون اجتماعات المجلس في صنعاء على أنه يجوز أن يعقد في أي مكان أخرى يحدده رئيس مجلس الرئاسة (م ٣).

وحددت اللائحة النصاب القانوني لاجتماعات المجلس بحضور أغلبية أعضائه. ويؤخذ الرأي في القضايا على المجلس بأغلبية الحاضرين (م ٦). بيد أن اللائحة قد اشترطت أن تكون جلسات المجلس سرية وكذلك جلسات اللجان ولا يجوز إذاعة شيء مما يدور فيها إلا ما يتقرر إعلانه (م ٧) و (م ١٥) وعلاوة على ذلك فإن هذه اللائحة قد نصت على إن ينتخب المجلس من بين أعضائه أميناً للسر ومقرراً (م ٨). كما يكون لكل لجنة رئيس ومقرر من بين أعضائها الخ. (م ١٣).

ونظمت هذه اللائحة انعقاد جلسات اللجان وفقاً لما تحدده هي. وإن كانت قد خولت لرؤسائها ومقرريها حق دعوتها للانعقاد. على أنها قد خولت لأي عضو من أعضاء المجلس الاستشاري حضور جلسات أي لجنة من اللجان الخ. (م ١٤).

وحددت اللائحة اختصاصات اللجنة في المواد ١٧-٢١.

---

<sup>١</sup> لمزيد من الاطلاع حول المجلس الاستشاري في ج.ي. راجع قرار مجلس الرئاسة رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠م بشأن اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري.

ونص دستور ج.ي. بعد تعديله عام ١٩٩٤م على أن ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية مجلس استشاري من ذوى الخبرات والكفاءات المتخصصة لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية المتوفرة في مختلف المناطق اليمنية وبينت القوانين والاحكام المتعلقة بالمجلس (م ١٢٥) وقد حدد القرار الجمهوري .

واذا كانت الاحكام التشريعية في ج.ع.ي. وج.ي. بصدد المجلس الاستشاري بالشكل المشار اليه سابقاً . فإن مجلس الشورى في ج.م.ع رغم انه مجلس استشاري وليس جزء من السلطة التشريعية المصرية . حيث يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٢/٧/١٩٥٢م و ١٥/٥/١٩٧١م وعدم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته (م ١٩٤) منتعديلا دستور ج.م.ع. الصابر في ٢٦/٦/١٩٨٠م).

بيده ان مجلس الشورى المصرى (رغم كونه مجلساً استشارياً ) الا انه يختلف عن المجلس الاستشارى في ج.ع.ي. وج.ي. في طريقة تكوينه وكثير من مهامه . اذ انه اذا كان المجلس الاستشارى في ج.ع.ي. وج.ي. يشكل بطريقة التعيين من قبل رئيس الدولة فإن مجلس الشورى المصرى يشكل بكل من الانتخاب والتعين . حيث ينتخب ثلثا اعضائه (عدد اعضاء المجلس ١٣٢ عضواً ) بالاقتراع المباشر السرى العام على ان يكون نصفهم على الاقل من العمال والفلاحين يعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي (م ١٩٦ معدلة من دستور ج.م.ع). واذا كان المجلس الاستشارى في ج.ع.ي. يعين لمدة غير محددة فان مجلس الشورى في ج.م.ع. له مدة محددة هي ست سنوات , يتجدد

انتخاب واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات وفقاً للقانون ويجوز إعادة انتخاب او تعيين من انتهت مدته (م ١٩٨).

وبخلاف المجلس الاستشاري في ج . ع . ي . وج . ي . الذين يعتبر رئيس الدولة رئيسهما فان مجلس الشورى المصري هو الذي ينتخب رئيسه ووكيلين في اول اجتماع الدور الانعقاد السنوي العادي لمدة ثلاث سنوات وإذا خلا مكان احدهم انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته (م ١٩٩ معدلة من دستور ج . م . ع . م).

وعلاوة على ما تقدم فانه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب في الدستور المصري (م ٢٠٠) في حين كان عدد من أعضاء المجلس الاستشاري في ج . ي . أعضاء في مجلس النواب (من أعضاء مجلس الشعب الأعلى سابقاً) .

وإذا كانت مهام المجلس الاستشاري في ج . ع . ي . وج . ي . بالشكل المشار إليه أعلاه فلن تعديل الدستور المصري لعام ١٩٨٠ قد قضى بان يؤخذ رأي مجلس الشورى فيما يلي :

- ١ - الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة او اكثر من مواد الدستور. ٢ - مشروعات القوانين المكملة للدستور. ٣ - مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ٤ - معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في ارض الدولة او التي تتعلق بحقوق السيادة. ٥ - مشروعات القوانين التي يحيلها إلى رئيس الجمهورية. ٦ - ما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة او بسياساتها في الشؤون العربية او الخارجية (م ١٩٥ معدلة من الدستور) . علماً بان يبلغ المجلس راية في هذه الامور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب .



ومع انه يوجد بعض الشبه في كل من مهام المجلس الاستشاري في ج. ي . ومجلس الشورى في ج. ي . ومجلس الشورى في ج.م.ع الا أن الخلاف في ذلك يكمن في أن الآراء التي يبديها المجلس الاستشاري في ج. ي لرئاسة الدولة فقط . في حين يبدي مجلس الشورى في ج.م.ع آرائه لكل من رئيس الدولة ومجلس الشعب السلطة التشريعية . على أن الحكمين قد اتفقا على أن آراء المجلسين استشارية فقط .

وإذا كان المجلس الاستشاري في ج. ي يجتمع ليبدي وجهة نظره في المسائل المذكورة أعلاه وفقاً للمواعيد المحددة والحالات الاستثنائية . فإن مجلس الشورى المصري يستمع إلى رئيس الجمهورية الذي يلقي بياته عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخرى في إجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الشعب ولرئيس الجمهورية إلقاء ما يراه من بيانات أمام مجلس الشورى (م ٢٠٢ معدلة من الدستور المصري) .

كما يجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشورى أو أحد لجانه عن موضوع داخل اختصاصه (م ٢٠٣ من الدستور المعدل) إلا أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء غير مسئولين أمام مجلس الشورى (م ٢٠١) .

وإذا كان رئيس الدولة هو الذي يعين ويعزل أعضاء المجلس الاستشاري في ج.ع.ي و ج.ي وفق إرادته فانه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى في ج.م.ع.الا عند الضرورة ويجب إن يشتمل قرار حل المجلس على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى في ميعاد لا يجاوز ستين يوماً من تاريخ صدور قرار الحل ويجتمع المجلس خلال الأيام العشر التالية لإجراء الانتخابات (م ٢٠٤) . وبذلك اشترط حل المجلس القيام بالاجراءات التي يجب إن تتم لقيام مجلس جديد في الدستور المصري . على أن مجلس

الشورى في ج.ع.ي. المنشأ بموجب تعديل دستور ج.ي. في ٢٠٠١/٢/٢٠ قد ارتفع عدده الى مائة وإحدى عشر عضواً يعينهم رئيس الجمهورية (راجع م ١٢٥). وزادت صلاحياته في كل من :-

أ- تقديم الدراسات والمقترحات التي تساعد الدولة على رسم إستراتيجيتها التنموية وتساهم في حشد الجهود الشعبية من أجل ترسيخ النهج الديمقراطي وتقديم الإقتراحات التي تساعد على تفعيل مؤسسات الدولة وتساهم في حل المشاكل الإجتماعية وتعميق الوحدة الوطنية.

ب- إبداء الرأي والمشورة في المواضيع الأساسية التي يرى رئيس الجمهورية عرضها على المجلس.

ج- تقديم الرأي والمشورة بما يساهم في رسم الإستراتيجية الوطنية والقومية للدولة في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية والأمنية لتحقيق أهدافها على المستوى الوطني والقومي.

د- إبداء الرأي والمشورة في السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالإصلاح الإداري وتحديث أجهزة الدولة وتحسين الأداء.

هـ- الإشتراك مع مجلس النواب بتركية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية والمصادقة على خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والمعاهدات والإتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصلح والسلم والحدود والتشاور فيما يرى رئيس الجمهورية عرضه من قضايا على الإجتماع المشترك.

و- رعاية الصحافة ومنظمات المجتمع المدني ودراسة أوضاعها وإقتراح تطويرها وتحسين أدائها.

ز- رعاية تجربة السلطة المحلية ودراسة نشاطها وتقييمها وإقتراح تطويرها وتعزيز دورها.

ح- تقييم السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية وتقييم تنفيذ برامج الإستثمار السنوية.

ط- إستعراض تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة ورفع تقرير بشأنها الى رئيس الجمهورية (م. ١٢٥) زد على ذلك يعقد مجلس النواب ومجلس الشورى إجتماعات مشتركة بدعوة من رئيس الجمهورية لمناقشة المهام المشتركة بينهما المحددة في الدستور.... الخ (م. ١٢٧).

أما مجلس الرئاسة التونسي , الذي انشئ بموجب القانون رقم ٦٧ لعام ١٩٦٦ م<sup>١</sup>. فإنه يتألف من أعضاء الحكومة وأعضاء الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري (فصل ٢ من القانون) ويدعو رئيس الجمهورية لاجتماعات ويرأسها (فصل ١ من القانون).

وتتحدد اختصاصات هذا المجلس بمهام استشارية لدى رئيس الجمهورية وفقاً لما قرره الفصل ٣ من القانون بالنظر إلى الشؤون التي يعهد اليها رئيس الجمهورية.

وإذا كانت المجالس الاستشارية المذكورة اعلاه بالشكل المبين من التباين فإن الدستور الجزائري لعام ١٩٨٩ م قد قرر قيام المجلس الاسلامي الاعلى الذي يؤسس لدى رئيس الجمهورية . ويتكون هذا المجلس من احد عشر عضواً يعينهم رئيس الجمهورية من الشخصيات الدينية . وينتخب المجلس الإسلامي الاعلى رئيسه من بين اعضائه (م ١٦١)<sup>٢</sup> ارتفع عدداً عضائه إلى خمسة عشر عضواً في دستور ١٩٩٦ (م ١٧٢) ويقسم رئيس الدولة من الكفاءات الوطنية . وضافة دستور الجزائر لعام ١٩٩٦ م إن يؤسس مجلس اعلى للامن يرأسه

<sup>١</sup> صدر هذا القرار بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٦ م.

<sup>٢</sup> لا توجد إلى ادبيات لدى الباحث عن اختصاصات هذا المجلس ونشاطه .



رئيس الجمهورية مهمته تقديم الاراء إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالامن الوطني . يحدد رئيس الجمهورية كليات تنظيم المجلس الاعلى للامن (م ٣٣) وعلاوة على المجلس الاستشاري وجدت مؤسسات وهيئات تابعة لرئاسة الدولة تغيرات بين فترة وأخرى . مثال ذلك حدث إن وجدت في ج . ع . ي . عدد من المؤسسات والهيئات التابعة لرئاسة الدولة بين حين وآخر مثل لجنة التأليف والنشر ، المكتب القانوني ، مصلحة الآثار ودور الكتب مكتب شؤون الوحدة بين ج.ع.ي. وج.ي.د.ش. ( قبل الوحدة )، الجهاز المركزي للأمن الوطني ، مكتب الاشارد والتوجيه العام ، الأمانة العام للجان التصحيح المالي والإداري ، هيئات التعاون ، لجنة الحوار الوطني ، لجنة المظالم الشرعية .

لم ينحصر الامر على ج.ع.ي فقط بل وتعداه إلى دول أخرى في بلدان البحث مثال تلك انشأت مجالس قومية متخصصة في ج.ع.م مهمتها معاونة رئيس الجمهورية في رسم جميع مجالات النشاط القومي . تكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية يحدد تشكيلها واختصاصها بقرار من رئيس الجمهورية والمجالس المتخصصة قد كانت كل من مجلس الامن القومي ، مجلس الانتاج ، مجلس الخدمات ، مجلس التعليم ، مجلس تنظيم الاسرة مجلس التكنولوجيا والدراسات السكانية والثقافية والآداب . مهمتها مساعدة الرئيس كل في مجال اختصاصه .

وإذا كانت المجالس المتخصصة في ج.ع.م. قد تشعبت بالشكل المذكور اعلاه . فإنها قد انحصرت في عدد من المجالس المتخصصة التي أنشئت في عهد الرئيس جعفر النميري طبقاً للقرار بتنظيم رئاسة الجمهورية الصادر في ١٦/٦/١٩٧٣ م ، ليتمكن رئيس الجمهورية من الممارسة المباشرة لاختصاصات السيادة في بعض الأجهزة وفي أداء واجباته في التنسيق بين المجالات التنفيذية

المختلفة تنشأ المجالس التالية : مجالس الدفاع الوطني , مجلس الامن القومي , مجلس تنسيق العلاقات بين اجهزة الحكومة . يقوم كل مجلس بمزاولة مهامه في نطاق اختصاصه.

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الهيئة الاستشارية لرئاسة الدولة التونسية في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ( راجع فصل ٥٨ من الدستور . يتألف هذا المجلس من ٤٢ عضواً ستة منهم لهم خبرة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية - اثنا عشر عضواً يمثلون الفنيين والإطارات والموظفين المستخدمين - وستة أعضاء يمثلون القطاع الفلاحي - اربعة أعضاء يمثلون القطاع الصناعي - وستة أعضاء يمثلون قطاع الخدمات بم فيها التجارة وثلاثة أعضاء يمثلون المستهلكين وثلاثة أعضاء يمثلون الشباب . اما طريقة قيام هذا المجلس فهي التعيين بأمر رئاسي بناء على اقتراح من الوزير الاول بعد استشارة الحزب الاشتراكي الدستوري والمنظمات المهنية الأكثر تمثيلاً .

وقد حدد المرسوم الصادر في ١٠ / ٣ / ١٩٧٠ م مدة عضوية هذا المجلس بخمس سنوات . والشروط التي يجب ان تتوفر في عضو المجلس هي نفس الشروط للترشيح لعضوية مجلس الامة التونسي (انذاك ) . وتكمن مهمة المجلس في مساعدة رئيس الجمهورية في اعداد الخطط التنموية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافة .

وقرر المرسوم رقم ٧ لعام ١٩٧٠ م اختصاصات المجلس في النظر في المسائل التي تحال إليه من السلطتين التنفيذية والتشريعية في مسائل معينة مثل النظر في مشاريع القوانين والمراسيم ذات الصيغة الاجتماعية ( فصل ٢ من المرسوم). وألزمت الجهات المختصة باستشارة هذا المجلس في المخطط

القومي العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تطوير الحالة الاقتصادي والميزانية والتقارير المتعلقة بانجاز المخطط ( فصل ٣ من المرسوم ) .

هذا وتجدر الاشارة إلى ان علاقة المجلس الاقتصادي بالسلطة التشريعية (مجلس الامة آنذاك ) لا تخرج عن وظيفة الاستشارة في ذات الادوار التي حددها مرسوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وان كانت هذه العلاقة لا ترقى إلى علاقة هذا المجلس برئيس الدولة الذي يعينه . وفي الاخير لابد من الاشارة إلى هذه الهيئات المؤسسات التابعة لرئاسة الدولة تعزز من قوة الرئاسة و تضعف من اختصاصات الشق الثاني من السلطة التنفيذية ( الحكومة ) على ان تغلب اختصاصات وصلاحيات هيئات الدولة العليا قد جعل هذه الهيئات عرضة للحل حيناً واعادة الانشاء حيناً آخر . واذا كانت التقلبات الحادة في الستينات وبداية السبعينات قد ادت إلى ان تلغى بعض هذه الهيئات التابعة للرئاسة وتتحول إلى وزارات او هيئات تابعة لرئاسة الوزراء احياناً ( مثل ج.ج.ج.ي سابقاً ) . وانتهت المجالس المتخصصة في السودان بانتهاء الحكم شبه الرئاسي فيه بعد ١٩٨٥م . فان المجالس الاستشارية قد أصبحت هي الهيئات القوية التابعة للرئاسة في ج.ي.و.ج.م.ع.



## الفهرس

الموضوع	الصفحة
الباب الاول: وضع رئيس الدولة في الاحكام الدستورية الملكية في البلدان العربية.	١٨٦٥
الباب الثاني: الوضع الحقوقي لرئاسة الدولة في الاحكام الدستورية المؤقتة وغير المؤقتة .	١٨٨٥
الباب الثالث : شروط الترشيح لمنصب رئاسة الدولة .	١٩٧٧
الباب الرابع : طرق انتخاب رئاسة الدولة .	٢٠٢٨
الباب الخامس : مدة صلاحيات رئيس الدولة وخلوها .	٢٠٩٧











# أنظمة الحكم في الدول العربية

(عشرة أجزاء في ثمانية مجلدات)

الجزء الأول : نشأة الأحكام الدستورية العربية  
وبنياتها الفنية وطرق تعديلها

الجزء الثاني : نوع الدولة وشكل نظام الحكم  
في التشريع الدستوري العربى

الجزء الثالث : الحقوق والحريات في الدول العربية

الجزء الرابع : النظم الإنتخابية في الدول العربية

الجزء الخامس : طرق قيام السلطة التشريعية والمؤقتة  
وبنياتها الإجتماعية والسياسية والفنية

الجزء السادس : النشاط البرلمانى للسلطة التشريعية

الجزء السابع : الوضع الحقوقي للنائب فى السلطة التشريعية

الجزء الثامن : الوضع الحقوقي لرئيس الدولة فى الدول العربية

الجزء التاسع : صلاحيات رئيس الدولة فى الدول العربية

الجزء العاشر : الحكومة وهيئات الوحدات المحلية

Bibliotheca Alexandrina



0946706



المكتب الجامعى الحديث

مساكن سوتير - أمام سيراميك كليوباترا - عمارة (5) مدخل (2) - الأزاريطه - الإسكندرية

ت: 00203/4865277 فاكس: 00203/4843879

بالتعاون مع مركز البحوث الدستورية والقانونية - تعز